

الكتاب الذي لا يزول ولا يفسد ولا يغير ولا يفتقر ولا يفتقر



التبيين
في معنى النسخ
والإقلاع

ألفه
مفتي دار الفقه الإسلامي
أستاذ الفقه في الشريعة والقانون

مفتي دار الفقه الإسلامي

www.iqra.ahlamontada.com

الطبعة الأولى ٢٠١٤

التَّيْنِيَّاتُ

لِرَفْعِ غُمُوضِ النَّسَخِ فِي الْقُرْآنِ

تأليف

الدكتور مصطفى إبراهيم الزلي

الأستاذ المتمرس في الشريعة والقانون

طُبعت على الفلقة
السيد رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان العراق
الاستاذ نيجيرفان البارزاني المحترم

التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن

تأليف : البروفيسور مصطفى ابراهيم الزلمي
الناشر: نشر احسان للنشر و التوزيع
الطبعة الأولى ٢٠١٤ - ١٤٣٥
مدير المشروع: ريدار رؤوف احمد
تصميم : جمعة صديق كاكه
المشرف على الطبع: ياسر يعقوبي

رقم الإيداع : ٩٤٦ - ٢٠١١
رقم الدولي (ISBN) للمجموعة:
978-600-349-009-3
رقم الدولي (ISBN) للكتاب:
978-600-349-006-2

الموقع: <http://zaimi.org/arabic>
الايمل: dr.alzaimi@gmail.com
فيسبوك: [facebook.com/dr.alzaimi](https://www.facebook.com/dr.alzaimi)

﴿الرَّكِيبُ أَخَذَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ
حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾﴾

سورة هود / ١

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿١﴾﴾

سورة الحجر / ٩

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ
عَزِيزٌ ﴿١١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ
خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿١٢﴾﴾

سورة فصلت / ٤١-٤٢

الفهرس

١١ المقدمة
١٣ الأسباب المرجبة
١٧ النسخ
١٧ النسخ في لغة العرب:
١٧ النسخ في اصطلاح السلف:
٢٠ النسخ في اصطلاح الخلف:
٢١ إمكانية النسخ
٢٣ التدرج في القضاء على نظام الرق
٢٤ منابع الرق
٢٨ أسباب القضاء على نظام الرق:
٣٠ شروط النسخ:
٣٨ أدلة أنصار النسخ في القرآن
٤٥ لمخاللة في القول بالنسخ في القرآن
٥١ أسباب لمخاللة في القول بالنسخ في القرآن:
٦١ الفرق الجوهرية بين النسخ والتخصيص
٦٥ أقسام النسخ
٦٥ التقسيم الأول- من حيث المنسوخ:
٧٤ التقسيم الثاني: للنسخ في القرآن من حيث الناسخ:
٨٤ التقسيم الثالث من حيث طبيعة الحكم :
٨٧ النسخ المزعوم في سورة البقرة
١٠٤ أدلة بطلان زعم النسخ:
١٥٢ النسخ المزعوم في سورة آل عمران
١٦١ النسخ المزعوم في سورة النساء

١٩٤.....	النسخ للزعموم في سورة المائدة
٢٠٧.....	النسخ للزعموم في سورة الأنعام
٢١٩.....	النسخ للزعموم في سورة الأعراف
٢٢٢.....	النسخ للزعموم في سورة الأنفال
٢٣٤.....	النسخ للزعموم في سورة التوبة
٢٤٢.....	النسخ للزعموم في سورة يونس
٢٤٤.....	النسخ للزعموم في سورة هود
٢٤٦.....	النسخ للزعموم في سورة يوسف
٢٤٧.....	النسخ للزعموم في سورة الرعد
٢٤٩.....	النسخ للزعموم في سورة الحجر
٢٥٠.....	النسخ للزعموم في سورة النحل
٢٥١.....	النسخ للزعموم في سورة الإسراء
٢٥٦.....	النسخ للزعموم في سورة الكهف
٢٥٧.....	النسخ للزعموم في سورة مريم
٢٦١.....	النسخ للزعموم في سورة الأنبياء
٢٦٤.....	النسخ للزعموم في سورة الحج
٢٧١.....	النسخ للزعموم في سورة المؤمنون
٢٧٤.....	النسخ للزعموم في سورة النور
٢٨٤.....	النسخ للزعموم في سورة الأنفال
٢٨٧.....	النسخ للزعموم في سورة الشعراء
٢٨٨.....	النسخ للزعموم في سورة النمل
٢٨٩.....	النسخ للزعموم في سورة القصص
٢٩٠.....	النسخ للزعموم في سورة العنكبوت
٢٩٢.....	النسخ للزعموم في سورة الروم
٢٩٣.....	النسخ للزعموم في سورة لقمان
٢٩٤.....	النسخ للزعموم في سورة السجدة
٢٩٥.....	النسخ للزعموم في سورة السبا

٢٩٦.....	النسخ المزعوم في سورة فاطر
٢٩٧.....	النسخ المزعوم في سورة الصافات
٢٩٩.....	النسخ المزعوم في سورة ص
٣٠٠.....	النسخ المزعوم في سورة الزمر
٣٠٢.....	النسخ المزعوم في سورة غافر
٣٠٤.....	النسخ المزعوم في سورة فصلت
٣٠٥.....	النسخ المزعوم في سورة الشورى
٣١١.....	النسخ المزعوم في سورة الزخرف
٣١٤.....	النسخ المزعوم في سورة الدخان
٣١٦.....	النسخ المزعوم في سورة الجاثية
٣١٩.....	النسخ المزعوم في سورة الأحقاف
٣٢٣.....	النسخ المزعوم في سورة محمد
٣٢٨.....	النسخ المزعوم في سورة ق
٣٣٠.....	النسخ المزعوم في سورة القاريات
٣٣٣.....	النسخ المزعوم في سورة الطود
٣٣٦.....	النسخ المزعوم في سورة النجم
٣٣٩.....	النسخ المزعوم في سورة القمر
٣٤٠.....	النسخ المزعوم في سورة الواقعة
٣٤٢.....	النسخ المزعوم في سورة الحشر
٣٤٣.....	النسخ المزعوم في سورة المحتفة
٣٥١.....	النسخ المزعوم في سورة التين
٣٥٢.....	النسخ المزعوم في سورة العصر
٣٥٣.....	النسخ المزعوم في سورة الكافرون
٣٥٥.....	الاستنتاج

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عرفت الأستاذ الجليل الدكتور مصطفى إبراهيم الزلي منذ أن بدأت معه في التدريس بكلية صدام للحقوق. فقد شاطرته في تدريس مادة (الدخل لدراسة الشريعة). ثم استقر هو بتدريس مواد الشريعة واستقلت بتدريس القانون المدني.

فلت صلتني بهذا الأستاذ الجليل تزاده يوماً بعد يوم وظل إعجابي بقلقه وعلمه وإخلاصه وتفانيه يزده يوماً بعد يوم كنت أظن أن عصر فلهاثنا الكبار قد انقضى منذ زمن بعيد وأصبح مجرد ذكريات، فلذا بي أرى أحدهم يعيش بين ظهرانينا يهادنا ونهاده ونسأله ليليش علينا علمه وأدبه.

تلحل الأستاذ الجليل الدكتور الزلي فقدم لي نسخة من مؤلفه القيم "التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن". فبدأت بقراءته (بل بدراسته) فإذا بي وجهاً لوجه أمام عالم مدقق مجتهد وضع نصب عينيه الدفاع عن الإسلام وتنزيه كلام الله من التناقض والفسر. تصدى الأستاذ الجليل لبحث موضوع من أدق مباحث القرآن الكريم وأشدّها تعقيداً وغموضاً، وأخذ يسر في بحثه بخطوات مرسومة مستأنية لم ينته منها إلا بعد أن أضاء لك كل جوانب البحث وغموضه ووضع أمام عينيك حقيقة النسخ واضحة جلية.

بدأ الأستاذ الكبير بتحديد مفهوم النسخ واستبعاد ما ليس منه، فالنسخ عبارة عن رفع حكم شرعي بدليل تراخ. هذا هو (النسخ) بمعناه الدقيق، أما قصيص العام، وتقليد المطلق والاستثناء والرخصة بعد العزيمة فليس من النسخ في شيء.

عرض الأستاذ الكبير لأسباب المخالاة في القول بنسخ القرآن (وعصرها في سبعة عشر سبباً) كما عرض لقول بعضهم أن آية السيف نسخت (١٤٤) آية من آيات القرآن وأن آخر هذه الآية نسخ لولها!!! وقال إن مجموع آيات القرآن الكريم (٦٢٠٤) آية ذهب بعضهم إلى أن المنسوخ منها (٥٦٤) آية لم يبقارب عشر آيات القرآن الكريم. المينسجم هذا الرأي مع ما ينبغي أن يحاط به كلام الله من تقييد واحتمام وتنزيه والواقع إن هذا النفر من الناس

قد أخطأوا في استنتاجاتهم بفتحهم الباب على مصراعيه أمام أعداء الإسلام وأمام أولئك الذين يملطون بين النسخ والبدا. وبين النسخ والأنساء. وبين نسخ الأحكام ونسخ الأخبار. لم يكتب الأستاذ الكبير بتحديد مفهوم النسخ وشروطه، ونطاقه، وأنواعه، وعرض كل هذه المسائل والأبحاث عرضاً واحداً رافعاً لا تكاد تغطي مثله في أي مرجع آخر، وإنما عهد إلى استعراض الآيات التي زعموا أنها منسوخة، فقد عرض لأكثر من خمسين آية مبتدئاً منها بما ورد في سورة (البقرة) منتهياً بما ورد في سورة (الكافرون) سلط على هذه الآيات التي زعموا بانها منسوخة ما أفاض الله عليه من علم غزير بالفقه وأصوله وبالبلغة والمنطق وبالفلسفة وعلم الكلام وما حباه الله من إيمان صادق وعقل نير وضوء على الإسلام وعلى كتاب الله جل وعلا. فناقش من زعم أنها آيات منسوخة وفند زعمهم هذا بما يملك قريح وأنت مطمئن القلب قرير العين ثابت الإيمان، لكتاب الله العزيز في قلبه المكانة التي يجب أن تحتلها في قلب كل مؤمن صحيح الإيمان.

هذه نظرة طارئة إلى هذا المؤلف الجليل الذي يعتز في نظري فتحاً فتح الله له قلب هذا الأستاذ الكبير المجاهد المؤمن، داعياً للمولى عز وجل له دوام الصحة والعافية وطول العمر، وإن يحفظه المولى ذخراً للعلم وعظماً نبياً من أهل الإسلام. انه نعم المولى ونعم المجيب.

الأستاذ للتمرس الدكتور

حسن علي اللثوني

الأسباب الموجبة

الدوافع التي دفعتني الى تقديم هذه الخدمة المتواضعة للقرآن الكريم والسا في مرحلة الشيخوخة وارذل العمر وضعف قدرة التفكير والإبداع كتهماً منها ما يلي:-

أولاً- تفنيد مزاعم المستشرقين الذين ديدنهم البحث عن الشبهات وعلامات الاستلهام المزعومة ، لتشويه حقيقة عظمة الرسائل الإلهية. ومن تلك الشبهات الاحتجاج بالنسخ في القرآن ، على عدم كونه وحياً إلهياً على أساس أن تشريع حكم لم إلغاه وتبديله بأخر بعد مدة من صحت النقص. والله تعالى منزلة عن النقص . فالنسخ في القرآن دليل على كونه من صنع محمد نفسه.

وقد سبقني بعض علماء وشيوخ الأزهر في رد مزاعم المستشرقين في نسخ بعض الآيات. وسبق الكل بمئات السنين المرحوم العلامة أبو مسلم الأصفهاني الذي أثبت في تفسيره الكبير عدم وجود النسخ في القرآن ، ولكن أقره بعض الجُهلة حتى لا تنتشر هذه الحقيقة الصائبة.

ثانياً- التمييز بين ما يجري فيه النسخ وما لا يجري فيه، وعاولاتي لنفي النسخ تقتصر على نسخ القرآن بالقرآن مع الاحتفاظ بالنسوخ فيه. أما نسخ السنة بالسنة أو بالقرآن ، ونسخ بعض أحكام الرسائل السابقة بالرسالة المحمدية فهو من البديهيات التي لا يمكن إنكارها

فالثالثاً- من البديهي أن النسخ أو إلغاء حكم سابق بدليل لاحق في الشرائع والقوانين نورعان صريح وحتمي :-

أ- النسخ الصريح: كأن يقول القرآن أن الآية كذا منسوخة بالآية كذا، وهذا

واضح ولكن لا يوجد في القرآن الكريم هذا النوع من النسخ

ب- النسخ الضمني: هو أن تقتنع في القرآن آيتان متناقضتان تتوارر فيهما شروط التناقض ، وتُلغى هذا التناقض تُعد الآية للمتأخرة تشريعاً بالنسخة

للآية السابقة لرفع التناقض بإتفاق العلماء والعقلاء على أن المتناقضين لا يجمعان ولا يرتفعان ، كما يأتي ذلك مفصلاً في هذا الكتاب .
 رابعاً- إجابات عدم وجود حكمة تقتضي النسخ في القرآن ، فالنسخ فيه بلا حكمة هبث والله منزّه عن أن يعمل العبث أو يقره ، وأوجه ذلك لا تقبل من إحدى الفرضيات الآتية:

أ- لم يعلم سبحانه وتعالى حين تشريع الحكم الأول للملئى أن الحكم الجديد البديل النسخ أصلح . وهذا يستلزم نسبة الجهل إلى الله تعالى واللازم باطل بإتفاق العقلاء وكذلك للمنزوم .

ب- أو كان يعلم ذلك ولكن كان عاجزاً آنذاك عن الإتيان بهذا البديل وهذا يستلزم نسبة العجز إلى الله واللازم باطل بلا خلاف وكذلك للمنزوم .

ج- أو كان يعلم أن النسخ أصلح للبقاء من المنسوخ وكان قادراً عليه ورغم ذلك فضل النسخ على الإتيان بالأصلح حين التشريع وهذا مرفوض أيضاً بإتفاق العقلاء لأنه من باب العبث والسفه والله سبحانه منزّه عنهما .

د- أو كان مركز المسلمين في البداية ضعيفاً لذا سمح القرآن في التعامل مع غير المسلمين بصورة تدريجية والتعامل معهم وفضل الانقياد بالحكمة والمروعة الحسنة على إستخدام العنف والقوة ، ولما تقوى مركزهم وتمكنوا من استخدام القوة تبدلت الرسالة المحمدية من أسلوب الطريقة السلمية إلى أسلوب القوة ، واستخدام طريقة العنف ، وهذا ما زعمه المستشرقون فيما كتبوا عن الاسلام والمسلمين في تعاملهم مع غير المسلمين وهذا الزعم باطل لأن الطرف الساعي الى الصواب هو الله ولم يكن للمسلمين ولا يتصور بالنسبة الى الله الضعف .

هـ- الاحتجاج الآخر لانصار النسخ هو أن أحكام القرآن تغيرت بتغير المصالح البشرية فالمصلحة التي كانت تقتضي الحكم بالمنسوخ تغيرت وتبدلت بمصلحة جديدة إقتضت تغيير الحكم (المنسوخ) والإتيان بالحكم الجديد(النسخ)

هذه الفرضية لو سلمنا بها لَنَزِمَ القول بتعطيل العمل بالقرآن اليوم وفي المستقبل لأن القول بنسخ أكثر من (٢٥٠) آية قرآنية كما يقول بعض أنصارالنسخ خلال ثلاث وعشرين سنة من عمر الوحي على أساس تغير المصالح في بيئة متخلفة كالجيزة العربية يستلزم عدم

وجوب العمل بالقرآن بعد أن تفهت المصالح البشرية في هذا العصر أكثر من منة مرة بالنسبة لعمر الوحي،

وهذا الزُعم باطل بدهاة لأن القرآن إقتصَر على الكليات التي لا تتأثر بالازمنة والأمكنة وكلف العقل البشري بإرجاع الجزئيات للتأثرة بالتغيرات الزمانية والمكانية الى تلك الكليات.

لبقاء الرسالة المعنوية ومدى شموليتها وإحاطتها بكل ما يحدث في المستقبل مبنين على أساس عصر القرآن في الكليات غالباً، وإرجاع الجزئيات للتغيرات والمستحدثات في المستقبل الى تلك الكليات.

سأستنبه من يدافع عن وجود النسخ في القرآن بحسن فنه على أنه لن يندم بهذا الدفاع سوى أعداء الاسلام عن^(١) طعنوا في مؤلفاتهم القرآن بالنسخ عتجن بأن النسخ من سمات تشريعات تكون من صنع الانسان.

سابعاً- إبراز الخلط القائم بين النسخ بمعناه العام عند السلف الصالح الشامل لكل ما يطرا على النص من تخصيص أو تقييد أو تفصيل أو كلف أو نحو ذلك وبين النسخ بمعناه الخاص الذي استحدثه علماء الأصول للتأخيرين وهو إلغاء حكم سابق بدليل شرعي لاحق، ومن الخطأ الجسيم إثبات النسخ بمعناه الخاص عند الخلف بالنسخ بمعناه العام عند السلف.

ثامناً- الإيمان بالقرآن الكريم يأتي مباشرة بعد الإيمان بالله وقد اجمع العلماء المسلمون قديماً وحديثاً على عدم جواز الاعتماد على الظنيات في للمعتقدات بالاجتهادات ولا باتباع المسالك التقليدية والإيمان التقليدي، وكل ما قيل بصدد نسخ القرآن لا يستند إلا الى الادلة الظنية وهي لا تغيد إلا الظن.

تاسعاً- بعد مراجعة مئات للمراجع المعتمدة من تفاسير القرآن والحديث الشريف وشروحه وكتب أصول الفقه والمؤلفات القديمة والحديثة بشأن النسخ في القرآن لم أجد دليلاً قطعياً من آية قرآنية أو سنة نبوية متواترة أو إجماع الصحابة أو أقوال كتّاب الوحي البالغ عددهم أكثر من أربعين صحابياً يدل على نسخ آية معينة بآية أخرى أو بسنة متواترة.

فكل ما كتب وقيل ليس إلا دليلاً ظنياً مختلفاً فيه مستنتجاً من أخبار الأحاد أو الاجتهادات الشخصية أو الدلالات الظنية للنصوص فقد اجمع علماء الاسلام قديماً وحديثاً على أن ما ثبت باليقين لا يزول إلا باليقين.

(١) كالمستشرقين.

وهناك أسباب أخرى كثيرة يأتي بيانها وتفصيلها ودعمها بأدلة عقلية وعقلية بإذن
 العلي العظيم راجياً من لطفه اللامحدود أن يعصمني من الخطأ والزلل وأن يحفظني من
 تطاول السنة ذوي العقول المتعجرة والأفكار التقليدية المتعصبة ممن قولهم اعرض من
 عملهم ولسانهم أمهر من عقولهم، انه على كل شيء قدير.

المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أحاط علمه بما جرى ويهري في الأمانة الثلاثة والصلاة والسلام على من
خوَّطب بقوله تعالى (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) وعلى آله وصحابه
الذين يسردوا طريق فهم القرآن لمن يأتيهم بعدهم.

النسخ

النسخ في لغة العرب:

النسخ في لغة العرب ورد بعدة معان منها: الإزالة ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا
يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾^(١) ومعنى التبديل ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً
مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَظْهَرُ بِمَا يُنْزَلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْسِرٌ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢). ومعنى
التحويل كتناسخ الموارث أي تحويل للميراث من وراث إلى آخر.
ومعنى النقل من موضع إلى موضع ومنه اكتتاب كتاب حرفاً بحرف والأصل نسخة
والمكتوب عنه نسخة لأنه قام مقامه والكاتب ناسخ ومنسخ^(٣).

النسخ في اصطلاح السلف:

هو كل ما يطرأ على ظاهر النص من تخصيص عمومته، أو تقييد مطلقه، أو بيان مجمله،
أو تدريج حكمه، أو تظليله، أو إلغاء الحكم، أو نحو ذلك.
قال الامام ابن العربي عند تفسير قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾
: إن العلماء للتقدمين من الفقهاء والمفسرين كانوا يسمون التخصيص نسخاً لأنه رفع بعض

(١) سورة الحج/٥٢.

(٢) سورة النحل/١٠١.

(٣) لسان العرب لابن منظور (جمال الدين بن محمد مكرم الانصاري): ٢٨/٤ فصل النون وحرف الحاء..

ما يتناوله العموم مساعفةً، وجرى ذلك على السنتهم حتى أشكل على من بعدهم^(١). قال ابن قيم الجوزية^(٢) تحت عنوان المراد بالناسخ والمنسوخ عند السلف والخلف: ((أمراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ رفع الحكم بمطلقة تارة وهو اصطلاح المتأخرين ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وظهورها تارة أما بتخصيص أو تقييد أو حمل مطلق على مقيد ونفسه وتبيينه حتى أنهم يسمون الاستثناء والشرط والصلة نسخاً لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد فالنسخ عندهم وفي لسانهم هو بيان المراد بغیر ذلك اللفظ بل بأمر خارج عنه ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى وزال عنه به إشكالات^(٣) أوجبها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث للتأخر)).

وقال القرطبي^(٤): ((التخصيص من العموم يوهم أنه نسخ وليس به لأن للتخصيص لم يتناوله العموم قط ولو ثبت تناول العموم لشيء ما ثم أخرج ذلك الشيء عن العموم لكان نسخاً لا تخصيصاً. والمتقدمون يطلقون على التخصيص نسخاً توسعاً ومجازاً)).

وقال الشاطبي^(٥): ((أن الذي يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم في الإطلاق أهم منه في كلام الأصوليين: فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخاً وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخاً وعلى بيان لبهم والمجمل نسخاً كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخاً، لأن جميع ذلك مشترك في معنى واحد وهو أن النسخ في الاصطلاح المتأخر يقتضي أن الأمر المتقدم غير مراد في التكليف وإنما المراد ما جئ به آخراً فالأول غير معمول به والثاني هو المعمول به وهذا المعنى جارٍ في تقييد المطلق فإن المطلق متروك الظاهر مع مقيد فلا أعمال له في إطلاقه بل المعمول به هو المقيد فكان المطلق لم يند

(١) القرطبي: ١٦٩/٣.

(٢) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت-٧٥١هـ) أعلام الموقعين: ٣٥/١.

(٣) ومن هذه الإشكالات كثرة من الأصوليين والمفسرين والباحثين يستدلون بقول السلف على نسخ كثير من الآيات بمعنى الخلف وهذا مرفوض منطقياً لأن الأهم لا يستلزم الأخض وبالتالي لا يستدل به على البتة.

(٤) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر فرج الأنصاري الحنذلي الاندلسي القرطبي المفسر (ت-٦٧١هـ) الجامع لأحكام القرآن: ٦٥/٢.

(٥) إبراهيم بن موسى اللخمي القرطبي المالكي (ت-٧٩٠هـ) الموافقات في أصول الشريعة: ١٠٨/٣.

مع عقيدته شيئاً فصار مثل النسخ والنسخ^(١١). وكذلك العام مع الخاص إذا كان ظاهر العام يقتضي شمول الحكم لجميع ما يتناول اللفظ فلما جاء الخاص أخرج حكم ظاهر العام من الاعتبار فأشبه النسخ والنسخ إلا أن اللفظ العام لم يعمل مدلوله جملة وإنما حصل منه ما دل عليه الخاص^(١٢) وبقي السائر على الأول.

ولبيان مع الابهام^(١٣) كالقيد مع المطلق فلما كان كذلك استعمل إطلاق لفظ النسخ في جملة هذه المعاني لرجوعها إلى شيء واحد).

قال الزركشي^(١٤): بصدد اجتهاد المفسرين في قولهم بنسخ بعض الآيات: (وكل ما في القرآن مما يدعى نسخه بالسنة عند من يراه فهو بيان حكم القرآن وقال سبحانه وتعالى ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(١٥). وأما بالقرآن على ما ذهب عنه كثير من المفسرين فليس بنسخ وإنما هو نسخ وتأخير، أو جعل آخر بيانه لوقت الحاجة أو خطاب قد حال بينه وبين أوله خطاب غيره، أو خصوص من عموم أو حكم عام خاص أو لمداخلة معنى في معنى.. وأنواع الخطاب كثيرة فنفرد ذلك نسخاً وليس به وإنه الكتاب للمؤمن على غيره وهو في نفسه متعاقد وقد تولى الله حفظه فقال تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نُزَكِّهِهُ وَلَكِنَّ آيَةَ رَبِّهِ تُنْفِرُ﴾^(١٦).

وأكتفي بهذا العرض لأقوال كبار العلماء في قولهم بأن معنى النسخ عند السلف الصالح أعم بكثير من معناه المعروف عند علماء الأصول كما يأتي وحصل على هذا المعنى للنسخ عند السلف كل ما روي عن ابن عباس (رضي الله عنه) من نسبة النسخ إلى بعض الآيات القرآنية ولا يجوز للمفسرين وعلماء الأصول والباحثين الاستدلال بقوله على نسخ آية بمعناه الخاص عند المتأخرين.

^(١١) كما في قوله تعالى: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْفَاطِلَةَ فَجَنَّتْ لَهُ فِيهَا) الآية مع قوله تعالى (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ) لأن قوله (أَنزَلْنَا إِلَيْكَ) مطلق عقيدته بالمشيئة في قوله تعالى (المن يريد) كما يأتي في الحلة.

^(١٢) أي يعمل منه ما دل الخاص على إحصائه ويعمل بالباقي وهو ما عدا مدلول الخاص.

^(١٣) كما يأتي مثاله في قوله تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) مع قوله تعالى (أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرِّفْتِ إِلَى نَسَائِكُمْ) الآية وكما في قوله تعالى (لَقَدْ أَرْسَلْنَا لِهَارُونَ وَكَهَنُوتَ) مع قوله (وَأَعْلَمُوا لَنَا غَيْبَهُمْ) الآية.

^(١٤) الإمام بدر الدين محمد عبد الله الزركشي. الجعلان في علوم القرآن. تحقيق محمد إبراهيم ٤٣/٢.

^(١٥) سورة النحل ٤٤.

^(١٦) سورة الحجر ٩.

وكذلك يحمل على المعنى العام للنسخ ما روي عن سيدنا علي بن أبي طالب^(١) كرم الله وجهه من أنه قال لقاضي الكوفة (أبي عبيد): هل علمت النسخ والنسخ؟ قال لا. قال: هل علمت وأهلكت أي عرضت نفسك والناس للهلاك ما دمت لا تعرف النسخ والنسخ، فهذه الرواية إن صحت فإن النسخ في كلامه أراد به تخصيص العام وتقييد المطلق وبيان المجمل وغير ذلك من المعاني التي تندرج تحت مفهوم النسخ عند السلف الصالح ومن الواضح أن من شروط أهلية القضاء أن يكون من يتولاها عالماً بصفات ألفاظ النصوص من عموم وخصوص وإطلاق وتقييد ومجمل ومبين ووخصة وعزيمة وغير ذلك مما عالجها علماء الأصول.

النسخ في اصطلاح الخلف:

وردت تعريفات أصولية وتفسيرية في المراجع الأصولية للنسخ بمعنى الخاص عند المتأخرين وهي متعددة في التمايز وتختلف أو متقاربة في المعاني كلها تندرج حول معنى واحد وهو أن النسخ إلغاء حكم شرعي سابق بدليل شرعي لاحق^(٢).

(١) الإحسان في علوم القرآن للسيوطي (جلال الدين): ٢٠/٦.

(٢) عرفه العالم الأصولي الحنفي صدر الشريعة (عبيد الله بن مسعود) في التوضيح والتنقيح: ٢٠٥/٢ فقال: هو أن يرد دليل شرعي متأخراً عن دليل شرعي مقتضاه خلاف حكمه.

وعرفه العالم الأصولي المالكي القرطبي (شهاب الدين أحمد بن إدريس) في شرح تنقيح الوصول في اختصار الوصول في الأصول ص ٣٠٩: بأنه خطاب دال على إرتفاع حكم ثابت بخطاب متقدم على وجه لولاء لكان ثابتاً مع تراخيه عنه.

وعرفه العالم الأصولي الشافعي ابن السبكي (تاج الدين عبيد الوهاب) في كتابه جمع الجوامع: ٥٠/٢: بأنه رفع الحكم الشرعي بطلب.

وعرفه العالم الأصولي الحنبلي الفتوي (شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز) في كتابه شرح الكوكب للنبي للمصنف مختصر التحرير ص ٢٥٤: بأنه رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر.

وعرفه العالم الأصولي الشيعي محمد جواد مغنبة في كتابه علم أصول الفقه في فوائده الجديد ص ١٩٩: بأنه بيان دليل على انتهاء الحكم للموجود.

وعرفه العالم الأصولي الزيدي الزبيدي الحسين بن أحمد المؤمن للنصوص بالله القاسم بن محمد في كتابه هداية العقول إلى غاية السؤل في علم الأصول: ٤٠٧/٢: بأنه بيان انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي متأخر.

وعرفه العالم الأصولي الظاهري ابن حزم (محمد بن علي بن حزم الأندلسي الظاهري) في كتابه الإحكام في أصول الأحكام: ٤٣٨/٤: بأنه بيان انتهاء زمان الأمر الأول فيما لا يتكرر.

وعرفه العالم الأصولي الأياضي السالمي أبو محمد في كتابه شرح طلعة الشمس على الألفية: ٦٩/١: بأنه رفع حكم شرعي بعد بطله بحكم شرعي آخر.

ويلاحظ ان أكثر التعريفات الأصولية للنسخ ركزت على نسخ الحكم السابق بدليل شرعي لاحق وهذا يتعارض مع تقسيمهم للنسخ في القرآن باعتباره المنسوخ الى منسوخ الحكم والتلاوة معاً ومنسوخ الحكم دون التلاوة ومنسوخ التلاوة دون الحكم ذلك لأن تعريفهم اقتصر على إلغاء الحكم.

والتعريف المختار الذي اقترح الأخذ به هو أن النسخ إلغاء وحى سابق بوحى لاحق ويشمل الوحي المتلو (القرآن) وغير المتلو (السنة النبوية).

أما الحكم الاجتهادي فيعرف نسخه بأنه إلغاء حكم سابق بسند شرعي لاحق فيشمل إلغاء الإجماع بالإجماع وإلغاء القياس بإجماع أو بالقياس.

إمكانية النسخ

١. لا خلاف بين علماء المسلمين في أن الشرائع الالهية السابقة نسخت أحكامها الفرعية التي قتلت باختلاف الزمان والمكان بالشرعة الاسلامية لأن القرآن الكريم هو الدستور الإلهي الأخير جاء معديلاً للنسائج السابقة فألغى منها ما كانت قابلة للإلغاء وأقرت منها ما كانت غير قابلة له كالأحكام الاعتقادية وآيات الأحكام التي لا تقتل باختلاف الزمان والمكان وأصبحت تلك الأحكام الباقية جزءاً من شرعة الاسلام كما ان الدستور الوضعي يلغي بعض أحكام الدستور ويُقر بعضها فيصبح هذا البعض جزءاً من الدستور الجديد فيعمل به لا على أساس انه جزء من الدستور القديم فكما ان مجتمع دولة واحدة يُلغى لدستور واحد كذلك الأسرة البشرية المطلوب منها ان تقض لدستور إلهي واحد لأنهم كلهم إخوة وأخوات من أب وأم واحدة والكل خلق من معدن واحد ومن خالق واحد ولهم مصير واحد.

٢. لا خلاف في أن السنة النبوية نسخت بالسنة النبوية ومن تطبيقات هذا النسخ قول الرسول (ﷺ): (كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُدُّوْهَا أَوْ أَلَا فَرُدُّوْهَا) ^(١) فكانت زيارة القبور محرمة في صدر الاسلام لأن الناس قبل الاسلام كانوا يعتقدون تقديس القبور فمنعهم الاسلام وحرّم عليهم تلك العادة لأن التقديس لغو ذات الله حرم ولما تبلورت الحقيقة وأمن الناس بآله واحد وتخلصوا من فكرة الحرافات نسخ الرسول (ﷺ)

^(١) رواه مسلم واحمد في مسنده.

الحكم السابق وهو التحريم وأجاز لهم زيارة القبور بقدر ما يتعلق بتذكرة الآخرة وتفكير الإنسان بمصيره المحتوم حتى لا تطفئ عليه الحياة الدنيوية بحيث ينحرف عن طريق الصواب وأما التقديس فلا يزال محرماً ولم ينسخ.

٣. لا خلاف في نسخ السنة النبوية بالقرآن الكريم كنسخ التوجه إلى بيت المقدس بعد أن تقرر هذا التوجه بالسنة النبوية حيث بقي بعد الهجرة مستمراً هذا التوجه لفترة تتراوح بين ثلاثة عشر شهراً وعمانية عشر بحسب الاختلاف في رواية هذا الموضوع فالنسخ في القرآن ذلك وأمر بالتوجه إلى البيت الحرام في مكة المكرمة كما يأتي تفصيل ذلك في محله.

٤. لا خلاف في جواز نسخ القرآن بالقرآن لأنه أمر ممكن والله تعالى قادر على جميع الممكنات والدليل على هذا الإمكان قوله تعالى: ﴿مَا كُنْصَحُ مِنْ آيَةٍ لَوْ نُسِخَتْ لَأَن يُغَيَّرَ مِنْهَا﴾^(١) وهذه الآية دليل على الجواز العقلي لا على الوقوع لأن حرف (ما) اسم شرط بمعنى (إن) أي إن ننسخ.

وجدير بالذكر أن كلاً من (إن) و(إذا) من أدوات الشرط غير أن الأولى تستعمل في أمر غير معلق الوقوع بخلاف الثانية. يقول التفازاني في مقدمة كتاب اللطول^(٢) حيث يشكو من دهره: (والى الله للشكوى من الدهر إذا أساء. أمر على إساءته وإن أحسن ندم في ساعته) وعلمت عليه الحواشي بأنه استعمل (إذا) مع الإساءة لأنها علقية الوقوع واستعمل (إن) مع الإحسان لأنه مشكوك فيه بالنسبة إليه لأنه عاش في هروف استثنائية.

والاستدلال على وقوع النسخ بهذه الآية خطأ شائع تنقصه الدقة.

٥. لا خلاف في إمكان نسخ بعض الآيات في القرآن قبل وفاة الرسول (ﷺ) ولكنها ليست ثابتة في المصحف الشريف الذي هو بين أيدي المسلمين اليوم غير أن لم يثبت تواتره والخلال موجود فيه حتى هن البعض أنها منسوخة الحكم دون التلاوة وبأنها الجواب على ذلك في محله.

٦. لا خلاف (أو يجب أن لا يوجد) في عدم نسخ القرآن الكريم أو السنة النبوية بالإجماع أو القياس لأن هذين المصدرين لم يعمل بهما في عهد الرسالة وانتهى النسخ بوفاة الرسول (ﷺ).

(١) سورة البقرة ١٠٦.

(٢) سعد الدين التفازاني، اللطول ص ٣٥.

٧. لا خلاف (أو يجب أن لا يوجد) في أن النسخ لا يسري على الأخبار والوعد والوعيد والأحكام الاعتقادية والأحكام الأبدية.
٨. لا خلاف في أن في القرآن آيات توقف العمل بها لأن أحكامها كانت منوطة بأسباب زالت هذه الأسباب من غير رجعة عادة فزالت الأحكام تبعاً لذلك ومن هذه الآيات توقف صرف الزكاة للمزلفة قلوبهم لأن سببها كان حاجة الاسلام الى استمالة قلوب هؤلاء. حتى لا ينفروا جبر عشرة لنشر رسالة السماء فلما تقوى الاسلام واستغنى عن تلك الاستمالة زال السبب أو العلة والحكم يدور مع سببه وجوداً وعدماً.
- ومنها الآيات المتعلقة بأحكام العبيد والجواري كما في قوله تعالى: ﴿لَإِنْ عِلْمُكُمْ إِلَّا بُعْدُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٢) وغير ذلك من الآيات التي تناولت الأحكام المتعلقة بنظام العبيد والجواري لأن الاسلام أتى بنظام تحرير الانسان من العبودية للهـ ذات الله ولم يقر نظام الاسترقاق واستعباد الانسان لأخيه الانسان وإنما وضع مقدمات لإنهاء هذا النظام البغيض في فترة انتقالية قد انتهت من غير رجعة كما في الإيضاح الآتي:

التدرج في القضاء على نظام الرق

- ومن صور التدرج في القرآن الكريم تحريم استعباد الانسان لأخيه الانسان. جاء الاسلام في وقت كان عدد نفوس العبيد في العالم أكثر من نفوس الأحرار^(٣) ولو حرروهم دفعة واحدة لتعبت على ذلك نتائج سلبية كما في الإيضاح الآتي:
١. ملايين الجواري والعبيد كانوا يعيشون على نفقة أسيادهم فتنحرفهم مرة واحدة كان يؤدي الى رد فعل سلبي وهو قيام هؤلاء العبيد والجواري بالتمرد ضد الاسلام لعدم تمكن بيت مال المسلمين آنذاك من تأمين معيشتهم والاتفاق عليهم وعدم تمكن الدولة الاسلامية الفتية من تأمين عمل شريف لكل واحد منهم ليضمن لهم العيش الكريم.
 ٢. لو حرروهم القرآن دفعة واحدة لقام الطغاة من أسياد هؤلاء العبيد والجواري بأعمال معادية للاسلام ذلك لتعرض مصالحهم للضرر بالنسبة إليهم ومن الواضح ان مثل

(١) سورة النساء/٣٠.

(٢) سورة النساء/٢٤.

(٣) ينظر أسرى الحرب عبد التارخ/للأستاذ عبد الكريم فرحان/ص ١٠ وما بعدها.

هذا الطفيان كان يضر بالاسلام والمسلمين في الصدر الاول حين كانوا ضعفاء من الناحية المادية وفي العدة والعدد.

٣. كانت التجارة بالرق تشكل العمود الفقري للحياة الاقتصادية شأنها شأن الفوائد الربوية في البنوك على السلف والقرض التي غرمة بالنص والاجماع في الوقت الحاضر ومن الواضح أن سد كل باب اقتصادي مشروع أو غير مشروع بوجه الناس يحتاج الى تقديم بديل يعرض عن اللقي المبدل منه.

٤. إن من طبيعة بعض النفوس البشرية أنها إذا استمرت مدة على نمط معين من الحياة والعيش أصبح هذا النمط جزءاً من طبيعتها بحيث يكون من الصعب انتزاعه دفعة واحدة ولو حرم نظام الرق في صدر الاسلام دفعة واحدة لأدى ذلك الى رد فعل سلبي بالنسبة للعبيد الذين يفتشون العبودية في بيت أسيادهم على التحرر والبقاء بلا ملأى ولا منزل. كما حصل ذلك حين حرمت أمريكا الاسترقاق دفعة واحدة^(١) دون ملاحظة الاعتبارات الجوهرية للذكورة فأعيت فكرة التحرير بصدمة حطمتها فهرب الأرقاء المحررون من الحرية الى الرق من جديد لانهم عجزوا عن تأمين ما كان يؤمنه لهم أسيادهم.

وإذاً على هذه الأمور وغيرها نظر الاسلام الى معالجة هذا المرض المزمن التاريخي للشين وللهين لكرامة الانسان وبأحداً آدميته كأنه مستنقع تقن يزود بالماء من عدة منابع فاقظ طريقة الحكمة وهي قطع الروافد لتلك المنابع التي تأتي بالماء لذلك للمستنقع حتى يجبس بصورة تدريجية وينزل الى الابد من غير رجعة.

منابع الرق

كان للرق منابع كثيرة أهمها ما يأتي:

١. أسرى الحرب: عرف الانسان القتال منذ أن وجد على كوكب الأرض نتيجة حب السيطرة والتغلب وتطور القتال بين الفرد والفرد فاقظ مظهراً جماعياً فانتشر بين الأسر والقبائل ثم بين المقاطعات والأقاليم ثم بين الدول وظهرت قضية الأسرى كأحدى نتائج الحرب فقتلوا وذبحوا ومثل بهم وأكلت لحومهم في عصر الهمجية الاولى

^(١) مللا أنا مسلم/للاستاذ عبد الرحمن العيسوي/ص١٤٩.

لطاعة. وبني أفلاطون جمهوريته على أكتاف الرقيق. والمرجع المعروف صولون نظم القرصة على أساس أنها مهنة الأشراف والعظماء. وألف لتلك العصابات نقابات لتزويدها بما تحتاج إليه من سفن وسلاح.

ولما جاء الاسلام حرم القرصة والاختطاف وعهد للمارسين لهذه الطرق المشينة من المفسدين في الارض وأقر لهم أشد وأقسى العقوبات فقال: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَرُوا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ^(١)﴾.

٣. لارتكاب بعض الجرائم الخطية كالقتل والسرقة والزنا: كانت عقوبة الحكم على الجاني في هذه الجرائم بالاسترقاق لمصلحة الدولة أو المجني عليه أو روثته. وكان هذا المنبع للرق معروفاً عند الرومانيين المعروفين بالتقنيات الوضعية وكان للقاضي الروماني أن يصدر حكماً باسترقاق من هربوا من الجيش أو من دفع الضرائب الحكومية. وإذا لم تتمكن من القبض على الفارين فلها استرقاق آبائهم. ومن قوانينهم أيضاً أن المرأة الحرة إذا اتصلت جنسياً برقيق لشخص آخر رغم تحذير سيده لها تصبح مستقرة لهذا السيد باعتبار الاسترقاق عقوبة لجرمة الزنا.^(٢)

ولما جاء الاسلام حدد لكل جريمة عقوبتها وحرم عقاب كل جان بمقتويتين أصليتين فعقوبة السرقة هي قطع اليد إذا توافرت أركانها وشروطها وانتفت موانعها وعقوبة الزنا هي الجلد إذا توافرت الأركان والشروط وانتفت الموانع وكذلك حرم استرقاق الأحرار.

٤. الفكر المتفشي الذي يلجأ الى الاستئالة: فعندما يعجز للمدين عن سداد الدين يضاف إليه الربا أضعافاً مضاعفة في مجتمع فقير اختلفت فيه موازين العدل وكان هذا الربا باعثاً على زيادة حدة الفقر الذي يفرض بالمدين الى مستنقع الرق حيث يساح للدائن أن يبيع المدين ببيع الأرقاء وكان هذا شائعاً في كثير من المجتمعات قبل الاسلام ولما جاء الاسلام حرم الربا فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا

(١) سورة المائدة/٣٣.

(٢) لا رق في القرآن ص ٢٠.

مَا يَكُنِي مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُزْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَلَا تَأْخُذُوا بِحَرْبِهِ مِنَ اللَّهِ وَذَرُوهُ وَكُنْتُمْ فَلَكُمُ دُونُ أَمْثَالِكُمْ لَا تَفْلَحُونَ وَلَا تَنْصَحُونَ»^(١).

وقال بالنسبة للمدين الفقير غير المتسكن من وفاة دينه: «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرًا إِلَى مَيْسَرَةٍ»^(٢) وبناء على ذلك فإن المدين لا يجوز بأي حال من الأحوال من كرامته ولا حبه ولا عقابه، أما إذا كان متمكناً من الوفاء فإنه يجوز حبه كما يجوز ذمه أمام الناس فقال الرسول (ﷺ): «لَيْتُ الرَّاجِدِ يَمِلُ حِرْضَهُ وَعَقُوبَتَهُ»^(٣).

٨. سلطة الشخص على نفسه عند الحاجة الاقتصادية: كان للشخص الفقير ان يبيع نفسه للفقر للحصول على لقمة العيش.

وكان الصينيون يسترقون أسرى الحرب ويسترقون الذين الجأهم الفاقة الى بيع أنفسهم^(٤).

وجاء الاسلام فحرم بيع الحر مطلقاً وفرض نفقة القريب على القريب فكل قريب وارث لقربه الفقير يجب عليه نفقته فقال تعالى: «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ»^(٥) وفرض الزكاة على الاغنياء فقال تعالى: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالصَّامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ»^(٦) إضافة الى ذلك أمر المتكئين مالياً بالانفاق على المحتاجين فقال: «وَاللِّقَاءِ مِمَّا جَعَلَكُمْ مُتَعَدِّينَ لِبُيُوتِهِمْ»^(٧) وفرض على افراد المجتمع التكافل والتضامن والتعاون على البر والخير فقال: «وَقَامُوا عَلَى الْهَرَمِ وَالشُّعْيِ»^(٨) الى غير ذلك من مئات الأوامر بالانفاق على المحتاجين ومد يد المساعدة إليهم حتى لا يدفعهم فقرهم الى سلوك لا يتلاءم مع إنسانية الانسان وكرامته.

(١) سورة البقرة/٢٧٩.

(٢) سورة البقرة/٢٨٠.

(٣) أخرجه أحمد في أول مسند الكوفيين والنسائي في البيوع وأبو داود في الاقضية وابن ماجه في الاحكام واللفظ لأحمد. والعرض بكسر العين ما يمدح به الشخص لو يذم.

(٤) لا ربي في القرآن ص ٢١.

(٥) سورة البقرة/٢٣٣.

(٦) سورة التوبة/٦٠.

(٧) سورة الحديد/٧.

(٨) سورة المائدة/٢.

٦. السلطة الأبوية والنزدية: كانت هذه السلطة تحول صاحبها بيع أولاده أو زوجته، فالبايع يصبح رقيقاً وملكاً للمشتري كسائر أمواله الخاصة وهذه الطريقة كانت موروثة ومعروفة لدى الصينيين.

٧. تناسل الأرقاء: كان ولد المجارية رقيقاً ولو كان زوجها حراً وذلك من طريق الوراثة. وجاء الإسلام فحظى على هذه الطريقة والحر حرية ولدها كما أحر حرية أم الولد^(١) بعد زواجها من حر أو بعد وفاة زوجها على الخلاف الموجود في المسألة.

وكانت هذه الروايد السبعة المذكورة تزود مستنق الرق بالماء، فقطعها الإسلام فبفس المستنق وانتهى نظام الرق الى الأبد من غير رجعة وكل قول بطلاق ذلك خاطئ لأنه يصطدم مع القرآن الذي لا رق فيه إضافة الى المبادئ العامة التي تدل دلالة قطعية على تحريم نظام الاسترقاق أيا كان منبعه.

أسباب القضاء على نظام الرق:

إضافة الى قطع الروايد والمنابع المذكورة للرق شرع الإسلام طرقاً كثيرة لإنهاء هذا النظام الذي هو ضد الانسانية والكرامة التي منحت للانسان من الله سبحانه وتعالى ومن هذه الاسباب ما يأتي:

١. شرع الإسلام نظام المكاتبه أي أن يطلب الرقيق (عبداً أو أمة) من سيده مكاتبته على مال يؤديه له مقابل عتقه وواجب على السيد قبول هذا الطلب بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكُلِّبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾^(١) وفرض على بيت المال أن يساعد العبد المكاتب على أداء المال الذي تعهد به لسيد مقابل عتقه. كما فرض الزكاة وخصص (٨/١) من جميع موارد الزكاة للمبيد حتى يتمكنوا من شراء أنفسهم من أسيادهم.

٢. جعل الإسلام تحرير المبيد كفارة لكثير من الذنوب منها ما يأتي:

كفارة الظهار: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُنَّ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ إِنْ قَبِلُوا مِنْ بَنَاتِهِمْ لَفَسَادٌ﴾^(٢).

(١) أم الولد وهي المجارية التي عاشها سيدها أو زوجها الحر وانجبت منه ولداً ذكراً كان أو أنثى.

(٢) سورة النور/٣٣.

(٣) سورة المجادلة/٣.

اليمن الكلابية أو حنث اليمن: قال تعالى: ﴿لَا يُؤْعَدِّكُمُ اللَّهُ بِأَلْفَوْسِي لَيْسَ بَكُمُ وَلَكِنْ يُؤْعَدِّكُم بِمَا عَمَلْتُمْ الْإِيمَانُ﴾^(١)

القتل خطأ: قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَكَبٍ مُؤْمِنَةٍ وَبِئْسَ مَسْكَنَةً إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يُصَدِّقُوا﴾^(٢)

الإفطار في رمضان بالجماع: من أبي هريرة (رض) قال: (جاء رجل إلى النبي (ﷺ) فقال: هلكت يا رسول الله، قال: وما أهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان، قال: هل تجد ما تعتق رقبة، قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين، قال: لا، قال: هل تجد ما تطعم ستين مسكيناً، قال: لا، قال: ثم جلس فأتى النبي (ﷺ) بعرق فيه تمر، فقال: تصدق بهذا، قال: أأفقر من هذا؟ فما بين لابتها أهل بيت أخرج منا، فطعمك النبي (ﷺ) حتى بدت أنيابها ثم قال: اذهب فاطعم أهلك^(٣)

٣. شرع الاسلام نظام التمييز: فإذا كان (العبد أو الأمة) ملكاً لعدة شركاء. يجوز لأحدهم أن يعتقه عن حصته فلي هذه الحالة يجب أن يقبل الشركاء الآخرون مكاتبته العبد ويسمى العبد في هذه الحالة مبعضاً.

٤. أوجب الاسلام على الشريك المعتقد إن كان غنياً أن يدفع إلى كل شريك مقابل حصته حتى ينال العبد حريته كاملة، قال الرسول (ﷺ): (من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ من العبد والا فقد عتق منه ما عتق)^(٤).

٥. أوجب الاسلام عتق الرقيق على سيده إذا آذاه أو أساء للمعاملة معه فقال الرسول (ﷺ): (من ضرب مملوكه أو طعمه فكنارته عتقه)^(٥).

٦. أوجب الاسلام على السيد إذا مزج عبده بالمعتق أن يعتقه مهما تراجع عن مزاجه، قال الرسول (ﷺ): (ثلاثة ليس فيهن لعب الطلاق والنكاح والعتق)^(٦).

^(١) أخرجه مسلم والبخاري والترمذي وأبو داود.

^(٢) سورة المائدة/٨٩ "وإن ساجدة والغازمي ومالك في كتاب الصيام.

^(٣) سورة النساء/٩٢.

^(٤) أخرجه البخاري في كتاب العتق.

^(٥) رواه مسلم وأبو داود عن ابن عمر.

^(٦) انظره به مالك.

٧. حث الاسلام على حق العبيد فقال تعالى: ﴿قُلْ أَفْتَحَمَ الْعَقَبَةُ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ، فَكُ وَكَيْهٖ﴾^(١).

٨. جعل الاسلام للكتابة مؤجلة الى اجل معلوم اجله لثمان (دفتان) ويحب على السيد ان يضع من مال الكتابة شيئاً يستعين به على اداء نفهم للكتابة وتكون من جهة السيد لازمة^(٢).

وهكذا وضع الاسلام فترة انتقالية لانتها. هذا النظام البليغ لا تتجاوز القرن الأول الهجري روضع الوسائل للذكورة لتعقيق هذه الغاية وقد فعلت.

وان ما جاء في القرآن الكريم من الأحكام بالنسبة للعبيد مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٣) أو هو ذلك فإن هذه الأحكام قد انتهت لأنها كانت مؤقتة بوقت فانتتهت بانتهاء ذلك الوقت وكل من يدعي أن الاسلام أقر نظام الرق فإنه قد افترى على الله كذباً.

شروط النسخ:

لم يفرق علماء الأصول والباحثون في النسخ بين نسخ القرآن ونسخ غير القرآن في الشروط وهذا أول خطأ ارتكب في حق القرآن كما أنهم اختلفوا في تعداد هذه الشروط بين مقل ومكثر من جهة وبين تقسيمها الى الشروط المتفق عليها والشروط المختلف فيها والذي يهمنا في هذا البحث هو شروط النسخ في القرآن لأنه المختلف فيه من حيث النسخ وعدمه وما عدها لسنا بحاجة الى تعداد شروط النسخ فيه ويوجه خاص إن دور النسخ قد انتهى فما نسخ نسخ وما بقي فهو باق.

وجدير بالذكر أن بحثنا لشروط النسخ في القرآن وسيلة من وسائل ازالة الفصوص في نسخ القرآن لأن الذين يحتجون على آيات كثيرة في القرآن بالنسخ عن طريق التقليد يجهلون هذه الشروط.

(١) سورة البلد/ ١١.

(٢) أي غير قابلة للتراجع.

(٣) سورة النساء/ ٣٠.

ومن الواضح أنه ما من كتاب أصولي في العالم الاسلامي إلا وقد بحث عن النسخ بطريقة تفصيلية أو إجمالية ومنذ ١٩٤٠م^(١) أحيث مع علم أصول الفقه تعليماً وتعليماً وتأليفاً وباحثاً وتبين لي من هذه الحجة الطويلة أن شروط النسخ في القرآن الكريم أربعة لا خامس لها كما في الإيضاح الآتي:

الخط الأول: ثبوت قرآنية كل ما يسمى بالناسخ والمنسوخ في القرآن بالتواتر بناء على ما أجمع عليه علماء الاسلام من الأصوليين والفقهاء والمفسرين قديماً وحديثاً من أن كل سورة من سور القرآن، وكل آية من آياته، وكل جملة من جملته، وكل كلمة من كلماته ثبتت قرآنيته بالتواتر ووصلنا إلينا بالتواتر وتبين في المصنف الاسام الموجودة بين أيدي المسلمين.

كما أجمع علماء المنطق^(٢) على أن عكس التلييض للوافق لهذه القاعدة الكلية للموجة أن كل ما لم يكن متواتراً ليس من القرآن وبالتالي لا يسمى النسخ في القرآن نسخ غير القرآن بالقرآن وهذه القواعد للمنطقية من البديهيات الثابتة بالاجماع والتواتر الذي يكون النقاش فيها من باب الجهل أو الجدل والكابرة على كل ذي عقل سليم استبعاده وينبغي على هذه البديهيات بطلان إدخال أخبار الآحاد في باب نسخ القرآن سواء عدت هذه الأخبار ناسخة أو منسوخة.

ومن الأخبار الاحادية التي أدخلت في القرآن وعدت ناسخة أو منسوخة فيه ما يأتي:

أ. ما جاء في صحيح مسلم^(٣) من أنه ((حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرٌ رَخَصَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُعْصَرْنَ، ثُمَّ تُنسخُ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتُؤْتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ)).

وأطرح على القارئ الكريم هذه الاسئلة وأترك أجوبتها^(٤) لكل ذي عقل سليم:

(١) أي منذ ستين سنة.

(٢) في اليعان للكنبيري ص ٧٨٠: (عكس التلييض هو جعل المحكوم به محكوماً عليه وتلييض المحكوم عليه محكوم به مع بقاء الصديق والكيف (اللاهات والسلب) فاللوجة الكلية تنعكس الى نفسها). وبناء على ذلك عكس تلييض قاعدة (كل قرآن متواتر) هو (كل لا متواتر لا قرآن).

(٣) للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري- طبعة دار الفكر: ١٠٧٥/٢ وقسم الحديث ١٤٥٢.

(٤) فسر البعض هذا الكلام البعيد عن الواقع بأنه كان القارئ لم يعلم بأنه منسوخ.

١. ما هي الحكمة الالهية التي أدت الى جعل عشر رخصات عزومات أولاً ثم الى نسخ خمس منها ثانياً هل كان يهمل سبحانه وتعالى أن خمس رخصات كافية للتحريم فلا داعي لعشر ثم ظهر له ذلك فنسخ خمساً منها.
او كانت هناك مصلحة اقتضت عشرأ أولاً ثم تفوت هذه المصلحة ودعت الى جعلها خمساً فما هي هذه المصلحة ؟
 ٢. لماذا نسخ النسخ ثلاثة وبقي حكماً كما يزعم البعض.
 ٣. إذا كان هذا العدد (خمس رخصات) من القرآن حكماً لا ثلاثة لماذا تحول من كونه قرآناً الى كونه حديثاً ؟
 ٤. إذا كان قرآناً لماذا افردت حمرة بروايتها عن عائشة أم المؤمنين (هـ) ولم يعلم بهذه القرآنية غيرها علماً بأن الموضوع حساس يتعلق بالحلل والحرمه وشرف الانسان وعرضه ونسله ؟
 ٥. إذا كان هذا الحديث الاحادي قرآناً لماذا لم يعمل به ضم الشافعية.
 ٦. كيف خالف جمهور الفقهاء الشريعة الاسلامية هذه الآية الموجودة المنسوخ نصفها الأول بنصفها الثاني ؟
 ٧. ما هذا التناقض بين الأقوال والقواعد العامة المجمع عليها ؟
- ب. في صحيح مسلم^(١): ((عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله (ﷺ) لو كان لابن آدم واديان من مال لا يفتى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب^(٢) ويتوب الله على من تاب)). وفي رواية أنس بن مالك: ((عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله (ﷺ): لو كان لابن آدم واديان من مال لا يفتى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب))^(٣).
- ومن الغريب ان ينقل بعض كبار العلماء هذا الحديث ويعتبروه قرآناً منسوخاً حكماً وثلاثة دون تعليق او ترده ومن هؤلاء العلماء ابن سلامة^(٤) حيث يقول فاما ما نسخ حكمه وخطه فمثل ما روي عن أنس بن مالك أنه قال كنا نقرأ على عهد رسول

(١) ٧٢٥/٢ باب لو إن لابن آدم واديان لا يفتى ثالثاً، رقم الحديث ١٠٤٨.

(٢) لي لا يزال حريصاً على الدنيا حتى يموت ويغتنى جوفه من تراب قبه.

(٣) صحيح مسلم: ٧٢٥/٢.

(٤) النسخ والمنسوخ لهبة الله بن سلامة بن نصر بن عمار الهمداني (ت-٤١٠هـ) دراسة وتحقيق موسى نباه علوان العليبي ص ٦٥-٦٦.

الله (ﷻ) سورة تعدل سورة التوبة وما أحفظ منها غير آية واحدة وهي لو أن لابن آدم واديين - إلى آخره وأغرب من ذلك أن ولوي الحديث في صحيح مسلم هو أنس بن مالك نفسه فكيف يعتبره قرآناً تارة وحديثاً تارة أخرى؟

ومنهم السيوطي حيث ينقل الحديث في كتابه الاتقان في علوم القرآن^(١) على أساس أنه من القرآن المنسوخ حكماً وفلاوة. وكذلك نقله ابن حزم تحت عنوان نسخ الخط والحكم^(٢).

الشرط الثاني: ثبوت تأخر النسخ عن المنسوخ في النزول بالتواتر لأن الحكم المنسوخ كان قبل النسخ من القرآن وثبتت قرآنيته بالتواتر وما ثبت بالتواتر لا يزول إلا بما هو ثابت بالتواتر للقاعدة الشرعية العامة للثبوت عليها (إن اليقين لا يزول إلا باليقين) والقاعدة العقلية (اليقين لا يزول بالشك) بل ولا يزول بالظن أيضاً.

يقول ابن حزم الظاهري^(٣): ((لا يحل لمسلم يزعم بالله واليوم الآخر أن يقول في شيء من القرآن والسنة هذا منسوخ إلا يبين لأن الله (ﷻ) يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا يَنْطَاحُ﴾^(٤) وقال تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ مَا كُنْتُ إِلَيْكُمْ مِنَ رُسُلٍ﴾^(٥). ثم يعرضي قائلًا: خالي كثر من مذهبي وجود آيات منسوخة حتى بلغت دهاري النسخ مئات فكل ما أنزل الله في القرآن أو على لسان نبيه فرض اتباعه فمن قال حدثني أنه منسوخ فقد وجب ألا يطاع ذلك الأمر وأستط لزوم اتباعه وهذا معصية الله محرمة وخلاف مكشوف إلا أن يقوم برهان (والبرهان دليل قطعي وجميع مقدماته قطعية) على صحة قوله وإلا فهو مفتر ومبطل فمن انحاز خلاف ما قلنا فقلوه يزول إلى إبطال الشريعة كلها)).

وخلاصة الكلام أن الاجتهاد في النسخ ليس له أي دور لانه دليل هني والقرآن ثبوته قطعي فلا يمكن رفع القطعي بدليل هني.

الشرط الثالث: قابلية الحكم للنسخ فأحكام المعتقدات والأخبار والوعود والوعيد، وأمهات الأحكام التي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان لا تقبل النسخ بإجماع العقلاء.

(١) الاتقان في علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطي الشافعي (ت-٩١١هـ): ٢/٢٥.

(٢) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لابن حزم الاندلسي ص٩.

(٣) الأحكام في أصول الأحكام: ٤/٤٣٨.

(٤) النساء/٦٤.

(٥) سورة الأعراف/٣.

قال السيوطي^(١): ((لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي ولو بلفظ الخبر أما الخبر الذي ليس بمعنى الطلب فلا يدخله النسخ ومنه الوعد والوعيد)).

قال صدر الشريعة^(٢): ((من شروط النسخ أن لا يكون الحكم السابق من الأحكام الاعتقادية وما يجري مجراها كالأمر الحسية والأخبارات من الأمور لماضية والحاضرة والمستقبل)).

قال ابن حزم^(٣): ((والنسخ إنما يقع في الأمر والنهي ولا يجوز أن يقع في الأخبار المحضة والاستثناء ليس بنسخ)).

الشرط الرابع: التناقض بين الآيتين (الناسخة والمنسوخة) من البديهي أن النسخ (الإلغاء) في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية إما أن يكون صريحاً أو ضمنياً.

١. النسخ الصريح: هو أن تدل آية أو سنة متواترة أو إجماع الصعابة على أن الآية كذا في القرآن نسخت بآية كذا وهذا النوع من النسخ غير موجود في القرآن الكريم بإجماع علماء المسلمين قديماً وحديثاً لكنه موجود في السنة النبوية وقد ثبت بالإجماع أن التوجه إلى بيت المقدس الذي كان ثابتاً بالسنة قد نسخ بالقرآن بالأمر بالتوجه إلى بيت الله الحرام في مكة المكرمة.

وكذلك نسخ حكم زيارة القبور بالأمر بها فهو نسخ صريح لقول الرسول (ﷺ) ((كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَنَدَوُهَا)) لهذا النص صريح في إلغاء التحريم الثابت بالنهي بالمجاز الثابت بالأمر.

٢. النسخ الضمني: وهو النسخ الذي يعرف بوجود التناقض بين نصين ويرفع بالقول بأن المتأخر في التشريع قد ألغى السابق.

وبناء على هذه الحقيقة فإن النسخ في القرآن بما أنه ضمني لا يكون إلا في حالة قيام التناقض بين آيتين لا يمكن اجتماعهما ولا لارتفاعهما، فالحل الوحيد لرفع هذا التناقض هو القول بأن إحدى الآيتين للتناقضتين ألغت الأخرى.

(١) الاطهان في علوم القرآن: ٢/٢٦١.

(٢) التوضيح والتفصيح مع المؤلفي: ٢/٣٠٩.

(٣) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص: ٨.

أما مجرد التعارض بينهما فإنه لا يوجب النسخ، لأن التعارض يمكن رفعه بهيئة اللجوء إلى النسخ، ذلك لأن علماء الشريعة من الأصوليين والفقهاء اجمعوا على أن رفع التعارض بين دليلين (أو نصين) يجب أن يرفع بحسب التسلسل الآتي:

أولاً: محاولة الجمع بين النصين المتعارضين وهذا أمر ممكن كما في التعارض بين آية عدة المتوفى عنها زوجها وعدة الحامل فهما متعارضتان ويرفع التعارض بإجماع بينهما لأن النسبة بينهما العموم والمخصوص من وجه كما في الإيضاح الآتي:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُكْفَرُونَ مِنْكُمْ وَلَازِمًا يَكْفُرُونَ بِأَنفُسِهِمْ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(١) فهذه الآية هامة للعامل وظيفها وخاصة للمتوفى عنها زوجها.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا تَأْتِيهِمْ أَجَلُهُمْ لَبَدَّ مِنْكُمْ﴾^(٢) هام يشمل المطلقة والمتوفى عنها زوجها وخاص بعدة الحامل.

وبما أن كل واحدة منهما هامة من وجه وخاصة من وجه آخر يمكن الجمع بينهما بأن يعمل بهما معاً على أساس أن تكون عدة الحامل للمتوفى عنها زوجها أبعد الأجلين دون وضع الحمل فإذا وضعت الحمل قبل أربعة أشهر وعشرة أيام تنتظر انتهاء هذه المدة وإذا انتهت المدة ولم تضع الحمل بعد تنتظر وضع الحمل.

وقد جمع بينهما بعض الفقهاء من الصحابة منهم سيدنا علي بن أبي طالب ومن الأئمة منهم المالكية وبه أخذ المشرع العراقي^(٣).

ثانياً: محاولة ترجيح أحد النصين أو الدليلين على الآخر إذا لم يمكن الجمع بينهما كالتعارض بين العام والخاص فترجح العمل بالخاص على العمل بالعام عن طريق تخصيص العام والتعارض بين المطلق والمقيد فترجح العمل بالمقيد وحمل المطلق على المقيد كما يأتي تفصيل ذلك في محله.

وفي الآيتين المذكورتين رفع الجمهور التعارض بينهما بترجيح العمل بآية: ﴿وَلَوْلَا تَأْتِيهِمْ أَجَلُهُمْ لَبَدَّ مِنْكُمْ﴾ على الآية الأولى بالنسبة للعامل المتوفى عنها زوجها استناداً إلى حديث سبيعة الأسلمية.

(١) سورة البقرة/٢٣٤

(٢) سورة الطلاق/٤

(٣) المادة (٢/٤٨) من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٩.

ثالثاً. محالة معرفة المتأخر من المتعارضين من حيث التشريع حتى يحد للتأخر ناسخاً للتقدم منهما وبناءً على ذلك فإن التعارض لا يكفي للقول بالنسخ بل يجب قيام التناقض لأن كل تناقض تعارض من العكس الكلي فلا يمكن حدوث النسخ في القرآن أو في السنة أو الإجماع ما لم يكن بين النصين (أو الدليلين) أو الآيتين تناقض ومن البديهي أن التناقض لا يتحقق إلا بعد اتحادهما في تسعة أسود واختلالهما في أمرين.

آ. الوحدة في الأمور التسعة الآتية:

١. وحدة الموضوع (أو المحكوم عليه أو للسند إليه)، فلا تناقض بين (عقد كامل الأهلية صحيح) و (عقد عديم الأهلية باطل) لعدم وحدة الموضوع. وكذلك لا تناقض بين قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكَ فَاستَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَخْرُجُنَّ الْمَوْتَ لَوْ يَفْعَلُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَكَذُوبُهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةً جَلْدًا وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣). لأن موضوع الحكم في هذه الآيات الثلاث يختلف، فموضوع الآية الأولى جريمة للمساقة بين الأنثيين، وموضوع الثانية جريمة للواط بين الذكرين، وموضوع الثالثة جريمة الزنا بين الذكر والأنثى. فلا تناقض بين هذه الآيات حتى تعتد المتأخرة منها ناسخة للمتقدمة، كما زعم كثير من الناس.

٢. وحدة المحمول فلا تناقض بين (عديم الأهلية يسأل محنيا) و (عديم الأهلية لا يسأل جنائياً) أي في حالة إلحاق الضرر بالفرد. وكذلك لا تناقض بين آية: ﴿وَالَّذِينَ يُشْرِكُونَ مِنْكُمْ وَيَتَّبِعُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِالنِّسَاءِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ رَضًى فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(٤) وبين آية: ﴿وَالَّذِينَ يُشْرِكُونَ مِنْكُمْ وَيَتَّبِعُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ

^١ النساء: ١٥

^٢ النساء: ١٦

^٣ النور: ٢

^٤ البقرة: ٢٣٤

إخراج فإن خرَجَ فلا جناحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّغْرُوبٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^(١). لأن الآية الأولى خاصة بحق الله، والآية الثانية تخص حق الزوجة. فالتناقض أصل النسخ، لأن النسخ يأتي لرفع التناقض، فإذا كان الأصل معدوماً، فلا وجود للرفع.

٣. وحدة الزمان فلا تناقض بين (يجب الصيام في نهار رمضان) و (لا يجب الصيام ليالي رمضان).

٤. وحدة المكان فلا تناقض بين (يسري قانون العقوبات العراقي على الجرائم التي ترتكب في إقليم العراق) و (لا يسري على الجرائم التي ترتكب خارج إقليم العراق).

٥. وحدة الشرط فلا تناقض بين (المتهم يعاقب بشرط ثبوت التهمة الموجهة إليه) و (المتهم لا يعاقب بشرط براءته من التهمة) لاختلاف الشرط.

٦. وحدة الإحالة فلا تناقض بين (المتهم يدان بالنسبة الى الجريمة التي ارتكبتها) و (المتهم لا يدان بالنسبة للجريمة التي لم يشب ارتكابها منه).

٧. وحدة القوة والفعل فلا تناقض بين (الجنين له شخصية قانونية) أي بالقوة والامكان و (الجنين ليس له شخصية قانونية) أي بالفعل قبل ولادته.

٨. وحدة الكل والمجزء. فلا تناقض بين (الرمان يؤكل أي جزؤه) وهو اللب و (الرمان لا يؤكل لأي كلة) لأن القشر لا يؤكل.

٩. وحدة العزيمة أو الرخصة: العزيمة عبارة عن الحكم الأصلي كما هو المطلوب من الشارع. والرخصة هو تفخي (أو تبديل) الحكم من الصعوبة إلى السهولة لعذر مع قيام سبب الحكم الأصلي. وبناءً على ذلك لا تناقض بين آية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ خُذْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ هَاشِرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِثْلَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾^(٢) وبين آية ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ يُبْكِمُكُمْ مَضْعَفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ صَابِرَةً يَغْلِبُوا مِثْلَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾^(٣)، لأن الحكم في الأولى عزيمة وفي الثانية رخصة^(٤).

^١ البقرة : ٢٤٠

^٢ الأنفال : ٦٥

^٣ الأنفال : ٦٦

^٤ هذا الشرط من زيادتي، لأن شروط التناقض في الوحدة يميزان علم المنطق ثمانية كما ذكرنا.

وكذلك يُعد من باب عدم الوحدة في العزمة والرخصة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَاجَعْتُمْ الرُّسُلَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْكُمْ صَدَقَاتِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ أَشَقَقْتُمْ أَنْ تَقْرَأُوا بَيْنَ يَدَيْكُمْ صَدَقَاتٍ فَلَا لَكُمْ أَنْ تُقْرَأُوا وَتَأْتِيَكُمُ الصَّلَاةُ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^(١).

بـ الاختلافات في الحكم والكيف:

والإختلاف في الحكم بأن يكون أحدهما كلياً والآخر جزئياً، فلا تناقض بين كليتين لجواز كنههما، مثل كل حي انسان ولا شيء من الإنسان حيي، فهما كلابان. وكذلك لا تناقض بين كليتين جزئيتين، مثل بعض الإنسان عالم وبعض الإنسان ليس بعالم، لصدهما معاً. أما الإختلاف في الكيف أي في الإيجاب والسلب، فكما ذكرنا في الأمثلة التسعة السابقة. ومع مراعاة هذه الشروط الأربعة للنسخ في القرآن الكريم لا يستطيع الباحث ان يجد آيتين متناقضتين تتوافر فيهما تلك الشروط.

أدلة انصار النسخ في القرآن

المنطق السليم يعد جواز النسخ عقلاً لانه امر ممكن والله على كل شيء قادر اضافة الى وقوعه بالنسبة للشرائع السابقة والخلات انما هو في الوقوع وبالنسبة للقرآن الكريم استدلل القائلون بالنسخ في القرآن بالقرآن وبعض الروايات عن السلف اضافة الى بعض الادلة العقلية كالآتي:

اولاً- القرآن

استدلوا ببعض الآيات القرآنية على وقوع النسخ في القرآن في حين انها لا تدل الا على جولزه ومن هذه الايات:

- أ- قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ لَوْ نُنسِهَا لَأَنْبِئَنَّكَ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(٢).
 ب- قوله تعالى: ﴿يَتَعَزَّوْا لِلَّهِ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾^(٣).

^(١) المجادلة : ١٢-١٣

^(٢) سورة البقرة/١٠٦

^(٣) سورة الرعد/٣٩.

ج- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَهْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١١).

مناقشة الاستدلال بهذه الآيات على وقوع النسخ

الآية الأولى- تدل على الجواز دون الوقوع على فرض كون (آية) بمعنى الآية القرآنية للأسباب الآتية:

١- الآية (١٠٦) جواب للآية (١٠٥) قبلها أي النسخ في الكتب سابقة لا في القرآن، لأن الآية التي قبلها هي (ما يره اللذين كفروا من أهل الكتاب ولا الضَّالِّينَ لَنْ يَسْأَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَيْثُ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ بَخِيلٌ مِنْ حَيْثُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ).^(١٢) فكان الكفرة من أهل الكتاب والمشركين لا يجهلون نزول الوحي على عهد (ﷺ) وأمتهم ويعتقدون دينهم خيراً من الاسلام فأنزل الله الآية (مَا كُنْصَحَ مِنْ آيَةٍ-الآية) رداً عليهم فيكون معناه هكذا (مانسخ من آية أو نسخها في التوراة والإنجيل والكتب سابقة ونأتي بعد منها في القرآن وهذا واضح في سياق الآيات التي قبلها وبعدها لأنها في موضوع أهل الكتاب).

٢- لفظ (ما) في قوله تعالى: ﴿مَا كُنْصَحَ مِنْ آيَةٍ﴾ اسم شرط بمعنى (إن) الشرطية وهي عادة تستعمل لأمر غير محقق الوقوع.^(١٣) يقول سعد الدين التفتازاني في مقدمة كتابه المطول^(١٤) وهو يشكو من عدم استقرار الوضع في طرف تأليف هذا الكتاب (والى الله المشتكى من الدهر إذا أساء أمر على إساءته وإن أحسن ندم عليه في ساعته) وعلق على هذا الكلام المعلقون قائلين: استعمل (إذا) في الاساءة لأنها مؤكدة الوقوع و (إن) في الاحسان لانه مشكوك فيه. وبناءً على ذلك فإن الآية تدل على جواز النسخ إن أريد بلفظ (آية) الآية القرآنية لا على وقوعه.

(١١) سورة النحل/١٠٦.

(١٢) البقرة ١٠٥

(١٣) يقول الرازي (حياء الدين هجر) في تفسيره الشهير بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب: ٢/٢٤٧ (والاستدلال بقوله تعالى ما نسخ من آية) الآية استدلال ضعيف لأن (ما) في هذه الآية تفيد الشرط والجزاء فلا تدل على حصول النسخ بل على أنه متى حصل النسخ يلحق به حرمة.
(١٤) صفحة ٤.

٣- ان المراد بلفظ (اية) في الآية المذكورة العلامة والمعجزة التي يظهرها الله لاثبات نبوة نبي من انبيائه ورسول من رسله والمراد بالنسخ في هذه الآية هو ترك العمل بالمعجزات السابقة وعدم اعادتها والاثبات بمعجزات جديدة للاتبيات اللاحقة. ومن الواضح ان لكل نبي ايات من المعجزات فليسندنا موسى (عليه السلام) معجزات خاصة به ولسيدنا عيسى (عليه السلام) معجزات انفرد بها ولسيدنا محمد (ﷺ) معجزات خاصة به. والمعجزات السابقة وفي مقدمتها القرآن الكريم الذي هو معجز بلفظه ومعناه.

والدليل على حمل لفظ (آية) على المعجزة في الآية المذكورة هو نهايتها بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ لان ذكر القدرة والتفكير بها لا يناسب موضوع الاحكام وانما يناسب للمعجزات ولو اراد بها الآية القرآنية لقال (الم تعلم ان الله عليم حكيم)^(١١).

وكذلك تدل على ان المراد من لفظ (اية) المعجزة الايتان التاليتان لهذه الآية في سورة البقرة وهما:

أ- قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^(١٢).

ب- قوله تعالى: ﴿أَمْ قُرَيْشُونَ إِن كَانُوا لَآتُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ وَكَانَ يُكْفِلُ الْكَافِرَ بِالْأَيْمَانِ فَلَقَدْ حَلَّ بِسَوَاءِ السَّبِيلِ﴾^(١٣).

وسؤال بني اسرائيل من موسى هو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلْ بِمُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَرَىٰ اللَّهَ جَهْرًا﴾^(١٤).

ومن الواضح ان الصلة رفيعة بين الآيات القرآنية والتقاط مستن منها بينها بحيث يفسر بعضها بعضاً كما في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ يَخُفْ مِنْ كَلِمَةٍ﴾ الآية بالآيتين التاليتين لها.

اما اذا حملنا النسخ على المعنى الاصطلاحي الذي هو الغاء القرآن بالقرآن فلا نجد آية مناسبة بينها وبين الآيتين التاليتين لها.

(١١) تفسير المنار للامام الشيخ محمد عبدة والامام الشيخ محمد رشيد رضا: ١/١٦٧.

(١٢) سورة البقرة/١٠٧.

(١٣) سورة البقرة/١٠٨.

(١٤) سورة البقرة/٥٥.

٤- لفظ (آية) يحتمل آية قرآنية أو علامة أو معجزة إلهية لتصديق الأنبياء، أو الشرائع الإلهية السابقة كما ذكرنا ولذا ثبت الاحتمال سقط الاستدلال.

٥- وإذا سلمنا جدلاً أن هذه الآية تدل على وقوع النسخ في القرآن الكريم فإنها لا تدل من قريب أو بعيد على وجود آية واحدة في القرآن في المصحف الذي بين أيدي المسلمين نسخ حكمها وبقي لفظها أو بتغيير آخر أزيل لبها وجوهرها واحتفظ بخليلها أو عكس ذلك بقي الحكم وأزيلت النيات أو احتفظ بالمبدل وحذف داله لأن هذا الأسلوب الشاذ اللاحقولة إذا فعله للشرع في القوانين الوضعية ينسب إليه العبث والخروج عن المألوف المعقول والله سبحانه وتعالى منزّه من أن ينسب إليه ما يكون نكصاً بالنسبة إلى الإنسان قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾، ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ وبإني تفصيل للموجع في علمه.

الآية الثانية- قوله تعالى: ﴿يَحْضُرُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُخْفِئُ وَهَيْئَةً أَمْ الْكِتَابِ﴾^(١) استدلل البعض بهذه الآية على وقوع النسخ في القرآن على أساس تفسير المحر بالنسخ والاتّيات بالناسخ وهذا الظن اجتهد خاطئ للأسباب الآتية:

١- القرآن يفسر بعضها بعضاً والترايط موجود بين آياته وإن الآيات التي تلي هذه الآية لا تنجم مع حمل المحر على النسخ لأنها صريحة في أن المراد به التبدلات الكونية كما تفهم هذه الحقيقة من قوله تعالى: ﴿لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ الْغُيُوبَ لَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّسَكَّبًا لِّكَيْ نَكْفِيفَهُمْ لِنَهْلِيَ الْأَعْيُنَ عَنْ حَقِّيقَتِهِمْ وَإِلَى الْأَرْضِ لَنَنْزِلُنَّهَا خَالِقِينَ خَالِقِينَ﴾^(٢) فالمراد بمحو ما يشاء من المخلوقات وريث ما يشاء منها فالكل ملكه وهو يتصرف في ملكه ما يشاء في حوزة حكمته لتدل هذه التفهات على أن العالم حادث ولكل حادث محدث وهو الله سبحانه وتعالى.

٢- المحر هام والنسخ من جزئياته وصورة من صورته فهو كما يتعلق في النسخ يتعلق في غيرها فلا يهز الاستدلال بالأهم على وجود الآخر.

٣- للمحر والاتّيات احتمالات كثيرة منها:

أ- محو من الرزق ويزيد فيه، ومحو السعادة والشقاوة وريثتهما.

(١) سورة الرعد/٣٩.

(٢) سورة الرعد/٤١.

ب- يحو بالتوبة جميع الذنوب ويثبت بدل الذنوب حسنات كما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ قَلْبًا وَآمَنَ وَصَلَّ حَمَلًا صَالِحًا فَلَوْلِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾.

ج- يحو ما يشاء من القرون ويثبت ما يشاء منها كما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ هَدَيْنَاهُ مِنْ غَمِيمٍ قَدْ أَفْلَحَ الْآخَرِينَ﴾ وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ هَدَيْنَاهُ مِنْ غَمِيمٍ﴾. وهناك احتمالات أخرى لا مجال لاستعراضها^(١) ومن القواعد الأصولية والمنطقية (إذا حصل الاحتمال في شيء سقط الاستدلال به).

٤) كل آية من آيات القرآن ثابتة ثلاثاً وحكماً بالتواتر والآية المذكورة تدل على النسخ دلالة هنية والثابت باليقين لا يزول بالظن.

الآية الثالثة- قوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُهَا أَيْهٌ مَكَانٌ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا آتَى مُتَشَبِّهٌ بِمَا كُنْتُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

ورد في القرآن الكريم لفظ (تبديل) ومشتقاته في أكثر من أربعين مرة كلها ترجع الى صور ثلاث وهي:

أ- مقتناً بحرف الباء كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾^(٢) وكما في قوله تعالى: ﴿الْمُتَّبِعُونَ الْبَلِيَّ هُوَ أَذَى بِالْبَلِيِّ هُوَ خَيْرٌ﴾^(٣) والباء في هذه الصورة تدخل على المبدل منه وبعض الكتاب يدخلونها على البديل فيؤدي ذلك سوء فهم للكلام.

ب- قد يذكر لفظ تبديل ومشتقاته مع لفظ (مكان) كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَدْخُلُهَا مَكَانٌ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةِ﴾^(٤) الآية وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ أَرَهُمْ مُتَعَبِّدِينَ لَكُمْ مَكَانَ لَوْجٍ وَاقْتُمْ إِحْسَانًا فَنُطَارَ فَلَا تُلْغُوا مِنْهُ شَيْئًا فَتُلْغُوا عَنْهُ بَقِيَّةً وَكَلِمًا مُبِينًا﴾^(٥).

ج- وأحياناً يذكر لفظ التبديل ومشتقاته غير مقتن لا بالباء ولا بالمكان كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَدْخُلُهَا مَكَانًا سَمِعَهُ قَالُوا إِنَّمَا هُوَ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾^(٦) وذهب البعض الى ان التبديل في آية: ﴿وَلَا يَدْخُلُهَا أَيْهٌ مَكَانٌ آيَةٍ﴾ ما عدا يراه به النسخ أي اذا نسخنا

(١) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي: ٢٩٨/٦.

(٢) سورة البقرة/١٠٨.

(٣) سورة البقرة/٦١.

(٤) سورة الأعراف/٩٥.

(٥) سورة النساء/٩٠.

(٦) سورة البقرة/١٨١.

آية ووضعتنا أخرى ناسخة مكانها قال الكافرون ان هذا افتراء على الله وهذا التصديق خاطيء من الارجح الآتية:

١. لفظ آية مشترك لفظي - كما ذكرنا سابقاً - بين الآية القرآنية والآية في جميع الشرائع الالهية والمعجزة والعلامة فالقرآن استعملها بهذه المعاني الاربعة وحمل المشترك اللفظي على معنى من معانيه بدون قرينة قاطعة تحدد هذا المعنى يكون محلاً اجتهدائياً ظنياً وثبوت القرآن قطعي وما ثبت لفظاً وحكماً بدليل قطعي لا يزول بدليل ظني لعدم التكافؤ بين الدليلين.
٢. وبناءً على ذلك يكون المراد من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ هو انه لذا بدلنا آية من القرآن بآية من التوراة او الانجيل او غيرهما من الشرائع السابقة قال اهل الكتاب هذا افتراء على الله.
- وإذا سلمنا جدلاً ان المراد بالتبديل هو النسخ فإنه لا يدل على نسخ الحكم دون التلاوة لو نسخ التلاوة دون الحكم لان التبديل يشمل الآية بكاملها وهذا لا يمكن انكاره لجواز نسخ آيات لم يتم تشبيتها في المصحف الذي بين ايدي المسلمين اليوم ولكن لا يدل على ما يدعيه انصار النسخ من عشرات الآيات الموجودة في القرآن الكريم وهي منسوخة من حيث الحكم وباقية من حيث التلاوة لان مثل هذا التصرف من العبث يرفضه العقل السليم والله تعالى منزّه من ان يعمل العبث كما يأتي تفصيل ذلك في تقسيم النسخ من حيث للنسخ.
٣. لم يقل وإذا نسختنا آية بآية.
٤. لم يقل وإذا بدلنا آية بآية، بل قال وإذا بدلنا آية مكان آية وهذا تبديل وارء في القرآن كثيراً كقصة آدم عليه السلام حيث وردت في سبع سور من القرآن في كل سورة وفي كل مكان بأسلوب جديد بدون أي تناقض وهكذا قصص بقية الانبياء وارء في عدة موضوعات في القرآن، بأساليب متنوعة تدل على ايجاز القرآن^(١).

ثانياً- الاستدلال بالقرآن السلف الصالح

يستدل كثراً انصار النسخ في القرآن بأقوال وروايات السلف الصالح على اثبات هذا النسخ^(١).

ومن البدهي ان الاستدلال على النسخ بمعناه الخاص عند المتأخرين وهو الالغاء بالنسخ بمعناه العام عند السلف الصالح الشامل لتخصيص النص العام وتقييد للطلق وبيان المجمل والرخصة والتدرج وهو ذلك استدلال خاطئ في ميزان العقل السليم والمنطق لا من القواعد العامة البديهية ان الاخص لا يثبت بالاعم.

لكن باب الاجتهاد الخاطئ الحكم على كثرة من ايات الاحكام في القرآن بأنها منسوخة من حيث الحكم وباقية من حيث التلاوة لان هذه الآيات اما عامة خصصت او مطلقة قيدت او مجملة بينت او هو ذلك كما يأتي تفصيله في غلة بطلان الله.

ثالثاً- الاستدلال بالأدلة العقلية

استدل انصار النسخ في القرآن بأدلة عقلية على اثباته منها:

أ- النسخ لا يخلو فيه عقلاً وكل ما كان كذلك فهو جائز عقلاً واستدلوا بالجواز العقلي على الوقوع وهذا الاستدلال اجتهد خاطئ لان الجواز لا يستلزم الوقوع ولا يمكن اثبات الوقوع بالجواز العقلي لانه يكون من قبيل اثبات الدعوى الخاصة بدليل عام وهو خلاف المنطق والعقل السليم.

ب- واستدلوا على وقوع النسخ في القرآن بوقوع النسخ في القرآن وفي هذا الاستدلال دور او استحالة منطقية لان اثبات وقوعه يتوقف على ثبوت وقوعه وثبوت وقوعه

^(١) وعلى سبيل المثال: يقول النحاس في كتابه التامخ والنسخ ص ١٦ في قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ فِي رَجُلٍ مِّنَ النَّاسِ يَفْعَلُ بِالْعَرَفِ وَالْمَعَدِّ بِالْعَمَلِ﴾ الآية من ابن عباس انه قال نسخها آية ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ﴾ فيها أن النفس بالنفس.

ويقول ابن سلامة في كتابه التامخ والنسخ ص ٦٩: وقال الضحاك يدخل النسخ على الامر والنهي وعلى الاخبار التي معناها الامر والنهي.

ويقول ابن حزم في كتابه التامخ والنسخ في القرآن الكريم ص ٤٢ سورة ابراهيم مكية وهي عند جمهور المفسرين محكمة الا عبد الرحمن بن زيد بن اسلم قال فيها آية منسوخة وهي قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَأُوا بَعْضَ آلَاءِ اللَّهِ لَا تَخْصَرُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ كَذَلِكُمْ﴾ ونسخها قوله حمالي ﴿وَلَا تَقْرَأُوا بَعْضَ آلَاءِ اللَّهِ لَا تَخْصَرُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة النحل ١٦.

ويقول ابن الجوزي في كتابه التامخ والنسخ ص ٦٠ عن عكرمة عن ابن عباس ان آية الرخصة منسوخة بآية للمات. وهكذا مئات الاستدلالات بالقرآن السلف موهوبة لا مجال لذكرها.

يتوقف على اثبات وقوعه.

المخالفة في القول بالنسخ في القرآن

بالغ الكثير من المفسرين وعلماء الاصول والذللين في هذا الموضوع الى درجة غير معقولة من الناحية الشرعية والمنطقية والعقلية.

وعلى سبيل المثال:

يقول هبة الله بن سلامة البغدادي (ت-٤١٠هـ) في كتابه النسخ والمنسوخ^(١)
ان آية السيف وهي قوله تعالى ﴿فَاتَّقُوا الْمَشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٢) الآية نسخت من القرآن مائة آية واربعاً وعشرين آية ثم صار اخرها ناسخاً لاولها وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ إضافة الى الايات الاخر للنسوخة بغير آية السيف وهي تتلى في القرآن ويقولون: (ان كل ما في القرآن مثل اعرض، وتولى عنهم، وذرههم وما اشبه ذلك فناسخه آية السيف).

وكل ما في القرآن من ﴿إِنِّي أَخْلَقْتُ إِنْ عَصَيْتُ رَّبِّي عَذَابٌ يَوْمٌ عَظِيمٌ﴾^(٣) فناسخه ﴿يُخَفِّرْ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾^(٤)

وكل ما في القرآن من خبر الذين أوتوا الكتاب والامر بالعفو عنهم فناسخه ﴿فَاتَّبَعُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٥) وكل ما في القرآن من الامر بالشهادة فناسخه ﴿فَإِنْ آمَنَ بِفَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾^(٦)

وكل ما في القرآن من التشديد والتهديد فناسخه ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾^(٧)

ويقول ابن حزم الاندلسي في كتابه النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم^(٨)

(١) ص ١٢٨.

(٢) سورة التوبة/٥.

(٣) سورة يونس/١٤.

(٤) سورة الممتح/٢.

(٥) سورة التوبة/٢٩.

(٦) سورة البقرة/٢٨٣.

(٧) سورة البقرة/١٨٥.

(٨) ص ١٢.

الاعراض عن المشركين في سائة واربع عشرة آية هي في ثمان واربعين سورة:

١. البقرة ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(١) نسخ عمومها ﴿لَنَا أَعْمَالُنَا﴾ ﴿فَإِنْ أَنتَهُوْا﴾ لسر معنى لان قته الامر بالصفح ﴿قُلْ قِتَالٌ﴾، ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾.
٢. آل عمران ﴿فَاتَّبَعْنَا عَلَىٰكَ الْبَلَاءَ﴾، ﴿مِنْهُمْ تَقَاةٌ﴾.
٣. النساء ﴿وَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ في موضعين ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ ﴿لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾، ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ﴾.
٤. المائدة ﴿وَلَا آمِينَ﴾، ﴿عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاءُ﴾، ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾، ﴿إِلَّا أَهْتَدَيْتُمْ﴾ أي امرتم ونهيتهم.
٥. الانعام ﴿قُلْ لَنْتُ عَلَيْكُمْ بِرَكِيلًا﴾، ﴿فَمَ ذَرَعُمْ﴾، ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾، ﴿وَأَعْرِضْ﴾، ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾، ﴿وَلَا تَسُبُّوا﴾، ﴿فَتَرْجَمُ﴾ في موضعين ﴿وَيَقُولُوا امْكُتُوا عَلَىٰ مَكَاتَتِكُمْ﴾، ﴿قُلْ انْظُرُوا﴾، ﴿لَنْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾.
٦. الاعراف ﴿وَأَعْرِضْ﴾، ﴿وَأْمَلِي﴾.
٧. الانفال ﴿وَإِنْ اسْتَفْضَوْكُمْ﴾ يعني المعاهدتين.
٨. التوبة ﴿فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾.
٩. يونس ﴿فَاَنْظُرُوا﴾، ﴿قُلْ لِي عَمَلِي﴾، ﴿وَمَا لِيُؤْتِكَ﴾، ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ﴾، ﴿فَتَنْقُضْ﴾، ﴿فَأَنْظُرُوا﴾، ﴿وَأَعْرِضْ﴾.
١٠. هود ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ معنى أي أنت تنذر ﴿وَيَقُولُوا امْكُتُوا عَلَىٰ مَكَاتَتِكُمْ﴾، ﴿وَأَنْظُرُوا﴾.
١١. الرعد ﴿عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾.
١٢. الحجر ﴿ذَرَعُمْ﴾، ﴿فَأَصْنَعْ﴾، ﴿وَلَا تَمُنْ﴾، ﴿أَنَا النَّذِيرُ﴾، ﴿وَأَعْرِضْ﴾.
١٣. النحل ﴿فَاتَّبَعْنَا عَلَىٰكَ الْبَلَاءَ﴾، ﴿وَجَادِلْهُمْ﴾، ﴿وَأَصْبِرْ﴾ عتلف فيه.
١٤. بني اسرائيل ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾.
١٥. مريم عليها السلام ﴿وَأَنْذِرْهُمْ﴾ معنى^(٢) ﴿فَلْيَمْنِدْ﴾ فلا تعجل.

(١) الآية ٨٣.

(٢) نسخت حكماً وبقيت ثلاثاً.

١٦. طه ﴿فاصبر﴾ ، ﴿قل كل﴾.
١٧. الحج ﴿وإن جاد أولك﴾.
١٨. المؤمنون ﴿فقرمهم﴾ ، ﴿ادفع﴾.
١٩. النور ﴿فإن توكوا﴾.
٢٠. النمل ﴿فمن احتسب﴾ معنى.
٢١. القصص ﴿لنا أمثالنا﴾.
٢٢. العنكبوت ﴿إنما أنا نذير﴾ معنى.
٢٣. الروم ﴿فاصبر﴾.
٢٤. لقمان ﴿ومن كفر﴾.
٢٥. السجدة ﴿وانتظر﴾.
٢٦. الاحزاب ﴿ودع اذهم﴾.
٢٧. سبا ﴿قل لا تألن﴾.
٢٨. فاطر ﴿إن أنت إلا نذير﴾.
٢٩. يس ﴿فلا يزل﴾ مختلف فيه.
٣٠. الصافات ﴿فتول﴾ و﴿تول﴾ ، ﴿وما بينهما﴾.
٣١. ص ﴿فاصبر﴾ ، ﴿إنما أنا منفر﴾ معنى.
٣٢. الزمر ﴿إن الله يمسك بينهم﴾ معنى ﴿فاحبوا ما شتم﴾ ، ﴿يا قوم احملوا﴾ ، ﴿من يأتيه﴾ ، ﴿لمن احتسب﴾ معنى ﴿أنت تكم﴾ معنى لانه تفويض.
٣٣. المؤمن ﴿فاصبر﴾ في موضعين.
٣٤. السجدة ﴿ارفع﴾.
٣٥. حمسق ﴿وما أنت عليهم بركيل﴾ ، ﴿لنا أمثالنا﴾ ، ﴿فإن أعرضوا﴾
٣٦. الزخرف ﴿ففرهم﴾ ، ﴿فاصنع﴾.
٣٧. الدخان ﴿فارتقب﴾.
٣٨. المجاثية ﴿يفطر﴾.

٤٩. الاحقاف ﴿فاصبر﴾.

٥٠. محمد ﴿فلما منا﴾.

٥١. ق ﴿فاصبر﴾ ، ﴿فلذكر﴾.

٥٢. المزمل ﴿واجرهم﴾ ، ﴿وذري﴾.

٥٣. الانسان ﴿فاصبر﴾.

٥٤. الطارق ﴿لهل﴾.

٥٥. الفاشية ﴿لست عليهم بمسيطر﴾.

٥٦. والتين ﴿أليس الله بأحكم الحاكمين﴾ معنى.

٥٧. الكافرون ﴿لكم دينكم﴾.

ثم يقول ابن حزم الاندلسي^(١) نسخ الكل (١١٤) آية بقوله (هـ): ﴿فَلَا تَكُونُوا الْمُنْصَرِفِينَ حَيْثُ وَجَّعْتَهُمْ﴾ الآية وهي الخامسة من سورة التوبة وسماها دعاء النسخ آية السيف هذا اضافة الى قوله بنسخ آيات أخر وهي منسوخة بغير آية السيف البالغ عددها (١٠٠) آية لان مجموع الآيات المنسوخة في القرآن عنده (٢١٤) آية وهو يدعي نسخ هذه الآيات بدون ان يلزم دليلاً واحداً ولو مرة واحدة على اثبات دعواه اضافة الى ذلك فإن كتابه (النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم) ملئ بالتناقضات منها قوله بأن آيات الاخبار لا يشملها النسخ ثم يدعي نسخ عدة من آيات الاخبار في كتابه ومنها: قوله ان الاستثناء والتخصيص ليسا من النسخ ثم يهكم على كثير من الآيات بالنسخ بالتخصيص والاستثناء^(٢).

وعند الآيات المنسوخة في الحكم دون التلاوة وهي ثلث في المصاحف (٢٤٧) آية عند ابن الجوزي^(٣) و (٢١٣) آية عند ابن سلامة^(٤) و (١٣٤) آية عند أبي جعفر النحاس^(٥) و (٦٦)

^(١) وهو ابن عبد الله محمد بن احمد الانصاري الاندلسي ت- ٣٢٠ هـ وهو غير بن حزم الظاهري (عليه بن احمد بن سعيد بن حزم الظاهري ت- ٤٥٦ هـ) لكنني بالي (محمد). ينظر النسخ والمنسوخ لابن حزم الاندلسي ص ٥. الرئي الصواب في منسوخ الكتاب للاستاذ جواد متولي محمد خلافة ص ٣٢.

^(٢) وعلى من يريد مزيداً من التفصيل فليراجع مؤلفه للذكر.

^(٣) ينظر مؤلفه لواسخ القرآن.

^(٤) هبة الله بن سلامة البغدادي ت- (٤١٠ هـ) النسخ والمنسوخ الدار العربية للموسوعات.

^(٥) محمد بن احمد بن اسماعيل الصغار ت- (٣٣٨ هـ) ينظر في مؤلفه النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم.

آية عند عبد القاهر البغدادي^(١١).

وحصرها السيوطي^(١٢) في (٢٠) آية رده عليه العالم الأصولي الشيخ محمد الحصري وأثبت عدم نسخ آية واحدة منها^(١٣) وحصرها مصطفى زيد^(١٤) في خمس آيات وأثبت الأستاذ موسى جواد عفانة^(١٥) عدم صحة نسخ تلك الآيات الخمس.

ونظم السيوطي في الالتئان الآيات للنسخة في الآيات الآتية:

وحق تقواه فيما صح^(١٦) في أثر في الحرام^(١٧) قتال لئلا تكلسوا والاعتداه بحول مع وصيتها^(١٨) وإن يلدن حديث^(١٩) النفس والفكر والغفل والمحبس للزاني^(٢٠) وسرك أولى كلوا شهادهم^(٢١) والصبر^(٢٢) والنفر^(٢٣) ومنع عقد لزان وزانية^(٢٤) وما على المصطفى في العقد عتظ^(٢٥) ودفع مهر لمن جاءت^(٢٦) وآية لجواه^(٢٧) كذلك قيام الليل^(٢٨) مستطر وزيد آية الاستئذان^(٢٩) من ملكت وآية القصة^(٣٠) الفضلى لمن حضروا.

(١١) في كتابه التلخيص والتلويح نقله عنه محمد بن أحمد الرزدي واستنسخه في ٦١٢هـ.

(١٢) الالتئان في علوم القرآن ٢/٢١ وما بعدها.

(١٣) ينظر كتابه (أصول الفقه) ص ٢٥٠-٢٥٥.

(١٤) في كتابه النسخ في القرآن.

(١٥) ينظر مؤلفه الرباعي الصواب في منسوخ الكتاب.

(١٦) قوله تعالى: (اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ) آل عمران/١٠٢.

(١٧) قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْفَحْرِ الْفَحْرُ الْفَحْرُ فَتَالِ لَيْهِ قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَيْفَ) البقرة/٢١٧.

(١٨) قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكَ مِنْكُمْ وَيَتَّبِعُونَ لَدُنَّا جَاءَ وَصِيَّةً لَنَا فَاَجِبْهُمْ) البقرة/٢٤٠.

(١٩) قوله تعالى: (وَأَنْ تَبْهتُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ لَوْ تَتَّقُوا يَخَافُكُمْ بِهِ اللَّهُ) البقرة/٢٨٤.

(٢٠) قوله تعالى: (وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ) الآية) النساء/١٥.

(٢١) قوله تعالى: (أَوْ إِخْرَانَكُمْ) الآية) منسوخة بقوله (واشهدوا ذوي عدل منكم).

(٢٢) قوله تعالى: (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرِينَ) الآية).

(٢٣) قوله تعالى: (انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً) الآية).

(٢٤) قوله تعالى: (الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً) الآية).

(٢٥) قوله تعالى: (لَا يَحِلُّ لِلنَّسَاءِ مِنْ بَعْدِ) الآية).

(٢٦) قوله تعالى: (وَأَنْ فَاتِكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَنْوَاجِكُمْ) الآية).

(٢٧) قوله تعالى: (إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقُمْوا بَيْنَ يَدَيْهِمْ صَدَقَاتٍ).

(٢٨) قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ قُلِ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا) الآية).

(٢٩) قوله تعالى: (لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) الآية).

(٣٠) قوله تعالى: (وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى) الآية).

وجدير بالذكر أن السيوطي نسب القول بالنسخ في كثير من هذه الآيات إلى غيره ولكنه
 بما أنه سكت عن الرد عليهم يعتبر من عداد القائلين بالنسخ فيها اخذاً بالقاعدة الشرعية
 العامة (لا ينسب إلى ساكت قول ولكن السكوت في معرض الحاجة بيان) ^(١).

وقد رد العلامة الشيخ محمد الحصري على زعم نسخ هذه الآيات التي عدّها السيوطي
 ومن معه من الآيات المنسوخة حكماً وبالبينة ثلاثة وعزز رده بأدلة علمية منطقية ^(٢) وقد
 قام الأستاذ عبد المتعال محمد الجبيري في كتابه النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه:

١. لا نسخ في القرآن، لماذا؟.

٢. ابداع تشريع فيما قيل أنه منسوخ ^(٣).

يصح الآيات التي زعموا انها منسوخة ثلاثة وحكماً أو ثلاثة فقط أو حكماً فقط وأرسل
 عددها الى (٥٦٤) من مجموع (٦٢٠٤) آية من القرآن الكريم وهي بنسبة (١) الى (١١).
 وكانت الاحصائية في المراجع المذكور كالآتي :

عدد الآيات	بيانها
٢٠١	في القرآن كما روى ذلك ابن هثل ^(٤) .
٢١٣	ما نقص من سورة الأحزاب ^(٥) .
١٣٠	سورة كانت نحو براءة (التوبة).
١٨	سورتا الخلع والتهدد (القنوت).
٢	آيتا الرضاة والرجم.

المجموع (٥٦٤)

وبنسبة ١ الى ١١ من القرآن الكريم باعتبار أن عدد الآيات عند البصريين (٦٢٠٤) آية
 ويلاحظ ان العدد (٢١٣) الذي نقله الأستاذ عبد المتعال من نقص سورة الأحزاب يتعارض

^(١) المادة (٦٧) من مجلة الأحكام العدلية.

^(٢) ينظر أصول الفقه للحصري نشر المكتبة التجارية الكبرى ص ٢٥١-٢٥٥.

^(٣) نشر دراسات اسلامية ص ٧١.

^(٤) في عدد الآيات للمنسوخة حكماً وبالبينة في القرآن ثلاثة عند ابن هثل (٢٠١) آية وعند غيره اكثر او
 اقل وهي تتلى اليوم ثلاثة الاطلاق بلا للعاني حاشا سبحانه وتعالى ان ينزل مثل ذلك ثم يأخذ لبه
 ويترك قشره ليكون دستوراً خالداً للأسرة البشرية.

^(٥) يقول السيوطي المراجع السابق ٢٥٧ من سورة عن عائشة قالت كانت سورة الاحزاب تقرأ في زمن
 النبي (ﷺ) مائتي آية فلما كتب عثمان المصاحف لم يقرأ منها الا ما هو الآن ومعلوم ان آيات هذه
 السورة الآن (٧٣) آية.

مع ما جاء في الاتقان للسيوطي من ان عدد الآيات لسورة الاحزاب كان مائتي آية والباقى منها (٧٣) آية ولم أطلع على المرجع الذي اعتمد عليه المتعالم. لكن لقل رواية أخرى مفادها ان سورة الاحزاب كانت نحو من سورة البقرة (٢٨٦) آية.

أسباب المخالفة في القول بالنسخ في القرآن:

المخالفة اللامعتولة في القول بنسخ القرآن تعارض مع عظمة الله الخالق للكون الذي لا تزال عقول علماء الفضاء حيارى أين يبدأ وأين ينتهي والقادر على جميع الممكنات وقطع لارادته التطورات الكونية وفجر المصالح البشرية في جميع الأمكنة والأزمنة وليست إرادته خاضعة لها حتى يشرع حكماً اليوم ويضطر الى أن يلغيه غداً كما هو شأن للمشرع الوضعي للقوانين الذي لا يعلم ماذا يحدث في المستقبل فيشرع قانوناً لا يتلاءم مع التطور الحديث فيضطر ان يعدله او يلغيه ويأتي بجديد ينسجم مع المصلحة الجديدة وأسباب هذه المخالفة كثيرة يمكن ارجاعها الى الآتية:

١- الخلط بين النسخ بمعنى العام عند السلف الصالح الشامل لكل ما يطرأ على ظاهر النص من تخصيص أو تقييد أو كنفيل (رخصة) أو تفصيل أو تدرج أو نسخ بمعنى الخاص أو نحو ذلك وبين معناه عند المتأخرين من المفسرين وعلماء الأصول والباحثين المعاصرين وهو إلغاء وهي سابق بوهي لاحق.

٢- والخلط بين تخصيص النص العام بمخصص وبين النسخ بمعنى الخاص مع ان بينهما فروقاً جوهرية كثيرة كما يأتي بيانها قريباً.

٣- الخلط بين تقييد النص المطلق ونسخه بمعنى الخاص كما يأتي بيانه.

٤- الخلط بين تدرج الحكم ونسخه كما يأتي في آيات تحريم الخمر.

٥- الخلط بين التعارض والتناقض واعتبار الآيتين المتعارضتين ظاهراً متناقضتين يرفع تناقضهما بعد المتأخرة منهما ناسخة للمتقدمة مع ان التعارض كثيراً ما يرفع بالجمع بين المتعارضين أو ترجيح احدهما على الآخر في المصل به بدون حاجة الى القول بالنسخ فالنسخ يرفع به التعارض في حالة قيام التناقض وكل تناقض تعارض دون العكس الكلي.

٦- الخلط بين نسخ المجلد والنسخ بمعنى الخاص كما في آيات أحكام الصيام وآيات أحكام القصاص.

٧- الخلط بين الرخصة والنسخ كما في بعض آيات القتال وآيات التهجد في الليل وآيات تقديم الصدقة في النجوى.

٨- الخلط بين شروط النسخ في القرآن وشروط النسخ بصورة مطلقة فما هو المطلوب في نسخ القرآن قد لا يكون مطلوباً في نسخ السنة أو نسخ القانون أو إلغاء الاجتماع السابق بالاجتماع اللاحق الذي لا يسمى نسخاً في الاصطلاح.

٩- الخلط بين جواز النسخ عقلاً ووقوعه فعلاً فالادلة التي يستدل بها أنصار وقوع النسخ إنما تدل على جوازه لا على وقوعه كما سبق بيان ذلك.

١٠- الخلط بين ما يجري فيه النسخ كالأوامر والنواهي وما لا يجوز فيها النسخ كالأخبار والأحكام الاعتقادية والوعد والوعيد.

١١- الخلط بين نسخ احكام الشرائع السابقة بالقرآن وسنخ القرآن بالقرآن كنسخ وجوب صيام عاشوراء بصيام رمضان.

١٢- الخلط بين الآية بمعنى النص القرآني والآية بمعنى النص الانجيلي أو التوراتي والمعجزة والعلامة كما سبق بيان ذلك في الاستدلال على وقوع النسخ.

١٣- الخلط بين نسخ السنة بالقرآن ونسخ القرآن بالقرآن كما في تبديل القبة من بيت المقدس الى بيت الله الحرام.

١٤- الخلط بين نسخ السنة بالسنة كما في الرضاة وبين نسخ القرآن بالقرآن.

١٥- الخلط بين القرآن الذي هو اللفظ والمعنى وبين الالفاظ التي هي قوالب للعاني كما في الآيات الباقية في القرآن ثلاثة لا حكماً على حد زعمهم فالقرآن يلقب صفة القرآنية إذا جرد من معناه وجوهره ولبه لأن الفرق بين القرآن والسنة ان القرآن لفظه ومعناه من الله تعالى فإذا نسخ حكمه لا يبقى قرآناً.

١٦- الخلط بين ما كان في التوراة وعمل به الرسول (ﷺ) وبين ما هو قرآن نزل وحياً على سيدنا محمد (ﷺ) كما في (الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَكَيَّا فَازْجُوهُمَا الْبَتَّةَ) هذا ما كان يطبق قبل الاسلام في العصر الجاهلي وكان مأموراً به في التوراة وعمل به الرسول (ﷺ) تبعاً لذلك.

١٧- الخلط بين كليات القرآن التي لا تجل النسخ ابداً وبين الجزيات التي ترجع الى تلك الكليات القابلة للتعديل والتغيير فالقرآن لا يقبل التبديل والتعديل من حيث النصوص والقواعد الكلية لكن قد يقبل التبديل أو التعديل في تطبيق القاعدة

العامة على جزئياتها لان لكل جزئية خصوصية وظروفاً معينة وخلفيات متعددة يتأثر بها الحكم من حيث التطبيق.

١٨- الخلط بين بقاء المنسوخ وحذفه في المصحف الشريف.

هذه هي أهم أسباب المغالاة في القول بالنسخ في القرآن وأحاول تفصيل هذه النقاط من الخلط في كل آية زعموا انها منسوخة كل بحسب طبيعة الحكم مع رعاية لتسلسل الآيات الواردة في القرآن الكريم.

حقائق علمية متفق عليها وهي تتعارض مع مغالاة النسخ في القرآن

ولاً- القول بالنسخ في كثير من آيات القرآن التي زعموا انها منسوخة بفهوم علماء الأصول من المتأخرين وهو إلغاء وحى سابق بوحى لاحق يستلزم بصورة غير مباشرة وصف الجاري (38) اما بالجهل بما يحدث في المستقبل ثم العلم وهو ما يسمى البداء او بالمعجز عن معالجة الموضوع بما يتفق مع مصلحة الانسان في المستقبل او العبث في تشريع حكم ثم نسخه بين عشية وضحاها واللازم في جميع هذه الحالات باطل والمستلزم للباطل باطل، وجه الملازمة لو صح ان الله حرم -مثلاً- المعاشرة الزوجية والاكل والشرب وكل مظهر اخر بعد النوم في ليالي رمضان بقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(١) ثم نسخت هذه الآية -كما يزعمون- بآية اخرى تبيح كل ذلك في ليالي رمضان كما في قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^(٢) الآية للزم أحد الأمور الاتية:

أ- اما الجهل بما يحدث في المستقبل من الصالحين مما يوجب تغيير الحكم الاول المحرم بالثاني المباح.

ب- او المعجز عن تشريع الحكم الثاني بدلاً من الاول ابتداءً.

ج- او العبث في تشريعه على أساس انه يتصرف في ملكه كما يشاء.

(١) سورة البقرة/١٨٣.

(٢) سورة البقرة/١٨٧.

والحالات الثلاث باطلة بإجماع العقلاء والمستلزم للباطل باطل فما هنو، في الآية المذكورة نسخاً إنما هو من باب الخلط بين النسخ وتفصيل المجلد.

فإنها- لو صح أن النسخ في القرآن كان منوطاً بمصالح بشرية فتهت في حينها فاستوجب تغيير حكمها بحكم جديد ينجم مع المصلحة الجديدة للزم القول بنسخ البقية الباقية من آيات احكام القرآن بعد أن تهت المصالح البشرية بأكثر من مائة ضعف إلا قورنت مع التغيرات التي حصلت في الجزيرة العربية وفي بيئة بدائية آنذاك خلال (٢٢) سنة من عمر الوحي واللازم باطل بداهة وإجماع العقلاء والعلماء قديماً وحديثاً على أن القرآن دستور خالد قطع له الاسرة البشرية ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض.

والمستلزم للباطل باطل ايضاً بإجماع العقلاء..

فالثأ- اجمع علماء اصول الدين واصول الفقه من أهل السنة على أن ما تتضمنه الفاظ القرآن كلام نفسي قديم كما اجمعوا على أن كل ما ثبت قدمه امتنع عدمه فكلام الله ليس مثل كلام البشر قابلاً للتعديل والتبديل تبعاً للتبدلات الحياتية والقول بالنسخ قول يتغير حكم ذي طابع دائمى خلال مدة زمنية قليلة.

والنسخ بالمعنى الاصولي اعدام بعد وجود وهذا من سمات الحادث ولكن هذا لا يحصل دون نسخ الشرائع السابقة بالشريعة الاسلامية لانها عمدة منذ البداية بمدة معينة لحكمة لا تتوافر في نسخ القرآن بالقرآن في فترة زمنية قصيرة يلأها العقل السليم.

وأخيراً- ان الأدلة التي استند اليها انصار النسخ لاثبات نسخ القرآن بالقرآن كلها أدلة هنية لانها مبنية على اجتهادات او مقدمات او اخبار آحادية هنية والدليل تابع لأخس مقدماته فإذا كانت احداها هنية يكون الدليل هنيئاً وبالتالي تكون النتيجة الثابتة به هنية والقرآن قطعي الثبوت فلا يشبث زواله الا بدليل قطعي يكون في مستواه في القوة الانزامية يقول العلامة ابن حزم^(١) (رحمه الله): ((لا يصل لمسلم يضمن بآله واليوم الآخر أن يقول في شيء من القرآن والسنة هذا منسوخ الا يبين أن الله (ﷻ) يقول: ﴿تَوَحَّوْا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾^(٢) ولا يجوز لنا أن نسقط طاعة أمر أمرنا الله به إلا بيقين)).

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٨٣/٤ وما بعدها.

(٢) سورة الأعراف: ٢.

ويقول السيوطي (رحمه الله): ((ولا يعتمد في النسخ قول عوام المفسرين ولا اجتتهاد المجتهدين من غير نقل صحيح ولا معارضة بينة))^(١١).

يقول أبو جعفر النحاس (رحمه الله): ((زكاة الفطر فرضت ثم اختلفوا في نسخها فكل ما ثبت بالاجماع والاحاديث الصحيحة لم يجوز ان تزال إلا باجماع))^(١٢) أي بدليل ثابت بالاجماع.

خلاصاً- القول بنسخ حكم آية في القرآن مع الاحتفاظ بألفاظها بإياه العقل السليم والمنطق لأن القرآن لم ينزل للتغني به وترديده دون العمل بمعناه والالتزام بمقتضاه فقارئ القرآن إنما يشاب على قراءته إذا تعبد بمعناه والا لكان مشمولاً بقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ احْتِفَافُ الْقُرْآنِ لَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(١٣) إضافة الى انه لا يوجد برهان قطعي من رسول الله (ﷺ) او من الخلفاء الراشدين او الصحابة او التابعين على هذا الصنيع الشاذ الذي لا يعمله المشرع الوضعي فضلاً عن الشارع الحكيم وهو الفاء الحكم والبقاء ما يدل عليه مع ان الدال والمدلول متلازمان في التحلق والانتفاء..

فهذه التفسيرات من اجتهادات علماء أصول الفقه وهي لا تليق بعظمة الله القادر العليم الحكيم ولا بمكانة دستور جاء لتنظيم حياة الاسرة البشرية وتحقيق السعادة له في الدارين.

فهي تفسيرات واردة ومعقولة اذا اريد بالنسخ معناه العام بأن يراه به تفصيل العام او تقييد المطلق او نحوهما كما ذكرنا.

صالحاً- اجمع العلماء من الاصوليين والمفسرين والفقهاء على ان النسخ بمعناه الخاص إنما يلجأ اليه لرفع التعارض الذي يتحمل في التناقض الخاص بعد تصلر الجمع بين المتعارضين لو ترجيح احدهما على الآخر.

كما اجمعوا على ان كل آية من آيات القرآن وكل سنة من سنن رسول الله (ﷺ) قاعدة عامة مجردة معتبرة بالجزء. فقاطب الاسرة البشرية وتطلب العمل بمقتضاها. وان العموم يشمل عموم الاشخاص والاحوال والزمان والمكان ما لم يثبت خلاف ذلك.

(١١) الامتحان في علوم القرآن: ٢٤٧/٧.

(١٢) النسخ والنسخ ص ٢٥٥.

(١٣) سورة الصل: ٢.

صاحباً- أجمع علماء الحديث وعلماء الأصول والفقهاء والمفسرون على أن نسبة الحديث المتواتر في الأحاديث النبوية قليلة جداً بحيث من المستحيل أن يحد سنة متواترة لفظاً تتناقض تناقضاً صريحاً مع آية قرآنية حتى يقال أن هذه السنة ناسخة للقرآن.

وبناءً على هذه الحقيقة المجمع عليها ما هي فائدة الخلافات الأصولية العقيمة التي تأخذ مساحات واسعة من كتب أصول الفقه حول جواز نسخ القرآن بالسنة للمتواترة، إلى متى نحن نشغل أفكارنا وأفكار تلاميذنا بالأوهام والخيال والعالم ضد الإسلامي يتقدم علمياً وحضارياً في جميع مجالات الحياة؟

فصلاً- أجمع علماء المسلمين على أن التناقض لا يقرم إلا بين دليلين متكافئين في القوة الثبوتية والالزامية وعلى أن الحديث ضد المتواتر بثبوته ظني ولو كانت دلالته قطعية بذاته أو بواسطة الإجماع على الحكم الولد فيه وإن كل آية من الآيات القرآنية بثبوته قطعي ولو كانت دلالتها على الحكم ظنية كما أجمعوا على أن السنة النبوية متواترة أو ضد متواترة تلغي بعد القرآن الكريم في العجبة وإنها تقتل المركز الثاني بعد القرآن في الشريعة الإسلامية وبعد هذا وذلك كيف يتصور التناقض بين القرآن وسنة الأحاديث وهما ضد متكافئين وإن سلمنا جدلاً وجود التناقض فكيف الحديث يكون ناسخاً للقرآن مع الإجماع على أن الناسخ يجب أن يكون أقوى من المنسوخ أو مساوياً له في القوة الإلزامية ؟

لذا أوصي بأعمال كل ما كتب في كتب أصول الفقه حول مسألة عقيمة عديمة الجدوى وهي لا تزال تعيش في عالم الخيال ولم تأت إلى الوجود ولم تر النور بعد أكثر من ألف وأربعمائة سنة من عمر الشريعة الإسلامية وهي مسألة نسخ القرآن بالسنة النبوية.

فلسماً- القرآن الكريم دستور إلهي ووظيفة الدستور التخطيط والتصميم للحياة والاعتصام على المبادئ العامة والقواعد الكلية الثابتة ضد للتأثر بالتطورات الحياتية وتحويل العقل البشري أوجاع الجزئيات إلى تلك الكليات في ضوء متطلبات الحياة ومستزماتها ومستجداتها وللتأثر بتغير المصالح والتبدلات الكونية هي الجزئيات دون الكليات.

وإذا رجعنا إلى القرآن الكريم نجد أن آيات الأحكام فيه اقتصر على الكليات التي لا تتأثر بتطور حياة الإنسان تقدماً وافتخاراً فهي غير قابلة للتعديل أو التبديل ما دامت الحياة باقية على كوكب الأرض وما دام الإنسان مختلفاً ببنائته وتغييره من سائر الكائنات الحية.

ولتبين هذه الحقيقة استعرض نـمـاـج من تلك الكليات وهي غير قابلة للتغير مهما تغيرت
المصالح البشرية وإنما تتغير جزئياتها:

١ - في المعاملات المالية- ركز القرآن على الركائز الآتية:

١- ضرورة توافر عنصر التراضي في جميع المعاملات فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِعَارَةً عَنْ شَرَائِ
مِنكُمْ﴾^(١).

ودجوب تحقق عنصر طيبة النفس في جميع التجمعات المالية فقال سبحانه: ﴿وَأَتُوا
النِّسَاءَ صِدْقَاتِهِنَّ بِحُلَّةٍ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ لَفَسَا فَكُلُوهُ هَنِيئًا
مَرِيئًا﴾^(٢).

٢- ضرورة توافر التوازن بين العوضين في المعاملات المالية وإن كل خلل في هذا
التوازن يجرم ربنا إذا كان فيه نفع لأحد العاقلين على حساب خسارة الآخر فقال:
﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٣) أي أحل كل معارضة يتحقق فيها التوازن بين
العوضين وحرم كل عقد يعتل فيه هذا التوازن.

٣- وفرض على كل متعاقد أن يفي بالتزاماته المترتبة على تعاقده فقال سبحانه:
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٤) أي أوفوا بالتزامات التي تتربى على
عقودكم. وإذا نظرنا إلى إطلاق ومفهوم هذه الآية فإنها تشمل الالتزامات في
العقود غير المالية أيضا كعقد الزواج.

٤- وفي توثيق العقود المالية بالتسجيل أو الرهن أو الكفيل حماية لمصالح المتعاقدين
أمر بالشككية في العقود للمرحلة الخصومة فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
إِذَا كُنْتُمْ بِذُنُوبٍ إِلَى أَهْلِ مَسْئَةٍ فَاتَّخِذُوا وَلِيًّا تَكْتُبُ بَيْنَكُمْ كَاتِبًا بِالْعَدْلِ﴾ وقال:
﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ إِذَا كُنْتُمْ مِنَ الَّذِينَ يُدْرَى بِالرَّهْنِ قَالَ: (وَكُنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ
تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾^(٥) وجدير بالذكر أن هذا الشرط ليس له مفهوم
للخالفه فيجوز الرهن في السر والعرض.

(١) سورة النساء/ ٢٩.

(٢) سورة النساء/ ٤.

(٣) سورة البقرة/ ٢٧٥.

(٤) سورة المائدة/ ١.

(٥) سورة البقرة/ ٢٨٢، ٢٨٣.

٥- وأمر كل من عليه التزام تجاه الفج ماليا كان لو غيبه ان يلبي به ويسودي الأمانة التي بذمته ولو لم يطالب بها صاحبها لو لم يكن لديه سند للإثبات فقلل سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَقْرُوا الْأَصْلَاحَاتِ إِلَىٰ أَخِيهَا﴾^(١).

هذه العناصر والاحكام الحسة لا تتأثر بالمستجدات والمتغيرات في الحياة فبينها القرآن الكريم وغزل العقل البشري باستحداث العقود والالتزامات واحكامها في ضوء متطلبات الحياة في كل زمان ومكان على أن لا تتعارض مع الدستور الالهي، وما شاع بين المفسرين وعلماء الاصول من ان هذه الاوامر بالتسجيل والاشهاد والرهن نسخت بقوله تعالى: ﴿لَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلَيْلًا لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٢) خطأ فاحش لا يفتقر كما يأتي في غله بيان ذلك.

ب- وفي العلاقات الدولية بين الشعوب والامم- أكد القرآن الركائز الاساسية لهذه العلاقات وترك ما يتأثر بتغير المستجدات في حياة الشعوب للعقل البشري كالاتي:

١- بين سبحانه وتعالى ان اساس العلاقات البشرية امران:
أحدهما وحدة النسب فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾^(٣).
والثاني وحدة المعدن الذي خلق منه الانسان فقال سبحانه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾^(٤).

واكد الرسول (ﷺ) هذين الاساسين في حجة الوداع فقال ((كلكم من آدم وآدم من تراب)) فليس بعض الناس مصنوعا من الذهب والبعض الآخر من الحديد او النحاس حتى تكون للاول ميزة يتميز بها من الثاني فالناس سواسية في الحقوق والالتزامات كأسنان المشط .

وشيمة الاخوة البشرية: التعاضل والتكافل والتضامن والوحدة لا التناحر والقتال والعداء والتمزق.

٢- ان الاصل في العلاقات البشرية بين الشعوب والامم هو السلم والحرب استثناء للضرورة في حالة الدفاع الشرعي والضرورات تقدر بقدرها فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا

(١) سورة النساء/ ٥٨.

(٢) سورة البقرة/ ٢٨٣.

(٣) سورة المجرات/ ١٣.

(٤) سورة الروم/ ٢٠.

الَّذِينَ آمَنُوا لَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ مَكْرُومٌ مُبِينٌ^(١١) واعتبر اللجوء الى استخدام القوة في غير حالة الدفاع الشرعي اتباعا لخطوات ولرشادات الشيطان الذي هو من الذا اعداء الانسان.

٣- امر بالوفاء بالمهود والمعاهدات والاتفاقات الثنائية والجماعية فقال سبحانه: ﴿وَلَوْ كُنَّا بِالْقَهْدِ إِذْ أَلْمَزْتُمْ كَانَ مَكْرُومًا^(١٢)﴾.

٤- وحدد مصير الاسير باطلاق سراحه اما متناً بدون مقابل او فداء بمقابل مائلي او غير مائلي كتبادل الاسرى فلا يجوز قتله ولا استرقاقه ولا اجباره على الاسلام لان ما جاء في الآية محصور في اطلاق سراحه ولا مباح للاجتهاد في مسودة النص الصريح فقال سبحانه: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الْاِلِيْنَ كَفَرُوا فَصَرْبُ الرُّقَابِ حَتَّىٰ اِذَا لَقِيتُمْ مَن فَعَلُوا الْاَوْكَانَ فَاِذَا مَتَّأَ بَعْدُ وَرَمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْعَرْبُ اُؤْكَارَهَا.. الْاَيَةُ^(١٣)﴾.

٥- الثروات المعدنية والطبيعية في الارض مشتركة بين الاسرة البشرية فالفاض عند كل شعب متمكن يجب صرفه للشعوب الاخرى غير المتمكنة فلا يجوز صرفه في صنع وشراء وسائل الدمار والحروب بين الشعوب والاصم وهذا ما نص عليه القرآن في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْاَرْضِ جَمِيعًا^(١٤)﴾.

٦- اباح حق الدفاع الشرعي في حالة الاعتداء على الدين او الحياة او المال او العرض على ان يكون الدفاع بقدره الصلوان والا لا تلجأ للمدافع الى اللتمدي فقال سبحانه: ﴿فَمَنْ اَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا اَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ^(١٥)﴾.

هذه هي اهم القواعد الكلية في العلاقات الدولية واما جزئيات التي تتأثر بتأثر الزمان والمكان وتطور الحياة فهي متروكة للعقل البشري على ان يتقيد هذا العقل

(١١) سورة البقرة/٢٠٨.

(١٢) سورة الإسراء/٣٤.

(١٣) سورة محمد/٤.

(١٤) سورة البقرة/٢٩٩.

(١٥) سورة البقرة/١٩٤.

مصدر القرآن وفي دائرة الاخلاق: ﴿فَلْيَفْهُمُوا حُفُوهُ اللَّهِ فَلَا تَكْفُرُوا وَمَنْ يَكْفُرْ حُفُوهُ اللَّهِ فَلَا يَكْفُرْهُمُ اللَّهُ﴾^(١)

ج - وفي العلاقات الداخلية بين الراعي والرعية- اكد القرآن مبادئ عامة وقواعد كلية لا تتأثر بتأثر الزمان والمكان وتطور الحياة وترك الجزئيات للعقل البشري كالآتي:

١- أمر رئيس الدولة (الراعي) ان لا يصنع القرار للتعلم بالمجتمع بإرادته المنفردة بل يجب عليه الاستشارة بالعلماء والمختصين كل في حقل اختصاصه فقال عاطب النبي (ﷺ) مريدا به كل رئيس دولة او رئيس مؤسسة او رب أسرة: ﴿وَقَالَ لَهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾^(٢) وقال: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾^(٣) فلا يصح لأي راع صنع القرار بإرادته المنفردة فيما يتعلق بأمر رعيته.

٢- أمر بالعدل والعدالة. والعدل هو اعطاء كل ذي حق حقه وهذا الامر ورد في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾^(٤)

٣- أمر بالمساواة وهي التعادل بين الحقوق والالتزامات لقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾^(٥)

٤- أمر باحترام النظام واطاعة ولي الامر الذي يمثل النظام فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَوْ كَرِهَ الْأَمْرُ مِنْكُمْ﴾^(٦).

٥- اكتفي بهذا القدر وهو قطرة من البحر لتنبية العقول السليمة على أن القرآن لم يقبل النسخ ولن يقبله.

(١) سورة البقرة/٢٢٩.

(٢) سورة آل عمران/١٥٩.

(٣) سورة الشورى/٢٨.

(٤) سورة النحل/٩٠.

(٥) سورة المجرات/١٣.

(٦) سورة النساء/٥٩.

الفروق الجوهرية بين النسخ والتخصيص

من تتبع بعق الآيات التي عدّها المتأخرون من علماء الأصول والمفسرين والباحثين منسوخة يجد أنّها عامة تخصّصة بالآيات التي زعموا أنّها منسوخة وهم إنّ أرادوا بالنسخ معناه العام فلا اعتراض على أقوالهم وآرائهم ولهم أجران على اجتهداهم واصلبتهم وإن أرادوا به معناه الخاص وهو إلغاء السابق باللاحق فإنهم لم يحطوا بالصواب ولهم أجر واحد على اجتهداهم وحسن نواياهم.

ومشأ الخطأ في هذا للوضوح أمران:

أحدهما: الخلط بين مفهوم النسخ العام والخاص فادّعوا النسخ بمعناه الخاص واستدلوا بما ذهب إليه السلف الصالح من القول بالنسخ بمعناه العام وهذا مرفوض منطقياً لانه لا يجوز اثبات الدهوى الخاصة بالدليل العام.

والثاني: الخلط بين النسخ والتخصيص لأن ٩٠% مما قالوا بأنه منسوخ بمعناه الخاص إنما هو من باب التخصيص ولذا رأيت من الضروري بيان أهم الفروق الجوهرية بين النسخ بالمعنى الأصولي الحديث عند المتأخرين والتخصيص لتعلمهم يلتزمون جانب الصواب ويتخلصوا من إساءة الأدب مع القرآن وهذه الفروق يمكن إرجاعها إلى خمسة وعشرين وجهاً^(١).

١- من حيث للماهية: لكل منهما ماهية مستقلة تقتلف عن ماهية الآخر فالنسخ إلغاء وهي سابق بوعي لاحق بينما التخصيص بيان خروج بعض أفراد العام من كونهم مشمولين بحكمه بدليل متصل أو منفصل.

٢- من حيث الطبيعة: النسخ إلغاء لما أريد بالنسخ المنسوخ أما التخصيص فهو بيان لما لم يقصد بالنسخ العام، فالمنسوخ مطلوب العمل به قبل إلغائه بطلال للمخصص.

^(١) لمزيد من التفصيل راجع المراجع الأصولية الآتية: البحر المحيط للزركشي: ٢٤٣/٣ وما بعدها* المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين محمد بن علي الطبرسي المعتزلي: ٢٥١/١* روضة الناظر وجنة الناظر في أصول الفقه الحنبلي لابن قدامة ص٦٨* المحصول في علم الأصول للرازي ج ٢ ص٩ وما بعدها، الإحكام في أصول الأحكام للأمامي: ٢٤٣/٢ وما بعدها. الإيهام شرح المنهاج للعلامة على عبدالكافي السبكي وولده عبد الوهاب ابن السبكي: ٦٢٥/٢ كشف الاسرار على أصول البزدي شيخ الاسلام عبد العزيز البخاري: ٨٩٥/٣ وما بعدها.

- ٣- الدليل للمخصص للنص العام: كما يكون نصاً لقد يكون غير النص كالأجماع والعرف والقياس والمصلحة والعقل بخلاف النسخ فإنه لا يكون إلا بالنص.
- ٤- النسخ لا يجري في الأخبار لأنه يستلزم تكذيب قائلها بخلاف التخصيص فإنه لا يستلزم التكذيب لأن للمخصص لم يكن مراداً ابتداءً.
- ٥- النسخ لا يجري في الوعد والوعيد بخلاف التخصيص لأن للمخصص لم يكن مراداً فلا يلزم قطف الوعد أو الوعيد.
- ٦- الدليل للمخصص قد يكون متصلاً بالنص العام كالأستثناء والصفة والشرط وبطل البعض من الكل وقد يكون منفصلاً كتخصيص آية بأية أخرى أو بسنة بسنة.
- ٧- بخلاف النسخ فإنه لا يكون إلا منفصلاً (مستقلاً) عن النص للنسخ لذا اجمع جمهور العلماء على أنه لا يجوز جمع النسخ والمنسوخ بمعناه الأصولي في نص واحد خلافاً لمن زعم أن النسخ قد يكون بالاستثناء أو الشرط فعندئذ لا يبقى هنا الفرق بينهما.
- ٧- النسخ لا يكون إلا بنص متأخر في تشريعه ونزوله عن النص المنسوخ بخلاف للمخصص فإنه قد يكون متقدماً على العام وقد يكون متأخراً عنه كما يكون مقارناً معه في التشريع بأن يكونا في نص واحد كالأستثناء والشرط والصفة والغاية وبطل البعض من الكل.
- ٨- تنسخ الشريعة السابقة بشريعة لاحقة كنسخ الشرائع الإلهية السابقة بالشريعة الإسلامية لكن لا يخص نص عام في شريعة بنص خاص في شريعة أخرى لأن التخصيص بيان لما لم يقصد في نفس الشريعة.
- ٩- التخصيص لا يجري إلا في النص العام بخلاف النسخ فإنه يجري في النص العام والنص الخاص.
- ١٠- يجوز التخصيص بدليل أدنى من حيث القوة الملزمة كتخصيص عموم نصوص القرآن بأحاديث الأحاد أو الأجماع أو العرف أو القياس أو المصلحة أو العقل بخلاف النسخ فإنه لا يكون إلا بدليل يكون أقوى من المنسوخ كنسخ السنة بالقرآن أو يكون مساوياً له كنسخ القرآن بالقرآن والسنة بالسنة.
- ١١- النسخ لا يكون إلا بعد العمل بالمنسوخ عند جمهور العلماء بخلاف التخصيص فإنه قد يكون بعد العمل به كما في حالة التخصيص بدليل منفصل اكتشف بعد العمل

بالعام وقد يكون قبل العمل به كما في حالات التخصيص بدليل متصل بالنص العام كالاستثناء والصفة ونحوهما.

١٢- للنسخ بديل غالباً بخلاف التخصيص لان الحكم بالنسبة لما اخرج من النص العام لم يكن مراداً من الاول حتى يكون لازالته بديلاً.

١٣- التخصيص لا يلغى العمل بالنص العام فيما عدا ما اخرج منه بالنص الخاص المخصص بل ينطبق في الباقي بخلاف النسخ فان المنسوخ يلغى كلياً حيث لا يوجد الالفاء الجزئي وتسمية التخصيص الفاء جزئياً خطأ لان الالفاء يكون لما كان مراداً والتخصيص بيان لما لم يكن مراداً.

١٤- التخصيص كما يكون بالقول كالقرآن والسنة القولية كذلك يكون بالفعل كالسنة الفعلية للرسل (ﷺ) كالعالمه المخصصة للنصوص العامة والمبينة للنصوص المجملة بخلاف النسخ فانه لا يكون الا بالقول كنسخ النص بالنص.

١٥- التخصيص تقليل والنسخ تبديل.

١٦- النسخ لا يرد في الاحكام الاعتقادية لا في الشريعة الاسلامية ولا في الشرائع السابقة لان المعتدات لا تقتلف باختلاف الاسم والزمان والمكان بخلاف التخصيص لانه بيان لما لم يدخل في المعتدات ابتداءً.

١٧- النص العام يجوز نسخه كلياً بحيث لا يبقى منه شيء بخلاف التخصيص فانه لا يجوز سريانه على جميع الافراد المندرجة تحت النص العام بل يقف عند الحد الادنى وهو اثنان او ثلاثة على الاختلاف الموجود في الكل الجمع.

١٨- امهات الاحكام الالهية التكليفية للأسرة البشرية التي لا تقتلف باختلاف الزمان والمكان والاسم كحرمة الظلم والكذب والقتل بغير حق والسرقة والاغتصاب ونحو ذلك لا تقبل النسخ في جميع الشرائع الالهية ولكنها تقبل التخصيص لانه بيان لما لم يقصد منها اولاً.

١٩- لا يشترط وجود التناقض بين النص العام والنص الخاص بل يكفي مجرد التعارض الظاهري بين النصين لان التخصيص ترجيح للنص الخاص على العمل بالنص العام لرفع التعارض بخلاف النسخ فانه لا يكون الا بين نصين متناقضين لا يمكن الجمع بينهما ولا ترجيح احدهما على الاخر لان المتناقضين لا يجتمعان ولا يرفعان.

٢٠- التخصيص يكون ضمنياً دائماً مبنياً على قيام التضاد الظاهري بين العام والخاص ورفع تخصيص الثاني للآخر بخلاف النسخ فإنه قد يكون ضمنياً يفهم من التناقض بين نصين (أو حكمين) لا يمكن الجمع بينهما ولا ترجيح أحدهما على الآخر. وقد يكون صريحاً يدل عليه النص كما في قول الرسول (ﷺ) ((كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُودَهَا)) فهذا الحديث يدل صراحة على إلغاء تحريم زيارة القبور بجوازها.

٢١- التخصيص لا يرد على الأمر بأمر واحد ونهى شخص واحد عن منهى عنه واحد كما في الأحكام الخاصة بالرسول (ﷺ) بخلاف النسخ لأنه يتصور فيه ذلك.

٢٢- ثبت نسخ القرآن بالقرآن لا يكون إلا بالتواتر لأن كل آية منه ثابت به وما ثبت بالتواتر لا ينزل إلا به لأن اليقين لا يرفع إلا باليقين، بخلاف التخصيص.

٢٣- اختلف العلماء في جواز العمل بالنص العام قبل البحث عن المخصص له لأنه ما من عام إلا وهو قابل للتخصيص ما لم يتم دليل على خلاف ذلك بخلاف النسخ فإنه يجب العمل بالنسخ حتى يثبت نسخه.

٢٤- التخصيص يكون على الفور ولا يجوز تأخيره لأنه يبان بخلاف النسخ فإنه يكون على التراخي لأنه إلغاء لما قرر العمل به.

٢٥- النسخ لا يكون إلا في حياة الرسول (ﷺ) بخلاف التخصيص فإن النص العام قد يقبل التخصيص في عصر من العصور لحضرة أو مصلحة مستحدثة بعد وفاة الرسول (ﷺ) تستوجب التخصيص لأن نصوص القرآن خالدة من حيث هي لا تقبل التعديل والتغير لكن قد يطرأ التعديل على تطبيقها إذا لم يكن النص قطعي الدلالة على الحكم.

أقسام النسخ

قسم علماء الأصول والمفسرون النسخ إلى عدة أقسام بمبشيات مختلفة:
فمن حيث المنسخ - قسموه إلى ثلاثة أنواع منسوخ الحكم والتلاوة معاً ومنسوخ الحكم
دون التلاوة وبالعكس.

ومن حيث النسخ - إلى النسخ بالقرآن والسنة والإجماع وحتى بالغالب البعض فأضاف إليها
النسخ بالقياس.

ومن حيث طبيعة الحكم - إلى نسخ الفرض بالفرض ونسخ الندب بالفرض وعكسه.
وأضفت إلى هذه الأقسام تقسيماً رابعاً وهو النسخ الصريح والنسخ الضمني وهذا ما لم
اطلع عليه في المراجع الباحثة عن النسخ تذكر هذا التقسيم صراحة^(١).

التقسيم الأول - من حيث المنسوخ:

أنصار النسخ قسموه من حيث المنسخ إلى منسوخ الحكم والتلاوة معاً، ومنسوخ الحكم
دون التلاوة ومنسوخ التلاوة دون الحكم وأنصار القسم الأول أكثر من القسمين الثاني
والثالث^(٢).

^(١) لكن أشار إليه البعض بطريقة ضمنية يقول السيوطي (الاعتقان: ٢/٢٤٤): (قال ابن الحصار إنما يرجع في
النسخ إلى نقل صريح من رسول الله ﷺ) أو من صحابي يقول آية كنا نسخت كذا قال وقد يهكم به
عند وجه التعارض للقطر به مع علم التأريخ ليصرف المتكلم والتأخر قال ولا يعتمد في النسخ قول
عوام المفسرين بل ولا اجتهد المجتهدين من هو نقل صريح ولا معارضة بينة لأن النسخ يتضمن رفع
حكم وإثبات حكم تقرير في عهد ﷺ والمعتمد فيه النقل والتأريخ دون الرأي والاجتهاد" وقال والناس
في هذا بين طرفي فليس فمن قائل: لا يقبل في النسخ الخبر الأحادي العدل، ومن متساهل يكتب في
بقول مفسر أو مجتهد والصواب خلاف قولهما أي (قول للمفسر والمجتهد).

^(٢) في حيازة العلول في أصول الفقه الزبيدي: ٤٣٢/٢: (يحرز وقرو النسخ في القرآن حكماً وتلاوة معاً ولا
يخالف فيه إلا من يمنع وقرو النسخ في القرآن وهو ابن مسلم. وقد روي عن بعض الأصوليين منع نسخ
الحكم دون التلاوة أو نسخ التلاوة دون الحكم وبعضهم من منع نسخ التلاوة مع بقاء الحكم وبه جزم
السرخسي وعن بعضهم المنع من القسمين معاً).

ومن وجهة نظرنا ان القسم الاول لا يشي آية مشكلة علمية ومنطقية في حد ذاته ما لم يتسم بالعبث لأن الله منزّه عن العبث لأنه أمر ممكن والله على كل شيء ممكن قدير لكن المشكلة النقلية والعقلية في القسم الثاني والثالث كما نوضح ذلك في البيان الآتي:

القسم الاول - منسوخ الحكم والقلاوة معاً:

فمن البعض ان بعض آيات القرآن نسخت قلاوة وحكماً ولا وجود لها في المصاحف الموجودة في العالم الاسلامي وهذا الكلام جائز عقلاً وممكن وقوعاً إذ لا يتوجب على وقوعه آية استحالة شرعية او منطقية.

لكن هنالك بعض التطبيقات المختلفة لهذا القسم نسبت روايتها الى شخصيات إسلامية بارزة لتشويه صورة الاسلام ونسف الثقة بالقرآن الكريم من حيث انه رحي إلهي ومنها ما يأتي:

آ- ورد في الإتيان^(١) أنه قال أبو عبيدة حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: يقولون أحدكم قد أخذت القرآن كله وما يدره ما كله قد ذهب منه قرآن كثير ولكن ليقبل قد أخذت منه ما ظهر.

وقال وحدثنا ابن مريم عن أبي لهيعة عن ابن الأسود عن عروة بن الزبير عن عائشة (هـ) قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي (ﷺ) ماتت آية فلما كتب عثمان للمصاحف لم نقرأ منها إلا ما هو الآن.

هذا ما نقله لنا السيوطي في كتابه الاتقان في علوم القرآن ومن المؤلف ان ينقل مثل هذا العالم الجليل مثل هذا الكلام المسموم المختلق وهو ساكت عن التعليق عليه وهو ولو كان حسن النية لكن هذا الصنيع يعد من الخطأ لما فيه من الخطورة من الأوجه الآتية: إما اتهام عائشة أم المؤمنين (هـ) بجرمة البهتان والاعتداء على الخليفة الثالث عثمان بن عفان (هـ) ولجنة جمع القرآن، أو اتهام هذه اللجنة بإشراق

(١) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي مطبعة حجازي: ٢٥/٧ يقول الأستاذ عبد المتعال في كتابه النسخ والمنسوخ ص: ٦٩: زعموا ان جملة المنسوخ في القرآن للوجود بين أيدينا (٢٠١) آية وذهبوا ان سورة الأحزاب كانت لقوا من سورة البقرة البالغ عدد آياتها (٢٨٦) آية فقط ثم لقد (٢١٣) خلال سنوات التشريع حتى بقي منها (٧٣) آية فقط. ومن المؤلف ان ينقل القرطبي (١١٣/١٤) هذا الكلام المسموم دون تعليق عليه.

سيدنا عثمان بالخيانة وتحريف القرآن أو استبعاد الوحي عن القرآن.
فهذه الاحتمالات كلها باطلة بالعقل والمنطق والتواتر وإن مصدر تلك الروايات هو
المصدر الذي اختلف باسم الرسول (ﷺ) احاديث تشوه حقيقة الاسلام فلا دخل كثيراً من
الخرافات في هذا الدين العظيم التي لا يزال كثير منها يرددها الجاهلة على اساس انها
من الشريعة الاسلامية.

فكيف نصدق بأن القرآن الكريم قد ضاع اكثره وان سورة الاحزاب كانت كذا آية
ورقت منها (٧٣) آية وأين ذهب الباقي وكيف اختلفت مع شدة العناية به من جميع
الصحابة والتابعين وان كل آية نقلت عن الرسول (ﷺ) بطريق التواتر.
وجمع الخليفة عثمان (هـ) للمصاحف في مصحف واحد ونسخ منه نسخاً وزعها على
الامصار. وقد ضاب عن اذهانهم ان عثمان لم يجمع المصاحف وحده بل كان معه
الصحابة.

يقول العلامة ابو بكر الباقلائي^(١) في كتابه الانتصار لنقل القرآن^(٢): ((ان قال قائل
اخبونا عن مصحف عثمان اهو موافق لمصحف ابي بكر (هـ) او يخالف له؟ فان كان
موافقا له فما وجه عمله؟ وان كان مخالفاً له كان احدهما خطأ. قيل له: الذي دعا
عثمان (هـ) الى عمل المصحف ما حدث من اختلاف الناس في القراءة واهوار بعضهم
إكفار بعض وكتب الناس بذلك من الامصار اليه وقدم حذيفة من فتوحات ارمينية
فقال لعثمان: أدرك هذه الامة قبل ان تختلف في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى.
فارسل عثمان الى حفصة زوج النبي (ﷺ) ان ترسلي اليها بالصحيفة ننسخها في
المصاحف ثم ردها اليك فارسلت بها اليه فدعا زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير
وسعيد بن العاص. وقيل لبان بن سعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام.
وفي بعض الروايات عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن
العاص فنسخوها في المصاحف، فقال عثمان للرجل القرشي: اذا اختلفتم في شيء
فاكتبوه بلسان قريش فانما نزل بلسانهم ففعلوا ذلك حتى اذا نسخوا المصحف ردها
عثمان الى حفصة ثم بعث الى كل اقل مصحفاً عما نسخوا)).

^(١) للثوري ٤٠٣ هـ

^(٢) دولة وفتيق الدكتور عمود زغلول سلام استاذ كرسي اللغة العربية وادابها بجامعة الاسكندرية
ص ٣٥٨.

من البديهيات ان القرآن الكريم نزل على سيدنا محمد (ﷺ) بهرما مكة والمدينة في ثلاث وعشرين سنة وكان كل واحد من المسلمين مولعا به ومتشوقا اليه ينتظر اخبار الوحي التي تتعلق بشؤون الاسرة البشرية الخاصة والعامة فكان الصحابة يستمعون الى نزول القرآن بشوق وامعان ودقة حتى ينتفعوا باحكامه في امر دنياهم ودينهم فكلما نزلت آية انتشرت بينهم وحفظوها وبذلك لم تنزل آية يكون نقلها عن طريق اخبار الاحاد بل كل آية نقلت عن الرسول (ﷺ) بالتواتر.

ب- ومن الاخبار المختلفة للمسوسة ما روى من ان رهطا من اصحاب النبي (ﷺ) قام رجل منهم من جوف الليل يريد ان يفتتح سورة كان قد وعها فلم يقد منها على شيء الا بسم الله الرحمن الرحيم فاتي باب النبي (ﷺ) حين اصبح يساله عن ذلك فجاء اخر واخر حتى اجتمعوا، فسأل بعضهم بعضا ما جمعهم فاخبر بعضهم بعضا بشأن تلك السورة، ثم اذن لهم النبي (ﷺ) فاخبروه خبرهم وسالوه عن السورة فسكت ساعة لا يرجع اليهم شيئا، ثم قال نسخت البارة فنسخت من صدورهم ومن كل شيء. كانت فيه ومن الغريب ان ابن الجوزي^(١) نقل هذه الرواية للمسوسة المختلفة الحرافية ولم يعلق عليها ولم يسأل ما هي الحكمة في ازالة سورة من القرآن ولا يعلم بها الا عدد محدود من الصحابة وان هذه السورة تشرع وتنزل ثم تنسخ وتلفى بين عشية وضحاها اليس هذا عبثاً وهل يتصور العبث من الله؟ ولماذا سكنت النبي ساعة؟ ولا يخفى ما لنشر هذه الروايات الطعيفة المختلفة مع السكوت عن ردها وتضييدها من المخطورة على عقيدة مسلم لا يملك ايمانا علميا اضافة الى ذلك فان هذه الروايات التي لا اساس لها تعطي الضوء الاخضر لاعداء الاسلام ليسجلوها نقاط ضعف على الاسلام وعلى كون القرآن وحيا من الله.

وما اروده السيوطي^(٢) من تطبيقات منسوخ الحكم والتلاوة من الله قال ((قَالَتْ عَابِثَةٌ: كَانَ يَمِينًا أَنْزَلَ حَشْرُ رَضَعَاتٍ فَنَسِخَتْ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) وَهُنَّ فَيَمًا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ)).

ونقل فيه ايضا^(٣) من تطبيقات ما نسخ حكمه وتلاوته ((انا انزلنا المال لاقام الصلاة وابتاء الزكاة لو ان لابن ادم واديا لاحب لن يكون اليه الثاني ولو كان اليه الثاني

(١) نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ٣٣.

(٢) الاطمان ٢/٢٥.

لاحب ان يكون اليهما الثالث ولا يملأ جوف ابن ادم الا التراب ويتوب الله على من تاب)).

وسبق ان بينا ان هذا خلط بين القرآن والسنة النبوية اضافة الى ان الروايتين المذكورتين موجودتان في الحديث الشريف ولو كان حكمهما منسوخا فلماذا وردتا في صحيح البخاري وهكذا ينقل لنا ابن سلامة وابن الجوزي والسيوطي روايات تشوه صورة القرآن وتشكك في امانة عثمان في جمع القرآن من غير قصد ولهذا بل ولاكثر من هذا، قال الفساري^(١) في كتابه الاحسان في تعقيب الاتقان للسيوطي:

((ان كتاب (الاتقان في علوم القرآن) للامام الحافظ ابن الفضل جلال الدين السيوطي رحمه الله كتاب عظيم المزايا كثير الفوائد غني عنه ضم اراء غير صحيحة ومفسدة وفات المؤلف (أي السيوطي) ان ينبه على سفوذا وسقوطها فاقبضها المستشرقون واذا نهبهم سُلما الى الطعن في بعض آيات القرآن الكريم وفيما يتعلق بجمعه وقد اخبرني صديقا وبجيزنا العلامة المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري انه كان يدرس علوم القرآن لطلبة التفسير بجامعة استانبول بالاساتذة وكان يعني بالاطلاع على ما يكتبه المستشرقون لئلا عليه وينبه اليه الطلبة فكان يجد كثيرا من مطاعنهم يستندون فيه الى تلك الراء والروايات في كتاب الاتقان وكان هذا من اسباب حمله الشديدة على مؤلفه)).

وفعلا اورد السيوطي في كتابه الاتقان في علوم القرآن^(٢) تحت عنوان النوع السابع والاربعون في ناسخه ومنسوخه روايات مفسدة ومشبوهة لا يجمعها بالطريقة التي هو جمعها واستعرضها الا من يتهم بالنس وادخال الشكوك في القرآن حاشا ان يعد السيوطي من هذا الصنف لمنزلته العلمية وخدماته الجليلة ولكنه يبدو انه كان رجلا

(١) الاتقان ٢/٢٤٤.

(٢) ابو الفضل عبد الله بن الصديق الفساري دلو الانصار ص ٣ وما بعدها.

(٣) الاتقان ٢/٢٠-٢٧ وقد قال في هذا المرجع (٢/٢٥): (عن ذ بن حبيش قال: (قال لي ابي بن كعب يا ذ ابن تقرأ سورة الاحزاب ؟ قلت فلتا وسبعين آية قال كانت لتضاهي سورة البقرة او هي اطول من سورة البقرة وانا كنا نقرأ آية الرجم ون في اخرها الشيخ والشيخة اذا زيا فارجموها البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم فرفع فيما رفع).

بسيطا يصدق كل ما ينقله غيره، بغض النظر عن صحته وبطلانه لكن هذه البساطة ايضا تعارض مع عمقه ودقته في مسائل اخرى.

غفر الله لمن يدافع عن أخطاء الفهر بمن نيته ولكن اذا كان هؤلاء معذورين في الماضي فاننا لسنا معذورين ونحن نعيش في عصر الذرة وغزو الفضاء والتطور التكنولوجي وعصر الانترنت والعقل الالكتروني.

القسم الثاني - منسوخ الحكم دون التلاوة:

وقد بالغ العلماء من الاصوليين والفقهاء والمفسرين في القول بمثل هذا القسم من النسخ كما ذكرنا بالنسبة لما قاله ابن سلامة وابن حزم والسيوطي وكما يأتي تفصيل تطبيقات هذا القسم في القرآن من الآيات التي زعموا انها منسوخة من حيث الحكم ولكن باقية من حيث التلاوة وقد بلغ عدد هذه الآيات في القرآن الكريم وفي المصاحف التي بين ايدي المسلمين في العالم الاسلامي اكثر من (٢٠١) آية من آيات الاحكام التي قالوا انها لا يتجاوز مجموعها (٥٠٠) آية.

وقد علل السيوطي^(١) صحة الغاء حكم الآية وبقيانها تلاوة بقوله (فان قلت ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة فالجواب من وجهين:

احدهما: ان القرآن كما يتلى ليعرف الحكم منه والعمل به فيتلى لكونه كلام الله فيشابه عليه فتركت التلاوة لهذه الحكمة.

والثاني: ان النسخ بُنِيَ (حكما) ليكون للتخفيف فابقيت التلاوة تذكها للنعمة ورفع المشقة).

ولا يزال المقلدون لاقوال الفهر من أنصارالنسخ يرددون في مؤلفاتهم وخطبهم ونصيحهم للناس مثل هذا الكلام الغريب والتعميل اللامعقول وتجوير عمل يسابي الانسان العاقل ان يعملهم ورغم ذلك يميزه في القرآن وسمح لنفسه ان ينسبه الى الله ما هو نقص بالنسبة الى الانسان وهؤلاء يزعمون انهم يهتمون الاسلام بدفاعهم الحار عن آيات قرآنية نسخ ليها كما سماه السيوطي وابقى قشرها لتكون دستورا خالدا للامرة البشرية غفر الله لمسلم لا يستخدم عقله في ما ينقله عن الفهر ويدافع عنه بشدة لان دفاعهم انما هو بحسن النية وعدم الدقة

(١) الاطمان المرجع السابق ٢٢/٧.

والحرمان من الفهم العميق الاستدلالي فإذا قلت لناس من هؤلاء نصف القرآن الذي بين أيدينا منسوخ وتعطل العمل به لكن نتجك به تجد آلاف الناس يؤيدونك وإذا قلت ان مثل هذا العمل نقص بالنسبة للمبد والمشرع الوضعي اذا عمله في القوانين الوضعية فكيف يجوز ان ينسب الى الله فلا تجد من يؤيدك ولو بنسبة ١٪ ممن يعتصمون انفسهم دعاء رسالة الاسلام وهذه ظاهرة مؤسفة في العالم الاسلامي والقول ببقاء الآية في القرآن الكريم ونسخ حكمها مردود بالادلة الآتية:

١- الفاظ القرآن قوالب جعلت لمعانيه التي هي الاحكام التي تنظم حياة الاسرة البشرية وتؤمن لها السعادة الابدية في الدارين فالالفاظ غير مقصورة لذاتها وانما جعلها الله لتكون وسيلة لا يصال تلك المعاني والاحكام الى الانسان وهذه الالفاظ وردت في الكتب السماوية بلغات متعددة اخرها اللغة العربية الحية المرنة القابلة لتحليلها اكثر من معنى في القرآن العظيم الذي هو المستور الاخير المعدل للمناسبات الالهية السابقة يلتزم الانسان بالعمل بمقتضاه ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض. والالفاظ بمثابة القشرة والحكم بمثابة اللب في غير القرآن من الماكولات المباحة للانسان فما هي فائدة القشر اذا جرد من لبه وهل تبقى له قيمة يعتد بها بعد ذلك ؟

٢- القرآن نزل على محمد (ﷺ) ليبلغ به الاسرة البشرية ويكون رحمة للعالمين كما قال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ ولم ينزل لان يردده بالفاهه وليتفنى به في المناسبات وعلى المقابر والاموات وانما هو دستور الاحياء للعمل بمضمونه ومقتضاه فما هو مقتضاه اذا كان المطلوب الاساسي مفقودا ؟

٣- ماذا تقول لمن اهدى اليك علة من الحلويات وسلمها اليك ثم سحب محتوياتها من تلك الحلويات فطلب منك الاحتفاظ بالعلة حتى تشتتم رحة الحلويات وتتلذذ بها ؟

٤- ماذا يقال لمن يشرع قانونا لتنظيم مجتمعه وضمان حقوق والتزامات افراد هذا المجتمع ثم يلغى العمل ببعض مواد هذا القانون نتيجة تطورات الحياة والمصالح ويأتي بمواد جديدة تقل غلها وتتضمن احكاما تتلائم مع المصالح الجديدة ولكن في نفس الوقت يامر بالاحتفاظ بالمواد الملغاة ويقالها من بين بقية المواد في نفس القانون؟ لاشك ان مثل هذا العمل يعد عملا لا معقولا ينتقد مثل هذا المشرع من قبل اراد المجتمع داخلا وخارجا.

فإذا كان الغاء الحكم وبقاء المادة نقصاً بالنسبة إلى الإنسان فكيف يجوز أن ينسب إلى عليم حكيم عزيز قدير منزّه عن كل عيب ونقص.

هذه بعض الأدلة القديمة لدفع العقول للمرة وسوء أجدده العمل السليبي من أنصار النسخ لكن غايته هو انتصار القرآن وخدمة هذه الشريعة العظيمة وعدم إعطاء العدو الأخصر لأعدائنا.

وللؤمن إيماناً صحيحاً علمياً لا يخشى لومة اللائم ولا يسكت عن الحق خوفاً من تطاول السنة الناس طليقل لي هؤلاء غداً ما قالوه بالأسر لأبي مسلم الأصفهاني الذي دافع عن القرآن فكفروه.

القسم الثالث - منسوخ التلاوة دون الحكم:

استشهد دهاة هذا النوع من النسخ بأخبار آحاد منها ((الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة لكالاً من الله))^(١).

يقول الزركشي^(٢) في تحليل ذلك: ((ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم؟ وهل أبليت التلاوة ليجمع العمل بحكمها وقراب تلاوتها؟

أجاب صاحب الفنون^(٣) فقال: ((إنما كان كذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الفن من غير استئصال لطلب طريق مقطوع به فيسرعون بأيسر شيء كما سارع الخليل إلى ذبح ولده يمان والنام أدنى طرق الوحي)).

وقوله (ليظهر به) أي ليظهر لله فكأنه يهمل ما يفعله عبده في الماضي والحاضر والمستقبل فيجبره حتى يطلع على الحقيقة.

ما أغرب هذا التعليل مع تقديرنا لمكانة ابن الجوزي. وهنالك الزركشي^(٤) بقوله: ((والسر في نسخ تلاوة آية الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما دون حكمها أنها كانت تتلى أولاً لتقرر حكمها ردهاً لمن تحدث نفسه أن يتطخ بهذا العار الفاحش من شيوخ وشيخات حتى إذا ما تعدد هذا الحكم في النفوس نسخ الله التلاوة لحكمة أخرى هي الإشارة إلى شناعة هذه

(١) البهتان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: ٣٥/٢.

(٢) المرجع السابق: ٣٧/٢.

(٣) هو كتاب فنون الألفان في عجائب علوم القرآن لابن الجوزي.

(٤) مناهل العرفان: ٩٢/٢-٩٣.

الفاشة وشناعة صدورها من شيخ وشيخة حيث ملكها مسئلك ما لا يليق الى أن يذكر فضلاً أن ينقل وسار بها في طريق يشبه طريق المستحيل الذي لا يقع كأنه قال نزهوا الاصماع عن سماعها والالسة عن ذكرها فضلاً عن الفرار منها والتلوث برجسها)).

هذا التأويل اللامعقول يلعب اليه مثل هذا العالم الجليل ليحصل كلاماً سائداً في المجاهلية قرأناً نازلاً من الله.

ويرى على هذا القسم من النسخ المزعوم بأدلة أهمها:

- ١- ان هذا الكلام ان صح فإنه ليس بقرآن وإنما هو حديث قال به وقضى به الرسول (ﷺ) في قضايها منها رجم الغامدية وماعز وغيرهما يقول النحاس^(١): (رَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّاسٍ قَالَ خُطِبْنَا عَنْ رُبِّنَ الْخُطَّابِ قَالَ: كُنَّا نَقْرَأُ الشَّيْخَ وَالشَّيْخَةَ إِذَا قَرَأَ جُزْءًا مِنَ الْقُرْآنِ بِمَا قَضَيْنَا مِنَ اللَّحْدِ. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَاسْتَدَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْقُرْآنِ الَّذِي تَقْلَهُ الْجَنَاحَةُ عَنْ الْجَنَاحَةِ وَلَكِنَّهُ سُنَّةٌ لِقِيَّةٌ وَقَدْ يَقُولُ الْإِنْسَانُ كُنْتُ أَقْرَأُ كَذَا يَقِي الْقُرْآنَ وَالذَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ قَالَ لَوْلَا أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَقَالَ زَادَ عُمَرُ فِي الْقُرْآنِ لَزِدْتُهُ)).
- ٢- الرجم لم يثبت بالقرآن وإنما ثبت بفعل الرسول (ﷺ) وقضاه وهو موافق لما كان موجوداً في التوراة عند أهل الكتاب كما روى البخاري من أن النبي (ﷺ) كان يحب موافقة أهل الكتاب بما لم ينزل فيه حتى ينزل.
- ٣- فرجم المحصن كان موجوداً قبل الإسلام وتعبه الشيخ والشيخة إذا زلياً.. الخ) كان موجوداً قبل الإسلام ومحمولاً به.
- من له ادنى ذوق بلاغي يدرك ان هذا ليس كلام الله.
- ٤- انه خبر آحاد والقرآن ثبت بالتواتر فكل ما لا يكون متواتراً لا يكون قرأناً فعلى أي أساس صحيح ثبت يعتد قرأناً منسوخ التلاوة دين الحكم ؟
- ٥- هناك خلاف بين العلماء في بقاء حكم الرجم على أساس الخلاف في تأريخ نزول قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾ الآية فمن قال انها نزلت قبل الرجم قال الرجم باق لشبوته ثبوتاً قطعياً بقضاء رسول الله (ﷺ) وإجماع العلماء على هذا القضاء..

^(١) محمد بن أحمد بن إسماعيل الصغار النحوي المصري المعروف بلقب جعفر النحاس المتوفى ٣٣٨هـ كتاب التلخيص للمنسوخ في القرآن الكريم ص ٨.

- ومن قال ان هذه الآية نزلت بعد حكم الرجم قال بنسخ هذا الحكم وهو من باب نسخ السنة بالقرآن الكريم فكلا الاتجاهين لم يقم عليه دليل قطعي^(١١) والعلم عند الله.
- وجدير بالذكر ان الرجم لم يثبت وقوعه بعد وفاة الرسول (ﷺ) الى يومنا هذا لعدم ثبوت جريمة الزنا بأربعة شهود تتوفر فيهم العقالة ووحدانية الافادة والرؤية الواضحة للعملية الجرمية بحيث لا يتطرق اليها الشك والشبهة لان الحدود تدرا بالشبهات.
- ٦- أنكر كبار العلماء هذا القسم من النسخ لعدم منطقيته ومن هؤلاء:
- آ- قال الزركشي^(١٢): (وجزم شمس الائمة السرخسي بامتناع نسخ التلاوة مع بقاء الحكم لان الحكم لا يثبت بدون التلاوة).
- ب- قال صدر الشريعة^(١٣): (منع بعض العلماء وجود المنسوخ تلاوة لان النص لحكمه والحكم بالنص فلا انفكاك بينهما).
- ج- وقال القاضي ابو بكر الباقلائي^(١٤): ان رواية عمر وامثاله من الروايات التي تزعم وجود قرآن نسخ تلاوة روايات آحاد لا يصح التعويل عليها لما تشبهت غفيرة ثابت ولو كانت التلاوة باقية لبادر سيدنا عمر (رضي الله عنه) الى كتابتها ولم يعرج الى فعال الناس.

التقسيم الثاني: للنسخ في القرآن من حيث النسخ:

قسم انصار النسخ في القرآن من حيث النسخ الى النسخ بالقرآن ودعاة هذا القسم كثيرون ونسخه بالسنة ونسبة القائلين بهذا وسط، ونسخه بالاجماع والظاهر الى هذا القسم الشاذ قليلون كما في البيان الاتي:

^(١١) في فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢٠/٨): (عن الشيباني قال سألت عبد الله بن ابي اوفى هل رجم رسول الله ﷺ؟ قال: نعم قلت قيل سورة النور ام بعدها قال لا ادري).

^(١٢) البحر المحيط: ١٠٤/٤.

^(١٣) الترويض والتنقيح: ٣١٨/٢.

^(١٤) الانتصار لنقل القرآن المخطوطة ص ٢٠٩.

القسم الاول- نسخ القرآن بالقرآن:

سبق ان ذكرنا ان علماء الاصول من المتأخرين والمفسرين والباحثين في موضوع النسخ والمنسوخ بالغوا في نسخ القرآن حتى وصل عدده الآيات المنسوخة اكثر من نصف جميع آيات الاحكام في القرآن.

ولي مقدمه الذين بالغوا في هذا المصمار ابن سلامة حيث قال^(١): هذه الآية النسخة (أي التي تسمى آية السيف)^(٢) نسخت من القرآن مائة آية واربعاً وعشرين آية ثم صار اخرها^(٣) ناسخاً لاولها.

وقال^(٤): الآيات المنسوخة في الحكم والباقية تلاوة موزعة على (٦٣) سورة وقال: واعلم ان كل ما في القرآن مثل امراض وتولى عنهم وذرههم وما اشبه ذلك فناسخه آية السيف. وكل ما في القرآن من ﴿إِنِّي أَخْلَقْتُ مِنْ نَفْسِي صَاحِبًا وَمَا كُنَّا نَعْلَمُ﴾^(٥) فناسخه ﴿يُخَوِّفُ لَكَ اللَّهُ مَا كُنْتُمْ مِنْ ذَلِكَ وَمَا كُنَّا نَعْلَمُ﴾^(٦).

وكل ما في القرآن من خبر الذين اتوا الكتاب والامر بالعرف عنهم فناسخه ﴿فَلْيُؤْمَرُوا بِالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٧) الآية.

وكل ما في القرآن من الامر بالشهادة فناسخه ﴿فَلَنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾^(٨) وكل ما في القرآن من التشديد والتهديد فناسخه ﴿يُؤْمَرُ اللَّهُ بِكُمْ الْيَمْرَ وَلَا يُؤْمَرُ بِكُمْ الْغَمْرَ﴾^(٩).

ويقول ابن حزم الاندلسي^(١٠) السور التي لم يدخلها نسخ ومنسوخ هي ثلاث وأربعون سورة والسور التي فيها نسخ وليس فيها منسوخ أربعون سورة والسور التي دخلها النسخ والمنسوخ عددها خمس وعشرون سورة^(١١).

(١) في كتابه النسخ والمنسوخ تحقيق العلي ص ١٢٨.

(٢) وهي الآية الخامسة من سورة التوبة.

(٣) اخرها قوله تعالى ﴿فَإِنْ قَالُوا وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ وَالزُّكُوفَ فَخَلَا سُبُلَهُمْ﴾.

(٤) للرجع السابق ص ٢٠٢.

(٥) سورة يونس/ ١٥.

(٦) سورة الفتح/ ٢.

(٧) سورة التوبة/ ٢٩.

(٨) سورة البقرة/ ٢٨٢.

(٩) سورة البقرة/ ١٨٥.

(١٠) لي خبر ابن حزم الظاهري.

ويقول ايضاً: الاعراض عن المشركين في مائة واربع عشرة (١١٤) آية من في ثمان واربعين (٤٨) سورة لولها البقرة وآخرها الكافرون نسخ الكل بقوله (٥٥): ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ الآية.

وقد سبق تفصيل ما يتعلق بمنسوخ القرآن بالقرآن عند هذا العالم الذي سبق ابن سلامة في المجلد ٢٢٨ بصدده نسخ القرآن. سياحي رد هذه المزاعم بإذن الله.

القسم الثاني - منسخ القرآن بالسنة:

اختلف علماء المسلمين من الاصوليين والفقهاء والمفسرين في نسخ القرآن بالسنة النبوية على ثلاثة اتجاهات^(١١).

الاتجاه الأول - الذي تزعمه الشافعي (رحمه الله) هو عدم انفراذ السنة النبوية بنسخ آية قرآنية سواء كانت متواترة او احادية وكل ما قيل بهذا الصدد هو الخلط بين كون السنة ناسخة لآية بصورة مستقلة عن القرآن وبين كونها مؤكدة (عاحدة) لآية ناسخة^(١٢) وعلى سبيل المثال من زعم ان قول الرسول (ﷺ): (ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لولث) ناسخ لآية الوصية الواجبة ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ كَرِهَتْ أَسْرَتُهُ أَوْ صِيغَةُ الْإِسْلَامِ أَنْ يُوْصِيَ لِلَّذِينَ وَالِلَّذِينَ وَالِأَقْرَبِينَ بِمَا عَرَفُوا كَمَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ فقد اخطأ في زعمه ففي قوله (قد اعطى كل ذي حق حقه) اعطى فعل ماضٍ والمجمله فعلية خبرية عن حكم انشاء الله فهو بيان لمراد الله سبحانه وتعالى من كون آية الوصية منسوخة بآيات للجهات كما يتصوره المحرومون من استخدام التفكير والعقل السليم ودينهم هو التقليد وترديد كلام الغير او

(١١) النسخ والمنسوخ في القرن الكريم ص ١٠-١٢.

(١٢) ينظر في اصول الفقه الحنفي الترخيص والتفصيل لصدر الشريعة: ٢/٣١٢ وما بعدها" والمالكى شرح تنليح الفصل للكراني ص ٣١٢ وما بعدها والشافعي جمع الجوامع وشرحه: ٢/٥٢ وما بعدها والحنبلي للمسودة لآل تيمية ص ٢٠١ وما بعدها. واصول فقه الاسامية معالم الدين في الاصول للتهيني ص ٢٧١ وما بعدها" والزبيدية نهاية العقول الى هاية السؤل في علم الاصول للتقاسم بين عهد: ٢/٣٧٢ وما بعدها" والظاهرية الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم الظاهري: ٤/٤٧٧ وما بعدها" والاباحية شرح طلعة الشمس على الالفة للسلي ص ٢٨٩ وما بعدها.

(١٣) في جمع الجوامع: ٢/٥٢ (وحيث وقع نسخ القرآن بالسنة فمعها قرآن عاحدها).

يكون مراده ان عموم آية الوصية الواجبة تخص بأيات الجهات كما يقول المحققون من اصحاب التفكير السليم والادراك الدقيق. فلي كلنا حالتين الحديث وظيفته البيان والتأكيد لحكم الله سواء كان الحكم نسخاً أو قصصاً.

ولاتجاه الشافعي هذا انصار من المحققين الاصوليين في اصول الفقه في جميع المذاهب الاسلامية المدونة^(١) ولا مجال لذكرهم وبيان ادلتهم ولم يفرقوا بين السنة المتواترة والاحادية وجل أدلة هذا الاتجاه هو ان وظيفة السنة النبوية حصراً القرآن في التبليغ والبيان يقتضي قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٢).

الاتجاه الثاني- الذي تزعمه ابن حزم الظاهري هو جواز نسخ القرآن بالسنة ووقعه فعلاً سواء كانت السنة متواترة أو احادية حيث يقول: ((القرآن ينسخ بالقرآن وبالسنة النبوية، والسنة تنسخ بالقرآن والسنة وبهذا نقول وهو الصحيح أو سواء عندنا السنة المنقولة بالتواتر والسنة المنقولة بأخبار الأحاد برهان ذلك وجوب الطاعة لما جاء عن النبي كوجوب الطاعة لما جاء في القرآن- ثم يمضي قائلاً وإذا كان كلامه وحياً من عند الله والقرآن وحياً فنسخ الوحي بالوحي جائز- ثم يقول والعمل بالحديث الناسخ أفضل من العمل بالآية المنسوخة)).

وبلاحظ على هذه التعليقات التي كلها لا تخلو من المغالطة رغم تقديرنا لمكانته العلمية ما يأتي:

- ١- طاعة الرسول (ﷺ) واجبة بعد طاعة الله كما ورد هذا الترتيب في القرآن فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا الْأَمْرَ مِنْكُمْ﴾^(٣) فمركز الرسول ليس مساوياً لمركز الله والسنة النبوية فلي القرآن الكريم في القوة الالتزامية والناسخ يجب ان يكون اقوى من المنسوخ أو مساوياً له في القوة والدرجة والمرتبة. فلا توجد آية صلة بين وجوب طاعة الرسول ونسخ القرآن بالسنة.
- ٢- القرآن وهي للفظاً ومعنى السنة وهي معنى لفظ فلا تكافؤ بينهما ولا تنافض حتى يرفع بالنسخ.

(١) وعلى من يهمل ادراك هذه الحقيقة ان يراجع المراجع المذكورة وطبها.

(٢) سورة النحل/٤٤.

(٣) سورة النساء/٥٩.

٣- القول بالعمل بالحديث النسخ الفضل من الآية المنسوخة به مجرد سفسطة ومصادرة على المطلوب فأين تلك الآية القرآنية للمنسوخة بالسنة وأين تلك السنة حتى يكون العمل بالحديث النسخ افضل من الآية المنسوخة به؟

الاتجاه الثالث- هو التفرقة بين الجواز والوقوع من جهة وبين الحديث المتواتر والمشهور والاحاد من جهة اخرى فمنهم من قال يجوز نسخ القرآن بالسنة ولكن لم يقع^(١).

ومنهم من يقول يجوز النسخ بالحديث المتواتر دون غيره^(٢).

ومنهم من قال يجوز بالمتواتر والمشهور^(٣).

ولكل وجهة هو موليها والاتجاه الثالث كالاتجاه الثاني باطل لا يستند الى دليل صحيح مقنع.

وأين في الموضع:

اذا ارادوا بالنسخ معناه العام عند السلف الصالح فإن نسخ القرآن جائز في حياة الرسول (ﷺ) وبعد بكل ما يجوز به التخصيص من سنة واجماع وقياس ومصلحة وعرف لان النسخ بهذا المعنى العام يشمل التخصيص والتبديد والتدرج وبيان المجمل والرخصة كما ذكرنا سابقاً وان ارادوا به معناه عند المتأخرين من الاصوليين وهو الغاء وحى سابق في القرآن بوحى لاحق فإنه لا يكون بعد وفاة الرسول (ﷺ) بالاجماع ولا يكون بغیر القرآن من سنة او اجماع او قياس او غير ذلك وكل زعم بهذا الشأن باطل لأدلة كثيرة منها نقلية ومنها

عقلية

(١) يقول التبريزي من الامامية للرجع السابق ص ٢٧٢ (لا خلاف في الجواز والمأ الجلال في وقوه). وقال البهاري (هداية العقول: ٤٣٦/٢): ان نسخ القرآن بالسنة للتواتر وهكسه والسنة للتواتر بمثلهما ونسخ الاحاد بالتواتر ممنوع لعدم تحقق للتواتر اللفظي لكل حديث من اخبار الاحاد في لوله او اخره او سنده.

(٢) في المسودة لآل تيمية ص ٢٠٢ ((قال شيخنا مذهب المالكية في نسخ القرآن انه لا يجوز عندهم بالاحاد وهل يجوز باخبار التواتر على وجهين)) الذين شرح تنقيح الفصل ص ٣١١.

(٣) النسخ بالحديث المشهور نسب صاحب هداية العقول الى المتأخرين من الحنفية: ٤٣٧/١- وقال به الاباضية جاء في طلعة الشمس: ٢٩٠/١ وينسخ القرآن بالسنة للتواتر او المشهورة للثقل عند الامة بالقبول ومثلوا بحديث لا رعية لولوث الذي نسخ آية الوصية عندهم.

أ- من الأدلة النقلية:

- ١- قوله تعالى: ﴿مَا نُنسخ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ ^(١) فالحديث النبوي لا يكون خيراً من القرآن ولا مثله.
 - ٢- قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَ مِنْ بَلَدٍ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَأْيَ عَذَابٍ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ ^(٢).
 - ٣- قول الرسول (ﷺ) (إذا روي لكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فاقبلوه فإن خالفه فردوه)).
- وكل تأويل لهذه الأدلة النقلية لاثبات نسخ القرآن بالسنة باطل لان النسخ خلاف الاصل والتأويل خلاف الاصل واثبات خلاف الاصل بطلاق الاصل باطل.

ب- من الأدلة العقلية:

- ١- اجمع العقلاء في الكرة الارضية على ان من يملك تعديل القانون او الغاء هو الذي يملك تشريعه والشرعة الاسلامية دين الفطرة السليمة والعقل السليم والعلم الصحيح فكما لا يملك الرسول (ﷺ) تشريع آية قرآنية كذلك لا يملك تعديلها او الغاؤها.
 - ٢- وظائف السنة النبوية محصورة في خمسة امور ليس بضمنها النسخ وهي:
 - أ- تفصيل نص عام لم يكن عمومه مراداً.
 - ب- تلييد نص مطلق لم يكن اطلاقه مراداً.
 - ج- بيان نص مجمل يكون المراد منه غير واضح.
 - د- تأكيد حكم وارد في القرآن الكريم.
 - هـ- بيان حكم واقعة لم يعالجها القرآن بنص صريح خاص.
- والقول بما عدا هذه الوظائف بدعة غير حسنة بموجب حصر وظيفتها في البيان مقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ لِقَوْمٍ لَّا يَشْعُرُونَ﴾ والنسخ الغاء وليس بياناً لان البيان غير الغاء بالاجماع ومن هن خلاف ذلك فقد اخطأ.

^(١) سورة البقرة/١-٦.

^(٢) سورة يونس/١٥.

- ٣- منذ صدر الاسلام الى يومنا هذا لم تثبت سنة متواترة واحدة متناقضة مع آية قرآنية واحدة وكل ما قيل بهذا الشأن اوهام لا تستند الى دليل علمي.
 - ٤- القرآن قطعي الثبوت وغير الاحاد هني الثبوت ولا يوجد التكاليف والتعارض بين الدليل الظني والدليل القطعي والنسخ فرع التناقض.
 - ٥- كل قول بنسخ القرآن بالسنة يستلزم رفع منزلة السنة الى مرتبة القرآن او تنزيل مرتبة القرآن الى مرتبة السنة واللازم باطل باجماع العقلاء فذلك للزوم.
- وبناءً على هذه الحقائق اترح حذف هذا الموضوع في جميع كتب اصول الفقه الاسلامي لانه اخذ مساحات واسعة في الجدل والنقاش منذ اكثر من الف سنة دون فائدة او جدوى للإهتمام بالصواب بعيداً عن أخطاء الشائعة، ويوجه خاص في عصر ينشغل ذهن غيرنا بغزو الفضاء واستعمار الكواكب الاخرى عن طريق العلم والتطور التكنولوجي.

القسم الثالث- نسخ القرآن بالاجماع:

لم يكتف انصار النسخ بنسخ القرآن بالسنة بل جاوزوا الحدود المفقولة مع القرآن فقالوا بنسخه باجماع الفقهاء بل ذهب البعض الى اكثر من ذلك فقال بنسخ القرآن بالقياس. واقول اذا ارادوا بالنسخ معناه العام الشامل لتخصيص العام وتقييد المطلق وضمهما فكلامهم صائب ومقبول وان ارادوا به معناه الخاص أي إلغاء القرآن بالاجماع فهو زعم باطل لان الاجماع لم يكن مصدراً شرعياً الا بعد وفاة الرسول (ﷺ) والنسخ انتهى دوره بعد وفاته فكيف يقولون في الاجماع بما هو مخالف للاجماع؟ والكلام عن نسخ القرآن بالاجماع ورد في كثير من المراجع الاصولية منها ما جاء في للمسودة^(١) (قال شيخنا حكى محمد بن بركات النحوي في كتابه النسخ والمنسوخ جواز نسخ القرآن بالاجماع وبعضهم جوزه بالقياس).

ثم يعلق القائل على هذا الكلام تعليقاً منطقياً وهو الآتي:

(قلت: من فسر النسخ بأنه تقييد مطلق او تخصيص لم يبعد على قوله ان يكون الاجماع مقيداً او تخصصاً لنص وان يكون اجماع ثانٍ يقيد ويخصص اجماعاً اولاً).

^(١) في اصول الفقه المنجلي ص ٢٠٦-٢٠٣ وقد تتبع على تصنيفه ثلاثة من أئمة كل تيمية وهم مجد الدين ابراهيم بن محمد بن عبد الله، وشهاب الدين ابراهيم بن محمد بن عبد الله، وشهاب الدين ابراهيم بن محمد بن عبد الله، وهي البركات (عبد السلام بن عبد الله)، وشهاب الدين ابراهيم بن محمد بن عبد الله، وشهاب الدين ابراهيم بن محمد بن عبد الله.

يقول التبريزي^(١١): ((نسخ القرآن والسنة بالاجماع على الحلال وهو مبني على الحلال في الاجماع هل يمكن استقراره قبل انقطاع الوحي الي في زمن النبي (ﷺ) أولاً لان النسخ لا يتعلق الا في زمن النبي فلذا قيل بإمكانه في زمنه امكن القول بإمكان النسخ به ان يكون ناسخاً للكتاب والسنة وبالعكس)). ثم يعلق على هذا الكلام بقوله هذه المناقشات واردة عقلياً ولكن لا يتقدم عليها فائدة لانه لم يحصل من الناحية العملية^(١٢).
استدل البعض^(١٣) على جواز نسخ القرآن بالاجماع بأدلة منها :

١- ان ابن عباس دخل على عثمان بن عفان (ر) فقال: ان الاخوين لا يردان الام من الثلث الى السمس بل ترث الثلث رغم اجتماعهما معها فقال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّنْمُ﴾^(١٤) فالاخوان بلسان قومك ليسا بإخوة^(١٥) فقال عثمان: لا أستطيع أن أرد ما كان قبلي ومضى في الأصمار وتوارث به الناس^(١٦).
وجه الدلالة لهذا الامر على الفاء القرآن بالاجماع هو ان قول عثمان هذا ظاهر في ان اجماع الصحابة على ان الام تحجب من الثلث الى السمس بالاخوين نسخ حكم الآية من ان الحجب يكون بثلاثة أخوة فما فوق ويرد هذا الاستدلال بأنه باطل من وجهه منها:

آ- في اقل الجمع وأيان أحدهما انه ثلاثة والثاني ان الله اثنان فليستقر الاجماع على التفسير الثاني وبين ان المراد من الاخوة في الآية اثنان فما فوق والقول بالنسخ خلط بين التفسير والنسخ.

ب- ان الآية لم تنص صراحة على ان الام لا تحجب من الثلث بالاخوين حتى يقال ان الاجماع على انه تحجب بهما ناسخ له.

ج- لم ينعقد الاجماع في عهد الرسالة لانه ان لم يكن الرسول (ﷺ) مع المجمعين يكون الاجماع باطلاً واذا كان موافقاً معهم فالمصدر هو السنة النبوية دون الاجماع وانما

(١١) معالم الدين المرجع السابق ص ٢٧٢.

(١٢) المرجع السابق ص ٢٧٣.

(١٣) كعيسى بن لبنان ومن معه شرح تنقيح الفصل للقرافي ص ٣١٤.

(١٤) سورة النساء / ١١.

(١٥) وهذا أخذ به فقه الظاهرية فالأم إذا اجتمعت مع أخوين أو أربع أخوات أو أخ وأختين لها الثلث الكامل من التركة. المحلى: ٩/ ٢٥٨.

(١٦) أخرجه الحاكم وقال صحيح الاسناد: ٢٣٥/ ٤.

الاجماع كمصدر ثالث بعد القرآن والسنة انعقد بعد وفاة الرسول (ﷺ) ومن البديهي ان دور النسخ انتهى بوفاته فكيف يصح ان يقال هذا الاجماع لو نسخه نسخ للقرآن؟

د- من اهم شروط النسخ ان يكون النسخ نصاً شرعياً بينما الاجماع اجتهاد عقلي من المجتهدين يستند الى دليل شرعي وقد يكون هذا السند للصحة او العرف او القياس او نحو ذلك.

٦- استدل أنصار نسخ القرآن بالاجماع بسقوط حصة للزكاة قلوبهم من الزكاة فقالوا اجمع الصحابة على نسخ جزء من آية ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالصَّامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(١) وهو قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ فعلمهم في الزكاة واعتبارهم مصرفاً من مصارف الزكاة الثمانية ثبت بالقرآن ونسخ بالاجماع الصحابة في عهد الخلفاء الراشدين ويزيد هذا الزعم الباطل بانه خلط بين النسخ وايقاع العمل بحكم النص لتخلف العلة الموجبة له وهي حاجة الاسلام الى استمالة تلك الفئة التي سميت للمؤلفة قلوبهم وقد اجمع علماء المسلمين على ان الحكم يدور مع علته وجوداً وهدماً.

توقف العمل بالنص لتوقف علته وتخلها بعد ان استغنى الاسلام عن تعاونهم وعدم وقوفهم ضد نشر الرسالة المحمدية لان مصالحهم الدنيوية تضررت بالاسلام. اضافة الى ذلك فإن هذا الاجماع انعقد في خلافة ابي بكر (رضي الله عنه) بالاتفاق من عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ولما اتهم سيدنا عمر من قبل بعض الفئات بانه نسخ القرآن باجتهاده وهذا زور وبهتان لا اساس له والاجماع السكوتي تم من قبل الصحابة بعد وفاة الرسول (ﷺ) ودور النسخ انتهى بوفاته فلا نسخ بعده.

٧- استدل أنصار نسخ القرآن بالاجماع^(٢) بأن الاجماع دليل من أدلة الشرع القطعية

(١) سورة التوبة/٦٠.

(٢) في معالم الدين المرجع السابق ص ٢٧٢-٢٧٣: ((وهن بعض المتأخرين الاجماع يجوز ان يكون نسخاً لانه ليس بمره الاتفاق وانما يكون من مستند قطعي من اجماع المتواتر وغيره فيكون النسخ ذلك للمستند لا نفس الاجماع اما كون الاجماع دليلاً عقلياً فليهد ان العقل النظري كلما حكم به حكم به الشرع ايضاً (على اساس ان حكم الله يأتي مواتقاً لحكم العقل على الاقياء بناء على الحسن والتصح العقليين) فيجوز نسخ الاجماع بالكتاب والسنة وكذلك يجوز المكس)")) وفي شرح تنقيح الفصول للقرافي

فجاز النسخ به كالقرآن والسنة النبوية ويرد هذا الزعم بما قلنا ان الاجماع اصبح من الأدلة الشرعية بعد القرآن والسنة النبوية بعد وفاة الرسول (ﷺ) وانتهى عصر النسخ بوفاته ثم اذا صح هذا التعليل فإنه يلزم منه القول بمواز نسخ القرآن بكل دليل شرعي يعتد به الشرع كالعرف والقياس والمصلحة وغير ذلك واللازم باطل وكذلك للمزوم.

اما نسخ الاجماع بالاجماع فإنه جائز بل لم يستبعد ان يكون واقعاً ايضاً بناء على ان الاجماع اتفاق مجتهدي امة محمد في عصر من العصور بعد وفاة الرسول (ﷺ) على حكم اجتهادي شرعي مستند الى سند شرعي.

كذلك قد يكون مصلحة عامة او عرفاً او امرها ومن الواضح ان المصالح والاهراف تنفي بتغير الزمان والمكان لما المانع اذا انعقد اجماع المجتهدين على حكم شرعي استناداً الى مصلحة عامة شرعية ثم نتيجة تطور الحياة تغيرت هذه المصلحة واصبحت مفسدة فعندئذ يجوز الغاء ذلك الاجماع باجماع جديد مبني على مصلحة جديدة وهذا امر يمكن وقريب من العقل السليم ومن الحياة العملية رغم انكار جواز نسخ الاجماع^(١) بالاجماع مع القول بنسخ القرآن بالاجماع وهذا الزعم يستلزم ان يكون مركز الاجماع اقوى من مركز القرآن أو مساوياً له واللازم باطل وكذلك للمزوم.

ص ٣١٤: ((قال الشيخ سيف الدين كون الاجماع ينسخ الحكم الثابت به فناء الاكثرين وجوزد الاقلون وكون الاجماع ناسخاً منعه الجمهور وجوزد بعض المعتزلة وهيسى بن ابيان).

^(١) في حناية العقول المرجع السابق: ٤٤٦/٢-٤٤٧ ((الجمهور على ان الاجماع لا يكون منسوخاً لان ناسخه المقترض لما قاطع (قطعي) فيكون الاجماع خطأ لانقاده على خلاف الدليل القاطع لانه إن كان لسا فهو متقدم على الاجماع لكونه لا ينمقد في حياة الرسول (ﷺ) والاجماع لا ينمقد على خلاف النص القاطع وإن كان اجماعاً قاطعاً فإن الاجماع لا ينمقد على خلاف الاجماع والا لازم ان يكون احد الاجمايين باطلاً بالضرورة سراً. كان سنده ظنياً او قطعياً ولما امتنع بطلان الاجماع القاطع كان الاجماع الاخر للبروز ناسخاً باطلاً لانقاده على الخطأ)) ويلاحظ على هذا التعليل ان للامثلة صحيحة وهذا شأن كل دليلين يكون احدهما ناسخاً والاخر منسوخاً لكن اللازم ليس باطلاً لجواز تغير الاجماع بتغير سنده الذي كان مصلحة تغيرت.

التقسيم الثالث من حيث طبيعة الحكم :

قسم البعض من دعاة النسخ^(١) نسخ القرآن بالقرآن من حيث طبيعة حكم النسخ والمنسوخ من الفرض والندب الى الاقسام الاتية:

- أ- نسخ الفرض بالفرض كنسخ الحبس للزواني بالحد.
- ب- نسخ الندب بالفرض كالقتال كان مندوباً ثم نسخ ندبه وصار فرضاً على كل من يستطيع ان يحمل السلاح ويحارب العدو.
- ج- نسخ الفرض بالندب كنسخ قيام الليل بقراءة القرآن كقوله تعالى: ﴿فَلْيَقْرَءُوا مَا كُتِبَ مِنْ الْقُرْآنِ﴾ وهذا الزعم باطل لادلة منها:
- ١- لو صح التقسيم من حيث طبيعة الحكم لتناول اقساماً اخرى كنسخ الجواز بالتحريم وعكس ذلك ونسخ الوجوب بالتحريم وعكسه لأن الاحكام التكليفية خمسة وليس الفرض والندب فقط.
- ٢- نسخ الحبس بالحد في جريمة الزنا زعم باطل كما يأتي بيانه في غلّه.
- ٣- دعوى نسخ الندب بالفرض في القتال ساقطة لاننا لانجد في القرآن الكريم آية امرت بالقتال على سبيل الندب ثم نسخت بأية اخرى دالة على فرض القتال فالقتال عند الحاجة فرض كفاية على كل من له الاستطاعة عليه منذ البداية دون ان يمر بالندب أولاً والفرض ثانياً.
- ٤- لا يوجد أي تعارض بين قيام الليل وقراءة القرآن ويأتي تفصيل زعم نسخ قيام الليل ورده في غلّه.

^(١) منهم مكّي كما نقل عنه هذا التقسيم السيوطي في كتاب الامتحان ٢/٢٩١.

وبعد هذا التمهيد نتناول
بالأدلة العقلية والعقلية
مناقشة كل ما قيل بصد نسخ
كل آية زعموا انها منسوخة
حكماً وباقية تلاوة في المصحف
الشريف الموجود بين أيدي
المسلمين بادناً بالآية الثالثة من
سورة البقرة ﴿وَمِمَّا زَكَّاهُمْ
يُذَلِّقُونَ﴾ منتهياً بالآية
السادسة من سورة الكافرون
﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ داعياً
للرولى القدير أن يسهمني
الصواب انه على كل شيء
قدير.

النسخ المزعوم في سُورَةِ التَّوْبَةِ

زعم القائلون بالنسخ في القرآن ان الايات للنسوخة في هذه السورة بلغت ثلاثين آية وفيما يأتي تفاصيل ورود هذه المزام.

- (٣) ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالشَّكَاكِرَ وَالصَّائِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَحَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا
هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٦٢)
- ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَغَاطَتْ بِهِ خُطْبَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ
فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (٨١)
- ﴿وَلَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآءِيلَ لَا قَتْلُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا
وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالسَّكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ
وآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ قَوَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَاتُّم مُّعْرِضُونَ﴾ (٨٣)
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ
عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١٠٤)
- ﴿فَاعْتَرُوا وَاصْفَحُوا خَسَىٰ اللَّهُ بِامْرِئٍ إِذْ اتَّكَى عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١٠٩)
- ﴿وَاللَّهُ الشَّرِيفُ الْكَرِيمُ فَاقْتَرَبُوا فَتَنَّا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ
عَلِيمٌ﴾ (١١٥)
- ﴿قُلْ أَتَعْلَمُونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْيُنُكُمْ وَلَكُمْ أَعْيُنُكُمْ
وَلَكِنْ لَهُ مُخْلَصُونَ﴾ (١٣٩)

- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾. (١٥٩)
- ﴿إِنَّا حَرَمْنَا عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ وَمَا آهَلَ بِهِ غَيْرُ اللَّهِ﴾ (١٧٣)
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الضَّحَايُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ﴾ (١٧٨)
- ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ عَقًّا عَلَى الْمَغْتَلِبِينَ﴾ (١٨٠)
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١٨٣)
- ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١٨٤)
- ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُوكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا إِنَّا اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (١٩٠)
- ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ أَوْ قَاتِلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ (١٩١)
- ﴿فَإِنْ أَنتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١٩٢)
- ﴿وَلَا تَحِلُّوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾ (١٩٦)
- ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَبَيْنَ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (٢١٥)
- ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٢١٦)
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَهَمٍّ وَصَدٌّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ...﴾ (٢١٧)
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمَانُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ (٢١٩)
- ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْغَفَرُ﴾ (٢١٩)

(٢٢١) ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَرِيقَ الَّذِي يَتَّبِعُوا فَتَكُونُوا مِنْهُمْ﴾

(٢٢٨) ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾

﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ مِنْهَا إِنْ تَخَافُوا أَنْ يَخْسِفَ عَلَيْكُمُ

الْعُدُوُّ وَاللَّهُ قَائِمٌ خِفَتُمْ أَلَّا يُعِيَسَا عُذُوهُ اللَّهُ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْمَا فِيمَا افْتَدَتْ

(٢٢٩) ﴿بِهِ﴾

(٢٣٣) ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ عَرَاهَ الْأُولَىٰ مِنْكُمْ فَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾

﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْكُمْ رِزْقًا وَإِذَا جَاءَ وَصِيَّةٌ لِّأُولَآئِهِمْ مِنْهَا إِلَىٰ

الْحَوْلِ يُحَرِّفُ إِخْرَاجَ فَإِنْ خَرَجَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِهِمْ

(٢٤٠) ﴿مِنْ مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

(٢٥٦) ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُضِيَ إِلَيْكُمْ مِنْ أَجْلِ اللَّهِ فَاكْتُبُوا...﴾

(٢٨٢) ﴿وَأَشْهِمُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾

(٢٨٣) ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾

(٢٨٤) ﴿وَإِنْ تَبَلَّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ لَوْ تَخَفْتُمْ أَنْ تُخَادِبُوا بِمَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ بِاللَّهِ﴾

الآية (٣) قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا زَقَّاهُمْ يَنْفِقُونَ﴾ وهو جزء من الآية (٣) ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا زَقَّاهُمْ يَنْفِقُونَ﴾^(١).

اصل الاتفاق اخراج المال من اليد ولغة (من) في قوله عما تبعية أي من بعض ما زكوا حفاظاً على اموالهم واستعداداً للاسراف والتبذير للمعصوم للنهي عنه لان الاسراف في كل شيء عمل غير مجبول ولو كان من وجهه الجوّلي تمييز المنفق بالتصدق ببعض ماله. والاتفاق قد يكون واجباً وقد يكون مندوباً كما يكون مباحاً ومحرماً ومكروهاً ومحبباً امكانية المنفق وحاجة المنفق عليه وطبيعته من كونه جهة خير او معصية والاتفاق الواجب هو الزكاة.

والمراد به في هذه الآية ما هو اهم من الزكاة يشمل الاتفاق على النفس والاهل والفقراء والمساكين وكل مؤسسة خيرية^(٢) وقد امر الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم بالاتفاق في اكثر من (٧٠) آية قرآنية لاهيته لان الاسلام دين التعاون والتضامن والتكامل الاقتصادي بين الاغنياء والفقراء..

ودغم ذلك زعم البعض ان كل آية امرت بالاتفاق منسوخة بآية الزكاة ومن تلك الآيات المنسوخة بها قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا زَقَّاهُمْ يَنْفِقُونَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا زَقَّاهُمْ﴾^(٣) ﴿إِيمَانًا بِاللَّهِ تَزَكُّوهُ وَالْفَقْرًا مِمَّا جَعَلَكُمْ مَسْتَغْنِينَ فِيهِ﴾^(٤) ﴿وَكَسَتْهُ وَأَطْبَعُوا وَأَلْبَقُوا حِينَ لَا أَلْسِنَتُكُمْ﴾^(٥) وغيرها من الآيات الأمرة بالاتفاق كل بحسب مكانته ولكل بحسب حاجته قال ابن سلامة^(٦): ((وقال مقاتل^(٧) وجماعة هو ما فضل عن الزكاة

(١) سورة البقرة/٣٠.

(٢) الرازي (العلامة حياء الدين عمر) الشهير بطبيب الري تفسره الشهر بالتفسي الكبير ومفاتيح الغيب ١/٣٥ الرافضي (العلامة ابو القاسم جابر الله عمود بن عمر) (٤٦٧-٥٢٨ هـ) تفسره الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقوال في وجهه التأويل ١/١٣٢.

(٣) سورة المنافقون/١٠.

(٤) سورة الحديد/٧.

(٥) سورة التلاوين/١٦.

(٦) الناسخ والمنسوخ ص ٧٦.

(٧) هو ابو بسطام مقاتل بن حيان النبطي البلخي الحراساني (ت- ١٤٩ هـ)، تهذيب التهذيب: ١٠/٢٧٧.

نسخته الزكاة المفروضة. وقال أبو جعفر يزيد بن القعقاع^(١١) نسخت الزكاة المفروضة كل صدقة في القرآن، ونسخ شهر رمضان كل صيام في القرآن ونسخت الاضحية كل ذبيحة^(١٢). وكرد ابن الجوزي^(١٣) ما قاله ابن سلامة بصد نسخ الجزء المذكور من الآية (٣). وهذه المغالاة في القول بان كل اتفاق مأمور به في القرآن منسوخ بأية الزكاة اعطت الضوء الاخير لاعداء الاسلام ليقولوا في مؤلفاتهم: الزكاة فرضت على المسلمين خدمة اغنيائهم للتمسك ان يملك ما يشاء بطريقة مشروعة او غير مشروعة ما دام مستمرا على دفع الزكاة ولا يسأل عن الامتناع عن تقديم آية موهنة مالية لشخص طبيعي او معنوي وهو بحاجة ملحة الى هذا العون^(١٤).

من أدلة بطلان زعم نسخ الآية (٣) بآيات الزكاة:

- عدم وجود أي تعارض بين النسخ والمنسوخ للزعمين لاختلاف موضوعهما فموضوع الزكاة الانطلاق الواجب في مال محدد ونسبة محددة وشروط خاصة:
- أ. الزكاة تكون في اموال محددة والاتفاق يكون في جميع الاموال.
- ب. الزكاة محددة لشمانية اصناف في القرآن والاتفاق يكون لهم ولغيرهم.
- ج. الزكاة مقدارها محدد بالنص والانطلاق ترك تحديد مقداره لاختيار المتفق بحسب مكننته وحاجة المنفق عليه.
- د. الزكاة واجبة اذا توافرت اركانها وشروطها وانتلت موانعها بينما الاتفاق يتوارد عليه الاحكام التكليفية الخمسة بحسب نوع الاتفاق وجهته ونية المتفق وهو ذلك.

^(١١) للجوزي وهو من التابعين وفيات الاحيان ٢/٢٧٨.

^(١٢) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، نواسخ القرآن ص ٤١.

^(١٣) من المؤلفات التي تتضمن القول بنسخ الانطلاق بالزكاة خدمة للاغنياء كتاب من قاموس التراث تأليف هادي العلوي وهو من الكتب المليئة بالنس والسم ويستند في ذلك الى قول القائلين بنسخ كل انطلق في القرآن بالزكاة. ينظر ص(٧٧-١٠٢) منه.

الآية (٦٢) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا^(١) وَالنَّصَارَى^(٢) وَالصَّابِئِينَ^(٣) مَن آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَفَعِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾

اختلف للمفسرون في تفسير هذه الآية ومنشأ اختلافهم هو تصور التكرار فيها بين ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وبين ﴿مَن آمَنَ بِاللَّهِ إِلَى آخِرِهِ﴾ فكأنه قال تعالى: يا أيها الذين آمنوا آمنوا آمنوا وبناء على هذا الظن يكون ذلك من قبيل قصيل الحاصل فهو ان لم يكن غالا يعتد بهشا ولرفع هذا الاشكال ذهب المفسرون بمالك متعددة:

أ. منهم^(٤) من قال: ان الذين آمنوا ظاهراً وهم المنافقون بقرينة وضعهم في مصاف غير المسلمين من آمن منهم بصدق قلهم اجرهم للفظ (من) بدل بعض من الكل والكل هو (الذين) لي (ان الذين آمنوا) ولي (والصابئين هادوا) لي من امن من المنافقين بصدق ومن اليهود والنصارى والصابئين بالله وباليوم الاخر. ب. ومنهم^(٥) من قال: من آمن قبل صبيحت محمد (ﷺ) بعيسى (ﷺ) ومثلوا بورقة بن نوفل وصبي الرامب وسلمان الفارسي وغيرهم.

ج. ومنهم^(٦) من قال: ((ان الذين آمنوا من امة محمد (ﷺ) وظلوا ثابتين على ايمانهم والذين هادوا والنصارى والصابئين من امن منهم بالاسلام يكون للكل الاجر فيكون (من) بدلا من (الذين) الثاني بدل البعض من الكل.

د. ونسب الى ابن عباس^(٧) قوله بان هذه الآية نزلت اول الاسلام وقر الله بها ان من آمن ومن بقي على يهوديته ونصرانيته وصابئيته وهو يؤمن بالله واليوم الاخر فله

(١) أي صادرا يهودا واليهود من اليهود بمعنى التوبة لتوبتهم عن عبادة العجل.

(٢) جمع نصران كسكران وسكاري وهو المعتلى. نصرا كما ان الغضبان هو المعتلى. فطبا أو من ناصرة وهي قرية كان يسكنها عيسى (ﷺ) أو مأخوذ من قول الحواريين نحن انصار الله.

(٣) جمع صابئ وهو من انتقل الى دين آخر أو تارك لارثه ومنقل إلى سواها وهم يقرن بالله وباليوم الاخر ويؤمنون ببعض الانبياء. ينظر مجمع البيان للطبرسي (الشيخ أبي علي الفضل بن الحسن) ١٣٦/١.

(٤) ومنهم السدي حيث قال هم اهل الخبيثة فمن لم يلق محمدا (ﷺ)، ولكن يره بان منهم هاش بعد نزول رسالة محمد (ﷺ) مثل ورقة بن نوفل مات بعد مضي أربع سنوات على نزول الوحي، وسلمان الفارسي آمن بالرسول (ﷺ) ينظر تفسير الرازي ١١١/٣ - ١١٢.

(٥) ومنهم سليمان الشودي. تضم ابن عطية (أبي محمد عبد الحق بن عطية الاندلسي المحرر السجيز في تضم الكتاب العزيز ٢٢٤/١. تضم الكشاف ٢٨٥/١.

(٦) تضم أبي ليث السمري في تحقيق د. عبد الرحيم الزقة ٣٧٢/١.

اجره...إلخ. ثم نسخ ما تردد في هذه الآية بقوله تعالى ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه.

ويرد زعم النسخ من أوجه منها:

انفراد ابن عباس من بين جميع فقهاء الصحابة والتابعين بهذه الرواية، فهي من أخبار الأحاد وطبع الأحاد لا يلبد اليقين والقرآن ثابت بالتواتر ولا يشهد زوال أي جزء منه إلا بالتواتر.

روى الرازي عن ابن عباس أنه قال المراد الذين آمنوا بعيسى من هؤلاء قبل بعث محمد (ﷺ) وهذه الرواية تنسف الرواية السابقة بشأن القول بالنسخ. الآية من الأخبار والوعد وكلاهما لا يرفع للنسخ.

لا يوجد أي تعارض بين الإيتين النسخة والمنسوخة حتى يرفع بالنسخ لأن المراد من الآية أن الذين آمنوا من أمة محمد (ﷺ) وظلوا ثابتين على إيمانهم إلى الموت والذين آمنوا من اليهود والنصارى والصابئين فللكل الأجر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فللفظ (من) بدل من (الذين) الثاني بدل البعض من الكل أو يكون في الآية محذوف تقديره أن الذين آمنوا من أمة محمد ومن آمن من الذين هادوا والنصارى والصابئين^(١).

الآية (٨١) قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَخَاطَتَ بِهَا حَبِيبَتَهُ فَأُوْكِنَاصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٢).

يقول ابن الجوزي^(٣): جمهور المفسرين على أن المراد بالسينة الشرك فلا يتوجه على هذا القول نسخ أصلاً، وقد روى السدي عن أشياخه أن المراد بالسينة الذنب من الذنوب التي وعد الله عليها النار^(٤) فعلى هذا يتوجه النسخ بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾^(٥).

(١) الرازي المراجع السابق. ابن عطية للرجع السابق الطبرسي: ١٢٦/١.

(٢) وهذا هو رأي أكثر المفسرين. ينظر الطبرسي: ٣٢٢/١. والطبرسي: ١٢٧/١. ابن سلامة ص ٧٧.

(٣) سورة البقرة/٨١.

(٤) نواسخ القرآن ص ٤٣.

(٥) الطبرسي: ٣٠٥/١.

(٦) سورة النساء/١١٦.

وزعم النسخ باطل لأدلة كثيرة منها:-

١- من البدهي ان القرآن الكريم وحدة واحدة لا يتجزأ بعضه يفسر بعضاً فلوذا ورد في آية إجمال يأتي تفصيله في آية أخرى وإذا ورد عموم يأتي تخصيصه في مكان آخر وإذا وردت دعوى غير مقبولة من الانسان نفسه يرد الله عليها في آية أخرى فالآية (٨١) رد للدعوى الواردة في الآية (٨٠) ﴿وَكَاذِبُوا لَنْ كُفِّرْنَا الْقَارِءَ أَتَيْمًا مَفْطُودًا﴾ فقال سبحانه رداً ﴿يَهَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَغْلَطَتْ بِهِ هُتَاتُهُ فَلَوْلِيكَ أَصْحَابُ الْقَارِءِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾. والعموم الواردة في هذه الآية (٨١) ايضاً عمومه غير مراد بل هو بخصوص بما اذا لم يتب فيحوت على ضلاله لو لم يشأ الله ان يغفر له ولو ذلك وبين الله تخصيص هذا للعموم في آيات اخر منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ لَنْ يُغْفَرَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا قَدْ دَلَّكَ لَنْ يَغْفَرَ﴾ فبلى المشمول بالمغفرة في النار هو للشرك الذي كسب سيئة وهي شركه إذا مات عليه ومن قال هذه الآية نسخة للآية (٨١) فقد أخطأ اذا لم يقصد بالنسخ معناه العام عند السلف الصالح الشامل للتخصيص وفيه فالقول بالنسخ بمعناه الخاص عند المتأخرين خلط بينه وبين التخصيص.

٢- ان الآية (٨١) خير ووعيد وكلاهما لا يفضح للنسخ بمعناه الخاص.

الآية (٨٣) قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ وهو جزء من قوله تعالى: ﴿وَلَا اخْتَنَا مِثْلًا نَبِي إِسْرَائِيلَ لَا تَغْفِرُونَ إِلَّا اللَّهُ وَبِأَنوَالِ الَّذِينَ إِخْتَنَا وَفِي الْقُرْصَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَاتَّبَعْتُمْ مَعْرُوضًا﴾

قال أبو جعفر النحاس^(١): (قال سعيد عن قتادة فنسختها آية السيف)^(٢).

وقال ابن حزم الاندلسي^(٣) منسوخة وناسخها آية السيف.

وقال ابن الجوزي^(٤) وذهب قوم الى ان المراد بذلك مساهلة للمشركين في دعائهم الى الاسلام

(١) النسخ والنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٣.

(٢) وهي الخامسة من سورة التوبة كما ذكرنا سابقاً

(٣) النسخ والنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٠.

(٤) نولخ القرآن ص ٤٤.

لأية عند هؤلاء. منسوخة بأية السيف.

وزعم النسخ باطل لأدلة منها:

٣- المراد بالقول هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكلاهما فرض وهذا الحكم باق ما دامت الحياة باقية والقول بنسخها يستلزم القول بنسخ الآيات الأربعة بالمعروف والنهي عن المنكر واللام باطل وكذلك للزوم.

٤- أو المراد بالقول هو الدعوة إلى الحق وإلى الله وفق قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَأَتَوْحِيْطَ الْحَقِّ﴾ الآية والقول بالنسخ يقتضي القول بنسخ هذه الآية أيضاً واللام باطل بالإجماع وكذلك للزوم.

٥- أن تعامل الإنسان مع أخيه الإنسان بالمعنى قولاً وعملاً من أمهات الفضائل التي يجب أن يتحلى بها الإنسان والقول بالنسخ قول بنسخ هذه الفضيلة واللام باطل وكذلك للزوم.

٦- هذا الخطاب وإن كان جزءاً من شريعتنا إلا أنه موجه إلى بني إسرائيل أن يتفادوا ما أمروا به في هذه الآية فكيف يعقل أن ينسخ هذا الجزء المهم المظهر من الآية المذكورة التي أحكامها من أمهات الأحكام التي لا تختلف باختلاف الشرائع ولا بتطورات الحياة.

٧- الآية من الأخبار وهي لا تقبل النسخ.

الآية (١٠٤) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا رِأْسًا وَقُولُوا أَنُظِرْكُمْ وَأُخَذُوا وَلَكِنَّكُمْ فِيْنَ خَدَابٍ أَيْمٍ﴾^(١).

وأما أمر من المراجعة وهي المبالغة في الرعي وحفظ الغنم والمراعاة التفقد للشيء في نفسه أو أحواله والمراجعة والمحافظة نظائر وتفيض للمراعاة الإغفال وكل من ولي قوماً فهم وأهيمهم وهم رعيته.

وكان للمسلمون مخاطبون النبي (ﷺ) بهذا الطلب هو أن (أعنا) بلفة اليهود تعني السب والشتم على أساس أنه من الرهونة والحق والجهالة وثقة العقل وهي عجائية أو سريانية أو عربية على الاختلاف الموجود في أصلها لذا نهى عنها سبحانه وتعالى فقال سبحانه قولوا

بدلها انظرنا أي انظر الينا لو انتظرنا وامهل علينا او تفقدنا من النظر حتى نفهم منك وتلقى عندك^(١١).

ومن زعم انه من باب النسخ والنسخ^(١٢) في القرآن فقد أخطأ لأن للنسخ كان هادة جاهلية فأباحها العرب العربي قبل الاسلام وبعد الى ان نزلت هذه الآية فالنسخ من القرآن بطلان النسخ لو صح جدلاً اطلاق النسخ عليه لان النسخ الغاء وحى سابق بوحى لاحق وهذا ليس كذلك.

الآية (١٠٩) قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبُوا وَاصْغَوْا حَتَّى يَأْتِيََ اللَّهَ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

هذا جزء من الآية وعمامها: ﴿وَرَبِّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا خَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا كُتِبَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْتَبُوا وَاصْغَوْا حَتَّى يَأْتِيََ اللَّهَ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١٣).

قال ابو جعفر النحاس^(١٤) ((حدثنا جعفر بن مجاشع قال حدثنا ابراهيم بن اسحاق قال حدثنا حسن قال حدثنا عمرو قال حدثنا اسباط عن السدي: «فَاعْتَبُوا وَاصْغَوْا» قال هي منسوخة نسختها «فَاعْتَبُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ» ووجه ذلك ان المؤمنين كانوا بمكة يؤذون ويضربون فيقتلون على قتال للمشركين فحظر عليهم وامروا بالعلم والصفح حتى يأتي الله بأمره ونسخ ذلك)).

ولسب ابن الجوزي^(١٥) القول بالنسخ الى قتادة حيث قال امر الله نبيه ان يعفو عنهم ويصفح حتى يأتي الله بأمره فانزل في برائة «فَاعْتَبُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ» الآية وقال كذلك ابن حزم الاتدلسي^(١٦). ولم يتطرق لنسخ هذه الآية ابن سلامة^(١٧) وهو من انصار المالكية في القول بالنسخ في القرآن.

(١١) ينظر تفسير الطبرسي: ١/١٧٨. تفسير ابن عطية: ١/٤٢٦. حاشية الصلبي على تفسير الجلالين: ١/٥٠١.

(١٢) ينظر النسخ والنسخ لأبي جعفر النحاس ص ٢٤ ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص ٤٥.

(١٣) سورة البقرة: ١٠٩.

(١٤) النسخ والنسخ ص ٢٥.

(١٥) سورة التوبة: ٢٩ وفي رواية عن قتادة ان نسخها الآية (٥) في سورة التوبة التي تسمى آية السيف.

(١٦) النسخ والنسخ ص ٢١.

وهذه النسخ باطل بالأدلة العقلية والعقنية

أ- من الأدلة العقلية:

١- امر سبحانه وتعالى في القرآن الكريم بالعفو في (٣٥) آية وبالصفح في (٨) آيات والقول بنسخ هذه الآية يستلزم القول بنسخ تلك الآيات لان كلاً من العفو والصفح في الآية (١٠٩) عام يشمل جميع ما ورد في تلك الآيات واللازم باطل بالاجماع فكذلك للزوم.

٢- امر سبحانه وتعالى بعدم استخدام القوة الا في حالة الدفاع الشرعي عن الدين والعرض والحياة والمال فقال تعالى: ﴿فَمَنْ اهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاصْحَبُوهُ عَلَيْهِ يَمْشِ فِي مَا اهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ وامر باختيار جانب السلم والسلام في (٨٦) آية والقول بتطبيق آية السيف باسم الاسلام ضد كل من هو غير مسلم يستلزم القول بنسخ تلك الآيات كلها في القرآن الكريم واللازم باطل بالبداية فكذلك للزوم.

ب- من الأدلة العقلية:

١- عندما كان الانسان يعيش في ظل قانون الغاب متخلفاً في عقله وسلوكه كان ديدنه استخدام القوة في تحقيق مآربه شأنه شأن حيوانات الغاب ولما تطورت الحضارة البشرية واكتسب عقل الانسان النضج قلبي عن فكرة استخدام القوة الا في حالة الدفاع الشرعي ولول شريعة عالمية امرت بذلك هي الشريعة الاسلامية واقترت مبدأ عالمياً في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاصْحَبُوهُ عَلَيْهِ يَمْشِ فِي مَا اهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ وبعد أربعة عشر قرناً من ميثاق الله سبحانه وتعالى اتى ميثاق الاسم للتحدة ليقر هذا المبدأ ورغم ذلك لحد الآن لم يصل الى وضع تعبير يضاهي ما جاء في القرآن الكريم من ان رد الاعتداء يجب ان يكون بقدر الاعتداء حجماً وبعداً والا لانقلب المدافع الى المعتدي لان الحرب شرعت للضرورة والضرورات تقدر بقدرها.

٢- اذا سلطنا كل صبر وصمود وعفو وسمح وسلم في القرآن بآية السيف فاننا نعطي سيفاً قاطعاً لاهداء الاسلام ليقطع كل سبيل امام فهم هذا الدين العظيم على حقيقته والمقصود لصالح دينه وآخرته.

(١) النسخ والنسخ ٧٨ وكذلك الزمخشري ٣٠٤/١، الرازي ٤٤٥/٣، الألويسي: ٣٥٦/١، الكيالهراسي: ١١٢/١، الصلبي: ٥٣/١.

٣- للمفرد والصفح حدود كما ان لآية السيف ايضاً حدوداً لاستعمال كل في وقت يقتضي الوضع القائم هذا الاستعمال سلباً أو حرياً وهذه الحدود لا تسمح بقيام التعارض بينهما والنسخ فرع التعارض بل التناقض فاذا لم يتعلق الاصل فلا وجود للفروع التابع له. وجدير بالذكر أن الصفح إنما يكون في حالة القوة، ومن يكون معه الله فهو دائماً قوي.

الآية (١١٥) قوله تعالى:

﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَمُؤْجِبُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَسِعَ عِلْمَهُ﴾^(١)

زعم البعض^(٢) ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَرُلْ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوْا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٣) الآية.

وهذا الزعم مبني على اساس ان التوجه الى بيت المقدس كان ثابتاً بالآية الاولى في حين انه ثبت بالسنة النبوية وفي صحيح مسلم^(٤) عن ابن عازب قال صليت مع النبي (ﷺ) الى بيت المقدس ستة عشر شهراً حتى نزلت التي في البقرة/١٤٤ ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوْا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾. وفيه ايضاً عن أنس ان رسول الله (ﷺ) كان يصلي نحو بيت المقدس فنزلت ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَرُلْ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾.

قال ابن الجوزي^(٥): ((واعلم ان قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَمُؤْجِبُ اللَّهِ﴾ ليس فيه امر بالتوجه الى بيت المقدس ولا الى غيره بل هو دال على ان الجهات كلها سواء في جواز التوجه اليها)).

وقال ابو جعفر النحاس^(٦): ((نقل عن ابن عمر ان رسول الله (ﷺ) كان يصلي وهو مقبل من مكة الى المدينة على دابته وفي ذلك انزل الله ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَمُؤْجِبُ اللَّهِ﴾ وكان يصلي

(١) سورة البقرة/١١٥.

(٢) منهم قتادة ينظر التلمس ص ١٤ وابن حزم ٢١-٢٢.

(٣) سورة البقرة/١٤٤.

(٤) ٣٧٣/١.

(٥) نواسخ القرآن ص ٥١.

(٦) الناسخ والمنسوخ ص ١٤.

على راحته أينما توجهت)).

قال الرازي^(١١): قوله ﴿فَلْيَتَنَزَّلُ عَلَيْكُمْ فِي الْبَلَاءِ﴾ مشعر بالتخيير والتخيير لا يثبت إلا في صورتين:

أحدهما- في التطوع (أي صلاة النفل) على الراحة.

والثاني- في السر عند تعذر الاجتهاد وللقلعة أو غيرها.

لان في هذين الوجهين المصلي غير واما على غير هذين الوجهين فلا قبيح.

وقال النحاس^(١٢): والصواب أن يقال ان الآية ليست بنسخة ولا منسوخة لان العلماء قد تنازعوا القول فيها وهي غتطة لغیر النسخ وما كان غتملاً لغیر النسخ لم يقل فيه ناسخ ولا منسوخ الا بحجة يجب التسليم لها فاما ما كان يحتمل الجمل والمفسر والمفسر والمفسر والمفسر فمن النسخ معزل ولا سيما مع هذا الاختلاف.

ولستنتج من هذا العرض امرين:

١/ أحدهما هذا من باب نسخ السنة النبوية بالقرآن وليس من نسخ القرآن بالقرآن.

٢/ حكم الآية (١١٥) باق بالنسبة لكل من يجهل اقهاء القبلة في السفر او في غير بلد أو كان حين الصلاة في القطار أو الطائرة أو البخرة أو آية وسيلة أخرى من وسائل النقل البري والبحري والجوي بحيث لا يتيسر للمصلي أن يستقر في مكان يصلي وهو مستقبل القبلة.

الآية (١٣٩) قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَدِينُكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَكُنْ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾

قال ابن سلامة^(١٣): ((قوله تعالى: ﴿وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ﴾ نسخت هذه الآية بآية السيف على قول جماعة)).

وقال ابن الجوزي: ((ذهب بعض المفسرين الى ان هذا الكلام اقتضى نوع مساهلة للكفار ثم نسخ بآية السيف ولا ارى هذا القول صحيحاً)).

(١١) التفسير الكبير: ٢١/٤.

(١٢) للمرجع السابق ص ١٥.

(١٣) نواسخ القرآن ص ٥٣.

أريد ما قاله ابن الجوزي من عدم وجوه النسخ في هذه الآية لأسباب كثرة منها:

١- معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُحَادِّثُكُمْ فِي اللَّهِ﴾ الآية هو أنهم حين قالوا لمن أولى بالله منكم وهو ربنا وريكم وكلاهما في حكم المعبودية سواء أتى الجواب ﴿وَلَكُمُ أَهْمَالُكُمْ﴾ أي لا اختصاص لاحد بالله الا من جهة الطاعة والعمل وانما يمازى كل منا بعمله^(١).

٢- عدم وجوه أي تعارض بين هذه الآية وآية السيف حتى تنسخ بها ويرفع التعارض.

٣- ان هذه الآية قاعدة شرعية عامة لقاطب الاسرة البشرية بان كل حكم من احكام القرآن مجرد عن الاعتبارات الشخصية فهو ملتبس بالجزاء ان كان العمل فيها فجزاءه طيب وان شرا فشر.

٤- ان هذه الآية خبر اريد بها الوعد والوعيد فلا يلزم واحد من هذه الامور للنسخ.

الآية (١٥٩) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا آتَيْنَاكَ مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ لَئِيْلٌ لِّلْمَنَ فِي الْكِتَابِ لَوْ أَنَّكَ عَلَّمْتَهُمُ اللَّهُ وَلَعَلَّاهُمُ الْمَلْعُونُونَ﴾^(٢).

زعم البعض ان هذه الآية منسوخة بالاستثناء الولد في الآية التي تليها وهي قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَاصْلَحُوا وَبَيَّنَّا فُلُوكَ لِكَرْبٍ حَتَّىٰ يَوْمٍ وَلَكَا الشُّرَابُ الرَّجِيمُ﴾^(٣). قال ابن سلامة^(٤): نسخها الله تعالى بالاستثناء..

وقال ابن حزم الاندلسي^(٥) نسخها الله تعالى بالاستثناء. فقال ﴿إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَاصْلَحُوا وَبَيَّنَّا﴾.

ولعل اراد هذان العلماان الفاضلان بالنسخ التخصيص بناء على اطلاقهم النسخ بمعناه العام عند السلف ولو اريد بالنسخ معناه الاصولي الخاص للزم ان يقال كل استثناء في آيات العقاب ناسخ لما قبله واللازم باطل فكذلك الملزوم.

(١) قال الزركشي (الكشاف ١/٣١٦) (والمعنى التهادلونا في شأن الله واصطفائه النبي من العرب دونكم وتطولون لو انزل على احد لاتزل علينا وخرابكم احق بالنبوة منا وهو ربنا وريكم نشترك جميعا في اننا عباده ولنا افعالنا ولكم افعالكم والعمل هو اساس الامر وبه العبرة...)

(٢) سورة البقرة/١٥٩.

(٣) سورة البقرة/١٦٠.

(٤) النسخ والمنسوخ ص ٧٩.

(٥) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٣.

قال ابن الجوزي^(١): (قد زعم قوم من القراء الذين حُمل معرفتهم بعلم العربية والفقه ان هذه الآية منسوخة بالاستثناء بعدها ولو كان لهم نصيب من ذلك لعلموا ان الاستثناء ليس بنسخ وانما هو اخراج بعض ما شمله اللفظ وينكشف هذا من وجهين:
الاول- ان النسخ والمنسوخ لا يمكن العمل باحدهما الا بترك العمل بالآخر وههنا يمكن العمل بالمستثنى والمستثنى منه.

والثاني- ان الجمل اذا دخلها الاستثناء يثبت ان المستثنى لم يكن مراداً دخوله في الجملة السابقة وما لا يكون مراداً باللفظ الاول لا يدخل عليه النسخ).
وخلاصة الكلام اذا اريد بالنسخ معناه العام الشامل للتخصيص فلا اعتراض على قولهم بالنسخ وان اريد به معناه الخاص الاصولي فهو خطأ فاحش لا يفتقر غلط بين النسخ والتخصيص.

ثم ان ابن حزم الاندلسي وهو من دعاة نسخ هذه الآية يقول في كتابه النسخ والمنسوخ^(٢) ((والاستثناء ليس بنسخ وسمى بعضهم الاستثناء والتخصيص نسخاً واللفهاء على خلاف ذلك)).

الآية (١٧٣) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْلِ وَمَا أُمِلَ بِهِ لِيُغْيِرَ اللَّهُ﴾^(٣)

قال ابن سلامة^(٤): نسخها الله تعالى بالسنة ببعض الميتة والدّم بقوله ﴿وَالدَّمَ﴾ ((احلت لنا ميتتان ودمان: السمك والجراد والكبد والطحال))^(٥).

وقال ابن حزم الاندلسي^(٦): نسخ بالسنة بعض الميتة وبعض الدم بقوله ﴿وَالدَّمَ﴾ ((احلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال. وقال سبحانه ﴿وَمَا أُمِلَ بِهِ لِيُغْيِرَ اللَّهُ﴾ ثم وخص للمضطر اذا كان غير باغ ولا عاد بقوله تعالى: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْكُمْ﴾).

(١) لوائح القرآن ص ٥٥.

(٢) ص ٨.

(٣) سورة البقرة ١٧٣ تنص الآية (فَمَنْ أَحْضَرُ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ).

(٤) النسخ والمنسوخ ص ٨٠.

(٥) رده هذا الحديث في مسند الامام احمد بن حنبل ٩٧/٢ من ابن عمر هكنا ((احلت لنا ميتتان ودمان فاما الميتتان فالحوت والجراد واما الدمان فالكبد والطحال)).

(٦) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٣.

وقال ابن الجوزي^(١) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْلِ﴾ الآية. ذهب جماعة من مفسري القرآن الى ان اول هذه الآية منسوخ بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَحْظَرُ فَهِيَ بَاطِلٌ وَلَا حَافَ﴾ وذهب بعضهم الى انها نسخ منها حكم الميتة والدّم بطلوا النبي (ﷺ) احلت لنا ميتتان ودمان السكك والجراد والكبد والطحال^(٢) وكلا القولين باطل لان الله تعالى استثنى من التحريم حال الضرورة والنهي (ﷺ) استثنى بالتخصيص ما ذكره في الحديث ولا وجه للنسخ بحال.

كما ذكرنا آنفا يجب ان يكون لدينا حسن الظن بالقائلين بنسخ هذه الآية وحمل كلامهم على النسخ بمعناه العام عند السلف والّا فهو خطأ من الواجهة الآية :

١- خلط بين النسخ والتخصيص فالسنة المذكورة مخصصة وليست بناسخة.

٢- خلط بين الرخصة والنسخ بالنسبة للمعطر.

٣- القرآن لا ينسخ بحديث الاحاد.

الآية (١٧٨) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾^(١).

قال النحاس^(٢): عن الضحاك عن ابن عباس آية ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ نسخها ﴿وَكُتِبَتْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(٣) والغريب ان ابن سلامة ينقل سبب نزول الآية^(٤) الذي يدل على عدم وجود أي تعارض بين الناسخ والمنسوخ للمزعمين ثم يقول: اجمع المفسرون على نسخ ما فيها من المنسوخ وهو ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ واختلوا في ناسخها فقال العراقيون وجماعة ناسخها الآية (٤٥) في سورة المائدة ﴿وَكُتِبَتْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ الآية ثم يقول فان قال قائل هذا

(١) نوسخ القرآن ص ٥٦.

(٢) مسند الشافعي المطبوع على حاشي الام ٢٥٧/٦ وابن ماجة ١٠٢/٢ والدارقطني ٢٧٢/٤.

(٣) سورة البقرة ١٧٨.

(٤) النسخ والمنسوخ ص ١٦.

(٥) سورة المائدة ٤٥.

(٦) النسخ والمنسوخ ص ٨٠ وفيه (ان حين التلا قبل الاسلام بقليل وكان لاحدهما على الآخر طول فلم يقتصر احدهما من الآخر حتى جاء الاسلام فقال الاكثرون لا نرضى ان نقتل بالعبد منا الا الحر منهم وبالمراة منا الا الرجل منهم فسمى الله بينهما في احكام القصاص) وهذه القصة روت في تفسير الطبري ١٠٣/٢.

كتب على بني اسرائيل فكيف يلزمنا حكمه فالجواب من ذلك ان اخر الآية الزمنا وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ومن الواضح ان حكم النفس بالنفس جزء من القرآن وقال المجازيون وجماعة الآية التي في بني اسرائيل وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَقْتُولًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِرَبِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُمْسِكُ فِي الْقَتْلِ إِلَهُ كَانَ مَعصُومًا﴾^(١) وقتل للمسلم بالكافر اسراف لا يجوز عند جماعة من الناس وكذلك قتل الحر بالعبد.

وقال العراقيون يجوز لان الرسول (ﷺ) قتل مسلما بكافر معاهد وقال انا احق من وفي بهمه^(٢).

وقال ابن حزم الاندلسي^(٣) (وموضع النسخ من الآية الاثنى وباقيا حكم وناسخها قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهُمْ فِيهَا أَرْبَابًا مَوْضُوعًا﴾ وقيل ناسخها قوله تعالى في سورة بني اسرائيل ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَقْتُولًا﴾^(٤) الآية وقتل الحر بالعبد اسراف وكذلك قتل للمسلم بالكافر).

وقال ابن الجوزي^(٥): (ان حين من العرب اقتتلوا في الجاهلية قبل الاسلام بقليل فكان بينهم قتل وجراحات - أي لم يحسم موضوع القصاص بينهم قبل الاسلام - حين قتلوا العبيد والنساء فلم يأخذ بعضهم من بعض - أي القصاص - حتى اسلموا وكان احد الحيين يتطاول على الآخر في العدة والاموال - أي كان اقوى من الآخر عددا وعدة ومالا لذا فرض شروطه على الطرف الآخر الضعيف - فحللوا ان لا ترضى حتى تقتل بالعبد منا الحر منهم وبالمراة منا الرجل منهم فنزل فيهم ﴿الْحُرُّ بِالنَّحْرِ وَالْعَبْدُ بِالنَّحْيِ وَالْكَافِرُ بِالْكَافِي﴾ منسوخة نسخها النفس بالنفس).

قلت : وهذا القول ليس بقيء لوجهين :

الاول - انه انما ذكر في آية المائدة ما كتبه على اهل التوراة وذلك لايلزمنا وانما نقول في احدى الروايتين عن احمد ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يثبت نسخه وخطابنا بعد خطابهم قد ثبت النسخ فتلك الآية اولى ان تكون منسوخة بهذه من هذه بتلك.

(١) سورة الاسراء/٣٣.

(٢) ابن سلامة النسخ والمنسوخ ص ٨٦.

(٣) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٧٤.

(٤) الاسراء/٣٣.

(٥) نولسخ القرآن ص ٥٧.

والثاني - ان دليل الخطاب عند الفقهاء حجة ما لم يعارضه دليل أقوى منه وقد ثبت بلفظ الآية ان الحر يولّي الحر فلان الحر يولّي العبد أولى ثم ان اول الآية يعصم وهو قوله ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتْلَانُ﴾ وانما الآية نزلت فيمن كان يقتل حراً بعبد وذكرنا باننى فاصروا بالنظر في التكلف^(١).

أدلة بطلان وهم النسخ:

القول بنسخ الآية (١٧٨) من سورة البقرة بالآية (٤٥) من سورة المائدة او بالآية (٣٣) من سورة الاسراء تدل على بطلانه ادلة كثيرة منها:-

١- انه خلط بين النسخ والتفسير لان قوله تعالى ﴿أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ يفسر عدم وجود المفهوم للمخالف لقوله تعالى: ﴿الْعُرُّ بِالْعُرِّ وَالْغَنْدُ بِالْغَنْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى﴾ لان القرآن كما ذكرنا وحدة واحدة لا يقبل التجزئة وان بعضه يفسر بعضا واذا فرضنا جدلا وجود المفهوم للمخالف وهو ان الحر لا يقتل بعبد والذكر لا يقتل بالانثى يقتضى للمفهوم للمخالف في هذه الآية فانه يتعارض مع المنطوق الصريح في قوله تعالى: ﴿أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ فيكون هذا من باب ترجيح احد الدليلين للتعارضين ﴿أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ على الآخر ﴿الْعُرُّ بِالْعُرِّ وَالْغَنْدُ بِالْغَنْدِ﴾ وليس من باب النسخ فمن قال به خلط بين الترجيح والنسخ ومن القواعد الاصولية ان على المجتهد او القاضي او المفسر في رفع التعارض ان يلجأ اولاً الى الجمع ثم الترجيح ثم النسخ ومن القواعد الاصولية ايضا اذا تعارض المنطوق الصريح مع المفهوم المخالف يقدم الاول.

٢- سبب نزول الآية وهو القصة التي استعرضها ابن الجوزي كما سبق يدل على ان ﴿الْعُرُّ بِالْعُرِّ وَالْغَنْدُ بِالْغَنْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى﴾ ليس له مفهوم مخالف لان الآية اتت لتبنيه القبيلة الاخرى بانها ليست لها الحق في مطالبة قتل حر من القبيلة الاخرى مقابل عبدها للمقتول او قتل الرجل مقابل الانثى.

والصواب ان الرجل يقتص منه اذا قتل امرأة وان الحر يقتص منه اذا قتل عبدا لان الناس سواسية امام الله فكلنا من آدم وادم من نوابه.

(١) ابن الجوزي ص ٥٧.

الآية (١٨٠) قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ^(١١) لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِمَا تَرَكَهُنَّ^(١٢) حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ^(١٣)﴾

زعم البعض ان هذه الآية منسوخة بآية للمهاج فتمتدح من قال انها منسوخة بقوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ^(١٤) نَصِيبًا مَّفْرُوضًا^(١٥)﴾.

ومنهم من قال ان نسخها قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ خِطِّ^(١٦) الْأُنثَيَيْنِ^(١٧)﴾. ومنهم من قال ان نسخها قول الرسول (ﷺ) ((ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث))^(١٨).

ومنهم من قال انها منسوخة بالاجماع^(١٩).

والصواب ان آية الوصية عامة خصص عمومها بآيات للمهاج وان الرسول (ﷺ) أكد التخصيص في قوله ((ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث)) فالحديث مؤيد للتخصيص وليس بناسخ ولا مؤيد للنسخ والقول بانها منسوخة خلط بين النسخ والتخصيص اذا اريد بالنسخ معنى الخلف وما نسب الى السلف الصالح من قولهم بالنسخ ارادوا به معناه العام الذي يتحقق في التخصيص.

والدليل على ان السلف الصالح ارادوا بنسخ آية الوصية تخصيصها ما روى عن ابن عباس من انه قال ان التركة كانت توزع على الورثة عن طريق الوصية الواجبة ولما نزلت آية للمهاج نسخت الوصية للوالدين والاقرين واثبتها للاقرين الذين لا يرثون. وقال الربيع صارت الوصية لاهل القرابة الذين لا يرثون. وعن سفيان عن ابن طلوس عن ابيه قال كانت

(١١) اي فرض عليكم

(١٢) اي مالا.

(١٣) اي بالعدل وفي عدله لا يتطرد بالوصية غير الموصى له من الاقارب الاخرين.

(١٤) سورة البقرة/١٨٠.

(١٥) سورة النساء/٧.

(١٦) سورة النساء/١١. في الاصلان ٢٢/٧ ((قبل بآية الموارث. وقيل بمحدث (الا لا وصية لوارث)، وقيل بالاجماع حكاه ابن العربي.

(١٧) قال النحاس (ابو جعفر محمد بن احمد (ت ٣٣٨هـ) في كتابه النسخ والنسخ: ((في هذه الآية طمة القول فمن قل ان القرآن يجوز ان ينسخ بالنسخة قال لنسخها لا وصية لوارث)).

(١٨) في الاصلان ٢٢/٧ قبل بآية الموارث وقيل بمحدث (الا لا وصية لوارث) وقيل بالاجماع حكاه ابن العربي.

الوصية قبل المراث للوالدين والاقربين فلما نزل المراث نسخ مراث من يرث ويلى من لا يرث وكذلك قال الحسن، وقتادة^(١).

وهذه الروايات وغيرها تدل على ان المراد بالنسخ هو التخصيص لان النسخ الغاء كلي بالنسبة لمن يرث ومن لا يرث والتخصيص بيان للوصية الواجبة لمن لا يرث دون من يرث. ومعيار التمييز بين من لا يرث ويستحق الوصية ومن يرث من الاقربين ولا يستحقها هو انه لولا وجود المانع لاستحق المراث.

اهمية الوصية الواجبة^(٢):

للوصية الواجبة اهمية كبيرة من الناحية العملية من اوجه كثيرة منها:
 أ- من توفي قبل وفاة والد او والدته وترك اولادا فان لم يكن هناك من يعجبهم كالابن والبنت فانهم يرثون جدهم او جدتهم بلا خلاف اما اذا وجد حاجب فان العدالة الالهية تتطلب حلولهم محل والدهم او والدتهم فيثبون نصيبه او نصيبها على فرض البقاء على قيد الحياة عن طريق الوصية الواجبة على الا يزيد هذا النصيب عن ثلث التركة فمن مات هن ابن وابن بنت متولدة تعتبر البنت على قيد الحياة وتوزع التركة اثلاثا على الابن والبنت ثم ينتقل نصيب البنت الى اولادها للذكر مثل حظ الانثيين.

ب- من مات وانحصرت ورثته في ابن اخ وبنت اخ فالتركة كلها لابن الاخ لانه عصبه وتجب بنت الاخ لاتها من ذوي الارحام مع انهما من اب واحد وام واحدة ودرجة قرابتهما واحدة هذا باجماع اهل السنة اما عند الشيعة الامامية فان التركة توزع عليهما للذكر مثل حظ الانثيين وفي مثل هذه الحالة اذا قلنا بالوصية الواجبة لبنت الاخ يتم التوفيق بين الفقهاء السني والمجملري.

(١) ينظر الطيبي ٦٨/٢ - ٦٩.

(٢) اخذت قوانين الاحوال الشخصية للبلاد العربية والاسلامية بالوصية الواجبة ومن الواضح ان حكم القاضي في كل مسألة خلافية بمس الخلاف وجب العمل بما يقتضي به الحاكم وقد ذكرنا ان كشافا من علماء المسلمين قالوا بها وثبتت اقرانهم في المراجع المعتمدة ومنها للفني لابن قدامة ٧/٦: قال ابو بكر بن عبد العزيز هي واجبة للاخر بين الذين لا يرثون وهو قول داود وحكي ذلك عن مسروق وطاوس وايبس وقتادة وابن جرير واحتجوا بالآية.

ج- من مات عن بنت اخ او بنت اخت وعن عم او ابن عم فالتركة كلها للعم او ابن العم عند عدم وجود العم لانه من العصبات وتجب بنت الاخ او بنت الاخت لانها من ذوي الارحام وعند الامامية تكون التركة لها لانها من القرابة الدرجة الثانية والعم او ابن العم من القرابة الدرجة الثالثة وبالوصية الواجبة يمكن التوفيق بين الاتجاهين.

د- كتبه من المسلمين لهم زوجات من اهل الكتاب واختلاف الدين مانع من المهاد ولكن ليس مانعا من الرصية فالوصية الواجبة محل عمل للمهاد للزوجة غير المسلمة التي ساهمت في تكوين تركة زوجها مصاحبة فعالة.

لذا اذعر المشرعين في العالم الاسلامي العربي وغير العربي الاخذ برأي القائلين بالوصية الواجبة وتعيين هذه الوصية وعدم حصرها على الاحفاد.

الآية (١٨٣) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(١).

أي فرض الصيام عليكم كما فرض على الامم السابقة من اليهود والنصارى وغيرهم لاجل ان تتلوا أي تكتسبوا طاقة روحية تقيكم عن كل سلوك جرمي بقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ بيان لحكمة ايجاب الصيام كما بين حكمة ايجاب الصلاة بانها تقي الانسان من الانحراف والسلوك الجرمي، في قوله سبحانه وتعالى ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كُنْهَىٰ مِنَ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ فالاحكام التكليفية من المعتدات والعبادات كلها طرق احترازية ووسائل وقائية لمكافحة الجرائم في الامرة البشرية وهذه الآية جملة كاجمال بقوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ وَآتِ الزَّكَاةَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ غير ان الله سبحانه وتعالى خول النبي ﷺ ببيان آيات الصلاة والزكاة والحج بالقول وافعاله كما قال ﷺ ((صلوا كما رأيتموني أصلي)) وقال ((احضوا عني مناسككم)) وبين الاموال التي يجب فيها الزكاة ومقدارها ونصابها وشروطها. غير ان الله سبحانه وتعالى شاء ان يبين اجمال هذه الآية بالآيات التي تليها من حيث المفطرات والتوقيت وعدد الايام والاعذار التي تبطل الافطار ثم القضاء اذا كان العذر قابلا للزوال كما في المرض القابل للشفاء والسفر وجعل الغدقة بدلا من الصيام بالنسبة لمن يكون مصابا بعذر مزمع فيه قابل للزوال كالشيخوخة والمرض وغير القابل للشفاء..

هو ان بعض علماء المسلمين من الاصوليين والمفسرين والباحثين في موضوع النسخ ادخلوا هذه الآيات باجتهاداتهم الخاطئة في باب النسخ والنسخ كما في الايضاح الآتي:

زعموا^(١) ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَّامِ الرُّكُوتِ^(٢)﴾ إلى نَسَائِكُمْ مِّنْ لَّيْسَ لَكُمْ وَاللَّيْلُ لَيْسَ لَهَا^(٣) عِلْمَ اللَّهِ لَكُمْ كُنُفٌ كُنُفٌ فَذُنُوبٌ أَفْسَكُكُمْ فَكُتِبَ عَلَيْكُمْ وَعَقًا عَنْكُمْ فَالآنَ بَهِرُوعًا وَابْتِغَاءَ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكَلَّا وَهَرُونَ حَتَّى يَتَّبِعَنَّ لَكُمْ الْغَيْطُ الْأَنْبِطُ مِنَ الْغَيْطِ الْأَسْوَدِ^(٤) مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ^(٥) الآية^(٦).

وزعم كون هذه الآية لنسخة لآية (١٨٣) اجتهاد خاطئ لاسباب كثيرة منها ما يأتي:

١- زعم النسخ مبني على الاجتهاد الخاطئ الذي وقع فيه بعض المسلمين في تفسير هذه الآية المجملة قبل بيان تفصيلها بالآيات اللاحقة لها حيث ظنوا ان التشبيه الوارد في الآية ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ شامل لجميع اركان وشروط الصيام الواجب على الاسم السابقة من حيث المفطرات وعدد الايام والتوقيت والاحظار وهو ذلك من التفصيلات التي بينها سبحانه وتعالى في الآيات التي تلت هذه الآية فبين الله خطاهم في الفهم بتلك الآيات التفصيلية.

٢- التشبيه في قوله تعالى: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ كان حصرًا في طبيعة الحكم (الفرضية والايجاب المحتسبي) لا في جميع العناصر والاحكام لقد اجمع علماء

(١) وفي ملزمة هؤلاء ابرو العالية والسدي يقول النعمان (النسخ والنسخ ص ١٩): قال ابو العالية والسدي هي منسوخة لان الله تعالى كتب على من قبلنا اذا نام بعد المغرب لم ياكل ولم يقرب النساء ثم كتب ذلك علينا فقال تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) ثم نسخه بقوله عز وجل (أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَّامِ) الآية ومن انصار هذا الالقاء ابن حزم الاندلسي (وهو جد ابن حزم الطاهري) في كتابه النسخ والنسخ ص ٢٥ فقال: هي منسوخة وذلك انهم كانوا اذا افطروا اكلوا وشربوا وجامعوا النساء ما لم يصلوا العشاء الاخيرة ويناموا قبل ذلك ثم نسخ الله ذلك بقوله (أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَّامِ الرُّكُوتِ إِلَى نَسَائِكُمْ) الآية ومنهم ابن سلامة حبة الله في كتابه النسخ والنسخ ص ٨٢-٨٤ نفس الاسباب التي لوردها ابن حزم وغها.

(٢) الرُكُوت الجساع (المعاصرة الزوجية) لم يذكره صراحة لاستنباح ذكره.

(٣) اللباس كناية عن معاقبة الزوجين او حاجة كل منهما الى الاخر كحاجة اللباس.

(٤) المراد بالمحيط الابيض النهار فلان النهار طلع الفجر الثاني والمحيط الاسود الليل. او المراد بياض الفجر من سواد اخر الليل. شبه ذلك بالمحيط لان القمر الذي يرم الاطوار من البياض يشبه المحيط فيزول به مثله من السواد. ينظر الطبعي ٢/٢٨٢.

(٥) سورة البقرة/١٨٧.

البلاغة^(١) على ان وجه الشبه عصور وعدد وان المشبه لا يساوي المشبه به في كل شيء. والا للزم تشبيه الشيء بنفسه واللازم باطل وكذلك للزوم.

٣- قال سبحانه وتعالى ﴿حَيِّمٌ اللَّهُ إِلَهُكُمْ كُنْتُمْ كَفَّارُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ هل هذا العلم حدث بعد ان حصلت الحيانة والمخالفة من الصائمين او كان موجودا حين انزال الآية الاولى وتشرع الحكم الوارد فيها فإذا قلنا بالاحتمال الاول للزمت نسبة الجهل الى الله لانه ظهر له ما لم يعلمه لولا وهذا نفس البداء الذي اجمع العلماء على تنزيه الله عنه واللازم باطل بالاجماع فكذلك للزوم، وإذا قلنا بالاحتمال الثاني بانه علم حين تشرع الحكم الاول انهم لا يحملون هذا الحكم ورغم ذلك قرره ثم الغاء للزمت نسبة العيب الى الله في افعاله واحكامه واللازم باطل باجماع العقلاء فكذلك للزوم.

٤- وإذا قيل لماذا اعتبر الله سبحانه عمل الصحابة من الاكل والجماع بعد النوم في ليالي رمضان خيانة وتاب عليهم ما دام ذلك مباحا لهم من الاول وبينه الله في الآيات التالية قلنا ان الشريعة الاسلامية تقاسب الانسان ديانة لا قضاءً اذا حصل عملا طائفا انه يخالف لامر الله ولو تبين خطأ فنه لان المؤمن بهذه الشريعة العظيمة يجب ان تكون سريره طاهرة وظاهره وباطنه مطابقين وهذه الميزة من مزايا الشريعة الاسلامية وهي تمييز بها من غيرها فلو سرق شخص مال نفسه طائفا انه مال غيره بحاسب امام الله لانه اجترأ على ان يخالف امر الله في فنه ولو كان الظن غير مطابق للواقع.

ومن عاشر زوجته وهو حين للمعاشره يتخيل انه يعاشر المرأة الفلانية التي هي اجمل من زوجته يكون انما امام الله لان معاشره تلك المرأة محرمة عليه في الواقع. وقاعدة الاعتداد بالنية قاعدة شرعية عامة واردة على لسان رسول الله (ﷺ) ((انما الاعمال بالنيات))^(٢) فالعمل تابع لنية الانسان^(٣).

^(١) ينظر كتاب المطول لسعد الدين التفتازاني في علم البيان ص ٢٥٢ وما بعدها.

^(٢) رواه البخاري ومسلم.

^(٣) ومن انصار عدم النسخ الا لوسي ٥٦٢ وابن العربي ٧٩٠ والرازي ٧٠٠ والكيا الهراسي ٦٢٠١.

الآية (١٨٤) قوله تعالى: ﴿إِيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ^(١)﴾.

قال سبحانه وتعالى ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ لِقَاءَ إِيَّتَاهُمَا﴾ وقال ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ وقال ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

وبناءً على هذه الآيات الدالة على أن الإسلام دين الفطرة ودين السراح ودين اليسر فإن ما يكلف به الإنسان لا يخرج من إحدى الحالات الثلاث الآتية:

• إما أن يكون المكلف به فوق طاقته لعجز مزمن أو طارئ فعندئذ يسقط هذا المكلف به بدون بدل كمن قطعت إحدى يديه لأسباب مرضية أو غيرها فيسقط تكليف غسل اليد في الوضوء بسقوط عله بدون أن يكلف بما يحل عله وقد يسقط به بدل كالصيام بالنسبة لعجز الشيخوخة أو مرض لا يرجى زواله فاسقط الله سبحانه هذا المكلف به وأحل عله بدلاً وهو الفدية.

• وقد يكون القيام بالمكلف به في حدود طاقته ولكنه قد يعرض سلامته للخطر وكان العجز ولتياً فعندئذ يرخص له تركه في الوقت المحدد له ويطلب منه قضاءه بعد زوال العجز كما في حالات السفر والمرض والحمل والارضاع وهو ذلك وهذا ما يسمى رخصة.

• أما إذا كانت المشقة في حدود طاقته ولا تعرض حياته وصحته للخطر بأن تكون اعتيادية فعلى المكلف القيام بالمكلف به كما هو المطلوب وهذا ما يسمى عزيمة فالمشقة الاعتيادية لا تحول دون القيام بالمكلف به لأنه ما من عمل يقوم به الإنسان لنفسه أو لغيره إلا وهو مقتن بنوع من التعب والمشقة.

وقد زعم البعض أن الآية (١٨٤) من سورة البقرة منسوخة بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَسَخْنَا مِنْكُمْ الْقُرْآنَ فَلْيُصْنَعُوا﴾^(٢) يقول ابن سلامة^(٣) وهذه الآية (١٨٤) نصفها^(٤) منسوخ ونصفها^(٥) محكم وكان الرجل في بدا الإسلام أن شاء صام وأن شاء افطر وأطعم مكان يومه

(١) سورة البقرة/١٨٤.

(٢) سورة البقرة/١٨٥.

(٣) النسخ والنسخ ص ٨٤.

(٤) وهو قوله تعالى (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ).

(٥) وهو قوله تعالى (إِيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ).

مسكيناً ثم قال تعالى: ﴿فَمَنْ ظَفَرَعْ غَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكَ﴾ حتى انزل الله الآية التي تليها وهي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ هَدَىٰ مِنْكُمْ الشُّرَكَاءَ فَلْيُصْنَفْ﴾ فصار هذا ناسخاً لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ الآية.

ونسب القول بالنسخ الى اكثر من واحد ومنهم ابن عباس^(١) يقول النحاس^(٢) بعد استعراض آراء الذين قالوا بالنسخ: ((إن كانت منسوخة ففيها حجة (أي ضد القائلين بالنسخ) أنه قد اجمع العلماء على أن المشايخ والمعاجز الذين لا يطيقون الصيام لو يطيقونه على مثلة شديدة فلهم الإفطار وقال ربيعة ومالك لا شيء عليهم إذا أفطروا غير أن مالكاً قال لو أطعموا عن كل يوم مسكيناً مداً كان أحب إليّ. وقال أنس بن مالك وابن عباس وقيس بن السائب وابو هريرة عليهم الفدية وهو قول الشافعي اتباعاً منه لقول الصحابة وهذا أصل من اصوله. وحجة أخرى فيمن قال عليهم فدية أن هذا ليس بمرض ولا هم مسافرون فوجبت عليهم الفدية لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ والحجة لمن لا شيء عليهم أنه من أفطر عن إباح له الفطر فإنما عليه القضاء إذا وصل إليه وهؤلاء لا يصلون الى القضاء)).^(٣)

يقول القرطبي^(٤): ((قلت فقد ثبت بالأسانيد الصحيح عن ابن عباس أن الآية ليست بمنسوخة وانها حكمة في حق من ذكر)). والصواب أن الآية حكمة للأسباب الآتية:

١. لو كانت الآية (١٨٥) ناسخة لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ لكانت ناسخة لنسخها الآخر ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

٢. التخفيف (أو الرخصة) يكون على درجة العذر شدة وضعفاً وما لا شك فيه أن عذر من يكون في مرحلة الشيخوخة أو يكون مرضه مزمناً غير قابل للشفاء أشد من عذر السفر والمرضى مرضاً مزمناً قابلاً للزوال والشفاء ومن أوضاع الطفل والحمل

(١) يقول ابن الجوزي (تواضع القرآن ص ٦٧): هن ابن مهين أن ابن عباس قال: هذه منسوخة.

(٢) النسخ والنسخ ص ٢١.

(٣) النسخ والنسخ لأبي جعفر النحاس ص ٢٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي: ط ٢، دار الكاتبة العربي

- فلماذا يسمح لهؤلاء الاضطراب مع القضاء بعد زوال العذر بينما السماح بحرم منه من هو أشد حاجة الى الاضطراب وأولى عذراً؟
٣. ما نقل عن ابن عباس مضطرب حيث مرة قال بعدم النسخ وأخرى قال به فالمضطرب لا يقوم حجة على اثبات الدعوى وإذا سلمنا جدلاً قوله بالنسخ فإنه أراد به معناه العام كما قال القرطبي^(١): ((لا يمتثل أن يكون النسخ هنا^(٢) بمعنى التخصيص فكيف ما يطلق للتقدمين النسخ معناه)).
٤. ان صيغة (يطبقونه) بآية قراءة تقرأ تفيد الاستطاعة مع مشقة تعرض الحياة للخطر لأن هذا هو معناه اللغوي.
٥. حرف (لا) مقدرة أو حمزة أطاق للنفي أو السلب كما جاء في تفسير الجلالين (وعلى الذين لا يطبقونه لكبر أو مرض لا يرجى براءه)^(٣).
٦. القول بالنسخ والنسخ في الآيات (١٨٣-١٨٧) في سورة البقرة خلط بين النسخ وتفصيل المجلد أو بينه وبين الرخصة أو بينه وبين التخصيص كما ان الاستناد في القول بالنسخ فيها الى اقوال السلف الصالح كابن عباس والسدي وغيرهما خلط بين النسخ بمعناه العام عند السلف والنسخ بمعناه الخاص عند المتأخرين من علماء الأصول والتفسير.
٧. القول بنسخ الآية (١٨٣) بآية (١٨٧) وآية (١٨٤) بآية (١٨٥) في سورة واحدة وفي فترة زمنية قصيرة يدعو للحيرة فكيف يسمح الانسان لنفسه ان ينسب ذلك الى الله العلي القدير الحكيم العالم بالماضي والحاضر والمستقبل لقدرته وإرادته كل صغيرة وكبيرة في هذا الكون العظيم؟
- وكيف يسمح لنفسه ان يقرّ في القرآن الكريم العظيم الحالد ما لا يقره أي انسان في القوانين الوضعية. فلا يوجد في أية دولة في العالم مشروع وضعي يضع اليوم قانوناً وينسخه في اليوم التالي او في شهر وينسخه في الشهر الذي يليه او حتى في سنة كاملة ينسخها بعدها لان أية دولة في العالم تتسرع في تشريع القوانين ثم الغائها او تعديلها تعتبر دولة

(١) للمرجع السابق.

(٢) أي في القول بالنسخ المنسوب الى ابن عباس.

(٣) تفسير الجلالين مع حاشية العلامة الصاوي: ٨٣/١.

متخلفة في النسخ العنقي وفي فهم الحياة ومتطلباتها^(١١).

الآية (١٩٠) قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْسُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْسِينَ﴾^(١٢).

يلتقي مضمون هذه الآية مع قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾^(١٣) والحكم الوارد في هاتين الآيتين إقرار لقانون حق الدفاع الشرعي الذي أقره جميع القوانين الوضعية وحددت لها حدوداً في عدم التجاوز عن قدر رد العدوان ولكن لحد الآن لم تصل إلى التقييد الوارد في قوله تعالى: ﴿بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ ولا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْسِينَ﴾ فهذان التبعان العظيمان الدقيقان البليغان في القرآن يدلان بصراحة على أن الأصل في العلاقات بين الأفراد والشعوب والأمم هو السلم وإن الحرب استثناء والاستثناء يكون للضرورة والضرورات تقدر بقدرها.

وبعد مضي أكثر من ثلاثة عشر قرناً على إقرار مبدأ حق الدفاع الشرعي في دستور الله (القرآن الكريم) وتحديد هذا الحق بأن لا يتجاوز مقدار ما هو لازم لرد العدوان والا لانقلب المدافع إلى المعتدي كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْسُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْسِينَ﴾ يأتي ميثاق الأمم المتحدة ليقتر هذا المبدأ في الفصل السابع المادة (٥١) التي تنص على أنه ((ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي^(١٤) والتدابير التي اتخذها الأعضاء استكمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً)).

وبلاحظ على هذه المادة ما يأتي:

١. حصر حق الدفاع الشرعي على الشخص المعنوي دون الطبيعي بخلاف ما جاء في

القرآن.

^(١١) من أنصار عدم النسخ الطبيعي: ٧٩/٢، والآلوسي: ٥٦/٢، القرطبي: ٢٨٧/٢، الرازي: ٧٨/٥.

الكياليري: ٦٣/١.

^(١٢) سورة البقرة/ ١٩٠.

^(١٣) سورة البقرة/ ١٩٤.

^(١٤) الصواب أن يقال الدوليين.

٢. حصر مشروعية حق الدفاع الشرعي على اعتداء يقع على دولة تكون عضواً في الأمم المتحدة في حين كثير من الاقليات يتعرضون للإبادة والدفاع عن أنفسهم يعد تمرداً أو إرهاباً لاحقاً بطلان القرآن.
 ٣. لم تعد هذه المادة طبيعة القوة المسلحة.
 ٤. لم تضع معياراً لما هو اعتداء وما هو مطلوب لرد الاعتداء.
- وقد زعم البعض ان الآية (١٩٠) منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾^(١).
- قال النحاس^(٢): ((قال ابن زيد هي منسوخة نسخها ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ وعن ابن عباس أنها عكمة)).
- وقال ابن سلامة^(٣) هذه الآية جميعها عكسها الا قوله ﴿وَلَا تَقْتُلُوا﴾ فتقاتلوا من لا يقاتلكم، كان هذا في الابتداء ثم نسخ الله ذلك بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٥).
- وقال ابن الجوزي^(٦): اختلف للمفسرين في هذه الآية هل هي منسوخة او عكمة على قولين: الاول- انها منسوخة ثم اختلفوا في للنسخ منها منهم من قال ان المنسوخ اولها لان اول هذه الآية يقتضي ان القتال انما يباح في حق من قاتل من الكفار فأما من لا يقاتل فإنه لا يقاتل ولا يقتل، أي نسخ هذا المفهوم للمخالف فأمر الله بقتل الكل سواء اشترك في القتل او لا وسواء كان أهلاً للقتال او لا يكون أهلاً له كالنساء والصبيان والشيخوخ والمرضى ونحو ذلك ولكن اختلفوا في النسخ على أربعة أقوال:
- أ- النسخ هو قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾^(٧).
 - ب- انه قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٨).

(١) سورة التوبة/٣٧.

(٢) في كتابه النسخ والنسخ في القرآن الكريم ص ٢٥.

(٣) في كتابه النسخ والنسخ ص ٨٥.

(٤) سورة التوبة/٣٧.

(٥) سورة التوبة/٥.

(٦) في كتابه نواسخ القرآن ص ٧٠-٧١.

(٧) سورة التوبة/٣٧.

(٨) سورة البقرة/١٩١.

ج- قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالنَّبِيِّ الْأَخِيرِ﴾^(١).

د- قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٢).

ومنه من قال المنسوخ منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا﴾ أنصار هذا الاتجاه انطلقوا على أن الله حرّم الاعتداء أولاً ثم أباحه بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَلَّةً كَمَا يُقَاتِلُوكُمْ كَلَّةً﴾ ويقولون ﴿فَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾.

ثم اختلف المفسرون في معنى الاعتداء الذي كان محرماً أولاً ثم نسخ^(٣).

ولهم نسخ آية (١٩٠) من سورة البقرة على كلمة اتجاهاته زعم باطل لأسباب كثيرة منها:

١. قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَلَّةً كَمَا يُقَاتِلُوكُمْ كَلَّةً﴾ لقيد جواز القتال مع

المشركين بمائة قتالهم مع المسلمين ونقض عهدهم والاعتداء عليهم حيث لم يقل الله ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَلَّةً﴾ حتى يكون هناك مجال لزعم النسخ.

٢. كيف تتصور أن يجرم الله سبحانه وتعالى الاعتداء ثم ينسخه بإباحته وقد قال في

سورة البقرة/١٩٠ ﴿وَلَا تَقْتُلُوا إِنَّمَا يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ وقال في سورة

المائدة/٨٧ ﴿وَلَا تَقْتُلُوا إِنَّمَا يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ وقال في سورة الانعام/١١٩

﴿وَأَن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ بِأَخْرَاجِهِمْ فَخَرِّعْهُمْ لِنَفْسِكُمْ هُوَ أَحْكَمُ بِالْمُتَّقِينَ﴾ وقال في سورة

الأعراف/٥٥ ﴿وَأَذْعُرُوا زُرْعَتَكُمْ فَخَرِّعُوا آلَهُ لَا يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ وقال في سورة

يونس/٧٤ ﴿كَذَلِكَ لَطَعْنَا عَلَى قُلُوبِ الْمُتَّقِينَ﴾.

٣. جميع الايات الأربع المذكورة التي زعموا انها ناسخة للآية (١٩٠) من سورة البقرة

كلها أمرت بالقتال في حالة الدفاع الشرعي ونقض المعاهدة والميثاق والاعتداء على

(١) سورة التوبة/٢٩.

(٢) سورة التوبة/٥.

(٣) ولد بين ابن الجوزي (الناسخ والمنسوخ ص ٧١-٧٢) من خمسة أقوال في تفسير الاعتداء الذي ألغى

حرمه وحل محله الإباحة:

١- لا تعتدوا بقتل النساء والولدان رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس وابن أبي نعيم عن مجاهد.

٢- كل من لا يقتل بالقتال حده اعتداء قاله أبو العالية وسعيد بن جبلة وابن زيد.

٣- الاعتداء هو الاتيان بكل ما نهى الله عنه في الحرب قاله الحسن.

٤- القتال في الشهر الحرام في الحرم قاله مقاتل.

٥- القتال ضد من يكون له التحالف مع المسلمين قاله ابن قتبية.

ثم قال ابن الجوزي والظاهر هذه الآية حكمة كلها ويبعد ادعاء النسخ فيها.

المسلمين سواء كان هؤلاء من أهل الشرك أو ليسوا منه كما هو واضح لمن اطلع على اسباب نزولها.

٤. القول بالنسخ خلط بين التخصيص والنسخ فالآيات المذكورة الناسخة على حد زعم دعاة النسخ إنما هي لخاصة لعموم الآيات الداعية إلى السلم وعدم الاعتداء.

٥. الاستدلال بأقوال السلف الصالح على كون آية (١٩٠) منسوخة بالآيات المذكورة خلط بين النسخ بمعنى العام عند السلف والنسخ بمعنى الخاص عند المتأخرين.

٦. إن القول بنسخ الآيات التي تعدد القتال بمالات الاعتداء ونقض المعاهدات وبدأ العدو بالحرب يعطي الضوء الأخضر لاعداء الاسلام لأن يقولوا للاسلام انه دين الارهاب وسفك الدماء.

وفعلًا قد حصل ذلك كما هو واضح بالنسبة لمن اطلع على مؤلفات المستشرقين ومجلة المنار التي كانت تصدر في مصر في بداية القرن العشرين وهي مليئة بما طعن به المستشرقون الاسلام وردت تلك الطعون من قبل علماء الأزهر رحمة الله على ارواحهم الطاهرة.

١. رأى الرسول (ﷺ) في بعض المعارك خائنًا للمسلمين ضد المعتدين امرأة مقتولة فكره ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان^(١).

٢. كتب عمر بن عبد العزيز إلى قادة الجيش قائلاً لا تقتلوا النساء ولا الصبيان ولا الرهبان في دار الحرب فتعتلوا إن الله لا يحب المعتدين^{(٢) (٣)}.

الآية (١٩١) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى يُفَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَاَنْتَلُوهُمْ فَاتْلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾^(٤).

الامر بالقتال في هذه الآية عند المسجد الحرام مشروط ببدا قتال العدو وبذلك تكون الآية خاصة بحالة الدفاع الشرعي بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى يُفَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَاَنْتَلُوهُمْ فَاتْلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ ثم تأكيد بالتفصيل الوارد في قوله تعالى: ﴿فَاَنْتَلُوهُمْ فَاتْلُوهُمْ كَذَلِكَ

(١) رواه مسلم.

(٢) النسخ والمنسوخ لأبي جعفر النعمان ص ٢٦.

(٣) من أنصار علم النسخ: الطبري: ١١١/٢، الأوكسي: ٧٤/٢، ابن العربي: ١٠٢/١، القرطبي:

٢٤٧/٢، الرازي: ١٢٨/٥، الكيالهرسي: ٧٩/١.

(٤) سورة البقرة: ١٩١.

جَزَاءُ الْكَافِرِينَ» ومن الغريب ان يقول ابن حزم الاندلسي ^(١١) الآية منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿لَنْ يَغْلِبَ قَوْمُكُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ﴾.

وهذا خلط واضح بين تخصيص العموم بالشرط المذكور وبين النسخ به ولعله اراد بالنسخ معناه العام وهو ما يشمل التخصيص ايضاً.

ويقول ابن سلامة ^(١٢): ((نصارت هذه الآية منسوخة بآية (السيف) فخلط هو ايضاً بين التخصيص بآية السيف التي هي آية حالة الدفاع الشرعي وبين النسخ ولعله اراد به معناه العام لان القول بالنسخ بآية السيف في كل آية زعموا انها منسوخة بها لا يصدر عمن له ادنى المام بأصول الفقه.

يقول ابو جعفر النحاس ^(١٣): ((هذه الآية من اصعب ما في النسخ والمنسوخ فزعم جماعة من العلماء انها غير منسوخة وزعم جماعة انها منسوخة فمن قال انها غير منسوخة مجاهد وطاوس والاحتجاج لهما بظاهر الآية وما قال الرسول (ﷺ) يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام حرمه الله لم يسل فيه القتال قبلي واحل لي ساعة وهو حرام بمرمة الله ^(١٤)، ومراد الرسول (ﷺ) بساعة الحبل هو وقت اعتناء المشركين وغيهم على المسلمين)).

وجملة الكلام ان القرآن بكافة عترياته يدل على ان مشروعية القتال تكون في حالة الدفاع الشرعي فقط لانه لا يجوز اكراه أي انسان بالقوة وتهديده باستخدام القوة ضده لاجباره على اعتناق الاسلام بأدلة عقلية وعقلية:

آمن الدولة العقلية قوله تعالى مخاطباً نبيه محمد (ﷺ) ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا لَأَكَلَتْ تُكْرُهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ ومرة الاستلزام للاستلزام الاتكاري وهو أبلغ من النهي.

ب- ومن الادلة العقلية ان الإكراه على الدين يؤدي الى خلق مجتمع متنافق والمتنافق هو الذي يكون ظاهره مخالفاً لباطنه وهو يدخل الاسلام لا إيماناً وعقيدة وإنما لسلامة حياته والاستفادة من إسلامه كما قال سبحانه وتعالى ﴿قَالَتِ الْأَهْرَابُ آمَنَّا قُلْ لِمُ

^(١١) النسخ والمنسوخ في القرن ص ٢٧.

^(١٢) كتابه النسخ والمنسوخ ص ٨٦. ويحيل النحاس الى النسخ (ص ٢٧)، لعله اراد بالنسخ معناه العام الشامل للتخصيص.

^(١٣) في كتابه النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٦.

^(١٤) رواه البخاري: ٦٥١/٢، وسنن البيهقي الكبير: ٥٩١/٥.

قَوْمِيْنَا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ^(١). ومن البهي ان خطر المناق أكثر بكثير من خطر العدو الظاهري^(٢).

الآية (١٩٢) قوله تعالى ﴿ فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ هَفُودٌ وَجِيمٌ ﴾^(٣)

فإن انتهوا عن الكفر أو انتهوا عن القتال فلا يجوز القتال ضدهم لأن الله حصر القتال للمشروع في حالة الدفاع الشرعي عن الدين أو العرض أو الحياة أو المال إذا تعرض أي من ذلك للاعتداء .

ورغم ذلك زعم البعض^(٤) ان هذه الآية منسوخة بآية السيف فيجب الاستمرار على قتالهم سواء استمروا هم عليه أو انتهوا عنه وطلبوا السلم.

يقول ابن سلامة^(٥): ((هذه الآية من الاخبار التي معناها الأمر والنهي وتقديره فاعفوا عنهم واصفحوا لهم ثم صار ذلك الصلح منسوخاً بآية السيف)).

لعل ابن سلامة أراد بالنسخ معناه العام الشامل للتخصيص والا فهو من باب الخلط بين التخصيص والنسخ. فالاصل في الاسلام هو السلم والعفو والصفح والحرب واللجوء الى القوة استثناء مشروع في حالة الدفاع الشرعي فقط.

ثم ان صح ان كل صفح وسماح وعفو وسلم في الاسلام منسوخ بآية السيف يكون كلام المستشرقين وغيرهم من الاعداء ايضاً صحيحاً حيث يقولون: الاسلام لما كان ضعيفاً لا حول له ولا قوة دها الى السلم والعفو والصفح ولما تقوى مركزه امر بالقتال بحق وبغير حق وفي حالة الدفاع الشرعي وغيرها بجهة ان الكرة الارضية ملك الاسلام فيجب تحريرها بمسلك الدماء^(٦). ويقولون: ان اليهود طلبوا باسم الدين ملكية ما بين النهرين (النيل والفرات) والمسلمون يطلبون ملكية الكرة الارضية بكاملها^(٧) يجب أن تحرر من أيدي هذه المسلمين.

(١) سورة المجرات/١٤.

(٢) من أنصار عدم النسخ: الألويسي: ٧٥/٢، ابن العربي: ١٠٧/١، القرطبي: ٣٥١/٢، الرازي: ١٢٨/٥، الكيالهرسي: ٨٤/١، الطهسي: ٢٨٦/١.

(٣) سورة البقرة/١٩٢.

(٤) ينظر النسخ والمنسوخ لابن الجوزي ص ٧٤-٧٥.

(٥) كتابه النسخ والمنسوخ ص ٨٦.

(٦) ينظر قاموس التراث لهادي علوي ص ٢٢٨.

(٧) المرجع السابق.

الآية (١٩٦) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُبُّكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَرَمُ مَجْلَهُ﴾ قالوا^(١): نسخ بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَلَىٰ مِنْ رَأْسِهِ فَلْيَدْبَرْ مِنْ صَبَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾^(٢).

وهذا الزعم باطل للدلالة الآتية:

١. النسخ والنسخ هنا في آية واحدة وأكثر دعاء النسخ ينكرون اجتماعهما في آية واحدة أو نص واحد. فالآية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُصْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِفُوا رُبُّكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَرَمُ مَجْلَهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَلَىٰ مِنْ رَأْسِهِ فَلْيَدْبَرْ مِنْ صَبَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ الآية.

٢. القول بالنسخ في هذه الآية خلط بينه وبين الرخصة التي هي عبارة عن تفسي الحكم من صعوبة إلى سهولة لعدم^(٣) مع قيام سبب الحكم الأصلي.

٣. لو صح أن يكون آخر هذه الآية ناسخاً لاولها للزم أن يكون قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ناسخاً لقوله تعالى في بداية هذه الآية ﴿شَهْرٌ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٤) واللازم باطل بالاتفاق فكذلك للزوم^(٥).

^(١) قال ابن حزم الاندلسي (النسخ والنسخ ص ٢٨): (انسخت بالاستثناء بقوله تعالى (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَلَىٰ مِنْ رَأْسِهِ فَلْيَدْبَرْ مِنْ صَبَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ)).

^(٢) سورة البقرة/١٩٦.

^(٣) سبب نزول الآية كما يرويه الطبري بعدة روايات: ٢٣١/٢. ولين سلامة المرجع السابق ص ٨٩: ((أن هذه الآية نزلت في كعب بن عجرة الأنصاري حيث قال نزلنا مع النبي ﷺ) ولنا أطيب قدراً لي والتعليل يتهالت على وجهي فقال لي رسول الله يا كعب لعلك يؤذيك هوام رأسك فقلت نعم فقال لي ادع بخلق وخلق رأسك فنزلت (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا...) الآية.

^(٤) سورة البقرة/١٨٥.

^(٥) من انصار علم النسخ: الآلوسي: ٧٩/٢، ابن العربي: ١٣١/١١، الرازي: ١٣٣/٥، الكيالهرسي: ١٠٤/١، كنز العمال: ٢٣٢/١.

الآية (٢١٥) قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ

وَالْأَقْرَبِينَ وَالتَّيَّمَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ^(١).
قال ابن سلامة^(٢): ((كان هذا قبل ان تفرض الزكاة فلما فرضت الزكاة نسخ الله بها كل صدقة في القرآن الكريم فقال تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا الْمَدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ^(٣))).

ثم يقول: قال ابو جعفر يزيد بن القعقاع^(٤) نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن ونسخ صوم شهر رمضان كل صيام ونسخ ذبح الاضحية كل ذبح فصارت هذه الآية ناسخة لما قبلها^(٥).

وهو نسخ كل اتفاق لو صدقة في القرآن الكريم بآية الزكاة باطللة للأدلة الآتية:

١. عدم وجود التعارض بين آية الزكاة وآيات الاتفاق والصدقة للاختلاف في الآتي:
 - أ- الزكاة نسبة مئوية محددة لاصناف معينين، والاتفاق لم يحدد وترك امر تقديرها للمنفق بحسب امكانيته ولاي شخص محتاج كان.
 - ب- الزكاة تكون في اموال خاصة، بخلاف الاتفاق فإنه عام في كل مال.
 - ج- الزكاة يشترط فيها النصاب، بخلاف الاتفاق.
 - د- في زكاة النرد والميراث يشترط حوران الحمل، بخلاف الاتفاق.
٢. ورد لفظ الاتفاق ومشتقاته في القرآن الكريم (٧٢) مرة وهذا يدل على اهتمام القرآن بهذا التعاون بين المتكمن والمحتاج فالقول بأن كل نفقة او صدقة في القرآن منسوخة بالزكاة ينسف جميع وجوه التعاون الاقتصادي والمالي بين الناس ولا يفسى ما لهذه الدعاية الباطلة من الخطورة ومن سد أبواب التعاون للمالي بين الناس.
٣. يتميز الاسلام بأنه الأمر بالتعاون والتضامن والتكافل في السراء والضراء. وهذا يتعارض مع الزعم الساقط المذكور.

(١) سورة البقرة/٢١٥.

(٢) التبيين والمنبر ص ٨٧.

(٣) سورة التوبة/٦٠.

(٤) هو عبد الله بن جحش صحابي هاجر الى بلاد الحبشة ثم المدينة. الاعلام: ٢/٢٠٣.

(٥) ينظر الطبري: ٢/٣٤٤.

٤. حكم الزكاة هو الغرض والوجوب إذا توافرت أركانها وشروطها وانتفعت موانعها
بينما حكم الاتفاق يكون واجباً ومنهياً وعمرهاً ومكروهاً ومباحاً بحسب ظروف للنفع
والنفع عليه^(١).

الآية (٢١٦) قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً
وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢)
قال ابن الجوزي^(٣): ((اختلفوا في هذه الآية هل هي منسوخة أو محكمة؟
فقال قوم: هي منسوخة لأنها تقتضي وجوب القتال على الكل لان الكل خوطبوا بها
وكتب بمعنى فرض)).

وقال: اختلف أرباب النسخ في نسخها منهم من قال هو قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ
لِقَاصاً إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٤) قاله حكمة.
ومنهم من قال قوله تعالى: ﴿قُلُوا لَكَرَّ مِنْ كُلِّ دِينٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾^(٥).
والقول بالنسخ خلط بين التخصيص والنسخ فالآية (٢١٦) خاصة والآية (٢٨٦)
أو الآية (١٢٢) خاصة خصصت عموم الأولى.

الآية (٢١٧) قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ﴾^(٦) فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ^(٧)
وَصُدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرٌ بِهِ^(٨)... الآية^(٩).
والمراد بالشهر الحرام هو شهر رجب سمي بذلك لتحريم القتال فيه ولعلمهم حرمة^(١٠).

(١) من أنصار عدم النسخ: الطهري: ٢/٢٠٠، الأكويسي: ٢/١٠٥، ابن العربي: ١/١٤٥، القرطبي:

٣/٣٧، الرازي: ٦/٢٥، الطهري: ١/٣٩٠.

(٢) سورة البقرة/٢١٦.

(٣) النسخ والنسخ ص ٢٩ وما بعدها.

(٤) سورة البقرة/٢٨٦.

(٥) سورة التوبة/١٢٢.

(٦) يدل اشتغال لان الزمان يشتمل على ما يقع فيه.

(٧) لا يبرز القتال فيه فتعبد (كبير) كناية عن قهرم القتال فيه.

(٨) أي بالله.

(٩) سورة البقرة/٢١٧.

(١٠) الطهري: ٢/٣١٢.

زعم البعض^(١) ان هذه الآية منسوخة بآية السيف ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٢) ومن هؤلاء النحاس حيث يقول: ((اجمع العلماء على ان هذه الآية منسوخة وأن قتال المشركين في الشهر الحرام مباح غير عطاء، فإنه قال الآية بحكمة ولا يجوز القتال في الأشهر الحرم...))^(٣).

وزعم النسخ خلط بين التخصيص والنسخ ففي الظروف الطبيعية القتال في الأشهر الحرم محرّم وآية السيف خصت هذا المصوم وأخرجت منه حالات اعتداء للمشركين على المسلمين ففيها يباح قتالهم بقدر رد الاعتداء لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَحْتَسِبُ عَلَىٰكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَحْتَسِبُ عَلَيْكُمْ﴾^(٤).

الآية (٢١٩) قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالنَّبِيرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا...﴾^(٥).

زعم البعض^(٦) ان هذه الآية منسوخة واختلوا في نسخها عنهم من قال: نسختها آية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾^(٧). ومنهم من قال انها منسوخة بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهَا الْخَمْرُ وَالنَّبِيرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا﴾^(٨) الآية.

وهذه المزاعم وغيرها باطلة لأنها مبنية على الخلط بين النسخ والتدرج كما في البيان الآتي:

استعمل القرآن الكريم لفظ (الحمر) بمعنى اللغوي العام الشامل لكل مسكر بغض النظر عن نوعه وطبيعته ومواده الأولية فكل ما يضر العقل ويستر ويحدث فيه الخلل فهو حمر يقال خمرت أو اختمرت المرأة لبست الحمار، والحمار ما تغطي به المرأة رأسها جاء الاسلام

(١) النحاس ص ٣١، الطبري: ٢٠٥/٢، ابن الجوزي ص ٨١.

(٢) سورة التوبة/٥.

(٣) النسخ والنسخ في القرآن الكريم ص ٣٠.

(٤) الألوسي: ١٠٧/٢، ابن العربي: ١٤٧/١، القرطبي: ٤٢/٣، الرازي: ٢٩/٨.

(٥) سورة البقرة/٢١٩.

(٦) كالنحاس ص ٤٠ وابن حزم ص ٢٨ وابن الجوزي ص ٨١ وما بعدها وابن سلامة ص ٩٠.

(٧) سورة النساء/٤٣.

(٨) سورة المائدة/٩٠.

في وقت كانت المحمود تصنع في كل بيت وتتعاطاها السواد الأعظم من الناس في مجالسهم الخاصة والعامة بحيث أصبح الإيمان على تعاطي المسكرات مرضاً اجتماعياً مزمناً لا يمكن القضاء عليه بفترة بل كانت مكافحته تتطلب اتخاذ الخطوات التدريجية للتعود النهائي على الانقطاع التام إذ الحكمة الإلهية اقتضت مردد الكف النهائي عن تعاطي المشروبات بأربع مراحل وهذا لا يعني ان القرآن أتى بحكم الإباحة في المراحل الأولى ثم نسخها وبدلها بالتحريم في المرحلة الأخيرة بل أقر في المرحلة الأولى قبعة الذاتي وكل ما قبعة الشرع فهو حرم لذا لا يمكن ان يحكم عليه بأنه مباح كما في الايضاح الاتي:

في المرحلة الأولى- قال تعالى مخاطباً الانسان في كل زمان ومكان قائلًا ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأعنَابِ تُخْمَلُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾^(١).

فالقارئ الدقيق يجد في هذه المرحلة لسة خفية وإشارة عقلية ذكية الى ان للمسكرات بكافة انواعها قبيحة لذاتها واساس هذا القبح هو الضرر العقلي والصحي والاجتماعي والاقتصادي الناتج من تعاطيها ومن الواضح ان مدار حسن وقبح الاشياء هو الضرر والنفع لان من مقاصد الشريعة الاسلامية جلب النفع للإنسان ودرء الضرر عنه كما قال سبحانه وتعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ والرحمة المصلحة وهي المنفعة المستجلبة والمطررة للمستدراء فكل نافع لذاته او لفعله يميزان الشرع جائز ما لم يكن على حساب ضرر الغير وكل ضار لذاته ولفعله يميز الشرع حرم ما لم ترتب عليه منفعة اهم من مضرته^(٢) والقرآن الكريم في هذه الآية عطف (رِزْقًا حَسَنًا) على (سَكَرًا) والعطف للمغايرة فهو يدل على ان السكر ليس رزقاً حسناً وبالتالي فهو رزق قبيح لانه لا يوجد الشق الثالث فكل شيء. اما حسن لذاته او لفعله او قبيح لذاته او لفعله سواء اخذنا بالحسن والقبح العقليين كما هو رأي المعتزلة او بالحسن والقبح الشرعيين كما هو رأي الاشاعرة فكل ما هو حسن شرعاً فهو حسن عقلاً ودين العكس الكلي وكل ما هو قبيح شرعاً فهو قبيح عقلاً ودين العكس الكلي لان الشريعة الاسلامية لا يوجد فيها حكم يتعارض مع العقل السليم والعلم والفطرة فإذا وجدنا مثل هذا الحكم فهو دخيل وليس من الشريعة.

^(١) سورة النحل/٦٧.

^(٢) ومقياس التمييز بين النافع والضرر موضوعي وليس شخصياً وهو ميزان الشرع.

وبناءً على ذلك لا توجد في هذه الآية ما يدل من قريب أو بعيد على أن القرآن أقر إباحة متاعطي المسكرات حتى تأتي الآيات في المراحل الآخر المعرمة صراحة ناسخة لحكم إباحته المرحلة الأولى.

في المرحلة الثانية- عهد القرآن الكريم أسلوب خطابه في تحريم المسكرات فاعتمد مقابلة أخرى وأحال العقل السليم إلى المقارنة بين النفع والضرر والموازنة بين الريح والمفسدة اللذين يكسبهما الإنسان من متاعطي المسكرات، فقال سبحانه وتعالى (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإلهما أكبر من نفعهما) ^(١). والمراد بالآثم في هذه الآية هو الضرر بقرينة مقابلته بالنفع. وهذه الآية لا تدل أيضاً على إباحة الخمر فكيف يُقر القرآن مشروعية عمل يكون ضرره أكثر من نفعه ؟

بل لا تدل على تحريم المسكرات فحسب وإنما تدل صراحة على تحريم كل ما يكون ضرره أكثر من نفعه كالتدخين لأن الله لم يجب عن المزال ببيان الحكم وإنما أجاب بالعلة المنصوصة للحكم حتى يغسل كل ما يكون ضرره أكبر من نفعه.

وبناءً على ذلك يتبين لنا أنه لا توجد الإباحة في هذه الآية حتى يزعم دعاة النسخ أنها نسخت بآيات المراحل اللاحقة ؟

ومنافع المسكرات إما مادية كالإرياح التي تُجنى من ورا. صنعها ويصنعها أو معنوية وهي التلذذ الذي يشعر به الشارب حين يصف عقله ولا يتفكر بما سوى نفسه وهي فتنة زمنية قصية تزول فكانها لم تكن وإذا قورنت هذه المنافع المادية والمعنوية مع أضرارها العقلية والصحية والاجتماعية والاقتصادية يتبين بالبداية أن ضرر المسكرات بكافة أنواعها أكبر من نفعها.

في المرحلة الثالثة- ضيق الشارع الوقت على متاعطي المسكرات بطريقة حتمية حتى يتهيأ للكلف النهائي كما أن الطبيب يوصي للمريض المدخن بتوك التدخين فلذا قال لا يستطيع يوصيه بالتقليل منه وهذا لا يعني أنه يقر له صواب التدخين وإنما يريد تعويده على الترك القطعي فقال سبحانه وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ

سُكَارَى حَتَّى تَقْلُوبُوا مَا تَقُولُونَ»^(١). وهذه الآية لا تدل من قريب أو بعيد على جواز تعاطي المسكرات خارج وقت الصلاة قبلها أو بعدها^(٢).

المرحلة الرابعة والأخيرة - هي قمة التدرج والاستقراء التام للحكم والخضوع النهائي له وامتنال النهي من جميع المسلمين بدون أية مخالفة وتلك المرحلة هي ما نص عليه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَلْغَامُ وَجُنُودُ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ، إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاةَ وَالْهَبْطَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَتُضِلُّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ؟»^(٣).

لهذه الآية تؤكد بصراحة التحريم الضمني في المراحل السابقة ولا تعتبر ناسخة لأية مرحلة سابقة لان النسخ يكون حكماً يكون مخالفاً لحكم النسخ لانه يأتي لرفع التناقض بين النسخ والنسخ.

وزعم النسخ مبني على عدم فهم ما جاء في هذه الايات المذكورة. ما أصعب فهم الحقائق وما اسهل القول بالنسخ تقليداً للغير بدون استخدام العقل السليم وادراك مكانة القرآن^(٤).

الآية (٢١٩) قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُحْكِمُ قُلُوبُ الْعُلَمَاءِ؟﴾^(٥). زعم البعض ان هذه الآية كما نسخ جزاها الاول ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ نسخ بالآيتين (٩١، ٩٠) من سورة المائدة فان جزها الثاني المذكور نسخ بآية الزكاة وهي قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾^(٦) وهذا شيء غريب لا يتصور الا من عشاقي النسخ. يقول ابن حزم الاندلسي^(٧) ((العلماء يعني الفضل من اموالكم الآية منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ الآية) ويقول النحاس^(٨) في هذه الآية ثلاثة السوال من

(١) سورة النساء/٤٣.

(٢) وقد اخطأ البعض (مثل مصطفى زيد، النسخ في القرآن الكريم ص ٨٣٧) حيث قال ان الآية دلت بملهمها على حل شرب الخمر فيما عدا وقت قربان الصلاة.

(٣) المائدة/٩٠-٩١.

(٤) لمزيد من التعميل ينظر موانع المسؤولية الجنائية للمؤلف ص.

(٥) سورة البقرة/٢١٩ تنص الآية (٢١٩) التي اولها يتعلق بحكم تعاطي المسكرات.

(٦) سورة التوبة/١٠٣.

(٧) النسخ والنسخ في القرآن الكريم ص ٢٨.

(٨) النسخ والنسخ في القرآن الكريم ص ٥٣.

العلماء من قال انها منسوخة بالزكاة المفروضة. ومنهم من قال هي الزكاة. ومنهم من قال هي شيء. امر به غير الزكاة لم تنسخ)).

ويقول ابن سلامة^(١١): العفو ((الفضل من المال وذلك ان الله تعالى فرض عليهم قبل الزكاة اذا كان للانسان مال ان يمسك منه الف درهم او قيمتها من الذهب ويتصدق بما بقي. وقال اخرون: ان كانوا من اهل زواجة الارض وعمارها امرهم ان يمسكوا ما يقيستهم حولا ويتصدقوا بما بقي وان كان ممن يكذب بيده امسك ما يقوته يومه ويتصدق بما بقي فشق ذلك عليهم حتى انزل الله تعالى الزكاة المفروضة)).

ورده ابن الجوزي هذا الكلام والاقوال المذكورة في كتابه^(١٢) ثم قال في نهاية كلامه: (لبيان قلنا هذه النفقة نافلة او هي الزكاة فالآية محكمة وان قلنا انها نفقة فرضت قبل الزكاة فهي منسوخة بآية الزكاة والاظهر انها الاتفاق في المنسوب اليه) فهو يميل الى عدم النسخ.

وفي مقابل هذه المزايم انقل ما قاله الطبري (رحمه الله): من انه اختلف اهل العلم في هذه الآية هل هي منسوخة او ثابتة احكم على العباد فقال بعضهم هي منسوخة نسختها الزكاة المفروضة كما قال السدي.

وقال اخرون: بل مثبتة الحكم غير منسوخة والصواب من ذلك ما قاله ابن عباس على ما رواه عنه عطية من ان قوله: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ ليس بايجاب فرض من الله حقا في ماله ولكنه اعلام منه ما يرزئه من النفقة بما يسخطه جوابا منه لمن سأل نبيه (ﷺ) عما فيه له رضا فهو ادب من الله لجميع خلقه على ما ادبهم في الصدقة غير المفروضات ثابت الحكم غير نسخ حكم كان قبله بخلافه ولا منسوخ بحكم حدث بعده فلا ينبغي لسدي رجع ودين ان يتجاوز في صدقاته التطوع وهباته وعطايا النفل وصدقاته ما ادبهم به نبيه (ﷺ) بقوله: اذا كان عند احدكم فضل فليبدل بنفسه ثم اهله (زوجته) ثم بولده^(١٣)، ثم يسلك حينئذ في الفضل مسائله التي ترضي الله وعباده، وذلك هو القوام بين الاسراف والاعتقار الذي ذكره الله (ﷻ) في كتابه^(١٤).

(١١) النسخ والنسخ ص ٩١-٩٢.

(١٢) النسخ والنسخ ص ٨٢-٨٤.

(١٣) الحديث روي بالفاظ مقاربة لهذا اللفظ والمعنى. ينظر:- صحيح مسلم: ١٤٤٣/٣، ومسنود أحمد: ٣٠٥/٣، وصحيح ابن خزيمة: ١٠٠/٤.

(١٤) يشد الى مثل قوله تعالى (والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) سورة الفرقان/٩٧.

ويقال لمن زعم ان ذلك منسوخ ما الدلالة على نسخه وقد اجمع الجميع لا خلاف بينهم على ان للرجل ان ينفق من ماله صدقة وهبة ووصية بثلث م لا يزيد على الثلث فما الذي دل على ان ذلك منسوخ؟

فان زعم انه يعني بقوله انه منسوخ ان اخراج العفو من المال غير لازم فرضا وان فرض ذلك ساقط بوجود الزكاة في المال فليل له وما الدليل على ان اخراج العفو كان فرضا فاسقطه فرض الزكاة؟ انتهى كلام الطبري واكتفى بهذا النقل الدقيق العميق وما ذكرته سابقا حول النسخ للمزعموم للآية الثالثة من سورة البقرة: ﴿وَمِمَّا زَقَّاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾. لكن اضيف الى ذلك ما يأتي:

١. القرآن كما ان ثبوت كل آية من آياته كان بالتواتر فكذلك الغاء كل آية منه يكون بالتواتر فكيف يشهد الالغاء باخبار الاحاد؟
٢. اين التناقض بين الصدقات النافلة والزكاة لماذا للصلاة نوافل وللصيام نوافل وللحج نوافل ولكن لا توجد للزكاة النوافل فهي اهم من غيرها لان نفعها يتجاوز الى الغير؟
٣. ان القول بان الاتفاق الوارد في القرآن نسخ بآية الزكاة اعطى الضوء الاخطر لاعداء الاسلام ان يقولوا آية الزكاة جاءت لتحقيق مصالح الاغنياء، وتكوين النظام الطبقي في المجتمع لان الغني اذا دفع الزكاة له ان يجمع من الاموال بلا حدود ولا قيود^(١) وهنا زور وبهتان فقيود الملكية اذا روعيت لن تتعلق النظام الطبقي.
٤. كيف يشهد نسخ القرآن الحالده الثابت بالتواتر باجتهاد المجتهدين بدون ان يستندوا الى دليل قطعي ليسد كل باب من ابواب الخلاف؟
٥. القول بنسخ هذه آيات متواليات من الأخطاء الكبيرة فالحلله منزله عنها، فكيف ينسب الى الله ما هو غير صائب.

^(١) ينظر هادي علمي من قاموس التراث ص ٨٢ وفيه: كان نسخ تحريم الكنز في قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ الدُّهَبَ وَالْفِطَّةَ الْآيَةَ) بآية الزكاة تنازلا لاغنياء الصالحة.

الآية (٢٢١) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يَؤْمِنَ﴾^(١)

زعم البعض ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾^(٢) حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ^(٣) مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِلاَّ الْفَاحِشُونَ أَجْمَعُونَ^(٤) مُحْصَنَاتٌ هُنَّ مَتَّالِعُونَ^(٥) لَكُمْ مَخْلُوعَاتُكُمْ^(٦) سَأَلْتُمُوهُنَّ^(٧).

وهذا الزعم باطل للدلالة الآتية:

١. عدم وجود أي تعارض وتناقض بين تحريم الزواج من المشركات وحل الزواج من أهل الكتاب لأن أهل الكتاب لم يعتنهم القرآن من المشركين في المخاطبة معهم وقد فرق القرآن في عشرات من الآيات بين المشرك وأهل الكتاب فموضوع الاتيين مختلف ومن شروط التعارض والتناقض وحدة الموضوع.

٢. وإذا اخفنا جدلاً برأي القائلين باعتبار أهل الكتاب من المشركين يكون القول بالنسخ خطأ بين التخصيص والنسخ لأن لفظ (المشركات) جمع مؤنث سالم على بال الاستفراق يفيد العموم فيشمل أهل الكتاب وغيرهم وقد خصص القرآن هذا العموم بالآية الخامسة من سورة المائدة وأخرج أهل الكتاب من عموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾.

٣. ولا يجوز الاستدلال بقول ابن عباس بأنها منسوخة^(٨) لأن ابن عباس أراد بالنسخ التخصيص لأنه اعتبر آية المائدة الخامسة استثناء من عموم الآية (٢٢١) من

(١) سورة البقرة/٢٢١.

(٢) أي ذبائح اليهود والنصارى.

(٣) أي العفيفات.

(٤) مهجورين.

(٥) أي هم معلنين بالزنا بهم.

(٦) فهن يسرن بالزنا بهم الأخدان جمع خدن وهو الخليل والصاحب الذي يزني بالمرأة سراً.

(٧) سورة المائدة/٥.

(٨) قال النحاس ص ٥٦ (في آية ولا تنكحوا للمشركات حتى يؤمن فلاقة الرجال من العلماء من قال هي منسوخة ومنهم من قال هي ناسخة ومنهم من قال هي محكمة من ابن عباس ولا تنكحوا للمشركات حتى يؤمن استثنى منهن نساء أهل الكتاب). ومن الواضح أن الاستثناء بالكلام أو بدلاً أو إحدى أحوالها كقصيص.

سورة البقرة والاستثناء من العام تخصيص وكذا استعمل ابن حزم^(١) تعبير الاستثناء فقال (ان المشركات تعم الكتابيات والوثنيات ثم استثنى من جميع المشركات الكتابيات فقط وناسخها قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْإِيمَانِ لَوْ كُنَّ﴾ الْكِتَابَةِ مِنْ قَبْلِكُمْ) وكذلك ابن سلامة اراد بالنسخ التخصيص في قوله (النسخ الله بعض احكامها من اليهوديات والنصرانيات بالآية التي في سورة المائدة)^(٢) لان السلف الصالح يعتبرون كل تخصيص نسخا كما ذكرنا مرارا^(٣).

الآية (٢٢٨) قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٤).

زعموا ان الآيات المخصصة لعوم هذه الآية كلها ناسخة لها وهذا الزعم صحيح اذا ارادوا بالنسخ معناه العام الشامل للتخصيص وقول باطل اذا ارادوا بالنسخ معناه الخاص وهو الالغاء فاطلاق النسخ في هذه الآية على التخصيص واضح في كلام ابن عباس حيث استعمل لفظ (استثناء) بدلا من تعبير (النسخ) يقول النحاس^(٥): ((قال الله (ج): ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ الآية وعن يحملها في النسخ والنسخ الضحاح عن ابن عباس وقادة الا ان لفظ ابن عباس انه قال (استثنى) ولفظ قتادة (نسخ) أي استثنى او نسخ من ثلاثة قروء المطلقات قبل الدخول والحوامل واللاتي ينسن من الحيض واللاتي لم يدخلن في الحيض^(٦).

ويرى البعض^(٧) ان المنسوخ من هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَيَحُولُتُهُنَّ أَحْقُ بِرَبِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ وقال وناسخ هذا الجزء من الآية هو قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّكَانَ فَأَمْسَاكُ بِمَقْرُوفٍ لَوْ كُنَّ رِجَالًا﴾^(٨).

(١) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٩.

(٢) النسخ والمنسوخ ص ٩٢.

(٣) من انصار عدم النسخ الطبري ٢٢٢/٢، اللطفي ١١٨/٢، ابن العربي ١٥٦/١، الطبري ٩٧/٣،

الرازي ٦٣/٨، الكيا الهرسي ١٢٩/١، الطبري ٣١٨/١.

(٤) سورة البقرة ٢٢٨.

(٥) النسخ والمنسوخ.

(٦) ابن الجوزي ص ٨٦.

(٧) وهو ما ذهب اليه ابن حزم الاندلسي ص ٢٩.

(٨) سورة البقرة ٢٢٩ وقال البعض ان ناسخها قوله تعالى (ان طلقها فلا تقل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) ينظر النسخ والمنسوخ لابن سلامة ص ٩٤.

وكلا الزميين باطل اذا ارادوا بالنسخ معناه الخاص عند المتأخرين وهو إلغاء وهي سابق
بوهي لاحق، وذلك لانه:

خلط بين النسخ وبين التخصيص، ايضاح ذلك:

لفظ (المطلقات) في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ الآية جمع مؤنث سالم على بآل
الاستفراق يلبد العموم الا ان هذا العموم غير مراد لذا خصص بآيات اخر واخرج منه اربع
حالات للمطلقة وهي:

١. حالة كون المطلقة حاملاً فان عدتها تنتهي بوطع الحمل قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا ذَلِكَ
الْأَخْتَلَىٰ أَبَوَاهُ لَنِ يَضَعَنَّ حَتْلَهُنَّ﴾^(١).

٢. حالة كون المطلقة قبل الدخول فانها لا تجب عليها العدة فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا كُنْتُمْ الْمُزْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَكُونُوا لَكُمْ
عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ فَعَسَىٰ عَلَيْهِنَّ﴾^(٢).

٣. المطلقة التي دخلت من اليأس واصبحت من غير ذوات الاقراء. فان عدتها تنتهي
بثلاثة اشهر من تاريخ الطلاق.

٤. المطلقة التي لم تدخل من الحيض لصفوها فانها تعدد ايضا بثلاثة اشهر وكذلك
من لا حيض لها اصلاً مرض او خلقة فقال سبحانه في حكم الحائتين الثالثة
والرابعة: ﴿وَاللَّائِي يَخْشَىٰ مِنَ التَّحِيضِ مِنْ يَسَائِكُمْ إِنْ لَوَكَيْتُمْ لَمَلِكُ
لَقَهْرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾^(٣).

وكذلك خلط بين النسخ والتخصيص من زعم ان قوله تعالى: ﴿وَيَعُولَتُهُنَّ أَخَقُ بِرَدِّهِنَّ فِي
ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ بقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ الآية لان المنسوخ المزعوم عام
يشمل حالتي الطلاق الرجعي والطلاق البائن كما يشمل المطلقة لمرة واحدة ومرةين وثلاث
مرات.

(١) سورة الطلاق/٤.

(٢) سورة الاحزاب/٤٩.

(٣) أي شككتهم وجهلتم قدر العدة والتبديد ليس له المفهوم المخالف.

(٤) سورة الطلاق/٤.

من الواضح المجمع عليه بين الفقهاء ان المطلقة طلاقاً وجمعياً^(١) يحق لزوجها ان يراجعها بدون عقد جديد قبل انتهاء عدتها لانها بعد انتهاء العدة تصبح بانة وان المطلقة للمرة الاولى والثانية طلاقاً باناً يحق لزوجها ان يراجعها بعقد جديد. اما المطلقة للمرة الثالثة فلها لا قبل له حتى تنكح زوجاً آخر أي تزوج من زوج آخر زوجاً اعتيادياً ويدخل بها ثم اذا مات هذا الزوج او طلقها فيحل للزوج الاول ان يستأنف معها علاقة الزوجية بعقد جديد لقوله تعالى: (فان طلقها) أي للمرة الثالثة فلا قبل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وبناء على ذلك فان آية «الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ» خصصة لمعوم قوله تعالى: «وَيُعَوِّلُهُنَّ أَقْبَرُ مِنْهُنَّ»^(٢).

الآية (٢٢٩) قوله تعالى: «وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ».

يرى ابن حزم الاندلسي^(٣) ان قوله تعالى: «وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا» منسوخ بالاستثناء في نفس الآية وهو قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ» ويتفق مع هذا الاتجاه ابن سلامة^(٤) حيث يقول قال تعالى: «وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا»^(٥) ثم استثنى بقوله الا ان يخافا (يعلمنا) ان لا يقيما حدود الله فقد احل بهذا الاستثناء له الفدية ولا يجوز له ان ياخذ اكثر مما ساق اليها من المهر، فصارت هذه الآية لاسخاً لحكمها وهو عدم جواز الاخذ من المهر شيئاً بالاستثناء..

بينما قال ابن الجوزي^(٦) بعد ان اكد ان الآية عكسة عند عامة العلماء - من قال بالنسخ

(١) الطلاق الرجعي هو الذي توافر فيه الشروط الآتية: ١- ان يكون بعد الدخول فكل طلاق قبل الدخول بائن. ٢- ان لا يكون يعرض فكل طلاق مقابل بدل يكون باناً. ٣- ان لا يكون للمرة الثالثة فكل طلاق للمرة الثالثة بان بينونة كبرى.

(٢) من انصار عدم النسخ ١٣٠/٧، ابن العربي ١٨٥/١، القرطبي ١١٣/٣، الرازي ٨٥/٨، الكيا الهراسي ١٨٢/١.

(٣) النسخ والنسخ في القرآن الكريم ص ٢٩.

(٤) النسخ والنسخ ص ٩٤.

(٥) أي من المهر الذي تستحقه الزوجة بالزواج.

(٦) نواسخ القرآن.

قال ما اعتبر ناسخا في هذه الآية^(١) منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ حيث يقول هذه الآية مبينة حكم المخلع ولا تكاد تلغ الفارقة بين الزوجين الا بعد نساء الحال ولذلك علق القرآن جواز المخلع على خلاف تركها القيام بالحدود وهذا امر ثابت والآية محكمة عند عامة العلماء ثم مضى قائلا عن ابني الصهبا قال سألت بكر بن عبد الله عن رجل سأله امراته المخلع فقال لا يصل له ان يأخذ منها شيئا قلت له: يقول الله (س): ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَحَتْ بِهِ﴾ قال نسخت قلت فابن جعلت؟ قال في سورة النساء. ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾^(٢).

وكلتا الدهوتين للنسخ باطلة للدلالة الآتية:

١. الاستثناء لا يعد ناسخا في كلام الشارع الا اذا اريد بالنسخ التخصيص لان التخصيص بيان والنسخ الغاء فلذا وقع بعد حكم عام الاستثناء بـالا او احصى اخواتها او جملة كلامية يعد تقييما لا نسخا.

٢. اما بالنسبة لدعوى نسخ الفدية في المخلع بأية استبدال زوجة مكان زوجة اخرى فانه لا يوجد أي تعارض بين الايتين حتى يرفع بنسخ احدهما للآخرى. يقول النحاس^(٣) بعد نقل ما روى عن ابن الصهبا من نسخ ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُلْبِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَحَتْ بِهِ﴾ بأية ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ﴾: هذا قول غير صحيح خارج عن الاجماع وليس احدى الايتين واقعة للآخرى فيلغ النسخ لان قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُلْبِيَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ الآية ليس بمزال لانهما اذا خلا هذا لم يدخل الزوج في ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ﴾ لان هذا للرجال خاصة ومن الاخطاء الكبيرة في هذا ما روى عن سعيد بن جبيرة وعبد بن سهرين والحسن انهم قالوا: لا يجوز المخلع الا بأمر السلطان.

المخلع:

اتفاق الزوجين لو من ينوب عنهما على انهاء رابطة الزوجية مقابل بدل يدفع من جانب الزوجة الى الزوج وهذا التصرف الاتفاقية كما يسمى خلعا يسمى فدية وصلحا ومباراة ومن

(١) وهو المشتق.

(٢) سورة النساء/ ٢٠.

(٣) النسخ والنسخ في القرآن الكريم/ ٦٨.

الفقهاء من فرق بين هذه المصطلحات فقال المالكية^(١) والاباضية^(٢) الموضع في الخلع ما يساري ما وصل اليها منه كالطلاق على جميع مهرها وفي الصلح اقل وفي الفدية اكثر وفي المبرأة اسقاط حق لها عليه وقال الطوسي^(٣) في الخلع يهرز ما يتفق عليه الزوجان قليلا او كثيرا وفي المبرأة يجب ان يكون البذل اقل من المهر.

ومن وجهة نظري ان العبة ليست بما يستعمل في الصيغة من التعبير وانما اللهم هو التراضي الكامل وكون الزوجة اهلا للتبرع لان ما تدفعه الزوجة للزوج مقابل الطلاق ليس له مقابل مالي فيكون التزامها بدفعه بمثابة التبرع^(٤).

مصادر مشروعية الخلع :

أ-القرآن قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْعَلْ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(١).

ب-السنة النبوية: عن ابن عباس (رضي الله عنه): ان امرأه ثابت بن قيس قالت يا رسول الله ثابت بن قيس لا اعيب عليه في خلق ولا دين ولكن اكره الكفر^(٢) بعد الدخول في الاسلام فقال رسول الله (ﷺ) اتريدين عليه حديثه^(٣)؟ قالت نعم. قال: البذل الحديث وطلقتها طلقة واحدة^(٤). ومن قال لا يهرز ان تزيد الفدية عن مهرها استدلت بهذا الحديث ولكن لا يفهم منه منع الزيادة.

(١) للدونة الكبرى ٢٨٥/٣ القرطبي ١٤٥/٣.

(٢) شرح النيل ٤٨٠/٢.

(٣) المحلل في الفقه للطوسي ٢٢٢/٢. الكافي ١٤٢/٨.

(٤) الطلاق في الشريعة والقانون خلال اربعة الاف سنة للمؤلف ١٢٨/٢.

(٥) سورة البقرة ٢٢٩.

(٦) لمي كثران التمسك فيها يجب له.

(٧) وكانت مهرها لها.

(٨) رواه البخاري ومسلم نيل الاوطار ٢٧٦/٦.

وقال الاباحية: يكفي ان يكون هناك نسخ من احدهما. ^(١١)

وقد رجعت في مؤلفي الطلاق في الشريعة والقانون خلال اربعة آلاف سنة ^(١٢) عدم جواز الالتئام مطلقا وزعمت تقليدا للنبي ان آية ﴿فَلَنْ حَلَمْتُ اِلَّا بِقَهْمٍ حُدِّثَ اللَّهُ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ﴾ ^(١٣) نسخا بقوله تعالى: ﴿وَلَنْ لَوْ كُنْتُمْ اسْتَيْسَرَ لَفُجَّ مَكَانَ لَفَجٍّ وَكُنْتُمْ إِخْرَاجًا لِنَظَرٍ فَلَا تَلْعَلُوا مِنْهُ هَيْثًا﴾ الآية. وكنت عطفنا كما ان هذا الترجيع ^(١٤) يتعارض مع قولي بعدم النسخ ^(١٥) لعدم وجود التعارض بين الايتين والكمال لله. ^(١٦)

الآية (٢٣٣) قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ ^(١٧)

زعم البعض ان هذا الجزء من الآية منسوخ بجزء اخر منها وهو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ لَوْ كُنَّا إِصْلَاحًا حَوْلَيْنِ مِنْهُمَا وَكَفَالَةً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ﴾.

يقول ابن سلامة ^(١٨): امر الله الوالدات بالارضاع حولين كاملين ثم نسخ الحولين بقوله: ﴿فَلَنْ لَوْ كُنَّا إِصْلَاحًا حَوْلَيْنِ مِنْهُمَا وَكَفَالَةً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ﴾ فصارت هذه الآية ناسخة للحولين الكاملين بالاتفاق.

وقال ابن حزم الاندلسي ^(١٩) نسخ آية ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ بالاس تشاء. بقوله: ﴿فَلَنْ لَوْ كُنَّا إِصْلَاحًا حَوْلَيْنِ﴾ الآية فصارت هذه الارادة بالاتفاق ناسخة للحولين الكاملين مع انه قال في كتابه النسخ والمنسوخ ^(٢٠) الاستثناء. ليس بنسخ.

ولهم النسخ في هذه الآية باطل لعدم التعارض بين النسخ والمنسوخ على حد زعمهم لان الامر بالارضاع حولين كاملين من الاول اختياري متوكف عليه الوالدين مالم يتضرر الطفل لان الله تعالى قيد الحولين الكاملين بقيد ﴿لَمَنْ لَوْ كُنَّا لَمْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ فابن التعارض حتى

(١١) في ص ١٤٣.

(١٢) شرح النيل ٣/ ٤٨٠.

(١٣) في ص ١٤٩.

(١٤) ١٤٣/٢.

(١٥) من انصار عدم النسخ الطهري ٢/ ٢٨٨، الاوسى ٢/ ١٣٧، ابن العربي ١/ ١٩١، القرطبي ٢/ ١٢٥.

(١٦) الرازي ٩٩/ ١، الكيال الهوسي ١/ ١٦٤.

(١٧) سورة البقرة/ ٢٣٣.

(١٨) النسخ والمنسوخ ص ٩٤.

(١٩) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٩.

(٢٠) ص ٨.

٥. وقال زيد بن ثابت المراد وارث للولود وبه أخذ بعض الفقهاء. منهم ابن حزم الظاهري^(١) فربط انصار هذا الرأي بين للمهاث والنفقة للملك لله فيه قادر على الكسب النفقة على من يرثه على تقدير موته قبله بناء على قاعدة الغنم بالفرم (أو الغرم بالغنم) ووفق ابن حزم بين الاصول والزوجات من جهة وبين الموحاشي من جهة أخرى فاشتققت للاتفاق على الموحاشي الشروط الثلاثة الآتية:

أ. ان يكونوا من ذوي الرحم المحرمة سواء وجد التوارث أو لا أو ان يثبت التوارث بينهما بحيث اذا مات احدهما يرثه الآخر دون ان يكون هناك من يحببه سواء وجدت المحرمة أو لا.

ب. ان يثبت التوارث بينهما بقرابة بحيث لو مات احدهما يرثه الآخر.

ج. ان لا يقدر المفق عليه القيام بعمل لو كسب ولو كان هذا الكسب أو العسل لا يليق به بخلاف نفقة الاصول على الفروع فهم لا يكفلون بالقيام بعمل.

ورضى من ربط بين للمهاث والنفقة ان نسبة النفقة تكون كنسبة للمهاث فالأخ الفقيه السني له اخ متمكن ماليا واخت متمكنة تهب نفقته عليهما اتفاقاً فثان على الاخ وثالث على الاخت لانه اذا مات قبلهما وكان له مال توزع عليهما تركته اتفاقاً^(٢).

ورضى ابن حزم قوله بربط النفقة بالمهاث اياه بوجود نفقة الزوج الفقيه على زوجته الغنية لانها واردة وبه أخذ مشروح القانون العربي الموحد للاحوال الشخصية^(٣) غرض ان ابن حزم لم يجعل نسبة النفقة كنسبة للمهاث فقال (لا يجوز ان كان الورثة كثهين ان يتفلقوا على المحتاج الا على عددهم لا على قدر موارثهم لان النص سوى بينهم باليهاب ذلك عليهم فلا يجوز للمفاضلة بينهما)^(٤).

(١) المحلى: ١٠/١٠١ وما بعدها.

(٢) النحاس النسخ والنسخ في القرآن الكريم ص ٧٢.

(٣) المجلة العربية للغة والقضاء العدد الثاني السنة الثانية تشرين اول/ ١٩٨٥.

(٤) المحلى ١٠/١٠٧.

(٥) من انصار عدم النسخ الا لوسي ١٤٥/٢، ابن العربي ٢٠٥/١، والقرطبي ١٦٩/٢ وقال الرزبي مايلي: ((نقل نسخها عن مالك ثم رده بكلام نقله عن ابن العربي وعلى التوارث مثل ذلك قال ابن القاسم عن مالك هي منسوخة وهذا كلام تشاؤ منه ثلث المائلين وتحتار فيه الباب الشاذين والامر فيه قريب وذلك ان العلماء للتعلمين كانوا يسمون التخصيص نسخاً لانه رفع لبعض ما يتفلقه المصوم مسافة وجرى ذلك على المستهم حتى اشكل على بعضهم)). الرزبي الجزء السادس ٧١.

وترتب على اختلاف تفسير الوارث في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَكُوفِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ الاختلاف فيمن له وعليه النفقة ولكن لا خلاف في وجوب نفقة الابوين المباشرين على اولاد الصلب وعكسه بشرط فقر وحاجة للمنفق عليه وامكانية مالية للمنفق.

وفيما هذا ذلك اختلفوا على التفصيل الآتي:

١. قال للمالكية^(١) والشافعية^(٢) وبعض فقهاء الامامية^(٣) وبعض الزيدية^(٤): بعدم وجوب النفقة للحواشي. غم ان المالكية حصروا النفقة بين الابوين المباشرين والاولاد الصلبين خلافاً للشافعية والامامية والزيدية فانهم قالوا بوجوب نفقة الاصول وان علوا على الفروع وان نزلوا وكذلك الصكس.
٢. وقال الامامية في قولهم للمشهور نفقة الحواشي مستحبة^(٥).
٣. قال الحنفية^(٦) تهب النفقة للحواشي في حالة قيام القرابة المحرمية فقط كالاخوة والاخوات دون اولادهم والاعمام والعصام والاخوال والحالات دون اولادهم لجواز التزواج بين اولادهم.
٤. وقال الحنابلة^(٧) والامامية في قولهم للمشهور: بوجوب نفقة القريب على قريبه الوارث سواء كانت المحرمية موجودة او لا وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَكُوفِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾.
٥. وجمع ابن حزم الظاهري^(٨) بين الرأيين الأخوين الثالث والرابع فقال بوجوب نفقة القريب على قريبه اذا وجد التوارث بينهما او القرابة المحرمية وان لم يكن وارثاً بأن كان هناك من يحبه.

والراجع من وجهة نظري هو قول ابن حزم لشؤله وعدالته وقربه من روح التعاون الذي اكدته الشريعة الاسلامية في آيات كثيرة في القرآن الكريم.

(١) شرح المحرشي: ٢٠٣/٤.

(٢) تكملة المجموع: ١٣٢/١٧ وما بعدها.

(٣) الروحة البهية شرح اللمعة الدمشقية: ١٤٣/٤ وما بعدها.

(٤) الدراري المضيئة شرح الدرر البهية للشركاني: ٩٠/٢.

(٥) الخلاص في اللغة للطوسي: ٣٣٤/٢.

(٦) المبسوط: ٢٢٣/٥ تبين الحقائق: ٦٤/٣.

(٧) المنهاج لابن قدامة: ٢١٣/٨.

(٨) المعلى: ١٠٠/١٠ وما بعدها.

الآية (٢٤٠) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَدَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(١١) (١١) الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ قَالُوا هَذِهِ الْآيَةُ مَنْسُوخَةٌ بِالْآيَةِ الَّتِي تَسْبِقُهَا فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ بِسِتَّةِ أَرْقَامٍ لِيَ الْآيَةِ (٢٣٤) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَخْرُجْنَ بِأَنْفُسِهِمْ أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ وَخَمْسًا فَلَوْلَا بَلَّغْنَا أَجَلَهُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(١٢) (١٢).

قال النحاس^(١٤) أكثر العلماء على أن الآية (٢٤٠) من سورة البقرة منسوخة بآية (٢٣٤) منها وقال بعضهم نسخ من الآية الناسخة أربعة أشهر وعشرة أيام بالنسبة للحاصل لا تلبث. عدتها إذا ولدت وقال قوم عدتها آخر الاجلين وقال قوم: ليس في هذا نسخ وإنما هو نقصان من الحول.

وقال قوم هما حكمتان واستدلوا بأنها منتهية عن المبيت في غير منزل زوجها وقال ابن حزم الاندلسي^(١٥) آية (٢٤٠) منسوخة وناسخها آية (٢٣٤) وقال ابن الجوزي^(١٦) قال المفسرون: كان أهل الجاهلية إذا مات أحدكم مكثت زوجته في بيته حولاً ينفق عليها من ميراثها فإذا تم الحول خرجت إلى باب بيتها ومعها بعة فرمت بها كلباً وخرجت بذلك من عدتها وكان معنى رميها بالبيرة أنها تقول مكثت بعد وفاة زوجي أهون عندي من هذه البيرة ثم جاء الإسلام فأقرهم على ما كانوا عليه من مكث الحول بهذه الآية ثم نسخ ذلك بالآية المتقدمة في نظم القرآن على هذه الآية.

وقال البعض (أن آية (٢٤٠) نسختها آية الميراث) على أساس أن للمتوفى عنها زوجها نفقة وكسوة من التركة وخصص لها نصيب من الميراث وحل محلها.

(١١) سورة البقرة/٢٤٠.

(١٢) سورة البقرة/٢٣٤.

(١٣) من انصار عدم النسخ: القرطبي: ٢/٢٧٦، الرازي: ١٤٨.

(١٤) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٧٣.

(١٥) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٩٠.

(١٦) نواسخ القرآن ص ٩٠-٩١.

أهلة بطلان وهم النسخ :

هناك أدلة شرعية ومنطقية وعلمية كثيرة تدل بوضوح على بطلان دعوى نسخ آية (٢٤٠) بآية (٢٣٤) أحصاها ما يأتي:

١. اختلاف موضوع الايتين فأية (٢٤٠) تبين حقاً من الحقوق الزوجية للمتوفى عنها زوجها بعد وفاة الزوج بدليل قوله تعالى: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأُولَئِهِمْ﴾ وهذا الحق فسرهُ قوله تعالى: ﴿مَكْلَافًا إِلَى الْمَرْكُومِ هِيَ إِطْرَاجٌ﴾ أي حلها بالسكنى والنفقة وما كانت عليه قبل الوفاة في بيت زوجها المتوفى مع منح الحرية لها وحلها في الخروج وعدم اختيار ذلك وعدم التزامها بالبقاء والتنع بيت الزوجية بدليل قوله تعالى: ﴿إِطْرَاجٌ فَإِنْ خَرَجْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْتَ فِي فِيْهِمْ مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾.

بينما ان الآية (٢٣٤) تبين واجباً من الواجبات الزوجية على المتوفى عنها زوجها بعد الوفاة والزامها قهراً ودفع إرادتها بالتقيد بهذا الواجب.

فإذا كانت حائلاً يجب عليها التبرع اربعة اشهر وعشرة أيام وإذا كانت حاملاً تنتظر وضع الحمل عند جمهور الفقهاء لو انقضاء ابعد الاجلين من وضع الحمل والمدة اربعة اشهر وعشرة أيام عند البعض وإذا كان موضوع الايتين يختلف فأين التضارب واين التناقض مع ان النسخ فرع التناقض فيأتي لرفعهِ^(١).

٢. الحكم الولد في الآية الاولى يتعلق بمقوق الناس الخاصة لإرادة العبد وله الاختيار والحرية في قبولها او رفضها.

في حين ان الحكم الوارد في الآية الثانية حق من حقوق الله المحضة لا تقض لإرادة الانسان ولا يقبل التعديل او التبديل وهو وجوب التبرع وعدم الزواج الا بعد اربعة اشهر وعشرة أيام لو وضع الحمل بالنسبة للمتوفى عنها زوجها كسائر النواج العدة بالنسبة المطلقة من وضع حمل كما في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَخْصَالُ أَجَلُهُمْ لَنْ يَخْصَنَ عَنْهُمْ﴾ وثلاثة قروء كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَكْرَهُنَّ أَنْ يَخْصَنَ عَنْهُمْ﴾ وثلاثة اشهر كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَكْرَهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ مِنْ لِسَانِكُمْ إِنْ أُرْكَبْتُمْ فَعَلَيْتُمْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَخْصَنَ﴾ فالعدة بكافة أنواعها حقوق الله المحضة بينما تمتنع الزوجة بالبقاء في بيت الزوجية من الحقوق الخاصة للعبد.

^(١) ينظر أصول الفقه للشيخ محمد الحصري ص ٢٥٢.

- فأين التناقض وأين التعارض حتى يرفع بالنسخ؟ ومن القواعد الأصولية والمنطقية ان التعارض او التناقض لا يقوم الا بعد وحدة للموضوع والمحمول.
٣. الآية النسخة (٢٣٤) متقدمة في نظم القرآن بست آيات على الآية المنسوخة فما هو السر في هذا التقديم والتأخير رغم ان النسخ يأتي بعد المنسوخ وفق نزوله اذا كانا في سورة واحدة ومتعلقين بموضوع واحد فهنا التقديم والتأخير ورغم عدم ضرورة رعايتهما قرينة اخرى على عدم وجوه النسخ.
٤. اكثر النساء في العالم الاسلامي يمعن بين حكمي الايتين فالزوجة المتوفى عنها زوجها غالباً تبقى في بيت الزوجية بعد وفاة زوجها سنة فاكتر والسكنى هي هي والنفقة هي هي اضافة الى التزامها بهذه الوفاة هل هناك من يدعو الى خلاف ذلك ويطلب من الزوجة الخروج من بيت الزوجية وعدم السكنى فيه وعدم الانطلاق من التركة بحجة ان هذا منسوخ؟
- الجواب: كلا علماً ان حكمي النسخ والمنسوخ يجب ان يكونا متناقضين لا يبرز جمعهما معاً كما لا يبرز ولعهما معاً.
٥. ان ثبوت الآية (٢٤٠) في القرآن الكريم ثلاثة لقرينة اخرى على عدم نسخها^(١١) لان الاحتفاظ بالتلاوة والفاء الحكم رفض القول بصحة اكثر العلماء^(١٢) كما ذكرنا سابقاً. والقرى دليل من هذه الأدلة التي استعرضتها هو اختلاف الايتين في الموضوع لموضوع الآية (٢٤٠) هو الحق بينما موضوع الآية (٢٣٤) هو الالتزام وموضوع النسخ والمنسوخ يجب ان يكون واحداً بالبداية.

الآية (٢٥٦) قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾^(١٣) قال النحاس^(١٤): (لمن العلماء من قال هي منسوخة ولان النبي ﷺ) قد اكراه العرب على دين الاسلام وقاتلهم ولم يرض منهم الا الاسلام ومن قال بذلك سليمان بن موسى قال

^(١١) يقول القرطبي في تفسيره ٢/٢٢٦: روى البخاري عن ابن الزبير قال: قلت لعثمان هذه الآية التي في البقرة نسختها الآية الاخرى فلم يكتبها؟ قال يا ابن اخي لا اخبر شيئاً من مكانه.

^(١٢) قال الطبري ٢/٣٧٢: (عن مجاهد ان هذه الآية عكمة لا نسخ فيها والعدة كانت قد ثبتت اربعة اشهر وعشرا ثم جعل الله لهم رعية سكن سبعة اشهر وعشرين ليلة فإن شابت للمرأة سكنت وان شابت خرجت.

^(١٣) سورة البقرة/٢٥٦.

نسخها آية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ وقال بعض العلماء ليست منسوخة لكن لا اكراه في الدين نزلت في اهل الكتاب لا يكرهون على الاسلام اذا ادوا الجزية والذين يكرهون اهل الاوثان.

وقال ابن سلامة^(١): نسخها الله بآية السيف.

وقال ابن حزم الاندلسي^(٢): آية ﴿لَا إِكْرَهَ فِي الدِّينِ﴾ منسوخة ونسخها قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٣).

وقال ابن الجزري^(٤): اختلف العلماء هل هذا القدر من الآية محكم او منسوخ فذهب قوم الى انه محكم ثم اختلفوا في وجه احكامه على قولين:

احدهما عام اريد به المحصوص وهو اهل الكتاب فانهم يجهلون بين الجزية والاكراه على الاسلام.

والقول الثاني ان المراد بالدين هو المعتد بالقلب.

أدلة بطلان وهم النسخ :

١- من الواضح ان القرآن الكريم وحدة لا يتجزأ ويفسر بعضها بعضاً فهناك مناهات الايات تتناقض مع القول بنسخ الاكراه في الدين وتزيد بقاء هذا الحكم الى الابد ومن هذه الايات:

أ- آية العتاب المرجح الى الرسول (ﷺ) حين اراد اكراه البعض على الاسلام رحمة بهم فقال سبحانه بالاستسلام الانكاري: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآتَمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُ النَّاسُ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(٥).

ب- قال سبحانه وتعالى: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالنَّوْظِ الْعَظِيمَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾^(٦).

(١) النسخ والنسخ ص ٧٩.

(٢) النسخ والنسخ ص ٩٩.

(٣) المرجع السابق.

(٤) سورة التوبة/٥.

(٥) نواسخ القرآن ص ٩٢.

(٦) سورة يونس/٩٩.

(٧) سورة النحل/١٢٥.

ج- المحصر الوارد في قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاغْلُظْ أَلْعَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾^(١١).

د- المحصر الوارد في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ قُولُوا فَأَنَّا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾^(١٢).

وهناك عشرات الايات تؤكد قوله: ﴿لَا إِكْرَهَ فِيهِ الدِّينُ﴾ فالقول بنسخه يستلزم القول بنسخ تلك الايات أيضاً واللازم باطل فكذلك المفرد.

٢. اضافة الى تلك الأدلة النقلية فان الدليل العقلي والمنطقي العلمي يرفض الاكراه في الدين لان الدين اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع بالقلب بوجود الله ولبوت نبوة محمد (ﷺ) وما يتفرع منهما من سائر المعتقدات والاعمال الصالحة وليس مجرد الشهادة والتظاهر بالاسلام وهذا الاعتقاد قلبية شخصية ذاتية فلا تفرض بالقوة والاكراه على احد فكل اكراه يخلل وجود هذه العقيدة الباطنية يؤدي الى تكوين طبقة من المخالفين في كل مجتمع ومن الواضح ان خطورة المخالف على المجتمع اكثر بكثير من خطورة العدو العلني.

٣. ان آية السيف او آية اخرى الامرة بالقتال خاصة بمالة الدفاع الشرعي عن الاسلام والمسلمين^(١٣).

الآية (٢٨٢) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَلَّيْتُمْ يَذِّنْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاتَّخِذُوا...﴾^(١٤) الآية ثم قال في نفس الآية ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ ثم قال سبحانه في الآية التي تليها: ﴿وَلَنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُورَةٌ﴾^(١٥).

فأمر القرآن الكريم في هاتين الايتين بتوثيق الدين، والمعاملات المالية استبعاداً لحصومات المتعاقدين او روثهما وذلك بإحدى الطرق الثلاث اما تسجيل الدين او العقد لدى كاتب العدل تنفيذاً لأمر الله: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ او الاشهاد على البيع طبقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ وفي حالة عدم وجود كاتب العدل يوثق العقد

(١١) سورة المائدة/٩٢.

(١٢) سورة آل عمران/٢٠.

(١٣) من انصار عدم النسخ: ابن العربي: ١/٢٣٣، الأوكسي: ١٢/٣، الطبري: ١٢/٣، القرطبي: ٣/٢٨٠، الرانزي: ١٤/٧، الكية الهراي: ١/٢٢٣.

(١٤) سورة البقرة/٢٨٢.

(١٥) سورة البقرة/٢٨٢.

والدين بالرهن حماية لضمان حق الدائن بحيث اذا حل اجل الدين ولم يتم المدين بوفاء الدين يباع المهرمون ويستولي الدائن دينه من ثمنه وفقاً لقوله تعالى: ﴿وَكَانَ كُنْهَمُ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ يَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانًا مَكْتُوبَةً﴾ وهذا الشرط ليس له المفهوم المخالف فيجوز الرهن في السفر والحضر بدليل ما روي عن عائشة أم المؤمنين (رحمى الله عنها): (من ان الرسول ﷺ اشترى من يهودي طعاماً بنسيئة^(١) فأعطاه درهماً له رهناً^(٢)).

وهذه الاجرامات من تسجيل الديون والاشهاد على البيعات وتوثيق الديون بالرهون يطلق عليها القانون والقانونيون تعبير (الشكلية) ومركز هذه الشكلية في القانون يختلف من بلد الى بلد آخر، ففي العراق كل تصرف ينصب على العقار باستثناء الوصية - باطل اذا لم يسجل في دائرة التسجيل العقاري^(٣).

بينما في القانون المصري والقوانين المتأثرة به بيع العقار لو أي تصرف عقاري اخر خارج الدائرة الرسمية يعتقد وينشئ الالتزام على عاتق صاحب العقار بتسجيل العقد في دائرة الشهر العقاري ولكن لا ينقل الملكية الى الطرف الاخر الا بعد التسجيل.

موقف فقهاء الشريعة من الشكلية المذكورة :

اختلف فيها علماء الاسلام من الاصوليين والفقهاء والمفسرين في هذا الموضوع من ناحيتين:

أحدهما: الاختلاف في بقاء الامامر الواردة في الايتين المذكورتين محكمة او كونها منسوخة.

والثانية: استعمال تلك الامامر في المعنى الحقيقي الشرعي وهو الوجوب او في المعنى المجازي وهو التنب والارشاد كما في الايضاح الآتي:

(١) بنسيئة: هو البيع بشئ مؤجل.

(٢) صحيح مسلم: ١٢٢٦/٣ تحت عنوان باب الرهن وجزأه في الحضر والسفر.

(٣) القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٩ المادة (٥٠٨) وقانون التسجيل العقاري رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ المادة (٣).

أولاً- بقاؤها محكمة او كونها منسوخة:

زعم البعض^(١) ان هذه الشكلية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنَ بِغُضُوكُمْ غُفَاً فَلْيَسِّرْهُ﴾^(٢).

وهذا الزعم باطل لانه خلط بين التخصيص والنسخ فمضمون الاوامر الواردة في الايتين المذكورتين يخص هذا الشرط في الآية الثانية فلمي حالة وجود الثقة بين المتعاقدين والدائن والمدين بحيث تكون حقوق كل واحد منهما التي هي التزامات بذمة الاخر مضمونة فلا داعي للتوفيق بالتسجيل او الاشهاد او الرهن لضمان قيام كل بالوفاء بالتزامه في موعده المحدد.

ثانياً- الاوامر المذكورة للوجوب او للتدب والارشاد:

أ/ ذهب جمهور علماء المسلمين من الفقهاء والاصوليين والمفسرين الى ان الاوامر الواردة في هاتين الايتين للتدب او الارشاد وليست للوجوب والالتزام والحتم رغم قولهم بأن الامر حقيق في الوجوب وعجاز في غيره غير انه لم يستعمل في معناه الحقيقي في كل من التسجيل والاشهاد والرهن في الايتين المذكورتين بقرينة عمل السلف الصالح حيث لم يلزموا انفسهم بهذه الشكليات في الدين المراجعة والعقود المالية وهم اكثر منا التزاماً بالشرعة وتطبيقها وعملهم قرينة على ان تلك الاوامر لم تستعمل في معانيها الحقيقية وهي الوجوب ويرد هذا الاستدلال بأدلة منها:

١. ان الوازع الديني عند السلف كان متغلباً على الجانب المادي وكانت الثقة سائدة بين المتعاقدين والامانة قائمة لدى كل مدين فلم يكن هناك موجب للتوفيق بأية شكلية.
٢. ان الحياة سلباً كانت بسيطة بحيث ان الدين كانت بمبالغ قليلة لا تستوجب التسجيل وعمل العقد لم يكن من الامور الشينة النجاسة غالباً.

^(١) المجلس للرجع السابق ص ٨٢-٨٤. ابن سلامة للرجع السابق ص ٩٦. ابن الجوزي المرجع السابق ص ٩٤-٩٦. ابن حزم الاندلسي المرجع السابق ص ٣٠ وفيه آية (وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ) منسوخة وناسخها (فَإِنْ آمَنَ بِغُضُوكُمْ غُفَاً فَلْيَسِّرْهُ) الذي لا يُؤْمِنُ آمَنَتْهُ.

^(٢) البقرة/٢٨٣.

وبناء على ذلك فإن عملهم بترك التسجيل والاشهاد والرهن لا يكون قرينة على ان هذه الارامر استعملت في معانيها المجازية وهي الارشاد والندب وغيرهما ولم تستعمل في المعنى الحقيقي وهو الوجوب عند الحاجة.

ب/ وذهب البعض من الصحابة والتابعين وأئمة للمذاهب الفقهية الى ان تلك الارامر مستعملة في المعنى الحقيقي وهو الوجوب والحتم والالتزام.

فمن الصحابة: عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) وابو موسى الاشعري^(١١).

ومن التابعين: محمد بن سيرين وابو قلابة والضحاك وجابر بن زيد ومجاهد ومن اشداهم في ذلك عطاء فقال اشهد اذا بايعت او اذا اشتريت بدوم او نصف درهم او اقل من ذلك قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾.

وعن مغيرة عن ابراهيم قال اشهد اذا بايعت واذا اشتريت ولو دستجة بقل^(١٢).

ومن ائمة للمذاهب الفقهية ابن حزم الظاهري^(١٣) حيث قال ((وفرض على كل متبايعين لما قل او كثر ان يشهدا على تبايعهما رجلين او رجلا وامرأتين من الصلوات وان لم يصدا عدولاً سقط فرض الاشهاد. فإن لم يشهدا وهما يقدران على الاشهاد فقد عصيا الله والبيع تام فإن كان البيع بشئ الى أجل مسمى ففرض عليهما مع الاشهاد المذكور ان يكتباه فإن لم يكتباه فقد عصيا الله والبيع تام فإن لم يقدرا على كتاب سقط عنهما فرض الكتاب)). برهان ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ بَيْنَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ الآية.

ثم قال: فهذه الارامر مغلفة مؤكدة لا تحمل تأويلاً بأمر الكتابة في اللدائنة الى اجل مسمى وبلاشهاد في ذلك في التجارة المدارة الى اخره.

ثم يقول: قال مجاهد كان ابن عمر اذا باع بنقد اشهد واذا باع بنسيئة كتب واشهد الى آخره.

وجل ادلة هؤلاء هو ان الامر الوارد في التسجيل والاشهاد والرهان مستعمل في معناه الحقيقي وهو الوجوب ولا يجوز حمله على معناه المجازي وهو الندب او الارشاد ولعدم وجود القرينة الصارفة عن حقيقته.

(١١) ابو جعفر النحاس النسخ والنسخ ص ٨٢.

(١٢) المرجع السابق ص ٨٢.

(١٣) المحلى: ٣٤٤/٨ وما بعدها.

في حين استدلل الجمهور على استعماله في معناه المجازي بقرينة عمل السلف الصالح. ومن وجهة نظري ان هناك مغالاة في الاتجاهين المذكورين ونتيجة لتطورات الحياة الاقتصادية وضعف الوازع الديني وقلة الثقة والامانة يجب الاخذ بالوسط بين الرايين السابقين لان الشريعة الاسلامية اقرت الوسط^(١١) في كل شيء. واستبعدت الافراط والتفريط فاذا كان الدين مبلغاً كبيراً فيجب تسجيله بفلان المبالغ القليلة. واذا كان عل العقد مبالغاً نسبياً كالعقارات من الدور والاراضي والبساتين فيجب تسجيلها في دائرة التسجيل العقاري او ما يقابله.

واذا كان عل العقد سيارة يجب تسجيلها في دائرة المرور واذا كانت طائرة او باخرة يجب تسجيلها في دائرة رسمية وذلك استبعاداً للنزاعات والخصومات بين العائدين لو ردتتهما والقرآن العظيم سبق التشريعات الوضعية في العالم في الرار هذه الشكليات ضماناً لحقوق المتعاقدين وتعتبر اول شريعة في الدنيا عرفت كاتب العدل. واقترح ان يأخذ المشرع في البلاد العربية باتجاه الشريعة الاسلامية في القول بانعقاد العقد خارج الدائرة الرسمية ثم الزام العائدين بالتسجيل في الجهة الرسمية كما هو مصروف في القانون للمصري واللوائح المتأثرة به^(١٢).

الآية (٢٨٤) قوله تعالى: ﴿وَرَأَىٰ تُبْنُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ لَوْ تَخَفُوا يُحَاسِبَكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾^(١٣). يقول النحاس^(١٤) (فمن ابن عباس فيها ثلاثة احوال: احداها انها منسوخة بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ لَكُمْ إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١٥). والثاني انها غير منسوخة وانها عامة بمااسب للمؤمن والكافر والمنافق بما ابدى واخفى فيفطر للمؤمن ويعاقب الكافرين والمنافقين. والثالث انها مخصوصة وانما في كتمان الشهادة واطهارها كذا روى زيد بن ابي زياد عن معمر عن ابن عباس).^(١٦)

(١١) قال سبحانه وتعالى (وَكَلَّاكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُفْقَهُوا قَوْلَ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ) البقرة/١٤٣.
(١٢) من انصار عدم النسخ: الطنجي: ٢٩٠/٣، الاوسى: ٥٧/٣، ابن العربي: ١٦٢/١، القرطبي: ٣٧٦/٣، الرازي: ١١٠/٧، الكيال الهراسي: ٢٣٧/١.
(١٣) البقرة/٢٨٤.
(١٤) المرجع السابق ص ٨٥ وما بعدها.
(١٥) سورة البقرة/٢٨٦.
(١٦)

يقول ابن حزم الاندلسي^(١) فسق نزولها عليهم فقال النبي (ﷺ) لا تقولوا كما قالت اليهود سمعنا وعصينا ولكن قولوا سمعنا وأطعنا فلما علم الله بتسليمهم لامره انزل ناسخ هذه الآية بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ كُفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وخلف من الوسع بقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٢).

وقال ابن سلامة^(٣) ((اختلف المفسرون في معناها فروي عن عائشة (رضي الله عنها) انها قالت ان الله (ﷻ) على الخلق بما عملوا في الدنيا يوم القيامة سراً وجهراً فيغفر للمؤمنين ما أسروا ويعذب الكافرين ثم يقول: وقال ابن مسعود (رضي الله عنه) هي في سائر اهل القبلة. وقال المحققون: لما نزلت هذه الآية قال المسلمون: يا رسول الله لا نطبق فقال النبي (ﷺ) لا تقولوا كما قالت اليهود سمعنا وعصينا ولكن قولوا سمعنا وأطعنا فنزل قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ كُفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وقال ابن الجوزي^(٤) ما خلاسته في هذه الآية: ﴿وَكِنْ تَبَلَّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ لَوْ تَقَضَّرُوا يُخَالِفِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ قولان:

أحدهما: منسوخ بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ كُفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وعن ابن مسعود نسختها الآية التي تليها: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾.

والقول الثاني: انه لم ينسخ ثم اختلف ارباب هذا القول على ثلاثة اقوال:

أحدها: أنه ثابت في المأخذ على العموم فيؤاخذ به من يشاء ويغفر لمن يشاء. وهذا مروى عن ابن عباس.

والثاني: المؤاخذة به واقعة ولكن معناها اطلاق العبد على فعله السيء.

والثالث: عاسبة العبد به نزول الغم والحزن والعقوبة والأذى به في الدنيا وهو قول عائشة (رضي الله عنها).

والذي اراه في هذا الموضوع هو التفصيل الاتي:

كل ما هو مكتوب في نفس الانسان وباطنه لا يخلو من احدى الحالات الثلاث الآتية:

(١) المرجع السابق ص ٣٠.

(٢) سورة البقرة/١٨٥.

(٣) المرجع السابق ص ٩٧.

(٤) المرجع السابق ص ٩٦ وما بعدها.

الأولى - صفات غريزية فهو خاضعة لإرادة الإنسان سواء كانت من الصفات الحسنة أو الرذيلة فهي لا يسأل عنها الإنسان ولا يحاسب عليها لأن الله لا يكلف الإنسان إلا بما يطوع لإرادته وطاعته وهذا هو المراد من قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ لَكُمْ إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

الثانية - صفات غريزية خاضعة لإرادة الإنسان واختياره كالحسد والانبائة والطفیان والمقد والبغض بغير حق وغير ذلك من الصفات الرذيلة التي تكون تحت سيطرة الإنسان واختياره إن شاء اختارها وإن شاء كف عنها فهذه الصفات الرذيلة المكنونة في نفوس الإنسان وباطنه يسأل عنها الإنسان بالاجماع لأن المفروض أن يكون باطن المسلم نظيفاً كظاهره وإن ميزان الاسلام أنه لا ينظر إلى صور الناس وإنما ينظر إلى قلوبهم وهذا القسم هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ قُلْتُمْ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ لَوْ كُنْتُمْ تُعْلَمُونَ بِمَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾.

الحالة الثالثة - هي النوايا السيئة لا ارتكاب المعاصي والجرائم كمن ينوي السرقة ويتبها لها ومن ينوي قتل إنسان بريء فيحضر الأسباب لتنفيذ وينوي الزنا بامرأة فيخطط له السبل وهكذا فهذه النوايا السيئة لا يحاسب عليها الإنسان إلا بعد المباشرة بتنفيذ الجريمة للمنية.

والذي يقع في النفس من قصد للمصيبة (أو الجريمة) يمر بالمراحل الآتية:

أ- الهاجس: وهو ما يلقى في النفس ولا يؤاخذ به إجماعاً لأنه ليس من فعله الإرادي وإنما هو شيء ورد عليه دون قدرة على منعه.

ب- المحاطر: وهو جريان ما في النفس ويعتبر المرحلة الثانية بعد الهاجس فلا يؤاخذ به أيضاً بالاجماع لنفس السبب.

ج- حديث النفس: وهو ما يقع فيها من التقدير هل يقدم على الجريمة أو لا والقاعدة العامة في الشريعة الإسلامية أن لا عقاب على حديث النفس في الجريمة قبل ارتكابها لأن النبي (ﷺ) قال: ((إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأَمْتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ يَشْكُرُوا أَوْ يَفْعَلُوا))^(١).

د- الهم: وهو ترجيح قصد الفعل، فقد بين الحديث الصحيح أن الهم بالحسنة يكتب حسنة وأن الهم بالسيئة لا يكتب سيئة وينظر فإن تركها كتب حسنة وإن فعلها كتب سيئة.

هـ- العزم: وهو أقوى من الهم فالمحققون من فعلها الشريعة على أنه يؤاخذ به لقوله (ﷺ): إذا تراجع وفي رواية (إذا التفتي) المسلمان بسيئتهما فقتل أحدهما

^(١) رواه البخاري، نيل الأوطار للشركاني: ٥٥٧.

صاحبه فالقاتل والمقتول في النار فليل هذا القاتل فما بال المقتول قال اراد قتل صاحبه^(١١).

و- الاعمال التحضيرية: وهي المظهر الخارجي للمعزم على ارتكاب الجريمة. الاصل في الشريعة الاسلامية انها لا يعاقب عليها ما لم تكن بذاتها معصية فعندئذ يجب فيها التعزير وان لم يتخذ فيها الجريمة للمثوبة^(١٢).

وبعد هذا التحليل العلمي في الموضوع يتبين لنا ان قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ تعصم للعموم قوله: ﴿وَكُنْ تَقْتُلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ لَوْ كُفُّوا يَخْلِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ فالقول بالنسخ من السلف الصالح اريد به التخصيص واما من اراد به غيره فقد خلط بين النسخ والتخصيص غفر الله لهم لانهم قالوا ذلك بحسن النية. والآية الاولى عامة تدل في ظاهرها على عاقبة الانسان على ما يظفيه من الصفات الرذيلة الارادية واللاارادية وعلى نواياه السيئة وان لم تخرج الى حيز الفعل والتنفيذ.

والآية الثانية خصصت هذا العموم واقتصرت على صفاته الرذيلة التي تتعارض مع وجوب طهارة سريرة الانسان في كل ما يرضع لارادته^(١٣) وعلى ما يكتسبه مما يجب عليه ابراءه كشهادة يجب عليه ادلائها لانها تتعلق بآثبات حق من الحقوق العامة او الخاصة فكتمان الشهادة يؤدي الى ضياعها بدليل الآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِيمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَكْتُمُونَ عَلِيمٌ﴾^(١٤).

وفي ختام الكلام عن النسخ المزعوم لايات سورة البقرة اكد ما ذكرته سابقاً من ان جميع الايات التي زعموا انها منسوخة بآية السيف في هذه السورة وفي جميع السور الاخرى عامة من حيث الظروف والزمان وحالات الحرب والسلام ولن آية السيف مقصورة لهذا العموم فتخرج من تلك الاحوال والظروف حالة اعتداء المشركين على الاسلام والمسلمين حيث يجب

(١١) متفق عليه نيل الاوطار: ٥٢/٧، وفي لفظ البخاري انه كان حريصاً على قتل صاحبه.

(١٢) ينظر للمسؤولية الجنائية في الشريعة الاسلامية دراسة مقارنة بالقانون للمؤلف ص ٤١-٤٢.

(١٣) يقول الطبرسي (مجمع البيان: ١/٢-٤٠) قيل هذه الآية منسوخة بقوله ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وبدأوا في ذلك غيماً حقيقياً وهذا لا يصح لان تكليف ما ليس في الوضع غير جائز فكيف ينسخ وانما المراد بالآية ما يتناول الامور والنهي من الاعتقادات والارادات وهي ذلك مما هو مستور عنا فاما ما لا يدخل في التكليف من الوسوس والهواجس وما لا يمكن التحفظ عنه من المحاور فمخرج عنه لدلالة العقل.

(١٤) سورة البقرة/٢٨٣.

(١٥) الطبرسي: ٩٩/٣، الاوسمي: ٦٤/٣، القرطبي: ٣٧٦/٣، الرازي: ١٢٦/٧.

عندئذ الدفاع الشرعي يقتضى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَهْتَكَى عَلَيْكُمْ فَاهْتَكُوا عَلَيْهِ يَسْئَلِ مَا أَهْتَكَى عَلَيْكُمْ﴾.

ولو صح زعم هؤلاء الزاعمين للزم القول بأن الاسلام دين الحرب والقتال وسفك الدماء في جميع الاحوال والظروف والازمنة والامكنة مع ان هذا الاتهام خطأ فاحش لا يفتقر أياً كان مصدره لأنه مبني على اجتهاد خاطئ يتنافى مع واقع القرآن الكريم الذي يدعو الى السماح والسلم والتعاون واستبعاد اللجوء الى استخدام القوة إلا للدفاع الشرعي عن الدين والحياة والعرض والمال ورفع الفتنة ودفع الفساد.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ آلِ عَمْرٍاءَ

- (٢٠) ﴿وَلَنْ تَقُولُوا فَإِنَّا عَلَيْكَ مِنَ الْبَلَاءِ﴾
- (٢٨) ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَيَخْلُوكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾
- (٢٨) ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ أَوَلَيْسَ جَزَاءُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْعَالِيَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعِقَابُ وَلَا هُمْ يُنْقَرُونَ﴾
- (٨٦- ٨٨) ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾
- (٩٧) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾
- (١٠٢) ﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أَلَدَى﴾
- (١١١) ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾
- (١٤٥) ﴿وَلَنْ تَضُرُّهُمْ وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾
- (١٨٦)

الآية (٢٠) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ قَوْلُوا فَلِئَآئِنَّا عَلَيْكَ بَرْلَأُ﴾^(١١)

يقول ابن سلامة^(١٢): سورة آل عمران مدنية تحتوي من المنسوخ عشر آيات الآية الاولى قوله تعالى: ﴿فَلِئِنْ أَسْلَمُوا لَقَدْ آخَضْنَا﴾ هذا محكم والمنسوخ ﴿وَإِنْ قَوْلُوا فَلِئَآئِنَّا عَلَيْكَ بَرْلَأُ﴾ نسختها آية السيف.

وقال النحاس^(١٣): لم نجد في هذه السورة بعد تلخيص شديد عما ذكره في النسخ والمنسوخ إلا ثلاث آيات ولولا حجتنا ان يكون الكتاب مشتملاً على كل ما ذكر منها لكان القول فيها انها ليست بناسخة ولا منسوخة.

وقال ابن حزم الاندلسي^(١٤): ((سورة آل عمران مدنية وفيها خمس آيات منسوخة فأولى ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ قَوْلُوا فَلِئَآئِنَّا عَلَيْكَ بَرْلَأُ﴾ وناسخها آية السيف وهي قوله تعالى: ﴿فَلِئِنْ أَسْلَمُوا لَقَدْ آخَضْنَا﴾ الآية^(١٥))).

وقال ابن الجوزي^(١٦): الآيات التي ادعى عليهن النسخ في سورة آل عمران الآية الاولى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ قَوْلُوا فَلِئَآئِنَّا عَلَيْكَ بَرْلَأُ﴾.

ثم ذكر عشر آيات زعموا انها منسوخة في هذه السورة ثم يقول: وقد ذهب بعض المفسرين الى ان هذا الكلام اقتضى الاختصار على التبليغ دون القتال ثم نسخ بآية السيف.

أدلة بطلان زعم النسخ :

١. ان هذا الزعم مبني على الخلط بين النسخ والتخصيص كما ذكرنا مراراً فآية (٢٠) جاءت عامة وهي تدل في ظاهرها على عدم جواز لجوء الرسول (ﷺ) وأصحابه ومن يأتي بعدهم الى استخدام القوة مطلقاً ولو في حالات الاعتداء على الاسلام والمسلمين لكن خصص هذا الصوم بآيات أخرى منها آية السيف الخاصة بمالة الدفاع الشرعي ومنها قوله تعالى: ﴿لَمَنْ آخَضَ عَلَيْكُمْ فَأَخَضْنَا عَلَيْهِ بِسُلْوَ مَا آخَضْنَا عَلَيْكُمْ﴾.

^(١١) سورة آل عمران ٢٠/١٥٣.

^(١٢) المرجع السابق ص ٩٨.

^(١٣) المرجع السابق ص ٨٧.

^(١٤) المرجع السابق ص ٣٠.

^(١٥) سورة التوبة ٥.

^(١٦) المرجع السابق ص ١٠٤.

٢. ان مفهوم مخالفة المحصر ليس عدم جواز القتال في جميع الاحوال وانما المراد منه ان مهمة الرسول (ﷺ) في اداء رسالته هي الهداية بمعنى الارشاد الى الحق واراة الطريق وليست الايصال الى الهدف والمطلوب لان ذلك خاضع للسلطة الالهية كما قال سبحانه ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَكِدِينَ﴾^(١).

والهداية وردت في القرآن الكريم بمعنىين:

أحدهما: الارشاد الى طريق الصواب وهو من وظيفة الانبياء والرسل ومن يصل عليهم بعدم في اداء هذه الوظيفة من أهل الإصلاح والعلم ودعاة الحق وهذا الارشاد يكون بالتبليغ والمبلغ بعد الارشاد قد يصل الى الهدف المطلوب.

والثاني: الهداية بمعنى الايصال الى الهدف المطلوب بأن لا يصل الطريق ابداً وهذه الهداية خاضعة لارادة الله وحده كما قال سبحانه ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾^(٢).

قيل: ومعيار التمييز بين المعنيين هو ان الفعل المشتق من الهداية اذا تعدى الى مفعول ثان بحرف الجر يكون بمعنى الارشاد واراة الطريق كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ﴾^(٣) اي يهدي الناس الى الطريق الاقوم في الصواب. واذا تعدى بدون حرف الجر يكون بمعنى الايصال الى المطلوب والهدف هذا ما قاله البعض.

ولكن من وجهة نظري كل فعل مشتق من مادة الهداية اذا نسب الى الله يكون بمعنى الايصال الى المطلوب واذا نسب الى غيره من الانبياء والرسل وغيرهم يكون بمعنى الارشاد والتبليغ واراة الطريق وقد ورد معنى الايصال الى المطلوب في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾.

واما المعيار السابق فهو منقوض بقوله تعالى حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه السلام ﴿يَا أَبَتِ إِلَهِي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَكُنْ لِي بِهِ سَبَقٌ فَأْتِنِي أَخْبَرْتُكَ سِرّاً طَيِّباً﴾^(٤) فالفعل تعدى الى

(١) سورة القصص ٥٧.

(٢) سورة طه ٨٧.

(٣) سورة الاسراء ٩٧.

(٤) سورة مريم ٤٢.

المفعولين بدون حرف جر وهو بمعنى الارشاد والتبليغ وازاءة الطريق دون الايصال^(١١) الى الهدف لأن ذلك خاضع لسلطة الله وحده.

الآية (٢٨) ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ في قوله تعالى:
 ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَنُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ لِنَفْسِهِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾^(١٢)
 قال ابن سلامة^(١٣) الآية الثانية قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ هذا حكم والنسخ قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾.
 نختها آية السيف بدون أن يبين أي تعارض بين الآيتين أو يفسر المعنى المراد بقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ فكان النسخ في القرآن عمل اجتهادي ببل كيلسي إن شاء. حكم بنسخ الآية وإن شاء ابقاها حكمة وإن أراد جزاها فجعل جزا منها محكما والجزء الآخر منسوخا.

وهذا النمط هو دينه الابن المجزى في جميع الآيات التي حكم عليها بالنسخ ولم يتطرق لوجهه من بعيد أو قريب إلا نادرا فكتابه لواسخ القرآن يجب عدم الاعتماد عليه لأنه شوه منزلة القرآن العظيم الذي هو الأساس الرئيس في الشريعة الإسلامية ولو كان حسن النية.
 لا يوجد في هذه الآية من قريب أو بعيد الأمر بمصاداة غير المسلمين لمجرد إنهم غير مسلمين وإنما للمصاداة محصورة في نطاق قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ وإنما المراد في الآية المذكورة النهي عن اتخاذ المؤمنين الكفار انصارا لهم وعن التعاون معهم ضد مصالح الاسلام والمسلمين وهذا التعاون عرم حتى مع المسلمين ولقأ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.
 وفي الاستثناء الوارد في هذه الآية ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ هو نفس معنى قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(١٤). وفي حالات الضرورة يجوز دفع الضرر الأشد بالضرر

(١١) من أنصار عدم النسخ: الطبري: ١٤٤/١ والرازي: ١٦٠/٧.

(١٢) سورة آل عمران ٢٨.

(١٣) للرجع السابق ص ٩٩.

(١٤) سورة النمل ١٠٦.

الاخف وفي حدود الضرورة لان الضرورات تلزم بقدرها^(١) فيجوز التظاهر بقدر الحقيقة في حالات الضرورة وقدرها لكن لا يبرز السكوت عن الاعتناء في حالات الامكانية فلا تعارض بين هذه الآية وآية السيف^(٢).

الآيات (٨٦- ٨٨) قوله تعالى: ﴿كَيفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^(٣) «أَوَلَيْكَ جَزَاؤُهُمْ أَنْ عَلَيْنَهُمُ لُعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْقَرُونَ»^(٤)

زعم البعض^(٥) ان هذه الايات الثلاث منسوخة بالاستثناء الوارد في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ قَابَرُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٦).

وهذا الزعم باطل لانه خلط بين تخصيص عموم الايات السابقة بالاستثناء وبين النسخ. والغريب ان من الزاعمين بالنسخ ابن حزم الاندلسي وهو في كتابه النسخ والمنسوخ في القرن يقول في (ص ٨) منه: ((والاستثناء ليس بنسخ وسمى بعضهم الاستثناء والتخصيص نسخاً)) ثم يقول في (ص ٣١): ((هذه الايات نزلت في ستة رهط ارتدوا عن الاسلام بعد ان اظهروا الايمان ثم استثنى واحد من الستة وهو سويد بن الصامت فقال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ قَابَرُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾ فهذه الآية نسخة لها)).

ومن الواضح ان الاستثناء يبين لعموم لم يكن مراداً، والنسخ الفاء حكم كان مراداً فكيف يخلط بين الامرين؟^(٧)

(١) ينظر: الطبري: ١٥٢/٢ والطبري: ٤٢٩/٢ وتلويح ابن عطية: ٧٤/٣ والكشاف للزحاشي: ٤٢٢/١

والرازي: ١٤/٨.

(٢) من انصار عدم النسخ: الرازي: ١٥/٨ والطبري: ١٥٤/٣.

(٣) سورة آل عمران ٨٦.

(٤) سورة آل عمران ٨٨.

(٥) ابن حزم: النسخ والمنسوخ في القرن الكريم ص ١٣٩ بن سلامة ص ٩٩ ابن الجوزي ص ١٠٥.

(٦) سورة آل عمران ٨٩.

(٧) من انصار عدم النسخ: الرازي: ١٢٦/٨.

الآية (٩٧) قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ﴾^(١١)

زعموا^(١٢) انه نسخ في نفس الآية بقوله تعالى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ لعمل القائل بالنسخ اراد به معناه العام الشامل لتخصيص العام والا فلماذا اريد به معناه الاصولي فإنه غير مقبول لان لفظ (من) بدل من (الناس) بدل البعض من الكل فهو من طرق التخصيص بالادلة المتصلة.

يقول ابن الجوزي: ((قال السدي هذا الكلام تضمن وجوب الحج على جميع الخلق الفني والفقر والقادر والعاجز ثم نسخ في حق عادم الاستطاعة بقوله ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ قلت: وهذا قول غير دقيق، والقيام بالرأي الذي لا يستند الى معرفة اللغة العربية التي نزل بها القرآن على الحكم بنسخ القرآن... الخ))^(١٣).

الآية (١٠٢) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(١٤)

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال في تفسير هذه الآية (أن يطاع فلا يعصى ويذكر فلا ينسى وان يشكر فلا يكفر)^(١٥).

يقول ابن سلامة^(١٦): ((لما نزلت لم يعلموا تأويلها حتى سألوها رسول الله فقالوا ما حق تقاته قال ان يطاع فلا يعصى وأن يذكر فلا ينسى وان يشكر فلا يكفر^(١٧) فشق نزولها عليهم فقالوا: لا نطبق فقال النبي ﷺ) (لا تقولوا كما قالت اليهود ولكن قولوا سمعنا واطعنا) ثم نزل قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾^(١٨) فكان هذا اعظم عليهم من الاول حتى يستر الله ذلك وسهله فنزل قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(١٩) فصارت ناسخة لما قبلها.

(١١) سورة آل عمران/٩٧.

(١٢) من الزاعمين السدي ولبن سلامة الناسخ والنسخ: ص ١٠٠.

(١٣) النسخ والنسخ لابن الجوزي ص ١٠٩.

(١٤) من أنصار هدم النسخ: الرازي: ٢٤٥/١٠، والاقوسي: ١١٧/٥.

(١٥) سورة آل عمران/١٠٢ تتمة الآية (ولا تكونن إلا واثم مؤمنون).

(١٦) ابر جعفر النحاس: النسخ والنسخ ص ٨٨.

(١٧) للمرجع السابق ص ١٠٠.

(١٨) نطه الطهي: ٢٨/٤ عن عبد الله بن مسعود.

(١٩) سورة الحج/٧٨.

(١٠٠) سورة التغابن/١٦.

وقال بالنسخ جماعة^(١).

وزعم النسخ باطل للدلالة الآية:

١. كل امر رده في القرآن وكلف الانسان فيه بعمل ما فإن عمومه يخص بقوله تعالى: «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا». والقول بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص اذا لم يقصد به معناه العام عند السلف.
٢. ما روي عن معاذ من ان النبي (ﷺ) قال له هل تدري ما حق الله على العباد؟ قال الله ورسوله أعلم قال هو ان يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً وهذا لا يجوز ان ينسخ.
٣. ان معنى (اقْرَأُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ) اي كما يحق ان يتقوا وذلك بان يعتنب جميع معاصيه ومثل هذا لا يجوز ان ينسخ لانه اباحة لبعض المعاصي.
٤. لا يجوز ان يفسر (حَقَّ تَقَاتِهِ) بما لا استطاع من التقوى لانه الله سبحانه وعد انه لا يكلف نفساً الا وسعها والوسع دون الطاقة^(٢).
- يقول ابن الجوزي^(٣): ((قال ابن عجيل ليست منسوخة لان قوله «مَا اسْتَطَعْتُمْ» بيان حق تقاته وانه تمت الطاقة فمن سمي ببيان القرآن نسخاً فقد اخطأ^(٤)).

الآية (١١١) قوله تعالى: «لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذًى»^(٥).

اي لا يضرركم ضرراً باقياً في جسد لو قال انما هو شي. يسر سريع الزوال وتساوون عليه. وزعم البعض^(٦) ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: «فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» ولا ياتيكم الاخر^(٧).

(١) منهم محمد بن كعب: ابن الجوزي: ١٠٨ وابن حزم الاندلسي: ٣١ ومنهم قتادة الطبري: ٢٠/٤.

(٢) ينظر: تفسير الرازي: ١٧٦/٤.

(٣) المرجع السابق ص ٩٠.

(٤) من انصار عدم النسخ الطبري (٢٠/٤) والاكوسي (١٠٢/٤) والرازي (١٦١/٨) والسرطبي (١٧٧/٤).

(٥) رجح عدم النسخ لاسكان الجمع بين هذه الآية وآية (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) بأن الاشارة بيان للاولى وليست ناسخة لها ويكون للعنى فاتهم الله حق تقاته ما استطعت وقال هذا أصوب.

(٦) سورة آل عمران/ ١١١.

(٧) منهم السلي فقال الاشارة الى اهل الكتاب قبل ان يضرهم بقتالهم ومنهم ابن سلامة ص ١٠١.

(٨) سورة التوبة/ ٢٩.

وذهب النسخ باطل لأدلة منها:

١. عدم وجود أي تعارض بين الآيتين فالآية الثانية حكمها خاص بمالة الاعتداء على المسلمين ويرد الاعتداء والاولى بيان لتحمل بعض الاذى من الغير الذي لا يصل الى درجة التهديد بالدين والحياة والعرض والمال وهذا يجب ان يكون من شيعة كل انسان مسلم وغير مسلم لان الاصل هو السلم والحرب استثناء.
٢. الآية الاولى من الاخبار والاخبار لا تقض للنسخ^(١).

الآية (١٤٥) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾^(٢)
 وذهب البعض^(٣) انها منسوخة بقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾^(٤).

وذهب النسخ ساقط لأدلة منها :

١. الآية من الاخبار والغير لا يقبل النسخ لانه يستلزم كذب المنسوخ وهذا محال شرعاً والمستلزم للمحال محال.
٢. اذا سلمنا جدلاً جواز نسخ الغير فإن النسخ لا يقوم الا بعد التعارض بل التناقض فلا يوجد أي تعارض بين الآيتين لان مضمون الآية الاولى هو انه ما من احد الا وله من الدنيا نصيب مقرر ولا يفوته ما قسم له فمن كانت همة ثواب الدنيا اعطاه الله منها ما قدر له وذلك هو الذي يشاء الله وهو المراد بقوله ﴿عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا لَفَاءً لِمَنْ نُرِيدُ﴾ ولم يقل يؤته منها ما يشاء هو^(٥).

(١) من انصار عدم النسخ: الصليبي: ١٧٢/١ والرازي: ١٨١/٨.

(٢) سورة آل عمران/١٤٥.

(٣) منهم السليبي، ابن الجوزي ص ١١٠.

(٤) سورة الاسراء: ١٨.

(٥) ابن الجوزي: ١١٠.

(٦) من انصار عدم النسخ: الرازي: ٢٢/٩.

الآية (١٨٦) قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾^(١)
وزعم البعض انها منسوخة بآية السيف^(٢) وزعم البعض انها منسوخة بقوله تعالى:
﴿كَاتِبُوا لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٣).

وكلا الزعمين باطل لأدلة منها :

١. ان من أهم صفات المؤمن هو ان يتحلى بصفة الصبر والتقوى فإذا نسختا حل
محلها صفتان من الصفات الرذيلة وهما الشكوى من ألم البلوى والعصيان
والطيش ضد الحلم والشكوى ضد الصبر والعصيان مقابل التقوى.
٢. عدم وجود أي تعارض بين الصبر والتقوى وبين رد العدوان من كل من يتعرض
له بما يدفع به ولو كان قتلاً^(٤).

^(١) سورة آل عمران/١٨٦.

^(٢) الآية الخامسة من سورة التوبة نقل ابن الجوزي هذا الزعم في ص ١١٠.

^(٣) سورة التوبة/٢٩.

^(٤) من انصار عدم النسخ: الرزقي: ١٢٨/٩، الصاوي: ١٩٥/١.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ النِّسَاءِ

- (٦) ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْلِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾
 ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا قَالُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبْنَ
- (٧) ﴿وَاللَّذَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ لَوْ كُنَّ نِسَاءً مَعْرُوفًا﴾
 ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ
- (٨) ﴿وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾
 ﴿وَاللَّامِي يَأْتِيهِ الْفَاحِشَةُ مِنْ بَنَاتِكُمْ فَاسْتَضْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ
- (١٥) ﴿شَهِدُوا فَلْيَسْكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَخْرُجَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ
- (١٦) ﴿سَبِيلًا ۚ وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأُزْوَاهُمَا فَإِنْ قَبِلَا فَاغْرُضُوا
- (١٧) ﴿عَنْهُمَا إِنْ اللَّهُ كَانَ تُوَكَّلًا رَحِيمًا﴾
 ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾
- (٢٢) ﴿وَلَنْ تَجْعَلُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾
 ﴿فَمَا اسْتَفْتَيْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾
- (٢٩) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾
 ﴿وَبِكُلِّ جَهْلَانٍ تَوَرَّجَ عَنْ النَّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ وَالَّذِينَ عَقَدْتَ
- (٣٣) ﴿إِيمَانَكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾
- (٤٣) ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ
- (٦٣) ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾
 ﴿وَلَوْ لَأْتَمُّوا إِذَا هَلَعُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ
- (٦٤) ﴿لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَكَّلًا رَحِيمًا﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا كِبَآرَ لَوْ أَنْفَرُوا جَمِيعًا﴾

- (٨٠) ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ خَبِيرًا﴾
- (٨١) ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾
- (٨٤) ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ وَاعْرِضْ الْمَوْتِينَ عَنِ اللَّهِ
 أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا﴾
- (٩٠) ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ
 صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ
 فَلَقَاتِلُوكُمْ فَإِنْ اعْتَذَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَالْقَوْمُ إِلَيْكُمْ السَّلَامُ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ
 لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾
- (٩١) ﴿سَتَجِدُونَ آخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلًّا رُودًا إِلَى
 الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ وَيَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ
 فَعُذِّبُوكُمْ وَأَقْتُلُوكُمْ حَيْثُ لَقِيتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا
 مُبِينًا﴾
- (٩٢) ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مَسْكُومَةً إِلَى أَهْلِهَا﴾
- (٩٣) ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾
- (١٤٥) ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾

الآية (٦) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ حَبِيْبًا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ نَفِيْثًا فَلْيَاْكُلْ بِالْمَعْرُوْبِ﴾^(١)

زعم البعض ان هذا الجزء من الآية منسوخ واختلفوا في نسخها منهم من قال هو قوله تعالى: ﴿لَا تَاْكُلُوْا اَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(٢) ونسب هذا القول الى ابن عباس^(٣).

ومنهم من قال نسخها قوله تعالى: ﴿اِنَّ الْبَلِيْنَ يَأْكُلُوْنَ اَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا اِلَٰنَا يَأْكُلُوْنَ فِيْ بُطُوْنِهِمْ لَا رَأْيَ وَسِعِلُوْنَ سَعِيًّا﴾^(٤) ونسب هذا القول الى ابن عباس ايضاً^(٥).

تمة الآية التي فيها النسخ المزمع قال تعالى: ﴿وَابْتَٰلُوْا^(٦) الْيَتَامَىٰ^(٧) حَسْبِيَ اِلَٰهٌ يَلْقَوُا الْكَفَالَ^(٨) فَلَنْ اَكْسِبُ مِنْهُمْ رَهْنًا^(٩) فَلَا نَعْمَ اِلَيْهِمْ^(١٠) اَمْوَالُهُمْ لَا تَاْكُلُوهَا اِسْرَافًا وَيَذَرُوْنَ اَنْ يَكْتَسِبُوْا وَمَنْ كَانَ حَبِيْبًا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ نَفِيْثًا فَلْيَاْكُلْ بِالْمَعْرُوْبِ^(١١) فَلَا دَفْعَ لِمَ اِلَيْهِمْ اَمْوَالُهُمْ فَلَا نُهِنُوْا عَلَيْهِمْ وَكُلْ بِالْاِحْسَنِ﴾^(١٢).

اختلف المفسرون في المراد من هذه الآية على اربعة اقوال^(١٣):

(١) سورة النساء/٦.

(٢) سورة البقرة/١٨٨.

(٣) ابن الجوزي ص ١١٣.

(٤) سورة النساء/١٠٠.

(٥) ابن الجوزي: المرجع السابق ص ١١٤.

(٦) اي اختبروا.

(٧) اليتيم: هو من لا والد له وهو دون البلوغ.

(٨) اي صاروا اهلاً للزواج بالبلوغ.

(٩) اي صلاحاً في دينهم واموالهم.

(١٠) الخطاب لأولياء القاصرين.

(١١) اي من الاولياء.

(١٢) اي بقدر اجرة عمله للقاصر.

(١٣) سورة النساء/٦.

(١٤) ينظر: جامع البيان للطبري: ١٦٨/٤ وما بعدها. مجمع البيان للطبري: ٨/٣ وما بعدها. التفسير الكبير للرازي: ١٦٤/٥ وما بعدها. تفسير الكشاف للزقشري: ٥٠٠/١ وما بعدها. المحرر الوجيز لابن عطية: ٤٩٨/٣ وما بعدها. احكام القرآن للكنيا الهراسي: ٣٢٩/٢ وما بعدها. الصاوي على الجلالين: ٢٠٤/١ وما بعدها. الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٩٢.

أ. منهم من قال يستقرض الولي من مال القاصر فإذا وجد ميسرة بأن تمكن مالياً فليقض ما استقرضه فذلك أكله بالمعروف^(١).

ب. ومنهم من قال الأكل بالمعروف هو الأكل بقدر الحاجة من غير اسراف^(٢).

ج. ومنهم من ذهب الى أن مال اليتيم بمثابة لميته فأكله للمطر رخصة فيجوز ويجب عليه قضاءه عند الإمكان فلا اضطراب لا يبيحه فهو لا يتألي الضمان والضرورات تقدر بقدرها وللولي أن يأكل من مال القاصر الذي تحت ولايته في حالة حاجته واضطراره^(٣).

د. ومنهم من يرى أن الأكل بالمعروف هو أن يأخذ الولي بقدر أجرته إذا عمل لليتيم عملاً^(٤).

وزعم النسخ باطل^(٥) لانه خلط بينه وبين التخصيص لان اكل الولي لمال القاصر الذي تحت ولايته اذا كان بطريق الظلم يكون أكلاً بالباطل وهو محرم بإجماع علماء الاسلام بعد التحريم بالقرآن والسنة النجوية للموضوع خارج عن دائرة الناسخ والنسخ.

ثم ان هذا التخصيص لا يقتصر على أكل الاولياء لمال القاصرين تحت ولايتهم بل يشمل اكل كل مال مملوك لغو أكله فيجب ان لا يكون ظمناً وتعدياً وأكلاً بالباطل ثم ان ما نقل عن ابن عباس ان صح فإنه اراد به التخصيص بحسب تعبير السلف الصالح ومن الغريب ان دعاء النسخ قالوا ان الآية الناسخة العاشرة ايضاً منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُكَ هَٰذَا الْيَتَامَىٰ قُلُوبَ إِصْلَاحَ لَهُمْ خَيْرٌ وَكَانَ تَخَالُطُهُمْ فَلِطَرَفُكُمْ﴾^(٦) الآية.

ما هو التعارض بين الايتين؟ لماذا أربع آيات متواليات في سورة واحدة يجري عليها النسخ بين عشية وضحاها؟

(١) نسب هذا الرأي الى ابن عباس (ابن الجوزي ص ١١١) ونسب عن عمر ابن الخطاب أنه قال أن أنزلت مال الله مني بمنزلة اليتيم إن استغنيت استعفت وإن احتجرت أكلت بالمعروف ثم لعيت. الطبري: ١٧١/٤ السنن الكبرى: ٩/٤.

(٢) قال الحسن وعطاء أو مكحول يأخذ ما يبد الجرح ويولوي العورة ولا يقضي إذا وجد.

(٣) ومن القائلين بهذا الشعبي.

(٤) ومن القائلين به أحمد بن حنبل (رحمه الله) فتح الباري: ٣٠٩/٩.

(٥) سورة البقرة: ٢٢٠.

(٦) سورة النساء: ٧.

الآية (٧) قوله تعالى ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ لَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوفًا﴾^(١)
 وهم البعض^(٢) ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ خَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾^(٣).

وهذا الزعم باطل^١ لانه غلط بين تفصيل المجلد وبين النسخ فالآية الاولى بمجلة فسرتهما بلفية آيات الميراث منها قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ خَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾.

لان سبب نزول هذه الآية كما قال ابن عباس ان اوس بن ثابت الانتصاري توفي عن ثلاث بنات وامرأة يقال لها أم كجبة^(٤) فجاء رجلان من بني عمه وهما وصيان له واخذوا تركته^(٥) فاشتكت زوجته عند رسول الله (ﷺ)، فقال لها ارجعي الى بيتك حتى انظر ما يحدث الله في امرك فنزلت هذه الآية ودلت صراحة على ان للرجال نصيباً وللنساء نصيباً ولكنه تعالى لم يبين المقدر في هذه الآية فارسل رسول الله (ﷺ) الى الوصيين وقال لا تطربا من مال اوس شيئاً ثم نزل من بعد ذلك ما يفصل اجمال هذه الآية من بلفية آيات الميراث ومنها قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ الآية^(٦).

الآية (٨) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالنَّسَاءُ فَإِنْ ذَلُومَةٌ مِنْهُمْ وَلَوْ لَهُمْ قَوْلًا مَّفْرُوفًا﴾^(٧).

زعم البعض^(٨) ان هذه الآية منسوخة بآية الميراث وهي قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ خَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾.

(١) سورة النساء ١٧.

(٢) منهم ابن سلامة. النسخ والنسخ ص ١٠٧.

(٣) سورة النساء ١١.

(٤) ينظر الاصابة في تمييز الصحابة: ٤/٤٦٤.

(٥) وكان ذلك سنهم في الجماعة ينظر طسوس الطبري: ١٣٦/٥.

(٦) ينظر: طسوس الرازي: ٧٠١/٥، طسوس الطبري: ١٣٦/٥، طسوس الطبري: ١٠٠/٣.

(٧) سورة النساء ٨.

(٨) وهو قول ابن حزم الاتدلي للنسخ والنسخ ص ٣١ واختاره الصاري (حاشية الصاري على الجلائن: ٢٠٥/١ وقوله ابن سلامة ص ١٠٣ دون ترجيح) وقال ابن حزم: سورة النساء مبنية تحتوي على اربع وعشرين آية منسوخة اولها قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ﴾ الآية.

وذهب النسخ باطل لأدلة منها:

١. عدم وجود أي تعارض بين الآيتين والنسخ فخرج التعارض وقال الطبري^(١): ((ولولى الاقوال في ذلك بالصحة قول من قال هذه الآية محكمة غير منسوخة وإنما عني بها الوصية لأولي قريى الموصي وإنما قلنا ذلك لما بينا في غير موضع من كتابنا هذا وغيره أن شيئا من أحكام الله تبارك وتعالى أثبتها في كتابه أو بينها على لسان رسوله ﷺ) غير جائز فيه أن يقال له ناسخ حكم آخر لو منسوخ بحكم آخر إلا والمحكمان اللذان أن قضى لأحدهما بأنه ناسخ والآخر بأنه منسوخ لناف كل واحد منهما صاحبه غير جائز اجتماع الحكم بهما في وقت واحد بوجه من الوجوه)).

٢. ربط سبحانه وتعالى الحكم بشرط الحضور قائلاً ﴿وَكَذَٰلِكَ حَضَرَ الْأَلَمَنَةُ﴾ وهذا يعني أنه ليس على سبيل الوجوب والالزام لهم هذا الحق حضروا أم لا وهذا يجري في غير تسليم التركات فاصحاب المحصولات الزراعية عند تسليم المحصول بين الشركاء أو لقله إلى البيت فيتجهون إضافة إلى واجب الزكاة بقسم من المحصول لكل من حضر سواء كان من الأقارب أو المعارف أو الفقراء لأن الإسلام دين التكافل والتضامن الاجتماعي والاقتصادي.

يقول أبو جعفر النحاس^(٢): ((ومن قال أنها محكمة وتأول قوله على النذب عبيدة وعروة وسعيد بن جبلة ومجاهد وعطاء والحسن والزهرى والشعمي وميمى بن يعمر وهو صري عن ابن عباس فقالوا: أمر الله تعالى المؤمنين عند قسمة موارثهم أن يصلوا أرحامهم ويتأامهم ومسكينهم من الوصية فإن لم يكن وصية وصل إليهم من للمهات. ثم يقول: فهذا أحسن ما قيل في الآية أن تكون على النذب والتغيب في فصل الحج والشكر لله جل ثناؤه فأمر الله الذين فرض لهم المهات إذا حضروا القسمة وحضر معهم من لا يرث من الأقرباء واليتامى والمسكين أن يرزقوهم منه شكراً لله على ما فرض لهم)).

٣. الآية غير مشمولة بالنسخ سواء فسرت القسمة بقسمة المهات أو بالوصية كما قال بهذا التفسير بعض من كبار العلماء من الفقهاء والمفسرين يقول الطبري^(٣):

^(١) جامع البيان في تفسير القرآن: ١٧٨/٤.

^(٢) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٩٥.

^(٣) مجمع البيان في تفسير القرآن للطبري: ١١/٢.

((ومنهم من فسر ذلك بالوصية والمخاطب بالآية من حضرته الوفاة وأراد الوصية فقد أمر بأن يوصي لمن لا يرثه من المذكورين بشي. من ماله وهو اختيار ابن عباس وسعيد بن المسيب)).

وقال الرازي^(١١): ((القول الثاني في تفسير الآية أن المراد بالقسم الوصية فإذا حضرها من لا يرث من الأقرباء واليتامى والمساكين أمر الله أن يجعل لهم نصيباً من تلك القسمة ويقول لهم مع ذلك قولاً معروفاً في الوقت فيكون ذلك سبباً لوصول السرور اليهم في الحال والاستقبال)).

ودرج الرازي التفسير بقسمة التركة بقرينة سبق ذكر المباحث دون الوصية.

٤. ونسبة القول بالنسخ الى ابن عباس مردودة بروايات متعددة عنه بقوله بعدم النسخ منها ما نقله الرازي.

قال ابن عباس في رواية عكرمة الآية عكمة غير منسوخة وهو مذهب ابي موسى الاشعري وابراهيم النخعي والشعبي والزهري ومجاهد والحسن وسعيد بن جبير فهؤلاء كانوا يعطون من حضر شيئاً من التركة.

روي أن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق قسم مباحات ابيه وعائشة حبة فلم يترك في الدار احداً الا اعطاه وتلا هذه الآية^(١٢).

الايتان (١٥ و١٦):

قوله تعالى: ﴿وَاللّٰهِي يٰۤاَيُّهَا النَّفَاحَةُ مِنْ بَنَاتِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوْا عَلَيْنَهُنَّ اَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَاِنْ شَهِدُوْا فَاَمْسِكُوْهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتّٰى يَخْرُجَهُنَّ الْمَوْتُ اَوْ يَجْعَلَ اللّٰهُ لَهُنَّ سَبِيْلًاۙ﴾^(١٣)
﴿وَاللَّذَانِ يٰۤاَيُّهَا مِنْكُمْ فَادْرُهُمَا فَاِنْ قَابَاْ وَاسْتَعَا فَاغْرَضُوْا عَنْهُمَا اِنَّ اللّٰهَ كَانَ قَوِيْمًاۙ﴾^(١٤)

زعم الكثير من المفسرين والباحثين ان هاتين الايتين منسوختان حكماً وبالقيتان تلاوة، غير انهم اختلفوا في تحديد الناسخ لهما كالآتي:

(١١) تفسير الفخر الرازي الشرح بالتفسير الكبير: ٢٠٤/٥.

(١٢) الرازي المرجع السابق: ٢٠٣/٥.

(١٣) سورة النساء/١٥.

(١٤) سورة النساء/١٦.

قال النحاس^(١): في الايتين ثلاثة اقوال للذين اطلقوا على نسخها احدها: ان الآية (١٥) نسخت بآية (١٦) حيث كانت العقوبة الحبس بالنسبة لكل من يزني ذكراً او انثى ثيباً (عصناً) او بكراً (غير محصن) فصار حكمهما الايذاء بدل الحبس، ثم نسخت الآية (١٦) بقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢).
فصار حكم زنا غير المتزوج وغير المتزوجة الجلد وحكم زنا المحصن من الذكر والانثى الجلد بموجب هذه الآية والرجم بموجب السنة النبوية (اي السنة الفعلية) وهي قتلها بجرم البعض من الرجال المحصنين كما عجز وبعض المحصنات كالفامدية وهذا القول مذهب حكرمة.

والقول الثاني - حكم المحصن الحبس حتى الموت وغير المحصن الايذاء. وهذا قول قتادة.
والقول الثالث - ان الآية الاولى خاصة بالنساء وعامة لكل من زنت بكراً او ثيباً. والثانية خاصة بالرجال وعامة لكل من زنى من الرجال متزوجاً او غير متزوج وهو قول مجاهد ومروى عن ابن عباس ورجعه النحاس فقال وهو اصح الاقوال^(٣).

وقال ابن سلامة^(٤): قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَلْحَقْنَ بِمَا كُنَّ يَسْتَكْبِرْنَ﴾ الآية الى قوله ﴿لَوْ يَجْتَمِعُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ للمراد منه انه كان الرجل والمرأة في بدء الاسلام اذا زنيا حبسا فلا يخرجان منه حتى يموتا وهذه الآية نسخت بالسنة لا بالكتاب وكفى الله فيها بذكر النساء عن النساء والرجال فخرج النبي ﷺ فقال اخذوا عني غنوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وتفريق عام والثيب بالثيب الرجم^(٥) فصارت هذه السنة ناسخة لتلك الآية^(٦).

(١) النسخ والنسخ ص ٩٩.

(٢) سورة النور/٢.

(٣) النحاس المرجع السابق ص ٩٧.

(٤) النسخ والنسخ ص ١٠٤، قال قتادة بن دعامة بن قنادة النسخ والنسخ في كتاب الله تطبيق وحام ص ٣٦.

(٥) رواه مسلم: ١٣١٦/٣، وأحمد: ٤٧٦/٣، وأحمد بن محمد بن سلامة في شرح معاني الآثار: ١٢٨/٣.

(٦) النسخ والنسخ ص ١٠٥.

وقال ابن حزم الاندلسي^(١) الآية (١٥) بعضها منسوخ بالكتاب بقوله تعالى: ﴿لَوْ يَخْفَلُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ أي آخرها نسخ أولها وبعضها (أي الباقي النسخ) وهو قوله تعالى: ﴿لَوْ يَخْفَلُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ منسوخ بالسنة وهو قوله (ﷺ) ﴿خُلُوا عَنِّي فَتَقَبَّلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ والغريب أن هذا الحديث على حد زعمهم تفسير لقوله تعالى ﴿لَوْ يَخْفَلُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ فكيف يكون ناسخاً له؟

ويقول ابن الجوزي^(٢): لا يختلف العلماء في نسخ هذين الحكمين (المبس في الآية الأولى والأيذاء في الآية الثانية) وإنما اختلفوا بماذا نسخا هل بقوله تعالى: ﴿الزَّكَاةُ وَالزَّكَاةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدًا﴾ الآية؟

وقال البعض الآية الأولى نسختها الخلود (أي حد الرجم بالسنة وحد الجلد بالآية) ونسخت الآية الثانية بقوله تعالى (الزَّكَاةُ وَالزَّكَاةُ) الآية.

وقال قوم نسخ هذان الحكمان بحديث عبادة بن الصامت (خُلُوا عَنِّي فَتَقَبَّلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا). وقال الطبرسي^(٣) المبس منسوخ والأيذاء غير منسوخ.

وقال الصاوي واختلف في هذه الآية^(٤) منسوخة بآية النور أو مفصلة لها وهو الحق. وفي تفسير الجلالين^(٥) الآية (١٥) منسوخة بالحد ولم يحدد ما المراد بالحد حد الرجم أو حد الجلد ويبدو أن المراد هو الثاني.

أدلة بطلان زعم نسخ الايتين (١٥ و ١٦) من سورة النساء :

١. لا يوجد نص في القرآن الكريم والسنة النبوية ولا يوجد إجماع من الصحابة الذين عاشوا في عصر الوحي ودعوا كل شيء في ما يتعلق بالقرآن الكريم يدل على نسخ هاتين الايتين وكل ما يشته في القرآن الكريم ثلاثة وحكم لا يشته زواله الا بدليل من هذه الأدلة الثلاثة المذكورة.

٢. للزاعم التي ذكرتها في المراجع المذكورة وغيرها أقوال أحادية واجتهادات فردية وهي لا تفيد الا الظن والايتان (١٥ و ١٦) قطعتان في الثبوت وفي الدلالة على الحكم

(١) النسخ والنسخ في القرآن الكريم ص ٣١.

(٢) النسخ والنسخ ص ١٢١.

(٣) مجمع البيان للطبرسي: ٢١/٣.

(٤) أي الآية (١٥).

(٥) ٢٠٩/١.

(المقوية) وقد اجمع العلماء قديماً وحديثاً على ان ما ثبت باليقين لا ينزل الا باليقين.

٣. وقد اثبتنا سابقاً عدم امكان نسخ القرآن بالسنة النبوية ولو كانت متواترة لاجماع العلماء على ان مرتبة السنة في الحجية والاستدلال والمصدقية للحكم تلي مرتبة القرآن الكريم وان الناسخ يجب ان يكون اقوى من المنسوخ او على الاقل مساوياً له ونسخ القرآن بالسنة يستلزم تنزيل مرتبة القرآن الى مرتبة السنة او رفع مرتبة السنة الى مرتبة القرآن واللازم باطل بالبدهة وكذلك الملتزم.

٤. كل آية من الايات الثلاث (١٥ و ١٦) من سورة النساء و (٢) من سورة النور مستقلة عن الاخرى من حيث الموضوع ومن حيث الحكم وكل واحدة منها تعالج جريمة خاصة مستقلة في عقوبتها كما في الايضاح الآتي:

(أ) الآية الاولى (١٥) خاصة ببيان عقوبة جريمة السحاق وهو بضم السين شذوذ جنسي بين النساء بتماس اعضاء التناسل بين امرأتين طلباً للذة مشتركة بينهما^(١)، وهي جريمة خاصة بالنساء ولا يشاركن الرجال لذا استعمل القرآن صيغة خاصة بالنساء لا تستعمل لا حقيقة ولا مجازاً للذكور وهي صيغة اللاتي وهي جمع التي وقد اجمع علماء النحو على عدم جواز استعمال اللاتي للذكور.

فمعنى الآية والساحقات اللاتي يأتيان الملاحظة اي عملية السحاق عقوبتهن عدم السماح لهن بالخروج حتى يتعودن على العلف الى ان يجعل الله لهن سبيلاً وهو سبيل الزواج بأن يتزوجن ويشبعن فريزتهن الجنسية بطريقة مشروعة^(٢).

وهذا الحكم باق ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض فكل من له ذرة من الفجأة لا يسمح بخروج زوجته او بنته او اخته او كل من تنتسب الى اسرته الى خارج البيت اذا ثبت بالبينة انها متعمدة على ممارسة السحاق.

وربما لا يكفي ببسها بل يقدم على قتلها فكيف يقال ان حكم الحبس منسوخ ثم ان السحاق جريمة تعزيرية وعقوبتها الحبس فالجريمة التعزيرية كيف تطبق فيها عقوبة حدية وهي الجلد او الرجم؟

(١) الصحاح في اللغة والعلوم مادة سق.

(٢) وقد لمس كبار الفسرين الذين لهم حق في فهم القرآن السبيل بالزواج كالرازي في التفسير الكبير والزقشفي في الكشاف وغيرهما.

ب) الآية الثانية (١٦) خاصة ببيان حكم اللواط الذي يكون بين الذكرين فقط بدليل صيغة والذنان فهي تشية الذي وهذه الصيغة خاصة بالذكر فلا تستعمل للنساء بإجماع علماء النحر فاللواط عند أكثر فقهاء الشريعة الإسلامية جريمة تعزيرية وليست حدية وعقوبتها الإيذاء والعقوبة التعزيرية تتراوح بين التوبيخ والاعدام ولذا ذكر القرآن تعبير الإيذاء حتى يكون عاماً خاصاً لتقدير ولي الأمر بحسب ظروف كل قضية من اللواط، فهذا حكم لا يشترك فيه النساء لا في الجريمة ولا في العقوبة، فعقوبة الجلد أو الرجم عقوبة حدية لا تطبق على الجرائم التعزيرية وعقوبة الإيذاء لمن يمارس اللواط باقية ما دامت الحياة باقية.

ج) الآية الثالثة (٢) وهي من سورة النور خاصة بهيمة مشتركة بين الذكور والإناث التي تسمى الزنا^(١).

فعقوبة البكر من الذكور والإناث (أي غير المتزوج وغير المتزوجة) مائة جلدة بإجماع العلماء قديماً وحديثاً وموضوع تغريب السنة خارج عن الحد وعقوبة تعزيرية خاضعة لسلطة ولي الأمر.

أما عقوبة الرجم فإنها مسألة خلافية ومنشأ الخلاف هو أن الرجم الثابت بسنة الرسول وقضائه (ﷺ) وبالإجماع على هذه السنة القطعية والقضاء هل كان قبل نزول آية (٢) من سورة النور ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ الآية فنسخت السنة النبوية هذه بهذه الآية أو أنها كانت مستمرة قبل الآية وبعدها فأصبحت غصصة لعصوم الآية المذكورة بإخراج المحصن والمحصنة من حكمها فحظوهما للسنة النبوية ريثماً على ذلك يوجد حنان حد الرجم للزنان المتزوج والزانية المتزوجة وحد الجلد لغير المتزوج والمتزوجة والعلم عند الله فلم يشب أحد الأمرين بدليل يرفع الخلاف.

^(١) التفسير الكبير للرازي: ١٧٢/٩ وما بعدها، الزحرفي الكشف: ١/٥١١ وفيه (أو يجعل الله لهم سبيلاً) هو النكاح الذي يستثنى به عن السراح. الكيا الهراسي أحكام القرآن: ٢/٣٧٥ وفيه (قال تعالى أولاً (واللذان يأتين الفاحشة من نسائكم) فالتنطى ذلك فاحشة مخصوصة من النساء وقال (واللذان يأتينها منكم) فالتنطى ذلك فاحشة مخصوصة بالرجال فالاول فاحشة بين النساء والشأنى فاحشة بين الرجال فعلى هذا المذكور في سورة النور ليس نسخاً للأول من الفاحشتين إذ لا يتعلق الجلد بهما)).

جاء في البخاري بشرح فتح الباري^(١): ((حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ^(٢)) حَدَّثَنَا حَالِدٌ^(٣) عَنْ الشَّيْبَانِيِّ^(٤) سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَرْزَى هَلْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ قَبْلَ سُورَةِ النُّورِ أَمْ بَعْدُ^(٥) قَالَ لَا أَذْيِ^(٦))

قال المصقلاني^(٧) في شرح هذا الحديث: (وفائدة هذا السؤال ان الرجم ان كان وقع قبلها فيمكن ان يدمى نسخه بالتنصيص فيها على ان حد الزنا المجلد (اي مطلقاً) بالنسبة للمحصن وغير المحصن من الذكور والاناث) وان كان وقع بعدها فيمكن ان يستدل به على نسخ المجلد في حق المحصن لكن يرد عليه من نسخ الكتاب بالسنة وفيه خلاف واسباب بأن المنوع نسخ الكتاب بالسنة اذا جاءت من طريق الأحاد واما السنة المشهورة فلا وايضاً فلا نسخ وانما هو تنصيص بغیر المحصن).

٥. لو صح ان الايتين (١٥ و ١٦) من سورة النساء منسختان بآية (٢) من سورة النور وبالسنة النبوية الفعلية^(٨) للزم ان ينطبق على المساقطة واللوأط نفس حكم الناسخ بإجماع فقهاء الشريعة لاجماعهم على حكم الناسخ وهو المجلد للبكر والرجم للمحصن والالزام باطل ردليل البطلان اجماع الفقهاء على ان عقوبة المساقطة عقوبة تعزيرية كما في الآية (١٥) فالحكم في الفقه الاسلامي هو لم يطرأ عليه أي تغيير كما في هذه الآية وقد اجمع فقهاء الشريعة على ان الحبس في الاسلام عقوبة تعزيرية اما بالنسبة الى اللوأت فإن جمهور الفقهاء على ان العقوبة تعزيرية وليست حدية بالنسبة للمحصن وغير المحصن غير ان هذه العقوبة يؤخذ بها في حدها الاهلى وهو القتل عند البعض^(٩)

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري تأليف الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر المصقلاني: ١١٧/١٢.

(٢) وهو ابن شاهين الواسطي.

(٣) هو ابن عبد الله الطحان.

(٤) هو أبو إسحاق سليمان مشهور بكفتيه.

(٥) وفي رواية الكشييهني قبل سورة النور ام بعدها.

(٦) الحديث ٦٨١٢ طرقه في ٦٨٤٠.

(٧) فتح الباري: ١٢/١٧٠.

(٨) نظاره بالرجم للمحصن والمحصنة.

(٩) وهو قول الشيعة الزيدية للفتنة: ٣٣٦/٤ (منهج القاسم، اللوط يقتل بكرة كان ام فيلاً وهو

قول الناصر وقول مالك واحد قول الشافعي، والشيعة الامامية في الخلاف للطوسي: ٤٤٤/٢ اذا

وحدها الأدنى عند البعض^(١١) وكلا المدين يدخل تحت مفهوم الايذاء كما ورد في الآية لان الايذاء عقوبة تعزيرية تتراوح بين الحد الأدنى وهو التوبيخ والحد الأعلى وهو الاعدام.

وقال البعض^(١٢) ينطبق عليه حكم الزنا.

٦. لو كان المراد بقوله تعالى: ﴿لَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ عقوبة الحد التي بينها الرسول بقوله (عَلُّوا عَنِّي خُلُوعًا عَنِّي) الحديث وبالآية التي بينها القرآن بقوله تعالى: ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي﴾ الآية كما زعم دعاة النسخ لما قال سبحانه وتعالى (لهن) بل قال (عليهن) لان اللام للنفع وعلى للضرر كما قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ وبناء على ذلك فإن المراد بقوله تعالى: ﴿لَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ الزنا^(١٣).

الآية (٢٢) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا كَتَبَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(١٤) هذه الآية أتت بحكم تحريم الزواج بسبب المصاهرة اضافة الى النسب والرضاع فمن تزوج امرأة حرم على اصوله وفروعه حرمة مؤبدة سواء دخل بها أو لم يدخل، فمن تزوج زوجة والده بعد الطلاق أو الموت يكون الزواج باطلا ويعاقب بعقوبة تعزيرية وقوله ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ هذا الاستثناء ليس لجواز الزواج من زوجة الأب إذا تم قبل الدخول في الإسلام وإنما إذا حصل في الماضي فإنه يفرق بينهما إذا أسلما ولكن لا يعاقب الزوجان لأن أوامر الله

لاط الرجل فلوكب (أدخل) وجب عليه القتل والاصام هو بين ان يقتله بالسيف او يرميه من موضع هائل^(١٥)

^(١١) وهو قول الحنفية لمعرفته التعزيرية الايذاء كما في الآية لكن لا يصل الى حد القتل وإنما يلحق لتقدير الامام سواء كان بكرة أو نكاحاً. ينظر فتح القدير: ١٥٠/٤، حاشية ابن عابدين: ١٥٢/٣ وما بعدها، تبين الحقائق: ١٦٤/٣ وما بعدها.

^(١٢) وهو احد قولي الشافعي وبعض المالكية: المضي: ١٨٧/٨، المهذب: ٢٨٦/٢.

^(١٣) قال الرزائي في التفسير الكبير: ١٢٩/٩ ((ان القائلين بأن هذه الآية نزلت في الزنا فسروا قوله (لَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) بالرحم والجلد والتعذيب وهذا لا يصح لان هذه الاشياء تكون عليهن لا لهن قال تعالى (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) وأما نحن فإنا نفرس ذلك بأن يسهل الله لها قضاء الشهوة بطريق النكاح)).

^(١٤) سورة النساء: ٢٢.

ونوايه ليس لها الأثر الرجعي بالنسبة للعقوبات فكأنه قال فإن فعلتم بعد إسلامكم عوقبتم وأما ما قد سلف فإنكم لا تعاقبون عليه.

وزعم البعض^(١١) أن حكم الآية منسوخ بالاستثناء الوارد فيها.

وهذا غلط بين النسخ والتخصيص فإذا أريد به النسخ بالمعنى الأصولي فهو خطأ لأن الاستثناء للتخصيص وليس للنسخ.

يقول ابن الجوزي^(١٢): (وزعم بعض من قل فهمه أن الاستثناء نسخ ما قبله وهذا غلط لا حاصل له ولا يجوز أن يلتفت إليه من وجهين:

الأول - أن الاستثناء ليس بنسخ.

والثاني - أن الاستثناء عائد إلى مظهر تقديره فإن فعلتم عوقبتم إلا ما قد سلف فإنكم لا تعاقبون عليه فلا معنى للنسخ هنا).

الآية (٢٣) قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾^(١٣)

زعم البعض^(١٤) أن هذه الآية كالسابقة نسخت بالاستثناء وقال البعض الآخر^(١٥) ونكاح الاختين كان شرعاً لمن قبلنا نسخته الله تعالى فيها ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ أي وإن لا تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف أي ولا ما قد سلف.

ويرد على زعم النسخ بالاستثناء بما رد على الزعم السابق في الآية (٢٢) ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ أما القول بنسخ ما كان مشروعاً في الشرائع السابقة من الجمع بين الاختين في شريعتنا فهذا قول لا اعتراض عليه. ولكن لم يكن هذا مشروعاً إلا في شريعة سيدنا آدم عليه السلام للضرورة فجميع الأديان تحرم هذا الجمع.

(١١) ابن سلامة النسخ والمنسوخ ص ١١٦، النسخ والمنسوخ لابن حزم الاندلسي ص ٣٣، نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ١٢٣.

(١٢) نواسخ القرآن ص ١٢٣.

(١٣) سورة النساء / ٢٣.

(١٤) منهم ابن حزم الاندلسي النسخ والمنسوخ ص ٣٣.

(١٥) كلبن سلامة النسخ والمنسوخ ص ١٠٧.

الآية (٢٤) ﴿فَمَا اسْتَفْتَمُ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتَوْهُنَّ أَمْوَهُنَّ﴾^(١)

اختلف المفسرون في المعنى المراد من هذه الآية فمنهم من قال المراد الزواج الاعتيادي الشرعي غير المؤقت.

قال الطبري^(٢): (قال بعضهم معناه لما نكحتم منهن من النساء فآتوهن أجورهن فريضة أي صدقاتهن وقال البعض المراد المتعة).

وقال الطبري^(٣): (وقيل المراد به نكاح المتعة وهو النكاح المتعقد غير معين إلى أجل معلوم عن ابن عباس والسني وابن سعيد ومجاهد من التابعين وهو مذهب أصحابنا الإمامية).

وقال الكيا الهراسي^(٤): (وهن الطائون أن هذه الآية وردت في نكاح المتعة ونقل عن ابن عباس أنه تأول قوله: ﴿فَمَا اسْتَفْتَمُ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتَوْهُنَّ أَمْوَهُنَّ﴾ وأنه نسخه قوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ الآية روي عنه أنه رجع عن ذلك لأخبار كثيرة وردت في النهي عن متعة النساء ثم يقول الآية لا تحمل معنى للمتعة فإن الاجر بمعنى المهر).

وقال القرطبي^(٥) (اختلف العلماء في معنى الآية فمنهم من قال أن المراد النكاح الصحيح والاجرة للمهر ومنهم من قال المراد المتعة وذكر الرازي الاختلاف المذكور في تفسير الآية ثم قال أن الناس لما ذكروا الأشعار في فتيا ابن عباس في المتعة قال ابن عباس: قالهم الله أني ما التفتت بإباحتها على الإطلاق لكن قلت: أنها تحمل للمضطر كما تحمل الميتة والدم ولحم الخنزير له).

وقال النحاس^(٦): (اختلف العلماء في هذه بعد إجماع من تقوم به الحجة أن المتعة حرام بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ) وقول الخلفاء الراشدين ولا خلاف بين العلماء في صحة الإسناد عن علي بن أبي طالب عليه وصحة طريقه بروايته عن رسول الله ﷺ تحريم المتعة

(١) هذا جزء من الآية (٢٤) التي هي قوله تعالى (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا ذَرَأَ ذَلِكَ أَنْ تَنْفَرُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسَافِقِينَ فَمَا اسْتَفْتَمْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) النساء/٢٤.

(٢) التفسير: ٩-٨/٥.

(٣) المرجع السابق: ٣٢/٣.

(٤) ٤١٢/١.

(٥) ١٢٩/٥.

(٦) النسخ والنسخ ص ١٠٢.

ثم يروي عن ابن عباس انه قال نسختها آية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَعْفَرَةٍ﴾ يروي عن سعيد بن المسيب قال نسخت للمتعة بآية المباحث يعني ﴿وَلَكُمْ بِنِصْفِ مَا قَوْلَهُ لِنِسَائِكُمْ﴾ لان للمتعة لا ميراث فيها وقال قوم نسخت للمتعة بالقرآن والسنة جميعاً).

ويرى ابن سلامة^(١): (ان المراد بالآية للمتعة ولكن نسخت بالسنة قال النبي ﷺ) انني كنت قد احللت لكم هذه المتعة الا وان الله ورسول قد حرهما عليكم الا ليليل الشاهد منكم الغالب^(٢) وحرهما موضع حرمان الربع والثلث^(٣) وقال الشافعي موضع حرهما عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُقْدُوهُمْ فَالِقَاتُ الْوَعْدِ، إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هُمْ لَكُمْ قَوْلٌ لَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَبِأَنفُسِهِمْ هُمُ مَكْرُومِينَ، فَمَنْ أَتَى ذَاكَ فَلْيَلِكْ هُمُ الْفَاعِلُونَ﴾^(٤) وقد اجمعا انها ليست زوجة ولا ملك بين).

وسبق ابن حزم الاندلسي^(٥) في القول بما قاله ابن سلامة.

وقال ابن الجوزي^(٦) في الآية (٢٤) من سورة النساء موضعان منسوخان الاول قوله ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا رَزَا ذِكْرُكُمْ﴾ هنا عند عموم العلماء للفظ عام (يقصد لفظ ما) الموصولة خصص بنهي النبي ﷺ ان تنكح المرأة على عمتها او على خالتها^(٧) وليس هنا بنسخ وانما هو تخصيص وقد ذهب قوم لا فقه لهم الى ان التحليل للذكور في الآية منسوخ بهذا الحديث وهذا انما يأتي من عدم فهم الناسخ والمنسوخ والجعل بشرائطه وثلة المعرفة بالفرق بين التخصيص والنسخ.

والموضع الثاني قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَفْتَمْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ اختلف العلماء في المراد بهذا الاستمتاع على قولين:

الاول- انه النكاح والاجور للمهر وهذا مذهب ابن عباس ومجاهد والجمهور.

والثاني- انه المتعة التي كانت في اول الامر كان الرجل ينكح المرأة الى اجل مسمى ويشهد شاهدان فإذا انقضت المدة ليس له عليها سبيل، قاله قوم منهم السدي.

(١) الناسخ والمنسوخ ص ١٠٧.

(٢) سنن ابن ماجه: ٩٣١/١.

(٣) في وقع ناسخها من القرآن موضع ذكر ميراث الزوجة الثلث والربع فلم يكن لها في ذلك نصيب.

(٤) سورة المائدون: ٥-٧.

(٥) الناسخ والمنسوخ ص ٣٣.

(٦) نواسخ القرآن ص ١٢٤.

(٧) اي قوله لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها. صحيح البخاري يشرح فتح الباري: ١١/٩٤.

ثم اختلفوا هل هي محكمة او منسوخة فقال قوم:

هي محكمة وقال آخرون هي منسوخة واختلفوا بهذا نسخت على قولين:

الأول- بإيجاب العدة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^(١) ﴿وَأَنْطَلَقَاتُ يَتَرَبَّنَّ﴾^(٢) الآية
﴿وَاللَّاتِي يَتَرَبَّنَّ مِنَ النَّسَاءِ﴾^(٣) الآية.

والثاني- انها نسخت بنهي رسول الله (ﷺ) عن التمتع وهذا القول ليس بشيء. لوجهين:
أحدهما: ان الآية سبقت لبيان علة النكاح للولاء (محسنين) اي متزوجين عاقلين
النكاح فكان معنى الآية ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ على وجه النكاح الموصوف (اي
المعروف في الشريعة وهو الزواج الاحتيادي لمسئ الحياء) فأتواهم مهودهم ولا حاجة الى
التكلف وانما جاز التمتع بسنة رسول الله ثم منع منها بالسنة.
والثاني- لو كان ذلك لما جاز نسخه بمديث واحد (اي بمديث الأحاد)^(٤).

الاستنتاج :

يستنتج من العرض المذكور ان في المعنى المراد من قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ
فَطَلِّقُوهُنَّ أَوْرُودَهُنَّ﴾ قولين:

أحدهما- ان المراد بهذه الآية هو الزواج للشروع الدائم المعروف الذي يتم بالايجاب
والقبول وحضور الشاهدين والمهر دون توقيت او شرط فتقتب عليه جميع الحقوق
والالتزامات الزوجية منها حق النفقة والتزام العدة بعد الفقرة وحق المهرات والنسب
الشرعي وغير ذلك وهذا الاجتهاد هو الحق والصائب للأسباب الآتية:

١. الآية ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَطَلِّقُوهُنَّ أَوْرُودَهُنَّ﴾ وردت في مقام عرض عناصر
واحكام الزواج الشرعي الدائم.

٢. حصر الله التمتع الشرعي وحل الاختلاط في الزواج الصحيح الدائم وفي ملك اليمين
واختيار آية طرفة فائقة للمتمتع الجنسي معصاة الله ولشريعته في قوله تعالى:
﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَالِظُونَ، إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ

(١) سورة الطلاق/١.

(٢) سورة البقرة/٢٢٨.

(٣) سورة الطلاق/٤.

(٤) ينظر ابن الجوزي نواسخ القرآن ص ١٢٤-١٢٥.

مُؤْمِنِينَ، فَمَنْ ابْتَغَى زَوَاةَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ^(١) وقد سبق مراراً ان ذكرنا ان القرآن وحدة واحدة لا يتجزأ وان بعضه يخص بعضاً او يقيد او يفسره او يحصر ذلك بغض النظر عن السورة ومكان الآية فقلوبهم هم العادون دليل على ان اتخاذ طريقة فائقة للمتعة الجنسي غير الزواج الصحيح الاعتيادي الدائم وملوك اليمين الذي انتهى دوره هو ايضا يعتبر تجاوزاً عن حدود الله وقد قال سبحانه وتعالى ﴿بَلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَغْتَوَهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٢) فعملية المتعة تجاوز عن حدود الله والمتجاوز ظالم لنفسه حيث يعرض نفسه لعقاب عاقلة اوامر الله وظالم للمرأة التي يمارس معها الجنس لسويغات او ايام عن طريق المتعة ثم يتركها للآخرين وهكذا الى ان يتحطم مستجلبها حين تدخل في مرحلة الشيخوخة لا يرغب فيها احد وظالم للولد الذي يتكون عن طريق زواج المتعة حيث يصبح مشرداً وعالة على المجتمع وظالم للشباب الذين يقضون شبابه عن طريق ممارسة عملية للمتعة دون تكوين اسرة مبكرة وظالم للمجتمع الذي يعم فيه الفساد الجنسي.

والاجزاء الثاني- في المراد بقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَفْتَحْتُمْ بِهِ مِنَّهُنَّ فَآتَوْهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ هو المتعة وانصار هذا الاتجاه اختلفوا على قولين:

الأول- ان القرآن نص في هذه الآية على جواز المتعة وانها لم تنسخ لان القرآن لا ينسخ بمحدث الاحاد ولم يشب نسخه في موضع المتعة في القرآن وان آيات العدة والمباحات لا تعتبر ناسخة للمتعة نفسها وانما هي ناسخة لبعض احكامها وهي العدة والمباحات فزواج للمتعة لا يشب به للمباحات فلذا مات احدهما اثناء المدة المحددة لها لا يرث الاخر كما ان المدة اذا انتهت لا تجب عليها العدة وهذا القول هو السائد عند الامامية كما قال الطبرسي فيما نقلناه منه سابقاً في عرض هذا الموضوع.

والقول الثاني- ان المتعة منسوخة بمحدث الاحاد او بآية مباحات الزوجة او بايات العدة بحسب الاختلافات التي سبق ذكرها.

والصواب ان المتعة ثبتت في البداية بالسنة النبوية لاسباب ضرورية ثم نسخت بالسنة النبوية ايضاً عندما انتهت تلك الحالات وعندما بدت النتائج السلبية لهذه العملية الجنسية

^(١) سورة المؤمنون/٥-٧ هم العادون للعصر بقرينة ضم الفصل الي المتجاوزين الى ما لا يمل لهم.

^(٢) سورة البقرة/٢٢٩.

منها ما ذكرناه من الظلم للزوجة وللأولاد وللشباب وللمجتمع ومنها انها عامل مساعد لانتشار الامراض الخطية في مقدمتها مرض الايدز.

الآية (٢٩) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(١) قال ابن سلامة^(٢) لما نزلت هذه الآية ان الطعام من الفضل الاموال لان به تقوم الهياكل فتخرجوا ان يواكلوا الاعصى والاهرج والمريض وقالوا: ان الاعصى لا ينظر الى اطبيب الطعام، وان الاهرج لا يتمكن من المجلس فيتهنأ بأكله، ولان المريض لا يسبقنا في الاكل والبلع واعتصموا من مراكلتهم حتى انزل الله (ﷻ) في سورة النور^(٣) ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ ومعناها ليس على من اكل مع الاعصى حرج والمخرج مرفوع عنه ولا على الاهرج حرج اي ولا على من اكل مع الاهرج حرج ولا على المريض حرج فصارت هذه الآية ناسخة لما وقع لهم في حرجهم.

وسبق ابن حزم^(٤) الاندلسي في القول بما قاله ابن سلامة.

وهذا الزعم منهما وعن يتفق معهما باطل لأسباب كثيرة منها :

١. عدم وجود أي تعارض بين الايتين والنسخ فرع التعارض قال ابن الجوزي^(٥):

زعم بعض منتحلي النسخ ومدعي علم النسخ والنسخ ان هذه الآية لما نزلت تخرجوا من ان يواكلوا الاعصى والاهرج والمريض لان الاعصى لا يبصر اطبيب الطعام والاهرج لا يتمكن من المجلس والمريض لا يستوفي الاكل فأنزل الله (ﷻ) ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ الآية فنسخت هذه الآية وهذا ليس بشيء. ولانه لا تنافي بين الايتين.

٢. التأويل البعيد الذي ذهب اليه دعاة نسخ هذه الآية من المراد بقوله ﴿لَيْسَ

عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ ليس على من اكل مع الاعصى حرج، ومعنى ليس على الاهرج حرج ليس على من اكل مع الاهرج حرج^(٦) وللمراد بقوله ﴿وَلَا عَلَى

^(١) سورة النساء/٢٩.

^(٢) النسخ والنسخ ص ١٠٨.

^(٣) الآية/٩١ (ليس على الاعصى حرج ولا على الاهرج حرج ولا على المريض حرج) الآية.

^(٤) النسخ والنسخ في القرآن الكريم ص ٣٣-٣٤.

^(٥) نواسخ القرآن ص ١٢٦.

^(٦) من انصار عدم النسخ الصاري: ٢١٦/١ والرازي: ١٠/٧٠.

الْقَرِيعِ حَرَجٌ» ليس على من يأكل مع المريض حرج، فأول لا يقبله العقل السليم لان الآية نص قطعي في نفي الحرج على شخص الامسى والاخرج والمريض في كل شيء. تعتبر هذه الاعراض امثلاً فيها والتأويل الذي لا يتحمله النص باطل بالاجماع.

والبطلان دعوى نسخ الآية (٢٩) من سورة النساء وبطلان التأويل اللامعقول للمذكور لم يزيد نسخها التفاسير المعتمدة التي اطلعت عليها.

بل اكثرها لم يتطرق لموضوع النسخ في هذه الآية.

٣. الآية هامة شاملة لكل اكل للمال بطريقة غير مشروعة سواء كان اكل مال نفسه كالافناق في المعاصي او اكل مال غيره بغير حق سواء كان غصباً او سرقة او غشاً او خيانة امانة او نحو ذلك.

٤. ليس المراد بالااكل في هذه الآية وامثالها معناه اللغوي كما زعم دعاة النسخ وانما المراد به معناه العرفي الشرعي وهو كل تجاوز على حق الغير بدون مجر سواء اكان اكلاً بالمعنى اللغوي او كان اعتداء على حق الغير بدون مجر فالغاصب اكل للمال للمغصوب منه سواء كان للمغصوب طعاماً او عقاراً او بضاعة او نقوداً او غير ذلك وكذلك السارق وكل متجاوز على حق الغير بدون سبب شرعي.

الآية (٢٣) قوله تعالى ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلَّذِينَ عَقَلْتُمْ

إِيمَانَكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا^(١)

قال الطبري^(٢): اختلف في حكمها منسوخ هو ام غير منسوخ غير جائز اللضاء عليه بأنه منسوخ مع اختلاف المختلفين فيه ولوجوب حكمها ونفي النسخ عنها وجه صحيح الا بجهة يجب التسليم لها التأويل هو ان قوله عقلت ايمانكم من اختلف وقوله فآتوهم نصيبهم من النصرة والمعونة والنصيحة.

يقول الطبري^(٣): ان الرجل في الجاهلية كان يعاقب الرجل فيقول دمي دمك وحرسي حريك وسلمي سلمك وترثني ولرثك وتعتقل عني واعتقل هناك فيكون للحليف السدس من

(١) سورة النساء/ ٣٣.

(٢) جامع البيان في تفسير القرآن: ٣٧/٥.

(٣) مجمع البيان: ٤٢/٣.

ميراث الخليف، ثم نسخ ذلك بقوله ﴿وَلَوْ كُنَّا إِلَّا نَحْمُكُمْ لَوَلَّى يَنْتَظِرُ﴾ وقال مجاهد معناه فأتوهم نصيبهم من النصر والعقل والرد^(١) ولا ميراث فعلى هذا تكون الآية غير منسوخة ويؤيده قوله تعالى: ﴿لَوْ كُنَّا إِلَّا نَحْمُكُمْ﴾ وقول النبي ﷺ ((مَا كَانَ مِنْ جَلْبِ الْجَاهِلِيَّةِ فَتَسْكُوا بِهِ فَبُئِثَ لَمْ يَزِدْهُ إِلَّا شِدَّةً)).

وقال القرطبي^(٢): (قال طائفة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَكَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ عكم وليس منسوخ وانما امر الله المؤمنين ان يعطوا الخلفاء انصباهم من النصرة والنصيحة وما اشبه ذلك ذكره الطبري عن ابن عباس).

وذكر النحاس^(٣): الخلل في نسخ الآية وقال وعن قال انها حكمة مجاهد وسعيد بن جبهر فقال مجاهد فأتوهم نصيبهم من العقل وللشورى والرد... وقال سعيد بن جبهر فأتوهم نصيبهم من العون والنصرة.

ثم رجح النحاس هذا الاتجاه فقال وهذا أولى مما قيل في الآية انها حكمة لعنتين: احدهما- انه انما يجعل النسخ على ما لا يصح للمعنى الا به وما كان منافياً فأما ما صح معناه وهو متلو فبعيد من التناسخ والتنسخ.

والعلة الثانية- هي قول الرسول ﷺ ((لَا جَلْبَ فِي الْإِسْلَامِ وَأَيُّمَا جَلْبٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَمْ يَزِدْهُ إِلَّا شِدَّةً)) فبين بهذا الحديث ان الحلف غير منسوخ^(٤) ونقل الكشاف: الحديث بطريقة اخرى وهي ((مَا كَانَ مِنْ جَلْبٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَتَسْكُوا بِهِ فَبُئِثَ لَمْ يَزِدْهُ إِلَّا شِدَّةً))^(٥).

وقال الرازي^(٦): (والمعنى ان ما ترك الذين عاهدت ايمانكم فله وارث هو أولى به وسمى الله تعالى الوارث مولى والمعنى لا تدفعوا المال الى الخليف بل الى المولى والوارث وعلى هذا التقرير فلا نسخ في الآية

(١) الرد: الصلة والعطاء.

(٢) الجامع لاحكام القرآن: ١٦٦/٥.

(٣) التناسخ والتنسخ ص ١٠٦.

(٤) للرجع السابق ص ١٠٧.

(٥) ٥٢٣/١.

(٦) التفسير الكبير: ٨٨/١٠.

الاستنتاج

يؤخذ من العرض المذكور ما يأتي:

١. عدم وجود التنافر بين اليتين بل يمكن الجمع بينهما بما قاله الرازي من ان ما تركه الذين عاقدت ايمانكم فله وارث هو اولى به. والنسخ فرع فإذا انتفى الاصل ينتفي التابع له.
٢. اجمع فقهاء الشريعة الاسلامية على ان من تعهد لشخص لا تربطه به علاقة القرابة او الزوجية بأن يكون وارثاً له بعد موته يبطل التمهد من حيث المبدأ ويتحول الى الوصية^(١).
٣. او يكون المراد وآثوم نصيبهم من الوصية كما نقل ذلك النحاس^(٢) عن ابن عباس حيث قال: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَكُلُّهُمْ لَكُمْ يَبِيْهُمُ﴾ كان الرجل يعاهد الرجل ايها مات قبل صاحبه ورثه الاخر. فانزل الله ﴿وَلَوْ كُنَّا الْأَرْحَامُ لَفُضِّلْنَا عَلَيْهِ وَلَوْلَا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْمُحَرِّمِينَ إِلَّا لَفُتْنَا إِلَىٰ لَوَاكِبِكُمْ مَّعْرُوفًا﴾ قال هو ان يوصي له بوصيته فهي جائزة من ثلث مال الميت فذلك المعروف.
٤. القول بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص لان قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ﴾ يشمل العقد على الميثاق وغيره فأخرج الله الميثاق بقوله ﴿وَلَوْ كُنَّا الْأَرْحَامُ لَفُضِّلْنَا عَلَيْهِ وَلَوْلَا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ لَفُتْنَا إِلَىٰ لَوَاكِبِكُمْ مَّعْرُوفًا﴾ من انه قالت طائفة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ﴾ محكم وليس بمنسوخ وانما امر الله المؤمنين ان يعطوا الخلفاء انصباهم من النصرة والنصيحة وما اشبه ذلك ذكره الطبري عن ابن عباس ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَكُلُّهُمْ لَكُمْ يَبِيْهُمُ﴾ من النصرة والنصيحة والرفادة^(٣) يوصي لهم وقد ذهب الميثاق وهو قول مجاهد والسفي ثلث واختاره النحاس ورواه عن سعيد بن جبير ولا يصح النسخ فان الجمع يمكن كما بينه ابن عباس فيما ذكره الطبري ورواه البخاري عنه في كتاب التفسير^(٤).

(١) النسخ والمنسوخ ص ١٠٦.

(٢) النسخ والمنسوخ ص ١٠٦.

(٣) الجامع لاحكام القرآن: ١٦٦/٥.

(٤) بكر الراي، العطاء، والصلوة.

(٥) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٠/١٥ والالوسي: ١٩/٥ والكيالهراسي: ٧/٤٤٤ والطبري: ٣٧/٥.

٥. كل جزء من القرآن ثابت بالتواتر وبدليل قطعي وما ثبت قطعياً لا يشك زواله الا
بدليل قطعي والاحتمالات والاختلافات والاجتهادات المذكورة ادلة فنية لا يجوز
الاستدلال بها على نسخ ما يشك وجوده ثبوتاً قطعياً اضالة الى ذلك فان القاعدة
العامة تقضي بانه اذا حصل الاحتمال في شيء سقط الاستدلال به.
٦. بقاء الآية في القرآن الكريم ثلاثة دليل على بقائها حكماً لان القول بالتقسيم الى
منصرخ الحكم دون التلاوة لو حكمه اثبتنا بطلانه بشهادة المعلقين.

الآية (٤٣) قوله تعالى ﴿رَأَيْتُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرِءُوا الصَّلَاةَ وَآنتُمْ سُكَارَى﴾^(١)
زعم دهاء النسخ^(٢) ان الله حرم تعاطي المسكرات عليهم في اوقات الصلاة ثم نسخ
حرمها في وقت دون وقت بقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا قُلُوبَكُمْ تَقْلِعُونَ﴾^(٣) وقال آخرون نسخها
قوله تعالى: ﴿فَهَلْ آنتُمْ مُنْتَهُونَ﴾^(٤).
وقد اثبتنا سابقاً ان زعم النسخ في آيات احكام الحمر زعم باطل وغلط بين التدرج
والنسخ^(٥).

الآية (٦٣) قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَحْكُمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ
وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾^(٦)
زعم دهاء النسخ^(٧) كان هذا في بدء الاسلام ونسخ بآية السيف.
وهذا الزعم ساقط لاسباب وادلة ذكرناها سابقاً منها:
١. انه خلط بين النسخ والتخصيص فكل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف فهي

(١) سورة النساء/٤٣.

(٢) النسخ والمنصرخ لابن سلامة ص ١٠٩. النسخ والمنصرخ للنحاس ص ١٠٨.

(٣) سورة المائدة/٩٠.

(٤) سورة المائدة/٩١.

(٥) من انصار عدم النسخ الرلزي: ١٠/١١٠ والاوسى: ٥/٣٤ والصاوي: ١/٢٢٢ والكيالهراسي:
٤٥٨/٢.

(٦) سورة النساء/٦٣.

(٧) ابن سلامة المرجع السابق ص ١١٠. وابن حزم الاندلسي النسخ والنسخ ص ٣٤. ابن الجوزي نواسخ
القرآن ص ١٣١. ولله قال المفسرون (في هذه الآية تقديم وتأخير) فبعضهم فإذ امتنعوا عن الاجابة
فاعرض عنهم وكان هذا قبل الامر بالقتال ثم نسخ ذلك بآية السيف.

مخصصة بها.

٢. ان آية السيف لا تطبق الا في حالات الاعتداء على الاسلام والمسلمين في دينهم او حياتهم او عرضهم او مآلهم لان الاصل في الاسلام هو السلم والحرب استثناء ومشروعة في حالات الدفاع الشرعي والضرورة والضرورات تقدر بقدرها^(١).

الآية (٦٤) قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِلا ظَنُّوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا^(١)﴾.

قال دعاة النسخ^(٢) نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ^(٣)﴾ فقال النبي (ﷺ) (أريد على السبعين)^(٤) فانزل الله (ﷻ) ﴿سَوْءَ عَذَابُهُمْ أَتَّخَذْتُمْ لَهُمْ إِمَامًا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ فَمَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُمْ^(٥)﴾ فصار هنا ناسخاً لما كان قبله.

ولهذا النسخ باطل لادلة منها:

أولاً- عدم وجود اي تعارض بين الآية (٦٤) من سورة النساء والآية (٨٠) من سورة التوبة لاختلاف الشرط فالآية الاولى مشروطة بشرط عدم اصرارهم على النفاق والآية الثانية مشروطة بشرط اصرارهم على النفاق لتقدير الايتين هكذا:

تقدير الآية الاولى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِلا ظَنُّوا أَنفُسَهُمْ﴾ وقولوا عن نفائهم وتابوا قولاً وفعلأً وظاهراً وباطناً ﴿جَاءُوكَ﴾ اي بقلب سليم ﴿فَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾ استغفاراً حقيقياً ﴿وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ اضافة الى توبتهم وتطهير سريرتهم ﴿لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾.

• يقول الرازي في حكمة استغفار الرسول لهم الى توبتهم:

للقائل ان يقول: اليس لو استغفروا الله وتابوا على وجه صحيح لكانت توبتهم مقبولة فما الفائدة في حتم استغفار الرسول الى استغفارهم فاجواب عنه من وجوه:

(١) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٥٨/١٠ والصاوي: ٢٢٧/١.

(٢) سورة النساء: ٦٤.

(٣) منهم ابن سلامة المرجع السابق ص: ١١٠.

(٤) سورة التوبة: ٨٠.

(٥) ذكره ابن كثير في تفسيره: ٣٧٦/٢ ونصه: عن ابن عباس: لما نزلت هذه الآية قال رسول الله (ﷺ) ((قد رخص لي فيهم فوالله لا استغفر لهم اكثر من سبعين مرة لعل الله يغفر لهم)).

(٦) سورة المنافقون: ٦.

الاول- ان ذلك التحاكم الى الطاهوت^(١) كان مخالفة لحكم الله وكان ايضاً اساءة الى الرسول (ﷺ) وادخالاً للغم في قلبه ومن كان ذنبه كذلك وجب عليه الاعتذار من ذلك الذنب لغوه فلهذا المعنى وجب عليهم ان يطلبوا من الرسول ان يستغفر لهم.

والثاني- ان القوم لما لم يرضوا بحكم الرسول ظهر منهم ذلك التمرد فلما تابوا وجب عليهم ان يفعلوا ما يزيل عنهم ذلك التمرد.

وما ذاك الا بان يذهبوا الى الرسول (ﷺ) وطلبوا منه الاستغفار.

الثالث- لعلمهم اذا تابوا بالتوبة اتوا بها على وجه الخلل فلما انضم اليها استغفار الرسول صارت مستحقة للتبؤل.

تقدير الآية الثانية الفاسدة -على حد زعمهم- : ولو ان اهل النفاق جاؤا يعتذرون اليك ويسترون على انفسهم النفاق واصرروا على نفاقهم^(٢) في الباطن وجاؤوك «استغفروا لهم» أو لا تستغفروا لهم إن تستغفروا لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ذلك بأنهم كفروا في المحاسن ولا يزالون باقين على كفرهم في باطنهم «بالحق ورسوله والله لا يهدي القوم الفاسقين» ما داموا مختلفين بصفة فسدتهم ونفاقهم في الباطن.

فكياً- ان الآية (٦) من سورة المنافقين بيان للمراد من الآية (٨٠) بأن العدد الوارد فيها وهو «إن تستغفروا لهم سبعين مرة» ليس له المذهب المخالف.

والقول بنسخ الآية (٦) من سورة المنافقين للآية (٨٠) من سورة التوبة خلط بين تفصيل المجمع وبين النسخ^(٣).

^(١) اشارة الى قوله تعالى (أَمْ قَرِئْتُ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَخَفَتُوا إِلَى الطَّاهُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا) سورة النساء/٦٠.

^(٢) ابن الجوزي، نولخ القرآن: ص ١٣١.

^(٣) من انصار عدم النسخ الكية الهراسي: ٤٦٠/٢ لما بعدهما، والركزي: ١٥٩/١، والصابي: ٢٢٨/١.

الآية (٧١) قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خَلُّوا جُلُودَكُمْ فَنُفِّرُوا قُلُوبَكُمْ أَوْ لَعْنُوا جَمِيعًا^(١)﴾

أي غفوا جلودكم من عدوكم أي احتذوا منه وتيقظوا له (فَلَعْنُوا) أي انهضوا إلى قتاله (قُلُوبَكُمْ) أي جماعات متفرقة سرية بعد أخرى (أَوْ لَعْنُوا جَمِيعًا) أي بجمعين وهذا التخيير لولا الامور وقادة الجيش بسبب اجتهادهم في ضوء الظروف القائمة.

زعم دعاة النسخ^(٢) أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَلَّةً فَلَوْلَا لَفَرَّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَلَقَّوْا فِي الدِّينِ وَلِيُنَفِّرُوا قُلُوبَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَىٰ يَوْمِ لَعْنَتِهِمْ يَتَذَكَّرُونَ^(٣)﴾.

وهذا الزعم غير صحيح لعدم وجود التعارض بين الآيتين لأن لتطبيق كل واحدة منهما ظروفها الخاصة فقد تقتضي الظروف أن ينفر المؤمنون كافة بينما تقتضي ظروف المعركة أو الدفاع الشرعي أن يكون جماعات متفرقة فاحوال المجاهدين تختلف باختلاف قوة العدو عدة وعدداً وباختلاف استراتيجية ساحة المعركة وامكانية المؤمنين المجاهدين وتقدير كل ذلك يضعف السلطة التقديرية لقادة الجيش ورأي القائد العام للقوات المسلحة.

ثم اذا سلمنا نسخ هذه الآية فإنه يستلزم نسخ كل الايات المشابهة لها منها قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنُفِّرُوا بَعْضَكُمْ عَلَىٰ الْآخَرِ^(٤)﴾ وقوله تعالى: ﴿لَنُفِّرُوا بَعْضَكُمْ عَلَىٰ الْآخَرِ وَلَنُفِّرُوا بَعْضَكُمْ عَلَىٰ الْآخَرِ^(٥)﴾ ونحو ذلك واللازم باطل بالبطلان وكذلك المزموم.

قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا^(٦)﴾ أي وما أرسلناك محاسباً لهم ولا رقيباً تؤخذ بهم ولا حافظاً لأعمالهم بل أرسلناك نذيراً والينا امرهم لنجازيهم.

وقد زعم دعاة النسخ^(٧) أن بعضاً من هذه الآية منسوخة بآية السيف وهو ﴿وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا^(٨)﴾.

(١) سورة النساء/٧١.

(٢) منهم ابن سلامة ص ١١١ ابن حزم الاندلسي ص ٣٤.

(٣) سورة التوبة/١٢٢.

(٤) سورة التوبة/٣٩.

(٥) سورة التوبة/٤١.

(٦) سورة النساء/٨٠.

وهذا الزعم باطل بالبداهة فلا يحتاج الى دليل لعدم وجود التعارض بين تطبيق آية السيف حيث الاعتداء وتطبيق الآية (٨٠) من سورة النساء في الظروف الاعتيادية فهو من باب الخلط بين النسخ والتخصيص^(١١).

الآية (٨١) قوله تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾^(١٢) قال دعاء النسخ^(١٣) قوله تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ منسوخ بآية السيف ورده هذا الزعم بعدم التعارض بين الاعراض في هذه الآية والامر بالقتال في آية السيف لاختلاف الظروف فالاعراض يكون بعد الدعوة والتبليغ وعدم الاجابة للتبليغ لان وظيفة الرسول هو التبليغ والدعوة الى الحق وليس اجباره على ما دعا اليه لان المدعو به ايمان وعقيدة والعقيدة لا ترفض على الانسان بالسيف لانها قناعة قلبية كما ذكرنا سابقاً. والسيف يستخدم في حالة الدفاع الشرعي رده الاعتداء على الاسلام والمسلمين.

الآية (٨٤) قوله تعالى ﴿فَقَاتِلْ﴾^(١٤) في سبيل الله لا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ^(١٥) وَاعْرِضْ
الْمُؤْمِنِينَ عَنِ اللَّهِ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا^(١٦)
قال دعاء^(١٧) النسخ: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ﴾ نسخ بآية السيف.
وهذا الزعم باطل لعدم وجود التعارض بين النسخ والمنسوخ يقول ابن الجوزي^(١٨): (قال
للمفسرون معناه لا تكلف الا المجاهدة بنفسك ولا تلزم فعل غيرك وهذا محكم وقد زعم بعض

^(١١) منهم ابن سلامة المرجع السابق ص ١١١ وابن حزم الاندلسي المرجع السابق ص ٣٤ وعبد الرحمن بن زيد ابن الجوزي ص ١٣٧.

^(١٢) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٠/١٧٦.

^(١٣) سورة النساء/ ٨١.

^(١٤) منهم ابن سلامة المرجع السابق ص ١١١ وابن حزم الاندلسي النسخ والمنسوخ ص ٣٤ وفيه (نسخ الاعراض عنهم بآية السيف).

^(١٥) الخطاب خاص موجه الى النبي لكن المراد به العموم اي خاص لريد به العام.

^(١٦) اي لا تهتم بتخلفهم عنك.

^(١٧) سورة النساء/ ٨٤.

^(١٨) النسخ والمنسوخ لابن سلامة ص ١١١ النسخ والمنسوخ لابن خزيمة ص ٢٦٥. النسخ والمنسوخ لابن حزم الاندلسي ص ٣٥.

^(١٩) نواصح القرنين ص ٣٥.

مستحلي التفسر انه منسوخ بأية السيف فكأنه استشعر ان معنى الكلام لا تكلف ان تقتل احداً وليس كذلك وانما للمنى لا تكلف في الجهاد الا فعل نفسك).

قال الرازي^(١): (وللمنى لا تراخذ الا بفعلك دين فعل غورك فإذا أدبت فعلك لا تكلف بفرض غورك) وهذه قاعدة ثابتة بأية ما دامت الحياة بأية على كوكب الارض ولا يلزم احد بفعل غيره وهذه القاعدة اجمعت عليها القوانين الوضعية أيضاً.

الآية (٩٠) قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَفِيقُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطْنَاهُمْ عَلَيْكُمْ فَفَقَّضَلُوكُمْ فَإِنْ امْتَسَزُوا لَكُمْ فَبِعَاثُوا كُفْرَهُمْ فَأُولَئِكَ أَهْلُ قَرْيَةٍ فَلَا تَمَسُّهُمْ فِي يَوْمٍ يُفْعَلُ فِيهَا شَيْءٌ وَلَا يَتْلُوهُمْ وَلَا كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ صَاحِبِينَ﴾ (١)

هذا الاستثناء جاء بعد الامر بقتال المشركين الذين كان بينهم وبين المسلمين عهد فنقضوا عهدهم واعتدوا على المسلمين وامرهم الله برد هذا الاعتداء فامرهم بالقتال فقال ﴿فَلْيَنْقُضُوا عَهْدَهُمْ فَبِعَاثُوا كُفْرَهُمْ﴾ حيث وجبت صحتهم ولا تقتلوا منهم وكذا ولا تصيبوا^(٢) وجاء الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ من دخل في عهد من كان داخلاً في عهدهم فهم أيضاً داخلون في عهدهم ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَفِيقُوا قَوْمَهُمْ﴾ أي لو الذين جاءوكم وقد ضللت صدورهم عن ان يقاتلوك مع قومهم ﴿أَوْ يَفِيقُوا قَوْمَهُمْ﴾ معكم أي ممكن عن قتالكم وقتالهم فلا تعرضوا إليهم بأخذ ولا قتل ولو شاء الله تسلطهم ﴿لَسَلَّطْنَاهُمْ عَلَيْكُمْ﴾ بأن يقرى عليهم ﴿فَلْيَقَاتِلُوكُمْ﴾ ولكنه لم يشأ فأتى في اليوم الرابع ﴿فَلْيَنْقُضُوا عَهْدَهُمْ وَأَلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ﴾ أي الصلح إن ابتادوا ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ أي طريقاً بالأخذ والقتل.

وزعم دعاة النسخ أن هذه الآية التي جاءت لاستثناء من حكم الآية السابقة المنسوخة بأية السيف^(٣).

(١) من النص عدم النسخ الرازي: ١٠/١٩٩ والصاري: ١/٢٢٢.

(٢) سورة النساء: ٩٠.

(٣) سورة النساء: ٨٩.

(٤) جاء في تفسير الجلالين ١/٢٣٧ (وهنا وما بعده منسوخ بأية السيف وقال ابن سلامة ص ١١٢ "نسخ ذلك بأية السيف"). وقال ابن حزم الاندلسي ص ٣٤ (نسخه الله بأية السيف) وقال النحاس النسخ والمنسوخ ص ١٠٩ (اهل التأويل على ان هذه الآية منسوخة بالامر بالقتال).

وهذا الزعم باطل لاسباب كثيرة منها:

١. القول بالنسخ يتعارض مع آيات كثيرة في القرآن الكريم منها:
 - أ. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا فِي السَّلَامِ كَلِمَةً وَلَا تَكُونُوا مِثْلَ مَا كُنْتُمْ﴾ (١) فاعتبر استخدام القوة ضد المسلم وهو المسلم اتباعاً لخطوات الشيطان الذي هو عدو الانسان ما لم يكن الطرف الآخر معتدياً.
 - ب. قوله تعالى: ﴿وَكُنْ جَنَدًا لِلْمَلِكِ فَتَجْعَلْ لَهَا وَتَكُونَ عَلَى اللَّهِ﴾ (٢).
 ٢. أكد سبحانه وتعالى في الآية (٩١) على ان قتالهم لا يكون الا في حالة اعتدائهم حيث قال: ﴿فَإِنْ لَمْ يَحْضُرُواكُمْ وَيُفْعَلُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامُ وَيَكْفُرُوا أَيْدِيَهُمْ فَعَلُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا مَنَاصِبَهُمْ سَلَامًا﴾.
 ٣. قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَحْضُرُواكُمْ فَلَمْ يَخْطِبُواكُمْ وَالْقُرْآنُ إِلَيْكُمْ السَّلَامُ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ هذا وعد من الله بأن العدو اذا اعتزل عن الحرب ولم يقاتل وطلب السلم والصلح لما على المسلمين الا قبول هذا الطلب وانه في هذه الحالة لم يحصل الله للمسلمين عليهم اي سبيل لقتالهم وايدائهم فاذا نسخ هذا الوعد بآية السيف فان هذا يعني خلاف الوعد والله سبحانه متزه عن ذلك.
 ٤. ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ جملة فعلية ماضية خبرية اضافة الى انه وعد فكما ان الوعد لا ينسخ فكذلك الخبر لا يفسخ له.
 ٥. واذا علمنا بهذا النسخ قلنا ان غير المسلم يجب قتاله في جميع الاحوال معتدياً او مسالماً، طالباً الحرب او معتزلاً عنها، طالباً الصلح او رافضاً له فاننا نعطي الضرب الاخير لاعداء الاسلام بأن يقولوا الاسلام دين سلك الدماء في حالتي السلم والحرب.
 ٦. ما هي فائدة استخدام السيف او القوة ضد غير المسلم الذي يدعو الى الصلح مع المسلم بالسلم والأمن فإذا قلنا الفائدة فرض دين الاسلام عليه فانه مرفوض لان الايمان او الدين عقيدة بالقلب وهي لا تفرض بالقوة على اي احد لان القوة لا تسلط على القلوب اذا تسلطت على الجسد.
- وان قلنا لمجرد انه غير مسلم ولو كان مسالماً فان هذا يرفضه منطق الاسلام ورفضاً باتاً لان الاصل في الاسلام هو السلم والحرب استثناء والاستثناء لا يكون الا للضرورة

(١) سورة البقرة/٢٠٨.

(٢) سورة الانفال/٦١.

والضرورات تقدر بقدرها.

٧. القول بنسخ هذه الآية بآية السيف مجرد اجتهاد لم يعم عليه دليل في القرآن أو السنة النبوية أو إجماع الصحابة أو التابعين والاجتهاد إذا لم يكن خاطئاً لا يفيد إلا الظن والقرآن ثابت باليقين وما ثبت ثبوتاً يقينياً لا يزول إلا باليقين^(١).

الآية (٩١) قوله تعالى «سَتَجِدُونَ آخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ^(٢) وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ^(٣) كُلًّا دُورًا إِلَى الْفِتْنَةِ^(٤) أَرَكُمَا^(٥) فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا بِكُمْ السَّلَامَ^(٦) وَسَلَامًا^(٧) أَيْدِيَهُمْ فُخِّدُوهُمْ وَالْجَنَاحُ^(٨) حَيْثُ يَفْعَلُوهُمْ وَأَرْسَلْنَاكُمْ جَحَنَّا^(٩) لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا^(١٠)»
زعم أنصار النسخ أن هذه الآية منسوخة أيضاً بآية السيف^(١١).

دعوى النسخ في الآية (٩١) كدعوى نسخ الآية (٩٠) ولذا يرد هذا الزعم بما ذكرناه في رد زعم نسخ الآية الأولى مع إضافة هاتين النقطتين:

١. في نفس الآية يوجد الأمر بقتالهم إذا نقضوا عهودهم واعتدوا على المسلمين وهو نفس ما تدل عليه آية السيف فكيف ينسخ ما يأمر بتطبيق مضمون آية السيف بآية السيف؟؟

٢. هذه الأخطاء من بعض المجتهدين في القول بنسخ آية تلو آية فإذا يقال للاتسان إذا حمل مثل هذا التصرف بأن يشرع حكماً ثم ينسخه بين عشية وضحاها ما هي حكمة نسبة هذا العمل إلى الله وهو نقص للبشر إذا نسبت إليه؟؟^(١٢)

(١) من أنصار عدم النسخ: الرازي: ٢٢٤/١٠ والآكوسي: ١١٠/٥.

(٢) بإظهار الأيمان عندكم.

(٣) بالكسر إذا جمعوا إليهم وهم أسد وقطبان.

(٤) وهو إلى الشرف.

(٥) وقعوا أشد وقع.

(٦) سورة النساء/٩١.

(٧) ومن أنصار هذا الزعم ابن سلامة النسخ والنسخ ص ١١٢ وفيه (نسخ أيضاً بآية السيف) وابن حزم الإندلسي النسخ والنسخ ص ٢٥ وفيه (نسخها الله بآية السيف) وابن الجوزي نواسخ القرآن ص ١٣٤ وفيه (والمنعى أنهم يظهرين للمرافعة للفرقين ليأمنوها فلمر الله بالكف عنهم إذا اعتزلوا والفرق بيننا السلام وهو الصلح كما أمر بالكف عن الذين يصلون إلى قوم بيننا وبينهم ميثاق ثم نسخ ذلك بقوله (اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) سورة التوبة/٥.

(٨) أنصار عدم النسخ: الرازي: ٢٢٤/١٠ والآكوسي: ١١١/٥.

الآية (٩٢) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يُنِتِكُمْ وَيَتَنَّهُمْ مِثْلَانِ فَبِئْسَ مَسْئَلَةً إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾^(١)

زعم دعاة النسخ ان قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَطَا لَكُمْ﴾ الى آخر الآية منسوخ بالآية الاولى من سورة التوبة وهي قوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٢).

قال ابن سلامة^(٣): نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ الآية وردد نفس العبارة ابن حزم الاندلسي^(٤) وقال ابن الجوزي^(٥): (جهود اهل العلم على ان الاشارة بهذا الى الذي يقتل خطأ فعلى قاتله الدية والكفارة وهذا قول ابن عباس والشعبي وقتادة والزهري وابي حنيفة والشافعي وهو قول اصحابنا فالآية على هذا عكسة (اي غير منسوخة).

وقد ذهب بعض مفسري القرآن الى ان المراد به من كان من المشركين بينه وبين النبي (ﷺ) هدية الى اجل مسمى نسخ ذلك بقوله ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ الآية او بقوله ﴿وَمَا تَخَافُنَ مِنْ قَوْمٍ خِثَالٌ فَأُولَئِكَ إِلَيْهِمْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْغَائِبِينَ﴾^(٦).

ولهم النسخ هو صائب لأدلة منها:

١. عدم وجود التعارض بين الايتين لان المراد من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يُنِتِكُمْ وَيَتَنَّهُمْ مِثْلَانِ﴾ هو ان يكون بين هذا القوم والمسلمين عهدة وذمة وليسوا

^(١) هذا جزء من آية (٩٢) من سورة النساء التي نصها (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَطَا لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يُنِتِكُمْ وَيَتَنَّهُمْ مِثْلَانِ فَبِئْسَ مَسْئَلَةً إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَرِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) والمعنى ما ينبغي للمؤمن ان يقتل مؤمناً الا خطأ (وما كان) ليس على النبي لانه ما لهما الله فلا يبرز وجوده والدية ما يعطى عرساً عن دم اللئيل الى وليه او ردهه ولم يمن القرآن ما يعطى من الدية ولا على من تهب من الغافل او من العائلة وانما بين كل ذلك من السنة النبوية قوله (وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يُنِتِكُمْ وَيَتَنَّهُمْ مِثْلَانِ) هنا في الذمي والمعاهد يقتل خطأ فتجب الدية والكفارة.

^(٢) سورة التوبة/١.

^(٣) النسخ والنسخ ص ١١٧.

^(٤) ص ٣٥.

^(٥) نواسخ القرآن ص ١٣٤.

^(٦) سورة الانفال/٥٨.

الحجة الثانية- قوله تعالى في آخر الفرقان (وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ) الآية وإذا كانت توبة الآثمي بالقتل العمد مع سائر الكبائر المذكورة في هذه الآية مقبولة فبأن تكون توبة الآثمي بالقتل العمد وحده مقبولة كان أولى.

الحجة الثالثة- قوله ﴿وَيُظْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ وعد بالظفر عن كل ما سوى الكفر (الشرك) فبأن يظفر عنه بعد التوبة أولى^(١).

الآية (١٤٥) قوله تعالى:

﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾^(٢)

قال ابن حزم اللدلي^(٣) ومن معه من دهاة النسخ نسخ الله بعضها بالاستثناء بقوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا﴾^(٤).

وهذا الزعم باطل إذا لم يقصد بالنسخ التخصيص لانه غلط بين النسخ والتخصيص.

قال ابن الجوزي^(٥): (زعم بعض من قل فهمه انها نسخت بالاستثناء بعدها وهو قوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ وقد بينا في مواضع ان الاستثناء ليس بنسخ)^(٦).

(١) انصار عدم النسخ الرازي ٢٣٧/١٠ والاكوسي ١١٧/٥.

(٢) سورة النساء/١٤٥.

(٣) النسخ والنسخ ص ٣٥ ابن سلامة ص ١١٣.

(٤) سورة النساء/١٤٦.

(٥) نواسخ القرآن ص ١٣٩.

(٦) انصار عدم النسخ الرازي ٨٧/١١.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْمَائِدَةِ

قال ابن الجوزي^(١): (قال قوم ليس في المائدة منسوخ، عن ابن اسحاق عن هارم بن شرحبيل قال المائدة ليس فيها منسوخ وعن ابن هون قال قلت للحسن نسخ من المائدة شيء قال لا).

وقال ابو جعفر النحاس^(٢): (اختلف العلماء في هذه السورة فمنهم من قال لم ينسخ منها شيء ومنهم من احتج انها آخر سورة نزلت فلا يهز ان يكون فيها نسخ) وقال (عن ابي اسحاق عن ابي ميسرة قال لم ينسخ من المائدة شيء. وعن جبير بن نفير قال حجبت فدخلت على عائشة (هـ) فقالت هل تقرأ سورة المائدة قلت نعم قالت اما انها آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها حلالاً فاستحلوه، وما وجدتم فيها حراماً فحرّموه). وهذا يدل على عدم وجود حكم منسوخ فيها.

فزعم البعض^(٣) من دعاة النسخ ان سورة المائدة تحتوي على تسع آيات منسوخات.

^(١) نواسخ القرآن ص ١٣٩.

^(٢) النسخ والنسخ في القرآن الكريم ص ١١٥.

^(٣) كلبن حزم الاندلسي للرجع السابق ص ٣٥.

الآية (٢) «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ^(١) وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ^(٢) وَلَا الْهَدْيَ^(٣) وَلَا الْقُلُودَ^(٤) وَلَا أَسِنَّةَ الْيَمِينِ الْحَرَامَ يَتَفَكَّرُونَ فَمَن لَّا يَفْعَلْ ذَلِكَ مَشْغُوفًا فَلَا مَظْلَمَ لَهُ وَلَا يَجْزِيكُمْ^(٥) شَيْئًا قَوْمٌ^(٦) أَنْ صَدَّقْتُمْ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(٧) أَنْ تَعْتَدُوا وَقَامَرْتُمْ عَلَى الْبَرِّ وَالنَّهْرِ وَلَا تَعَاوَزْتُمْ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ^(٨)».

زعم دعاة النسخ^(٩) أن هذه الآية منسوخة لكنهم اختلفوا في نسخها فمنهم من قال منسوخة بآية السيف ومنهم من زعم أنها منسوخة بآية براءة أي الآية الأولى من سورة التوبة «بِرَأْيٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ»^(١٠). ومنهم من قال أنها منسوخة بأكثر من آية^(١١).

وذهب البعض إلى أن بعضها محكم وبعضها منسوخ.

وقال البعض: الآية محكمة لا نسخ فيها^(١٢).

ولا يوجد دليل في القرآن والسنة النبوية وإجماع الصحابة والرواة كتاب الوحي يدل على صحة هذه المزاعم في نسخ هذه الآية فكلها اجتهادات محضة لا تفيد إلا الظن وما ثبت

(١) العلامات العامة على دينه من المأمورات والمنهيات.

(٢) أي لا تحلوا القتال في الشهر الحرام.

(٣) أي لا تعرضوا لما يهدي إلى بيت الله الحرام من بيع أو شراء أو غنم تقريباً إلى الله ولا تستحلوا ذلك فتقبضوا من أهله فلا تعرضوا لهذه الهدايا ولا لأصحابها.

(٤) جمع قلاوة وهي ما كان يقد به من حجر الحرم فكانوا قبل الإسلام إذا أرادوا الحرم قلدوا أنفسهم بحشبة من حجر الحرم فلا يتعرض لهم ولا آمن بيت الله الحرام أي قاصدين إليه الآية ١٣.

(٥) الأمر للاباحة لأن الأمر بعد الخطر يرجع إلى ما كان عليه قبله.

(٦) أي لا يملكنكم.

(٧) أي البعض والمراد لا يملكنكم بغيركم لعدم سبب سابق أن تعتدوا عليهم.

(٨) بيان لسبب التفض وهو أن غير المسلمين كانوا يمنعون المسلمين من البيت الحرام.

(٩) لكل من حمل شعار الله بترك الواجب وفعل المحرم.

(١٠) كهن حزم الاندلسي النسخ والنسخ ص ٣٥ وفيه ثم نسخت بآية السيف) ويتفق معه ابن سلامة ص ١١٦.

(١١) من تلحق الجلالين ٢٦٥/١ (وهذا منسوخ بآية براءة).

(١٢) في تلحق الصاوي على الجلالين وقوله بآية براءة أي نسخها إذ النسخ أكثر من آية.

(١٣) النسخ والنسخ في القرآن الكريم لأبي جعفر النخعي ص ١١٥-١١٦.

باليقين لا ينزل الا باليقين فهذه الآية الكريمة تتضمن منطوقها الصريح احكاماً كلها محكمة وهي هذه النواهي والوامر من شعائر الله:

١. لا تهلوا شعائر الله فلا تهلوا ما حرم الله ولا تهرموا ما أحل الله والاحلال يكون بمخالفة اوامر الله عن طريق تركها ومخالفة النواهي بفعل المنهي عنه.
٢. ولا الشهر الحرام اي لا تهلوا القتال في الشهر الحرام ولا في غيره الا في حالات استثنائية دفاعاً عن العقيدة والحياة والعرض والمال فهذا المعطوف والذي يأتي بعده من المعطوفات الاخرى كلها معطوفة على شعائر الله فهو من باب عطف الخاص على العام لان الكل من شعائر الله.
٣. ولا الهدي اي لا تهلوا الاعتداء على الهدايا التي تقدم الى الاماكن المقدسة وفي مقدمتها بيت الله الحرام ولا تأخذوا غضباً ولا تعتدوا على من يقدمها لان الاعتداء على من يؤدي شعائره في دينه حرم في الاسلام لان حرية الدين مصونة في الاسلام مع الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة الى ما هو حق وصواب.
٤. ولا القلائد اي لا تهلوها بالاعتداء عليها وعلى اصحابها.
٥. ولا تعتدوا على القاصدين الى البيت الحرام من غير المسلمين وهم يتتبعون فضلاً من الله ورضواناً.
٦. واذا حلتكم من الاحرام لبيع لكم الصيد لان الامر بعد الخطر يرجع الى ما كان عليه قبله من الوجوب والتدب والاباحة.
٧. ولا يملنكم بغضكم لقوم لسبب سابق على ان تعتدوا عليهم وهذا من قبيل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ عِقَابِهِ﴾^(١) فانه سبحانه وتعالى يمدح من يقابل الاساءة بالحسنة ومن يكظم غيظه ليمحو عن خطأ غيره فقال سبحانه وتعالى في مدح المتقين ريبان صفاتهم الحميدة ﴿الَّذِينَ يُتْلِقُونَ فِي الْمَرْءِ وَالْمَرْءِ وَالْكَاهِنِ الْقِيظَ وَالْعَالِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢) ولكن في نفس الوقت امر برد العدوان في حالة الدفاع الشرعي فقال سبحانه وتعالى ﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ عَلَىٰكُمْ فَأَهْتَدُوا عَلَيْهِ يَمْشِلْ مَا أَهْتَدَىٰ عَلَىٰكُمْ﴾.

(١) سورة المائدة: ٨.

(٢) سورة آل عمران: ١٣٤.

٨. وتعارفوا على البر والتقوى بفعل ما أمرهم به وترك ما نهيتهم عنه.
٩. ولا تعارفوا على الائم والعنوان بترك ما أمرهم به وفعل ما نهيتهم عنه.
١٠. واتقوا الله فخالقوا عقابه إن الله شديد العقاب لمن أحل شعائره ومن هذه الشعائر الكلف عن الاعتداء على الغير إذا لم يعتد هو والامتناع عن إلحاق الضرر بالغير فإذا الحق به الضرر فله حق التعويض دون الانتقام لأن الضرر لا يزال بمثله وإنما بتعويضه طبقاً لقول النبي (ﷺ) ((لا ضرر ولا ضرار))^(١) أي لا يجوز أحداث الضرر بالغير ولا مقابلة الضرر بالضرر سواء كان الطرف المقابل مسلماً أو غير مسلم. وللإيمان حق الدفاع الشرعي ورد الاعتداء سواء كان للمعتدي مسلماً أو غير مسلم^(٢).

الآية (٥):

﴿ثُمَّ أَهْلَ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾^(٣)
 الآية قال النحاس^(٤) فيها ثلاثة أقوال: منهم من قال: أهل لنا وإن ذكرنا عليه غير اسم الله فكان ناسخاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٥) ومنهم من قال إن الآية (٥) من المائدة استثناء من هذه الآية^(٦) وقال آخرون ليس بنسخ ولا استثناء.
 وقال ابن الجوزي^(٧): اختلف للمفسرين في هذه الآية على ثلاثة أقوال:
 أحدها: أنها إتخذت إبادة ذبائح أهل الكتاب على الإطلاق وإن علمنا أنهم قد أحلوا عليها بغير اسم الله أي أشرکوا معه غير، لكن زعموا أنها ناسخة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾.
 والثاني: كان مبأحاً في الأول^(٨) ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾.

(١) رواه مالك وأحمد وابن ماجه.

(٢) انصار عدم النسخ الرازي ١١/١٣٠ والألوسي ٤٥/٨.

(٣) سورة المائدة/٥.

(٤) للرجع السابق ص ١١٧.

(٥) سورة الانعام/١٢١.

(٦) أي الآية ١٢١ من سورة الانعام.

(٧) نواسخ القرآن ص ١٤٢.

والقول الثالث: أنه لما أبيحت ذبيحة أهل الكتاب لأن الأصل أنهم يذكرون اسم الله عليها فتى علم أنهم قد ذكروا غير اسمه لم يزل وقال ابن الجوزي وهو الصحيح عندي.
والصواب أن دهمي النسخ باطلة لأدلة منها:

١. كل ما قيل اجتهدات شخصية لم يقد دليل من القرآن أو السنة أو الإجماع على صحتها والاجتهاد لا يفيد إلا الظن وما ثبت باليقين لا يزول إلا باليقين.
٢. الاختلاف في شرط التسمية وعدم اشتراطها جاء في الفقه الإسلامي ولا يخص أهل الكتاب^(١).
٣. عدم العلم بتأخر الآية النسخة عن المنسوخة في النزول بدليل أنهم نازلة يحصلون المنسوخة نسخة للمنسخة وتارة يقولون بخلاف ذلك فالموضوع راجع إلى الظن والاجتهاد والقرآن لا يلقى بناء على ذلك لأن ما ثبت باليقين لا يزول إلا به.
٤. من قال بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص أو بينه وبين تقييد المطلق كما هو واضح بما ذكرنا^(٢).

الآية (١٣) ﴿فَمِمَّا كَتَبْنَاهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَكَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَافِيَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ۚ فَاصْفُ عَنْهُمْ وَاصْلَحْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ۝﴾^(٣)

^(١) أين الآية العالة على الإباحة حتى تنسخ بهذه الآية.

^(٢) يقول ابن رشد في كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٣٦٣/١ واختلفوا في حكم التسمية على ثلاثة أقوال: فقليل هي فرض مطلقاً وهو قول أهل الظاهر. وقيل هي فرض مع الذكر وساقطة مع النسيان وهو قول مالك وإمام حنيفة. وقيل هي سنة مؤكدة وهو قول الشافعي وأصحابه ومروى عن ابن عباس رضي الله عنهما وأبي هريرة رضي الله عنه وبسبب اختلافهم: معارضة ظاهر الكتاب في ذلك للسنة والكتاب قوله تعالى (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ لَكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِشْرٌ) ولما السنة فهي ما رواه مالك عن هشام عن أبيه أنه قال سئل رسول الله (ﷺ) فقليل يا رسول الله أن نأكل من البادية يأتوننا بلحسان ولا ندرى أسماءهم عليه أو لا فقال (ﷺ) سموا الله عليه ثم كلوها، فنصب مالك إلى أن الآية ناسخة لهذا الحديث.

^(٣) انصار عدم النسخ الرازي: ١٤٧/١ والألوسي: ٦٥/١.

^(٤) ما زائدة أي بنقضهم.

^(٥) أي أبغضناهم من رحمتنا.

^(٦) لا تلحق لقبول الإيمان وهذا الجمل كان بسببهم ولم يرض عنهم قطماً.

^(٧) الذي في التوراة.

قال ابن سلامة^(٨): نسخ المرفوع بقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ﴾^(٩) الآية وكرد نفس كلام ابن حزم الاندلسي^(١٠).

وقال ابن الجوزي^(١١): (اختلف العلماء هل هذا منسوخ او حكم على قولين:
أحدهما: انه منسوخ قاله الاكثرون ولهم في ناسخه ثلاثة الخوال:

١. آية السيف.

٢. قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية.

٣. قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مِنْ قَوْمٍ خِيَالَةٍ﴾^(١٢) فَلَا يَدْرِيهِمْ^(١٣) عَلَى سَوَاءٍ^(١٤).
إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ^(١٥).

والقول الثاني: الآية عكسة.

والصواب انها عكسة للدلالة الآتية:

١. آية السيف خاصة بحال الاعتداء والدفاع الشرعي وللض المهد لا يستلزم
الاعتداء..

(٨) التي وضعه الله عليها أي يبدلونها.

(٩) أي نصيباً ومعنى نسوا أي تركوا.

(١٠) الخطاب لسيدنا محمد (ﷺ).

(١١) أي خيانة منهم بنقض العهد والمواثيق.

(١٢) وهذا التليل هم الذين أسلموا.

(١٣) لان هذا من خيانة الاسلام وهب ان يتقيد بها المسلم لان المرفوع والمنسوخ والسامح من اهم مميزات
الاسلام.

(١٤) سورة المائدة/١٣.

(١٥) النسخ والمنسوخ ص ١١٧.

(١٦) سورة التوبة/٢٩.

(١٧) النسخ والمنسوخ ص ٣٥-٣٦.

(١٨) نولخ القرآن ص ١٤٤.

(١٩) هاهنوك.

(٢٠) خيانة في عهد بأمانة تصرح له.

(٢١) أي طرح مهادتهم وانضمه لان المعاهدة اذا لم يلتزم بها احد الطرفين يحل للأخر عدم الالتزام بها ايضاً.

(٢٢) حال أي مستتر يا أنت وهم في العلم بنقض العهد بأن تعلمهم به حتى لا يتهموا بالفكر.

(٢٣) سورة الانفال/٥٨.

٢. ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية، أي إذا قاتلوكم واعتدوا عليكم وهذا الشرط مطلوب للحرب المشروعة كما ذكره القرآن في آيات كثيرة ذكرنا بعضها منها سابقاً.

٣. آية الانتفال لا تتعارض مع الصفع والبط في حالة السلم وإنما هي تتضمن قاعدة عامة تعمل بمقتضاها جميع دول العالم وهي أن أحد طرفي المعاهدة إذا لم يلتزم بها ولم يندلج الالتزامات المترتبة عليها يهزأ للطرف الآخر نقضها والاعلام بالنقض.

وموضوع الآيتين مختلف فلا تعارض وبالتالي فلا نسخ^(١١).

الآية (٣٣) ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ لَوْ يُفَرُّوا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جُزَاءٌ فِي الْحَيَاةِ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(١٢)

قال ابن سلامة^(١٣): نسخها الله تعالى بالاستثناء وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ قَاتَلُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ فَاصْلَوْا أَنْ اللَّهَ فَخَرَهُ وَجِيمٌ﴾^(١٤).

وقال ابن حزم الاندلسي^(١٥): نسخت بالاستثناء منها فيما بعدها بقوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ قَاتَلُوا﴾ الآية.

لكلاهما هذا صحيح إن اراداً بالنسخ معنى السلف الصالح الشامل للنسخ وغيره كما ذكرنا أما إذا اراداً به معناه الأصولي وهو الالتقاء فإنه خطأ. قال ابن الجوزي^(١٦): هذه الآية محكمة عند الفقهاء واختلفوا هل هذه العقوبة على الترتيب أو على التخمين فنذهب أحمد وجماعة إلى أنها على الترتيب وأنهم إذا قتلوا واخذوا المال أو قتلوا ولم يأخذوا قتلوا وصلبوا وإن أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف وإن لم يأخذوا المال قتلوا وقام مالك الإمام عليه في إقامة أي الحدود شاء سواء قتلوا أو لم يقتلوا أخذوا أو لم يأخذوا. وقد

(١١) انصار عدم النسخ الرانزي: ١٨٧/١١ والقرطبي: ١١٦/٦.

(١٢) سورة المائدة/٣٣. ومن انصار عدم النسخ: الرانزي: ٢١٤/١١.

(١٣) للرجع السابق ص ١١٧.

(١٤) سورة المائدة/٣٤.

(١٥) المرجع السابق ص ٣٨.

(١٦) للرجع السابق ص ١٤٦.

ذهب بعض مفسري القرآن عن لا دقة له أن هذه الآية منسوخة بالاستثناء بعدها وقد بينا عدم دقة هذا القول في مواضع^(١).

والصواب ما قاله الرازي^(٢): من أنه (أن يقتلوا أن قتلوا أو يصلبوا أن جمعوا بين أخذ المال والقتل أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلال أن اقتصروا على أخذ المال لأنهم يستخدمون القوة في أخذ المال لما سمي سرقة كبرى أو ينفوا من الأرض أن أخافوا السبل. والقياس الجلي أيضاً يدل على صحة ما ذكرناه لأن القتل العمد المدون يوجب القتل فلفظ ذلك في قاطع الطريق وصار القتل حتماً لا يجوز العفو عنه. وأخذ المال يتعلق به القاطع في غير قاطع الطريق فلفظ ذلك في قاطع الطريق يقطع الطرفين.

وأن جمعوا بين القتل وبين أخذ المال جمع في حكمهم بين القتل وبين الصلب لأن بقاء مصلوباً في أمر الطريق يكون سبباً لاشتهار هذه العقوبة فيصير ذلك زاجراً لنفسه عن الاندماج على مثل هذه المعصية وأما أن اقتصر على مجرد أخافة اقتصر الشرع منه على عقوبة خفيفة وهي النفي من الأرض^(٣).

ومن الاجتهاد الخاطئ ما ذهب إليه بعض الفقهاء من قول الامام وقيل في تطبيق هذه العقوبات دون رعاية الترتيب لأن العقوبة يجب أن تكون مساوية لجسم الجريمة ثم إن هذه العقوبة من العقوبات الحديثة وهي لا تقض لا لسلطة الامام ولا لسلطة القاضي وجدير بالذكر أن هذه لم تطبق في الاسلام الا مرة واحدة على فئة غير مسلمة جرأهم وصلت الى قمة الوحشية.

الآية (٤٢) ﴿لَئِنْ جَاءُوكَ فَأَخْبَكُمْ بِبَيْتِهِمْ لَوَأْخُذْهُمْ عَنْهُمْ﴾^(٤)

قال ابن حزم الاندلسي^(٥): نسخت وناسخها قوله تعالى: ﴿وَلَنْ أَخْبَكُمْ بِبَيْتِهِمْ بِمَا لَزَلَّ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ أَهْوَاهُمْ﴾^(٦).

ومن انصار هذا النسخ السيوطي^(٧) والسدي وعكرمة وقادة^(٨).

(١) نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ١٤٦.

(٢) التفسير الكبير: ٢٢٢/١١.

(٣) التفسير الكبير: ٢٢٢/١١.

(٤) سورة المائدة/٤٢. من انصار عدم النسخ: الرازي: ٢٢٥/١١.

(٥) النسخ والنسخ ص ٣٦.

(٦) سورة المائدة/٤٩.

ولهذا النسخ للذكور باطل^(١) لانه غلط بين النسخ والبيان فالآية الثانية متصلة للآية الاولى فالرسول (ﷺ) عهده الله بين ان يحكم بين اهل الكتاب لو يعرض عنهم ثم بين له انه اذا اختار الحكم حكم بما انزل الله.

وبناء على ذلك فإن الامام (ولي الامر) ونوابه من القضاة يحرمون واذا تراضوا بينهم ان شأوا حكموا بينهم وان شأوا عرضوا عنهم لكن اذا اختاروا الحكم يجب ان يكون الحكم بشريعة الاسلام لا بشريعتهم.

وبدل على ذلك نهاية الآية (٤٢) وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

الآية (٩٩) ﴿مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾^(٢)

قال ابن حزم الاندلسي^(٣) نسخها آية السيف.

وقال ابن الجوزي: اختلف المفسرون على قولين:

احدهما انها محكمة وانها تدل على ان الواجب على الرسول التبليغ وليس عليه الهدي.

والثاني - انها تتضمن الاختصار على التبليغ دون الامر بالقتال ثم نسخت بآية السيف والاول اصح^(٤).

وذكرنا سابقا ان الاسلام عقيدة وعمل فالمعينة لا تفرض على الانسان بالسيف لان الايمان خوفا من السيف يسبب تكوين مجتمع منافق ظاهره غير باطنه وهو اخطر من العدو، والدعوة تكون بالحكمة والموعظة الحسنة وآية السيف تكون لرد الاعتداء على المصالح الضرورية من الدين والحياة والعرض والمال^(٥).

^(١) الامتحان في علوم القرآن: ٢٣/٢.

^(٢) ابن الجوزي ص ١٤٧.

^(٣) سورة المائدة ٩٩.

^(٤) للرجع السابق ص ٣٨.

^(٥) نولخ القرآن ص ١٤٩.

^(٦) انصار عدم النسخ الرلزي ١٢/١٣٠.

الآية (١٠٥): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَخْرُجُ مِنْ حَتَّىٰ إِذَا هُكِّيتُمْ﴾^(١)
يقول ابن حزم الأندلسي نسخ آخرها أولها والنسخ منها قوله تعالى: ﴿إِذَا هُكِّيتُمْ﴾
والهدى هنا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وليس من كتاب الله آية جمعت النسخ
والمسوخ إلا هذه الآية^(٢)

قال ابن الجوزي: العلماء فيها قولان:

الأول- أنها منسوخة لأنها تتضمن كف الأيدي عن قتال الطالين فنسخت ولهم في
نسخها قولان:

١. آية السيف

٢. أن آخرها نسخ أولها والنسخ قوله ﴿إِذَا هُكِّيتُمْ﴾.

والقول الثاني- أنها محكمة لأن معناها كما قال الزجاج أمر أمّا الزمكم الله أمر
أنفسكم لا يؤخذكم بذنوب غيركم وهذه الآية لا توجب ترك الأمر بالمعروف لأن المؤمن
إذا تركه وهو مستطيع فهو ضال وليس مهتد وقد استدل ابن الجوزي على أنها محكمة
بأوجه منها:

أ- قوله ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ يقتضي اغراء الإنسان بمصالح نفسه ويتضمن الاغبار
بأنه لا يعاقب بضلال غيره

ب- الآية تدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأن قوله ﴿عَلَيْكُمْ
أَنْفُسَكُمْ﴾ أمر بإصلاحها وإداء ما عليها وقد ثبت وجوب الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر وقد دل على ذلك قوله ﴿إِذَا هُكِّيتُمْ﴾ لأن الإنسان لا يكون مهتدياً
إلا إذا استل أمر الشرع.

والصواب أن الآية هي منسوخة لعدم التناقض بين النسخ والمنسوخ فالآية
المنسوخة على حد زعمهم لا تدل على عدم الدعوة إلى الإسلام بالحكمة والموعظة
الحسنة ولا على عدم اللجوء إلى القتال كلما حصل التعرض للاعتداء من المسلم وغير
المسلم هذا إذا كان النسخ المزعوم آية السيف أما إذا كان آخر الآية فإنه غلط بين

^(١) سورة المائدة/١٠٥.

^(٢) المرجع السابق ص ٣٨.

النسخ وقصيص العام بالشرط أو تقييد المطلق به^(١).

الآية (١٠٦) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ الثَّانِي ذُو عَقْلٍ مِنْكُمْ لَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ^(٢) إِنْ أَنتُمْ حَرَّتُمْ^(٣) لِسِي الْأَرْضِ فَلَمْ يَأْتِكُمْ مَصِيبَةُ الْمَوْتِ^(٤)﴾.

قال النحاس: للصعابة والتابعين والفقهاء في هذه الآية خمسة أقوال:

١- جواز شهادة أهل الكتاب على الوصية في السر وهو قول ابن عباس وعبد الله بن ليس.

٢- كانت جائزة فنسخت فلا تهرز شهادة الكافر في جميع الأحوال

٣- الآية كلها للمسلمين أي أن الشهادة تكون من شهود قبيلتكم أو غيرها من المسلمين

٤- المراد بالشهادة معناها اللغوي أي المحضود

٥- الشهادة بمعنى اليمين^(٥)

وقال ابن حزم الأندلسي^(٦): أجاز الله تعالى شهادة النعمين على وصية في السر ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلُوا ذُو عَقْلٍ مِنْكُمْ^(٧)﴾.

وقال ابن الجوزي: فيها قولان:

الأول: أنها محكمة وهو قول ابن عباس وابن السكيت وابن جبير وابن سيرين وقسادة والشامي والثوري وأحمد بن حنبل.

والثاني: أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلُوا ذُو عَقْلٍ مِنْكُمْ^(٧)﴾ وهو قول زيد بن أسلم واليه يميل أبو حنيفة ومالك والشامي قالوا: أهل الكفر ليسوا بعدول.

ثم رجع ابن الجوزي إلى القول الأول فقال والأول أصح لأن هذا موضع ضرورة فجائز كما يجوز في بعض الأماكن شهادة نساء لا رجل معهن بالغيب والنكاح والاستهلال^(٨).

(١) من انصار عدم النسخ: الرازي ١٢/١١٦.

(٢) إن من غير ملتكم وقيل من غير عشيرتكم (توبييتكم).

(٣) سألتم.

(٤) سورة المائدة ١٠٦.

(٥) النسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس ص ١٢١.

(٦) النسخ والمنسوخ ص ٣٦.

(٧) سورة الطلاق ٢.

والصواب هو القول بعدم النسخ لعدم التعارض بين الآيتين لأن الأولى تتعلق بالقضايا المالية فتجوز فيها شهادة العادل والفاقد وظرف المسلم والثانية تتعلق بالشرف والمهات والعرض والنسب من حيث بقاء الزوجية أو حصول الفقرة بين الزوجين لذا قال تعالى: ﴿قُلْ لَا يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُهَا﴾ (١) ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ﴾ (٢) ﴿يَمْرُقُونَ لَوْ قُلُوبُهُمْ يَمْرُقُونَ﴾ واستدل الشافعية بهذه الآية على ندب حضور شاهدين عادلين حين رجعة الزوجة المطلقة طلاقاً رجعيًّا (٣).

كما استدل الامامية بهذه الآية على أن الشهادة ركن من أركان الطلاق فبالإمكان أن يكون الطلاق أربعة الزوج والزوجة والصيغة والشهادة (٤).

فموضوع الآيتين يختلف، ومن شروط النسخ التناقض ومن شروط التناقض وحدة الموضوع فإذا اختلف الشرط لن يتحقق الموضوع.

ثم إن الأصل في الشاهد أن يكون عادلاً لأن شهادته تعتبر حجة يحكم بمقتضاها ولكن يجوز خلاف ذلك في الحالات الاستثنائية ولكل أصل استثناء أو أكثر غالباً.

(١) نواسخ القرآن ص ١٥٤ والاستهلال.

(٢) قارين.

(٣) أي أجل صحتهم كان على وشك الانتهاء.

(٤) أي لرجوعهم إلى عصمتكم.

(٥) الباجودي على الفري ١٥٢/٢ وفيه: (ورسب الاشهاد عليها خروجاً من خلاف من لوجهه وإنما لم يجب لانها في حكم استدامة النكاح).

(٦) الروضة البهية شرح الفتح المصطفوية: ١٤٧/٢.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْأَنْعَامِ

يقول ابن حزم الاندلسي^(١): وهي تحتوي على اربع عشرة آية منسوخة.

وقال ابن سلامة^(٢) نزلت بمكة الا تسع آيات منها وتحتوي من المنسوخ على خمس عشرة آية^(٣):

- (١٥) ﴿قُلْ إِنَّمَا أَمَلْتُ إِلَهِكُمْ وَإِنَّمَا كُنْتُ مَخْلُوقًا مِّمَّنْ خَلَقَ﴾
- (٦٦) ﴿وَكَلِّبْ بِهِ قَوْمَكَ وَهُوَ الْعَقِيُّ قُلْ لَأَسْتَأْذِنَكُمْ بِرُكُوبِكُمْ﴾
- ﴿وَمَا رَأَيْتُ الَّذِينَ يُخْرَجُونَ فِي أَيَّامِنَا فَأُخْرَجَ عَنْهُمْ حَتَّى يُخْرَجُوا فِي حَبِيبٍ خَيْرٍ وَكَمَا يُنْسِيكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدَ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾
- (٦٨) ﴿وَدَارَ الَّذِينَ اتَّخَلَّوْا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَفَرَقَهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾
- (٧٠) ﴿قُلْ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾
- (٩١) ﴿فَمَنْ أَهْتَرَ فَلَئِنْ سِئِمَ مِنْ سَيِّئِ فَعَلَيْهَا وَمَا آتَا عَلَيْكُمْ بِخَفِيظٍ﴾
- (١٠٤) ﴿وَأُخْرِجْهُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾
- (١٠٦) ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا آتَا عَلَيْهِمْ بِرُكُوبٍ﴾
- (١٠٧) ﴿وَلَا تُسْهَرُوا الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْهَرُوا اللَّهَ عَنَّا فَيَكْفُرُوا بِهِمْ﴾
- (١٠٨) ﴿وَلَا تُسْهَرُوا الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْهَرُوا اللَّهَ عَنَّا فَيَكْفُرُوا بِهِمْ﴾

(١) النسخ والمنسوخ ص ٣٧

(٢) النسخ والمنسوخ ص ١١٩

(٣) من انصار عدم النسخ الرازي ١١٦/١٢ والقرطبي ٣٥٠/٨.

- (١١٢) ﴿قُلْهُمْ وَمَا يَفْقَهُونَ﴾
- (١٢١) ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾
- ﴿قُلْ يَأْقِمْ أَصْنَاةً عَلَى مَكَائِكُمْ إِلَى عَامِلٍ قَسْوَةٍ تَعْلَمُونَ مَنْ
- (١٢٥) ﴿كَفَى لَهُ حَاجَتُهُ الْكُفْرُ إِلَهُ لَا يُلْقِ الْهَالِكُونَ﴾
- ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَيْتُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ فَمَرَكُواهُمْ لِيَرْفَعُوهُمْ
- (١٣٧) ﴿وَلِيُتَبَسَّوْا عَلَيْهِمْ وَيَنْتَهَمُ وَلَوْ هَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوا قُلْهُمْ وَمَا يَفْقَهُونَ﴾
- (١٥٨) ﴿قُلْ انْظُرُوا إِلَى مَنَظَرِي﴾
- ﴿إِنَّ إِلَهِنَّ فَرَكُوا مِنْهُمْ وَكَانُوا هَيْعًا لَسْتُ مِنْهُمْ لِي شِيءٍ وَإِلَّا
- (١٥٩) ﴿لَصَرُّهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾

الآية (١٥): ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(١)
قال ابن سلامة^(٢): نسخته بقوله تعالى: ﴿لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ
وَيُثَبِّتُ يَمِينَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾^(٣) وقال ابن حزم الاندلسي^(٤) قوله تعالى:
﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ﴾ الآية منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ
مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾

ولهذا النسخ باطل لاهله كثرة منها:

١- عدم وجود أي تعارض بين الآيتين لأن وعد الله المذكور لا يستلزم إباحة عدم الخوف
من العذاب في حالة افتراض العصيان.

٢- كلما ازداد الانسان معرفة بالله ازداد خوفا منه وقد قال (ﷺ): (إِنِّي تَأَعَّلَمُكُمْ بِاللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ وَأَتَّقَاكُمْ لَهُ)^(٥).

٣- الآية التي زعموا نسخها ليست خاصة بالنبي (ﷺ) كما في قوله تعالى: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ
لِيَخْبَظَنَّ مِنْكَ وَلِتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٦) فالرسول (ﷺ) لا يتصور منه الشرك وإنما
الخطاب لأمته فكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ
عَظِيمٍ﴾ فهذا الحكم عام يشمل كل انسان.

٤- حرف (ان) تستعمل لأمر غير ملحق الوقوع لئ لو افترض وجود العصيان للزم وجود
الخوف من عذاب الله.

يقول الرازي^(٧): ان الآية لا تدل على انه خاف على نفسه بل تدل على انه لو صدر
عنه الكفر والمعصية فانه يخاف وهذا القدر لا يدل على حصول الخوف ومثاله قولنا
ان كانت الحصة زوجا كانت منقصة بمتساوين وهذا لا يدل على ان الحصة زوج ولا
على كونها منقصة بمتساوين.

(١) سورة الأنعام/١٥.

(٢) التناسخ والمنسوخ ص ١١٩.

(٣) سورة الممتح/٢.

(٤) المرجع السابق ص ٣٧.

(٥) رواه البخاري والنسائي.

(٦) سورة الزمر/٦٥.

(٧) التفهيم الكبير ومفاتيح الغيب ١٢/١٧٩.

٥- الآية المذكورة التي زعموا نسخها غير وليس بأمر ولا نهي فاعيد لا يقطع للنسخ والآن أدى الى تكذيب المخبر واللازم باطل وكذلك للزعم.^(١)

الآية (٦٦) «وَكُذِّبَ بِهِ قَوْمًا وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ»^(٢)
قال ابن سلامة^(٣): قوله تعالى: «وَكُذِّبَ بِهِ قَوْمًا وَهُوَ الْحَقُّ» هذا حكم والنسخ قوله تعالى: «قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ» نسخ المنسوخ منها بآية السيف.
وقال ابن الجوزي: (قوله تعالى: «قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ» للمفسرين فيه قولان:
الاول- انه يقتضى الاختصار في حكمهم على الانذار من غير زيادة ثم نسخ بآية السيف وهذا المتن من رواية الطحاك عن ابن عباس.
والثاني- ان معناه لست حفيظا عليكم انما اطلبكم بالظواهر من الاقرار والعمل لا بالاسرار فعلى هذا هو حكم وهذا هو الصحيح يؤكد انه خبر والاخبار لا ينسخ وهذا اختيار جماعة منهم ابو جعفر النحاس)^(٤).

وقال النحاس: (قوله تعالى: «قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ» عن الطحاك عن ابن عباس في قوله تعالى: «لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ» قال نسخ هذا آية السيف «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ»^(٥) قال ابو جعفر (يقصد نفسه) هذا خبر لا يجوز ان ينسخ ومعنى (وكيل) حفيظ ووكيل النبي (ﷺ) ليس عليهم حفيظا انما عليه ان ينذروهم وعقابهم على الله)^(٦).
والصواب هو عدم النسخ لادلة منها^(٧):

١- ما ذكره النحاس وابن الجوزي في القول بعدم نسخ الآية من الادلة المذكورة.
٢- حذا من قبيل «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ»^(٨).

(١) من انصار عدم النسخ الرازي ١٢/١٧٠

(٢) سورة الانعام ٦٦

(٣) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ١١٩

(٤) نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ١٤٥

(٥) سورة التوبة ٥

(٦) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لابي جعفر النحاس ص ١٣٦-١٣٧.

(٧) من انصار عدم النسخ الرازي ١٣/٢٤ والالوسي ٧/١٨١ والقرطبي ٧/١١١.

(٨) سورة القصص ٥٦

٣- رغبة الرسول (ﷺ) بذل العناية بالتبليغ والتوجيه والدعوة الى الحق بالحكمة والموعظة الحسنة وليست وظيفته تطبيق الفاية وهي الهداية المستمرة الى الموت لان هذه الفاية ليست خاضعة لارادة الانبياء والرسل وهذا المعنى هو المراد من قوله تعالى: ﴿لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِرَكِيلٍ﴾.

٤- عدم وجود التعارض بين الآيتين الناسخة والنسخة كما تبين من الفقرات السابقة.
٥- العموم المستفاد من قوله تعالى: ﴿لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِرَكِيلٍ﴾ عاصم بآية السيف فالقول بالنسخ خلط بين التخصيص والنسخ.

٦- ما نقل عن ابن عباس من القول بالنسخ اراد به معناه العام الشامل للتخصيص والتقييد وظهرها دين المعنى الاصولي وهو الالفاء.

الآية (٦٨) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ^(١) فِي آيَاتِنَا^(٢) فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ^(٣) حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنمِيتُكَ الشَّيْطَانُ^(٤) فَلَا تَقْعُدْ بِهِدَ الذِّكْرِ^(٥) مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ^(٦)﴾.

قال الطبرسي^(٨) نقلا عن غيره^(٩): وكان ذلك في اول الاسلام وكان يخص النبي (ﷺ) (ﷺ) ودرخص للمؤمنين المجلوس معهم واختلاطهم ثم لما عز الاسلام وكثر المسلمون نهرا عن مجالستهم ونسخت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا عَنْهَا فَلَا تَقْعُدُوا عَنْهَا حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ^(١٠)﴾ الآية.

(١) رأى بصري

(٢) المحرض في الأصل الدخول في الماء فيستمر للشروع في الكلام والدخول فيه

(٣) أي آيات القرآن في الاستهزاء بها

(٤) ولا مجالسهم وتركهم

(٥) فقصت معهم حين نسيت النهي عن مجالستهم

(٦) أي بعد أن تذكر النهي

(٧) سورة الأنعام/٦٨

(٨) مجمع البيان في تفسير القرآن/٤/٣١٧

(٩) كعبد بن جبر

(١٠) سورة النساء/١٤٠

وقال ابن سلامة^(١) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَخُوفُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَخْرَجْنَا عَنْهُمْ﴾^(٢) الى قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ جِسْمِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذَكَرُوا لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾^(٣) نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوفُوا فِي حَدِيثِهِ خَيْرُهُ﴾^(٤) اي ان الآيتين (٦٨-٦٩) من سورة الانعام نسختا بآية (١٤٠) من سورة النساء.

وكرر نفس كلام ابن حزم الاندلسي^(٥).

وقال ابن الجوزي^(٦): قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَخُوفُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَخْرَجْنَا عَنْهُمْ﴾ المراد بهذا الخوف -الخوف بالتكذيب- ورشبه ان الاضرار المذكور عنها منسوخا بآية السيل.

وزعم النسخ باطل للأدلة الآتية:

- ١- عدم وجود أي تعارض بين النسخ والمنسوخ، بل للضمن واحد في الآيتين حيث ان النهي الموجه الى الرسول (ﷺ) في آية (٦٨) من سورة الانعام موجه اليه والى امته كما هو دين القرآن فانه لم يخص النبي بهذا النهي كي ينسخ بآية (١٤٠) فلي قلنا الآيتين النهي للموجه الى النبي وامته جميعا وامثال هذا كثير كما في قوله تعالى: ﴿لَنْ أَمْرَكَ لِيَعْبُدُنَّكَ وَتَكُونُ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٧) ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَمْتِهِنَّ﴾ وغير ذلك من الآيات التي تقاطع الرسول ويراد بها امته.
- ٢- لم يرد امر القرآن لامة محمد (ﷺ) بالجلوس ايضا مع الذين نهى عن مجالستهم حتى ينسخ هذا الامر بالنهي الولد في آية (١٤٠) من سورة النساء..
- ٣- ان قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ جِسْمِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ غير واعد وكل منهما لا يفتح للنسخ^{(٨) (٩)}.

(١) النسخ والمنسوخ ص ١١٩-١٢٠

(٢) سورة الانعام/٦٨

(٣) سورة الانعام/٦٩

(٤) سورة النساء/١٤٠

(٥) النسخ والمنسوخ في القرن الكريم ص ٣٦

(٦) نواسخ القرآن/ ص ١٥٤

(٧) سورة الزمر/٦٥.

(٨) يقول ابن الجوزي ص ١٥٤ والصحيح انها محكمة لأنها غير وقد بينا ما عليكم شيء من آثامهم إنما يلزمكم إنذارهم.

(٩) من انصار عدم النسخ الرازي ٢٤/١٣ والكيالهراسي في احكام القرآن ١٢٤/٢.

الآية (٧٠) ﴿ذُرِّ الَّذِينَ اتَّخَلُّوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوَاً وَغَرَّتُهُمْ الِغْيَاةُ الدُّنْيَا﴾^(١)
قال النحاس^(٢): عن قتادة انها نسختها ﴿فَاتَّخَلُّوا الشُّرَكَائِ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٣) ثم
يقول هذا ليس بهر وهو يمثل النسخ غير ان البين فيه ليس بمنسوخ وانه على معنى
التهديد لمن فعل هذا أي ذرّه فان الله مطالبه ومعالجه.
قال ابن سلامة^(٤) نسخها قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالنَّبِيِّ
الرَّاسِخِ﴾^(٥)

وذكر ابن حزم الاندلسي^(٦) نفس الكلام الذي قاله ابن سلامة دون ان يذكر واحد منهما
وجه النسخ ودون بحث أي تعارض بين الآيتين كأن نسخ القرآن هو واجتهاد شخصي.
وقال ابن الجوزي^(٧): (للمفسرين قولان:
الاول: انه اقتضى المساعدة لهم والاعراض عنهم ثم نسخ بآية السيف وهذا موقف قتادة
والسدي.

والثاني: انه خرج مخرج التهديد كقوله تعالى: ﴿ذُرِّي وَمَنْ خَلَقْتُ وَجِيداً﴾^(٨) فعلى هذا
هو حكم وهذا مذهب مجاهد وهو الصحيح).
والصواب عدم النسخ لان كل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف اما هي خاصة بها
فاية السيف للطرف الاستثنائي وحالة العدوان وردة لان الاسلام لا يفرض على الناس
بالسيف لان الايمان اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع فهو يحصل بالقناعة الشخصية الذاتية
والادلة العقلية والمعلية مع الهداية الالهية.

(١) سورة الانعام / ٧٠

(٢) الناسخ والمنسوخ ص ١٣٧

(٣) سورة التوبة / ٥

(٤) للرجع السابق ص ١٢٠

(٥) سورة التوبة / ٢٩

(٦) ص ٣١

(٧) للرجع السابق ص ١٥٥

(٨) سورة الم نشر / ١١

إضافة الى ذلك فان من باب عدم دقة فهم العقل البشري القول بنسخ عدة آيات متواليات وهي (٦٦) و (٦٨) و (٦٩) و (٧٠) فمثل هذه الاخطاء الكبيرة لا تنسب الى الانسان الاعتيادي فكيف تنسب الى الله العليم القدير!!
هذه الاراء اجتهادات لا يؤيدها سند في القرآن ولا في السنة النبوية ولا في اجماع العلماء المحققين^(١).

الآية (٩١) «قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ»^(٢)
قال ابن سلامة^(٣) كعادته امر الله بالاعراض عنهم ثم نسخ بآية السيف وهو ترديد للقول ابن حزم الاندلسي^(٤).

وقال ابن الجوزي^(٥): (فيه قولان:

الاول - انه امر له بالاعراض عنهم ثم نسخ بآية السيف.

والثاني - انه تهديد فهو محكم وهذا اصح)

والصواب ان زعم النسخ ساقط لانه خلط بين النسخ والتخصيص كما ذكرنا مرارا^(٦).

الآية (١٠٤) «لَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِخَفِيظٍ»^(٧)

قال ابن سلامة^(٨) نسخ بآية السيف، ردد نفس الكلام ابن حزم الاندلسي^(٩).

وقال ابن الجوزي: قال ابن عباس نسخت بآية السيف ولكنها محكمة.

والصواب انه خلط بين النسخ والتخصيص وابن عباس اراد بالنسخ التخصيص لان هذا

المعنى كان هو المراد في عصرهم والنسخ بمعنى الازالة والالغاء. مصطلح استحدثه الاصوليون المتأخرون^(١٠).

(١) من انصار عدم النسخ الرازي ٢٧/١٣ والاوسى ١٨٤/٧

(٢) سورة الانعام/٩١.

(٣) ص ١٢٠

(٤) ص ٣٧

(٥) ص ١٥٥

(٦) انصار عدم النسخ الرازي ٢٧/١٣

(٧) سورة الانعام/١٠٤

(٨) ص ١٢١.

(٩) المستطى ردة (٦).

الآية (١٠٦) «وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُفْرِكِينَ»^(١)

قال ابن سلامة: نسخها آية السيف، وقال ابن حزم^(٢): نسخت بآية السيف، وروده ابن الجوزي^(٣) دون ترجيح لرأي من الآراء التي نقلها. والصواب أن الآية الأولى خاصة بالظروف الاحتياطية لوظيفة الرسول (ﷺ) الدعوة إلى الله (عدهم) بالحكمة والوعظة الحسنة وليست في الآية المنسوخة على حد زعمهم الأمر بترك القتال مطلقاً بل فرض استخدام السيف والقوة كلما تعرض المسلمون للاعتداء. وفي هذه الحالة لا يفرض الدين بالسيف والا للزم تكوين مجتمع منافق والمناطق الخطر من العذر^(٤).

الآيات (١٠٧، ١٠٨، ١١٢):

«وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ»^(٥)
«لَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ»^(٦)
«فَذَرُهُمْ وَمَا يَفْعَلُونَ»^(٧)

قالوا هذه الآيات الثلاث منسوخة بآية السيف.

وذعم النسخ باطل لأن فرض الدين بالسيف اكراه عليه والاكراه على الدين مفروض بقوله تعالى: «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْفِرُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ»^(٨) ثم إن الإيمان قناعة للبية لا سلطة للسيف عليها وعلى كل مصلح أن

(١) انصار عدم النسخ الرازي ١٣/١٣٤ وقال العلامة الرازي بعد أن استعرض أقوال المائلين إلى النسخ ما يلي: فكان هؤلاء، للمفسرين مشغولين بتكذيب النسخ من غير حاجة إليه والمحق ما قرره اصحاب اصول الفقه أن الاصل عدم النسخ فوجب السمي في تثليثه بقدر الاسكان ا هـ.

(٢) سورة الانعام/١٠٦.

(٣) ص ١٣٧.

(٤) نواسخ القرآن.

(٥) من انصار عدم النسخ الرازي ١٣/١٣٧.

(٦) سورة الانعام/١٠٧.

(٧) سورة الانعام/١٠٨.

(٨) سورة الانعام/١١٢.

(٩) سورة يونس/٩٩.

يحاول اصلاح من ساء سلوكه وان يرشده ويرى السبيل كل من حلق هن سواء السبيل فان لم يحقق النتيجة فعليه ان يتركه لطرف آخر لعله يستطيع يوما ما ولا يجوز له ان يشهر السلاح عليه فيقول له صر مسلما والا اقتلك وهذا السلوك في القانون البشري مشين فكيف يتصور في القانون الالهي؟^(١)

الآية (١٢١) ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٢)

يقول ابن سلامة: نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَجِلُّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾^(٣) والطعام ههنا الذبائح^(٤) وهذا تريد القول ابن حزم الاندلسي بنفس العبارة دون ان يبين كلاهما او احدهما وجه التعارض الذي لا يمكن رفعه الا بالنسخ واكتفى في الرد على هذه المزاعم غيبة حقيقة بنقل ما قاله ابن الجوزي: من انه ادى عن جماعة منهم الحسن وعكرمة انهم قالوا: نسخت بقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ وهذا غلط لانهم ان اردوا النسخ حقيقة وليس هذا النسخ، وان اردوا التخصيص وانه خص بآية المائدة طعام اهل الكتاب فليس بصحيح لان اهل الكتاب يذكرون الله على الذبيحة فيحمل امرهم على ذلك فان تيقنا انهم تركوا ذكره جاز ان يكون من نسيان، والنسيان لا يمنع الحل فان تركوا لا من نسيان ولم يجوز الاكل فلا وجه للنسخ أصلاً.

ومن قال من المفسرين ان المراد بها لم يذكر اسم الله على الشقة فقد خص عاماً والقول بالصوم أصح. وعلى قول الشافعي هذه الآية عكسة لانه اما ان يراد بها عنده الميتة أو يكون نهى كراهة^(٥) ^(٦).

(١) من انصار عدم النسخ الرازي ١٢/١٨٠

(٢) سورة الانعام/١٢١

(٣) سورة المائدة/٥

(٤) النسخ والنسوخ ص ١٢٢

(٥) نواصق القرآن لابن الجوزي ص ١٥٧

(٦) انصار عدم النسخ الرازي ١٢/١٢١

الآيات (١٣٥، ١٣٧، ١٥٨، ١٥٩):

﴿أَلَمْ يَأْمُرُوا عَلَىٰ مَكَالَتِكُمْ^(١)﴾ إِنِّي عَامِلٌ^(٢)﴾ فَسَوْفَ يَحْكُمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ حَافِظَةُ الدَّارِ^(٣) إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ^(٤)
﴿وَكَذَلِكَ^(٥)﴾ زَيْنَ لِّكَيْدٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ آلُؤَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيُزِدَهُمْ^(٦)﴾ وَلِيَلْبِسُوا^(٧) عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ^(٨)﴾ فَلَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ^(٩)
﴿أَلَمْ تَنْظُرُوا إِنَّا مُنْظَرُونَ^(١٠)﴾
﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا^(١١)﴾ لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ^(١٢)﴾

قالوا هذه الآيات الأربع من سورة الأنعام نسخت بآية السيف^(١٣).

وهذا الزعم هو دقيق لأسباب كثيرة منها:

- ١- عدم وجود التعارض بين الآيات المذكورات وبين آية السيف لأن حكم كل واحد منها جاء لظرفه الخاص ومن شروط التعارض اتحاد الظروف.
- ٢- إلا سلمنا جدلا وجود التعارض فإنه يرفع بالتخصيص فالقول بالنسخ خلط بين النسخ والتخصيص.

(١) في حالتكم هذا أمر تهديد وزجر كما في قوله تعالى (اعملوا ما شئتم).

(٢) على حالتها

(٣) العاقبة المحمودة في الدار الآخرة ألحق لم اتهم

(٤) سورة الأنعام/ ١٣٥

(٥) أي كما زين لهم ما ذكر

(٦) أي يهلكوهم

(٧) أي يلبسوا

(٨) أي لو أراد الله عدم التزييف والقتل ما فعلوه لأن الله هو الخالق للخير والشر ولكن ترك الاختيار للإنسان لمباشرة أسباب الخير حتى يستحق الثواب وأسباب الشر حتى يستحق العقاب ولو فرض عليهم ذلك من الله لما استحلوا شيئا منها.

(٩) سورة الأنعام/ ١٣٧

(١٠) سورة الأنعام/ ١٥٨

(١١) فرقوا.

(١٢) سورة الأنعام/ ١٥٩

(١٣) ينظر النسخ والنسخ للنحاس ص ١٤٦. النسخ والنسخ لابن سلامة ص ١٢٢. النسخ والنسخ لابن حزم الأندلسي ص ٢٨. نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ١٥٧.

٣- الآيات الأربع آيات وعيد والوعيد لا يفتح للنسخ.

٤- فرض الدين على الفرد بأية السيف وقوة السلاح إكراه عليه والإكراه مرفوض بقوله تعالى معاتباً بيده بالاستفهام الإنكاري ﴿وَلَوْ خَافَ رَبُّكَ لِأَمْنٍ مِّنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُم جَمِيعًا أَفَأَلَّتِ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(١).

^(١) من نصار عدم النسخ الرازي ١٣/٢٠٥ و١٤٤٠ والطبري ٧٩/٨.

النسخ المزعوم في سُورَةِ الْأَعْرَافِ

قال أبو جعفر النحاس^(١): حدثنا يونس بن المذرج قال حدثني أبو حاتم قال حدثني إسماعيل بن عبيد يونس بن حبيب عن أبي عمرو بن العلاء عن مجاهد عن ابن عباس قال: سورة الأعراف نزلت بمكة فهي مكية. قال أبو جعفر (يقصد نفسه) : فلم نجد فيها ما يدخل في النسخ والمنسوخ إلا آية واحدة تختلف فيها:
قال الله عز وجل: ﴿غُلَّتِ الْأَعْيُنُ﴾.

وهو جزء من الآية (١٩٩) ﴿غُلَّتِ الْأَعْيُنُ وَأَصْرُ الْفَرَكِ وَأَصْرُ الْفَرَكِ عَنْ الْجَاهِلِينَ﴾^(٢)
وفيها خمسة أقوال للعلماء: منهم من قال هي منسوخة بالزكاة المفروضة^(٣)، ومنهم من قال هي منسوخة بالأمر بالفطرة على الكفار، ومنهم من قال غلَّتِ الأعْيُنُ أي الزكاة المفروضة، ومنهم من قال إن العفر شيء من المال سوى الزكاة وهو قول قاسم وسالم قال هو فضل المال، والقول الخامس قول عبد الله وهرة ابن الزبير كما قرئ على أحمد بن شعيب عن هارون بن إسحاق قال حدثنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن الزبير قال إنما أنزل الله تعالى ﴿غُلَّتِ الْأَعْيُنُ﴾ من أخلاق الناس وهذا لولي ما قيل في الآية لصحة إسنادها ﴿غُلَّتِ الْأَعْيُنُ﴾ أي السهل من أخلاق الناس ولا تفلط عليهم ولا تعنت بهم وكذا كان أخلاقه (ﷺ).
وقال ابن سلامة^(٤): وهي تحتوي على آيتين منسوختين الأولى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا نِسَاءُ الْغُلَامِ﴾^(٥) إن كُنَّ يَتِيمَاتٍ^(٦) موضع النسخ ههنا أي غلَّت عنهم ودعهم وبأقي الآية بحكمة نسخ المنسوخ منها بآية السيف^(٧).

(١) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ١٤٧

(٢) سورة الأعراف

(٣) على أساس أن المراد بالعفر الصدقة المفروضة لو الزكاة على الحاجة التي يجب صرفها للفقراء.

(٤) النسخ والمنسوخ ص ١٧٣.

(٥) سورة الأعراف/ ١٨٣

(٦) الصار عدم النسخ: الألويسي ١٤٦/٩ والقرطبي ٣٤٧/٧

الآية الثانية ﴿خُذْ الْعَقْلَ﴾ ^(١) هذا منسوخ يعني الفضل من أموالهم نسخ بأية الزكاة وهذه الآية من عجائب المنسوخ لأن أولها منسوخ وآخرها منسوخ وأوسطها محكم وآخرها قوله تعالى: ﴿وَأَضْرِبْ عَنْ الْفُجَّارِ﴾ نسخ بأية السيف وأوسطها قوله تعالى: ﴿وَأَمْرٌ بِالْعُرْبِ﴾ وهذا محكم ^(٢).

ونفس هذا الكلام ترويه لقول ابن حزم الأندلسي ^(٣) «ون تعليق أو بيان أوجه النسخ. وقال ابن الجوزي ^(٤): في تفسير ﴿خُذْ الْعَقْلَ﴾ ثلاثة أقوال:

١. اخلاق الناس قاله ابن عمرو وابن الزبير ^(٥).
٢. المراد به المال ثم اختلف انصار هذا الاتجاه فقال مجاهد وفي رواية الضحاك المراد بالعلم المال الزائد ومنهم من قال كان صدقة واجبة نسخت بالزكاة.
٣. المراد به مساهلة المشركين والعلو عنهم واختلف اتباع هذا القول على رأيين منهم من قال نسخ ﴿وَأَضْرِبْ عَنْ الْفُجَّارِ﴾ بأية السيف ومنهم من قال انه عام فيمن جهل امر صيانة النفس عن مقابلتهم على سفهم مع واجب الإنكار عليهم وعلى هذا تكون الآية عكمة وهو الصحيح ^(٦).

المراد بالصواب

والصواب أن كلتا الآيتين غير منسوخة للأدلة الآتية:

١. ان المحققين من المفسرين على ان العلو والاعراض عن المجاهدين والتعامل مع غير المسلمين كان من الشيم العظيمة التي قتلى بها رسول الله (ﷺ) وان المراد من الآيتين الأخذ بالجانب الاخلاقي دون المالي وقد روي عن النبي (ﷺ) انه قال (لَنْ جِيرِلَ لَكُمْ أَتَاهُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي جِئْتُكَ بِتَكْلِيمِ الْأَخْلَاقِ مِنْ رَبِّكَ، فَقَالَ وَمَا ذَلِكَ يَا جِيرِلُ؟ قَالَ أَنْ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: حِلٌّ مِنْ قِطْعِكَ وَأَخْطُ مِنْ عَرْمَلِكَ وَأَضْفُ عَسْنُ ظُلْمَلِكَ) وقد ذكر هذا الحديث كشاهد الطبري في تفسيره ^(٧) والطبرسي في تفسيره ^(٨).

^(١) سورة الاحزاب/ ١٩٨ آية ﴿خُذْ الْعَقْلَ وَأْمُرْ بِالْعُرْبِ وَأَضْرِبْ عَنْ الْفُجَّارِ﴾

^(٢) النسخ والمنسوخ ص ٢٨.

^(٣) نواسخ القرآن ص ١٦٧.

^(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٧٥/٩.

^(٥) نواسخ القرآن ص ١٦٣.

^(٦) جامع البيان ١٥٥/٩.

^(٧) مجمع البيان في تفسير القرآن ٥١/٤.

ومن الغريب ان ابن سلامة نقله في كتابه^(١) دون ان يأخذ بنظر الاعتبار في قوله بالنسخ المزمع.

ودوي عن عبيد الله بن الزبير انه قال (أمر ان يأخذ الاخلاق بالعمو عن الناس) واستشهد به النحاس على ان المراد بالعمو الاخلاق^(٢) وان الآية عمكة.

٤. ان الاسلام انتشر في الصائم بهذه الاخلاق السامية الفاضلة لا بالميف وكان الرسول (ﷺ) قوة حسنة لذلك فعلى كل القادة اتباع تلك القدوة وقد بين الله سبحانه وتعالى صفات القادة مخاطب نبيه (ﷺ) ﴿فَبِمَا^(٣) رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ^(٤) لَهُمْ^(٥) وَلَوْ كُنْتَ فَظًا^(٦) حَكِيمٌ لَقُتِلَ^(٧) لَافْتَحُوا^(٨) مِنْ حَوْكِهِ فَاحْفَظْ^(٩) صَنُفَهُمْ^(١٠) وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ^(١١) وَقَاوِزُهُمْ فِي الْأَمْرِ^(١٢) قَلِيلًا عَظُمْتَ^(١٣) فَتَكُونُ عَلَى اللَّهِ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُجِبَ الْمُتَكَوِّلِينَ^(١٤)﴾ فإلى متى نعيش بالعقلية المتخللة التي جعلتنا ان نحرم من فهم روح الشريعة الاسلامية الموجودة في القرآن الكريم وان تأخر من ركب الحضارة المتطورة الحديثة في المجال التكنولوجي ومن الواضح ان فهم كل من الدين والحياة معا من اهم اسباب تحقيق السعادة البشرية في الدنيا والاخرة وان الطاقة للمادية وحدها مالم تجتمع معها الطاقة الروحية لم تكن كافية للسعادة.

(١) النسخ والمنسوخ ص ١٢٤.

(٢) ويدل على ذلك جمعه مع الأمر بالعرف والاعراض عن الجاهلین لانها من سمات من يتعلى بالاخلاق الحميدة الفاضلة.

(٣) ما زلت.

(٤) مخاطب موجه الى الرسول (ﷺ) وهو عام لجميع القادة في العالم.

(٥) سهلت اخلاقك الا خالفوك.

(٦) سيء الخلق.

(٧) جافا فاحفظت عليهم أي قسياً.

(٨) أي لتفروا.

(٩) أي تجاوز عنهم ما اتوه.

(١٠) أي استغفر لهم ذنوبهم حتى أظفر لهم.

(١١) أي استخرج لراحم وأخذ بها كل في حقل اختصاصه وهذا يدل على ان الرأي الا لفرادي من قادة الدول لصنع قرار يرضي الشعب كله اكبر خطأ يجب تجنبه.

(١٢) أي على أعضاء ما تريد بعد المشاورة.

(١٣) آل عمران/ ١٥٩.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْاَنْفَالِ

- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْاَنْفَالِ قُلِ الْاَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَاصْلِحُوا دِمَائَكُمْ وَيطيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ اِنْ كُنْتُمْ مُّزْمِنِينَ﴾ (١)
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَكِّرُوهُمْ اَلَا بَارَ﴾ (١٥)
- ﴿وَمَنْ يُؤْتِكُمْ يُؤْمِنُ بِهِ اِنْ مَسَحَرْنَا لِقَالَ لَوْ مَسْحَرًا اِلَىٰ فِتْنَةٍ لَقَدْ بَاءَ﴾ (١٦)
- ﴿بِفَضْلٍ مِنَ اللَّهِ وَرَأَاهُ جَهَنَّمَ وَيُشَى الْمَصْبِ﴾ (١٦)
- ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَاَتَتْ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ (٢٣)
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ اِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَاِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا اَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ (٦٥)

الآية (١) ﴿وَسْأَلُوكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ فَأَتَوَا اللَّهَ وَاسْلَحُوا ذَاتَ يَمِينِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(١١)

من السائل والمسؤول وما النفل والحكم؟

السائل هم ذوو العلاقة بالفئانم وهم الصحابة والمسؤول هو النبي (ﷺ)، والنفل والنائلة لغة الزيادة على الأصل والملاء هنا الغنيمة وسُميت نفلاً لأنها زائدة على اللباس بالجهد وحمية الدين والدعاء إلى الله (ﷻ)^(١٢).

زعم البعض ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُسَّهُ﴾^(١٣) وللرسول ولذي القربى واليتامى^(١٤) والمساكين^(١٥) وابن السبيل^(١٦) إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَى عَبْدِنَا عَلَى عَاقِبَةِ يَوْمِ الْقُرْآنِ^(١٧) يَوْمَ اتَّخَذَ الْجَنَّتَانِ^(١٨) وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^(١٩).

قال النحاس^(٢٠): للعلماء في هذه الآية اقوال واكثرهم على انها منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُسَّهُ وَلِلرُّسُولِ﴾ الآية ثم قال عن مجاهد وعكرمة قالوا كانت الانفال لله ولرسوله ثم نسخ ذلك قوله ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ الآية.

ثم ينتهي على نقل هذه الاقوال دون ترجيح جانب على آخر.

قال ابن سلامة^(٢١): سورة الانفال تحتوي على ست آيات من للنسخ الآية الأولى قوله

(١١) سورة الانفال/١.

(١٢) انصار عدم النسخ الطبري ١١٩/٩ الاوسى ١٦٣/٩ الرازي ١١٦/١٥.

(١٣) الرازي التفسير الكبير ١١٦/١٥ وما بعدها. انحرار الوجيز لابن عطية الاندلسي ٢٠١/٦.

(١٤) يأمر فيه بما يشاء.

(١٥) اطفال المسلمين الذين استشهد اباؤهم وهم قراء.

(١٦) ذوي الحاجة من المسلمين.

(١٧) أي المنقطع في سطره من المسلمين.

(١٨) يوم بدر الفارق بين الحق والباطل.

(١٩) أي اجتماع المسلمين والكفار وقت المعركة.

(٢٠) سورة الانفال/٤١.

(٢١) النسخ والنسخ ص ١٤٩.

(٢٢) للرجع السابق ص ١٢٥.

تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْآفَالِ﴾ الآية، وصارت منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَاَعْلَمُوا أَنَّمَا خُنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُسَّةً وَلِلرَّسُولِ﴾، وسبق ابن حزم الاتدلي^(١) فيما قاله ابن سلامة. وذهب النسخ باطل لادلة كثرة اهمها ما يأتي:

١. عدم وجود أي تعارض بين الآيتين والنسخ فروع التعارض لانه يأتي لرهمد قال الطبري^(٢): قال بعضهم هي منسوخة بأية الغنيمة وهي قوله ﴿وَاَعْلَمُوا أَنَّمَا خُنِمْتُمْ﴾ الآية. وقال بعضهم ليست بمنسوخة وهو الصحيح لان النسخ يحتاج الى دليل ولا تنافي بين هذه الآية وآية الخمس
٢. لا يوجد دليل صحيح ثابت يزيد مزاعم أنصار النسخ في قولهم بنسخ الآية الاولى من سورة انفال بالآية (٤١) منها يقول الطبري^(٣): ((اختلفوا فيها انها منسوخة هي ام غير منسوخة؟ فقال بعضهم هي منسوخة نسخها ﴿وَاَعْلَمُوا أَنَّمَا خُنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُسَّةً وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية وهو قول مجاهد وعكرمة (وهما يزعمان) ان الغنائم كانت يومئذ للنبي خاصة فنسخها بالخمس. وقال آخرون حكمة وليست منسوخة وانما معنى ذلك ﴿قُلِ الْأَفْئَالُ لِلَّهِ﴾ وهي لا شك لله مع الدنيا بما فيها والاخرة وللرسول يطعها في مواضعها التي امره الله بوضعها فيه (أي ليست ملكا خاصا له كما زعم دعاة النسخ). ثم يضي الطبري قائلا: وليس في الآية دليل على ان حكمها منسوخ لاحتمالها ما ذكرت من المعنى الذي وصفت وغيره جائز ان يحكم بحكم نزل به القرآن انه منسوخ الا بحجة يجب التسليم لها فقد دللنا في غير موضع من كتابنا على ان لا منسوخ الا ما يبطل حكمه حادث حكم بطلانه ينفيه من كل معانيه او يأتي خبر يوجب الحجة ان احدهما ناسخ الآخر.
- قال ابن حزم الظاهري: (دعى النسخ جملة لا يجوز إلا ببرهان متيقن لأن كلام الله انما ورد ليؤتمر له ويطاع بالعمل به لا لتركه والنسخ يوجب التارك فلا يجوز لأحد أن يقول في شيء أمر الله تعالى به: هذا لا تلزمه طاعته إلا بنص آخر من الله (س) أو من رسوله (ص) بأنه قد نسخ وإلا فالقول بذلك لا يجوز)^(٤).

(١) للرجع السابق ص ٣٩

(٢) مجمع البيان ١٧/٤

(٣) مجمع البيان في ضم القرآن ١١٨/٩

(٤) المحلى: ٣٤٦/٨.

٣- ان القول بالنسخ في هذه الآية الأولى بالاية (٤١) خلط بين النسخ والتفصيل لان الآية الثانية تفصيل لمعنى الآية الأولى.

قال الزهري^(١١) «قُلِ الْاِنْفَالُ لِلّٰهِ وَالرُّسُولِ» معناه ان حكمها يختص بالله ورسوله يأمر الله بقسمتها على ما تقتضيه حكمته ويمثل الرسول امر الله فيها وليس الامر مفوضا الى رأي احد.

وقال ابن عطية الاندلسي^(١٢): قال مجاهد وعكرمة نسخ بقوله «وَاَعْلَمُوا» الآية وقال ابن زيد لم يقع في الآية نسخ وانما اخبر ان الغنائم لله هي ملكه روزقه وللرسول من حيث هو مبین بها احكام الله.

وقال الصاوي^(١٣): قوله «لِلّٰهِ وَالرُّسُولِ» قيل ان معنى ذلك انها مملوكة لله واعطاها ملكا لرسوله (أي ملكية خاصة) ليتصرف فيها كيف يشاء. وعلى هذا فتروله «وَاَعْلَمُوا لَنَا هُنْتُمْ» الآية ناسخة لها.

وقيل ان ما يأتي (أي في آية ٤١) توضيح لما هنا وتفصيل له والآية محكمة فيكون المعنى لله والرسول من حيث قسمتها على المجاهدين.

وقال ابن الجوزي^(١٤): والعجب ممن يدعي انها منسوخة فان عامة ما تضمنت ان الانفصال لله والرسول والمعنى انهما يحكما فيهما وقد وقع الحكم فيهما بما تضمنت آية المحسن.

وقال الكيال الهراسي^(١٥): لم يرد انه ملك للرسول وانما اراد انه يتصرف للمصالح العام.

(١١) الكشاف ١٤١/٢

(١٢) المحرر للوجز: ٢٠٥/٦.

(١٣) حاشية الصاوي على الجلالين: ١١٦/٢.

(١٤) نواسخ القرآن/ص ١٦٥

(١٥) احكام القرآن ١٥٣/٣

الآيتان (١٥، ١٦):

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَعِنْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا رَحْمًا فَلَا تَقُولُوا لَهُمُ الْآذِينَ﴾^(١)
 ﴿وَمَنْ يُؤْلَمْ يَوْمَئِذٍ﴾^(٢) دَبْرَهُ إِلَّا مَشْعُرًا^(٣) لِقَاتٍ لَّوْ مَشْعُرًا^(٤) إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ^(٥)
 بِقَضَائِهِ مِنَ اللَّهِ وَمَا لَهُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ^(٦)
 قال النحاس^(٧): للعلماء في الآية (١٦)^(٨) ثلاثة أقوال:

أ. منهم من قال هي منسوخة ومن القائلين بالنسخ عطاء بن أبي رباح قال
 نسختها الآيتان (٦٥، ٦٦) من نكس السورة ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ خَرُّ عَلَىٰ السُّجُودِ
 عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ حِزْبٌ حَرِّضَ صَابِرُونَ يَطْلِبُوا مَا لَيْسَ لَكَ مِنْكُمْ مَالٌ
 يَطْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِاللَّهِ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾^(٩) ﴿الآن خَلَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ
 وَهَلُمُّوا لَكُمْ مِنْكُمْ مَالٌ صَابِرُونَ يَطْلِبُوا مَا لَيْسَ لَكُمْ مِنْكُمْ مَالٌ يَطْلِبُوا
 مِنْكُمْ أَلْفًا يَطْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾^(١٠) فنسخ للتخفيف
 عنهم والاطلاق لهم ان يولوا من هو اكثر من هذا العدد.

ب. القول الثاني انها غلصمة أي خاصة باهل بدر وكان القرار حرمها على من
 شارك في معركة بدر الكبرى فقط.

ج. القول الثالث ان حكمها بلى الى يوم القيامة وهو قول ابن عباس.

ثم رجح النحاس هذا القول الثالث فقال وهذا أولى ما قيل فيه ولا يصح ان تكون
 منسوخة لانها خبر ووعيد ولا ينسخ الوعيد كما لا ينسخ الوعد^(١١).

(١) أي مجتمعين كانوا لكثرتهم يزعمون فلا تولوهم الآية. سورة الانفال/١٥.

(٢) يوم القتل.

(٣) منعطفا لقتال بان يرهم الغرة مكيدة وهو يريد الكثرة.

(٤) منعطفا الى فئة أي جماعة من المسلمين يستجد بها.

(٥) أي رجع.

(٦) سورة الانفال/١٦.

(٧) النسخ والنسخ ص ١٥٢.

(٨) انصار عدم النسخ الطبري ١٣٥/٩ الرزقي ١٣٧/١٥ الاكوسي ١٨١/٩ ابن العربي ٨٣٣/٢.

(٩) سورة الانفال: ٦٥.

(١٠) سورة الانفال/٦٦.

(١١) المرجع السابق ص ١٥٢.

ولم يتطرق النحاس لنسخ الآية^(١١) (١٥) ورجع عدم نسخ الآية (١٦) ولم يرد ذكرهما في النسخ والنسخ لكل من ابن سلامة^(١٢) وابن حزم الأندلسي^(١٣) ويرى ابن الجوزي أن الخلاف في النسخ وعدم النسخ جار بالنسبة للآيتين (١٥ و ١٦) حيث قال^(١٤) الآية الثانية^(١٥) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحًّا فَلَا تُؤْخَذُوهُمْ الْآيَاتُ، وَمَنْ يُؤْخَذْ يَوْمَئِذٍ بِذَنْبِهِ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى الْآيَةِ، لَجَعَ الْآيَتِينَ وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي النَّسْخ جَارٍ بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّتَهُمَا لِأَنَّهُمَا تَعَالِيَانِ مَوْضِعُهَا وَاحِدٌ كَمَا أَنَّ النَّاسِخَ عَلَى حَدِّ زَعْمِهِمْ عِبَارَةٌ عَنِ الْآيَتَيْنِ مَعًا (١٥ و ١٦) وبعد أن استعرض ابن الجوزي الخلاف قال: قلت لفظ الآية عام وإن كانت نزلت في قوم بإيمانهم^(١٦).

ثم مضى قائلا: وقد روي عن ابن عباس أنها عامة ثم لهؤلاء فيه قولان: أحدهما أنها منسوخة بقوله ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ الآية وليس للمؤمنين أن يفروا عن مثلهم.

وقال الآخرون هي محكمة وهذا هو الصحيح لأنها محكمة في النهي عن الفرار فيحمل النهي على ما إذا كان العدد أعلى من عدد المسلمين وقد ذهب إلى نحو هذا ابن جرير.

الرأي الصائب:

والصواب من الآيتين (١٥ و ١٦) ليستا منسوختين لأسباب كثيرة منها:

١. عدم وجود أي تعارض بين النسخ والنسخ والفرار فرع التعارض وإذا سلمنا جدلا وجود التعارض فرفع بالتخصيص فالآيتان (١٥ و ١٦) تدلان على عدم جواز الفرار حين المساعدة في المعركة التي هي للدفاع الشرعي عن الدين والحياة والعرض والمال لكن هذا العموم يخص بالاستطاعة والتمكن من الاستمرار على الصمود وقوفا ضد العدو أما إذا أصبح الأمر خارجا عن استطاعته فله الفرار لانقاذ حياته بعد التأكد من خطورة العدو وهذا ما دللت عليه الآية (١٦) وهي قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْ

^(١١) يبدو أن القائلين بالنسخ اعتيدا للآيتين (١٥) و(١٦) منسوختين بالآيتين (١٥) و(١٦) من نفس السورة.

^(١٢) ص ١٢٥.

^(١٣) ص ٣٩.

^(١٤) نواسخ القرآن ص ١٦٥.

^(١٥) أي في سورة الأنفال.

^(١٦) أي يشمل أهل بدر وجهيم خلافا لمن زعم أن الحكم خاص بأهل البدر لأنها نزلت بشأنهم.

- خَلَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ) الآية والتخليف تنصيص على أن المحارب المجاهد لا يكلف إلا بما في رصده وهكذا دين الإسلام في كل تكليف ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ لِنَفْسٍ إِلَّا وُسْعَهَا﴾.
٢. الآية (٦٥) منسوخة بالآية (٦٦) على حد زعمهم فكيف تكون المنسوخة ناسخة لآية أخرى وهذا ما لا نجد إلا في قاموس أنصار النسخ.
٣. لم يتطرق للنسخ كبار المفسرين المتمدنين في العالم الإسلامي وهذا دليل على بطلان دعوى النسخ بالنسبة للآيتين (١٥) و(١٦). بل نص بعضهم على رد القائلين بالنسخ ومنهم الطبري^(١) حيث قال: وأما قلنا^(٢) عكسة غير منسوخة لما قد بينا في غير موضع من كتابنا هذا وفهم أنه لا يجوز أن يحكم لحكم آية بنسخ وله في غير النسخ وجه إلا بحجة يجب التسليم لها من غير يقطع العذر لو حجة عقل ولا حجة من هذين المعنيين تدل على نسخ حكم قول الله (١٥): ﴿وَمَنْ يُؤْكَلْ يَوْمَئِذٍ دَهْنًا إِلَّا مَكْرَهًا يُقَالُ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ النَّارِ﴾.
٤. القاعدة العامة الواردة في الآيتين (١٥) و(١٦) تطبق كاملة في جميع الحروب في العالم الإسلامي وغير الإسلامي فالانتهزام عقوبته الإعدام في القانون العسكري لكن يجوز الانسحاب خدعة لتقدم العدو ثم الرجوع عليه بسيطرة كاملة فالقواعد الواردة في الآيات الأربع (١٥) و(١٦) و(٦٥) و(٦٦) قواعد متعلق عليها في النظام العسكري في العالم.

^(١) جامع البيان في تفسير القرآن ١٣٥/٩^(٢) الطبري ترجع للآيتين لأن الكل اعتبرها آية واحدة لأن الموضوع واحد.

الآية (٢٣): ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَالَّذِينَ فِيهِمْ^(١) وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ^(٢) وَهُمْ يَسْتَفْرِضُونَ^(٣)﴾

وزعم البعض ان هذه الآية منسوخة بالآية التي تليها مباشرة وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ^(٤) وَهُمْ يَصْنَعُونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَ إِنْ أَوْلِيَاؤُ^(٥) إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ^(٦)﴾.

قال النحاس: (في هذه الآية خمسة اقوال:

قال الحسن: نسخ ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَفْرِضُونَ﴾ قوله ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾

ثم محضي قائلا: قال أبو جعفر (يقصد نفسه) النسخ هنا محال لانه خبر خبر الله به ولا تعلم احدا^(٧) روى عنه هذا الا الحسن، وسائر العلماء على انها محكمة وقال ابن سلامة^(٨) ثم نزلت من بعدها آية ناسخة لها فقال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾ وهو ترديد لما قاله ابن حزم الاندلسي^(٩): من انها منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾. ولم يبين واحد منهما سبب النسخ.

وقال ابن الجوزي: عن عكرمة عن ابن عباس ع ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ الآية نسختها الآية التي بعدها ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾ الآية وروى مثله عن الحسن وعكرمة وهذا القول ليس بصحيح لان النسخ لا يدخل على الأغيار وهذه الآية بينت كون الرسول فيهم منع نزول

(١) أي ما كان الله يعذب أهل مكة بطالب الاستئصال وانت مقيم بين أظهرهم للحللك وحرمتك يا محمد فان الله تعالى بعثك رحمة للعالمين فلا يعذبهم الا بعد ان يعلموا ما يستحقون به سلب النعمة كالصّد عن المسجد الحرام كما جاء في الآية التي تليها.

(٢) أي وما كان الله يعذبهم وفيهم بقية من المؤمنين بعد خروجك من مكة وذلك ان النبي ﷺ لما خرج من مكة بقيت فيها بقية من المؤمنين لم يهاجروا بعدوا وكانوا على عزم الهجرة فرفع الله العذاب عن مشركي مكة غرمة استغفارهم فلما خرجوا لأن الله في فتح مكة ينظر جمع البيان للطهسي ٥٣٩/٤.

(٣) سورة الأنفال/٣٣.

(٤) أي ولم لا يعذبهم الله وأي امر يوجب ترك تعذيبهم وهم يصنعون عن المسجد الحرام أي يمتصرون عنه لوليائه.

(٥) أي وكان للمشركين أولياء المسجد الحرام.

(٦) سورة الأنفال/٣٤.

(٧) انصار عدم النسخ الطهسي ١٥٦/٩ الاوسمي ٢٠٠/٩ الرازي ١٥٨/١٥.

(٨) النسخ والمنسوخ ص ١٢٥.

(٩) النسخ والمنسوخ ص ٣٩.

العذاب بهم وكون المزمين يستغفرون بينهم منع ايضاً والآية التي تليها بينت استحقاتهم العذاب لصددهم عن سبيل الله غير ان كون الرسول بينهم منع تعجيل ذلك او عمومه فالمجيب من بعض مجتهدين في النسخ^(١).

الرأي الصائب :

والصواب ان الآية (٣٣) غير منسوخة للاسباب الآتية:

١. عدم وجود التعارض بين المنسوخة والناسخة لان الأولى مطلقة تشمل ارتكاب جرائم جديدة والجرائم السابقة للمشرخين والثانية مقيدة بعدم ارتكاب جرائم جديدة ﴿وَهُمْ يَصَلُّونَ عَنْ مَسْجِدِ الْكَرَامِ﴾ وهذا الكلام جملة حالية تعليلية لاتزال العذاب بهم. وخلاصة الكلام ان الله تعالى اخبر في الآية الأولى بانه لا يعذبهم على جرائمهم السابقة لوجود النبي بينهم ولاستغفار المزمين لهم. والآية الثانية تدل على ان ايقاف العقاب السابق الذي يستحقونه مشروط بعدم ارتكاب جريمة جديدة. وهذه الفكرة السامية في القرآن الكريم اليوم تطبق كقاعدة عامة في قوانين العقوبات في العالم ومنها قانون العقوبات العراقي المواد (١٤٤-١٤٧) وتنص المادة (١٤٥) منها على ان (للمحكمة عند الأمر بإيقاف التنفيذ ان تلزم المحكوم عليه بان يتعهد بحسن السلوك خلال مدة ايقاف التنفيذ) واذا صدر من المجاني الذي تم ايقاف تنفيذ عقابه خلال مدة التجربة جريمة جديدة يعاقب بالعقوبة السابقة التي تم ايقافها اضافة الى عقوبة الجريمة الجديدة.
- وينا. على ذلك فان القرآن اقر فكرة ايقاف تنفيذ العقوبة قبل القوانين الوضعية باكثر من الف سنة.

٢. ما نقل عن ابن عباس من قوله بالنسخ في الآية المذكورة ان صحت الرواية فانه اراد بالنسخ معناه العام عند السلف الصالح الذي يشمل تفصيل العام وتلييد المطلق كما ذكرنا سابقاً.

٣. من قال بالنسخ في هذه الآية خلط بين النسخ وتلييد المطلق او تفصيل العام.

الآية (٦٥) ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ خُذْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ^(١) إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَلْهَمِ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ^(٢)﴾

قال النحاس^(٣): في رواية ابن أبي ليبح وعثمان بن عطاء عن ابن عباس قال نسختها ﴿الآن خُفَّتْ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ^(٤)﴾ وعن جابر بن حازم عن الزبير بن حريث عن ابن عباس قال: كان فرض على المسلمين أن يقاتل الرجل منهم العشرة من المشركين فشق ذلك عليهم فأنزل الله تعالى التخفيف فجعل على الرجل أن يقاتل اثنين فخفف عنهم ونقصا من الصبر بقدر ذلك.

ثم محضي قائلا قال أبو جعفر (يقصد نفسه): وهذا شرح بين حسن أن يكون هذا تخفيفا لا نسخا لأن المعنى رفع حكم للنسخ ولم يرفع حكم الأول لأنه لم يقل فيه أن يقاتل الرجل عشرة بل أن قدر على ذلك فهو الاختيار له ونظير هذا افطار الصائم في السفر لا يقال أنه نسخ للصوم وإنما هو تخفيف رخصة والصيام له الفضل^(٥) ويستنتج مما ذكر أن ابن عباس أراد في الرواية الأولى النسخ بمعنى العام عند السلك الصالح الشامل للرخصة والتخصيص والتقييد وغيرها وقال ابن سلامة^(٦): قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ خُذْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ هذا حكم والنسخ قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ إلى آخر الآية فكان فرض على الرجل أن يقبل عشرة فمن فرّدها كان مولى للدبر فعلم الله عجزهم عن ذلك فنزلت الآية التي بعدها فصارت ناسخة لها فقال تعالى: ﴿الآن خُفَّتْ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ والتخفيف لا يكون إلا في ثقل فصار فرضا على الرجل أن يقاتل رجلين فإن الهزم من أكثر لم يكن مولى للدبر بدليل ظاهر الآية.

^(١) أي في حالة الاعتداء على الإسلام والمسلمين كما في قوله تعالى ﴿فَمَنْ أَهْتَنَى عَلَيْهِمْ فَاغْتَدُوا عَلَيْهِ بِبِطْلٍ مِمَّا آفَقْتُمْ عَلَىٰكُمْ﴾.

^(٢) سورة الأنفال/٦٥

^(٣) انصار عدم النسخ الاوسي ١٠/٣١ الرزقي ١٥/١٢٩

^(٤) النسخ والنسخ ص ١٥٥.

^(٥) سورة الأنفال/٦٩

^(٦) النحاس ص ١٥٦

^(٧) النسخ والنسخ ص ١٢٦

وقال ابن حزم الاندلسي^(١): قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا﴾ الآية منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿الآن خَلَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ الآية.

وقال ابن الجوزي^(٢): قال المفسرون لفظ هذا الكلام غير ومعناه الأمر والمراد: يقتاتوا ماتين وكان هذا فرضاً في لول الأمر ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿الآن خَلَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ الآية، لغرض على الرجل أن يثبت لرجلين فإن زاد جاز له الغلر.

وقال البارزي^(٣) الآيات للنسخة في سورة الانفال سبع احداها ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا﴾ جاثين وناسختها ﴿الآن خَلَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾. الرأي الصائب:

زعم نسخ الآية (٦٥) من سورة الانفال باطل لادلة منها:

١. انه غلط بين النسخ والرخصة^(٤) ويدل على ذلك صراحة ﴿الآن خَلَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ والتخفيف هو الرخصة.

يقول ابن السبكي^(٥): ((والحكم الشرعي^(٦)) ان تفي^(٧) من صعوبة الى سهولة^(٨)) لعل مع قيام السبب للحكم الأصلي^(٩) (رخصة)) أي فالحكم للتفي اليه السهل يسمى رخصة وهي لغة السهولة.

٢. ينزوم من القول بالنسخ في الآية المذكورة نسبة الجهل لله (معاد الله) بانه لم يكن يعلم حين انزال الآية الأولى ان في المؤمنين ضعفا فلا يتمكنون من القيام بالتكليف الأول ولما جرب ذلك علم بالضعف وعدم التحمل فنسخه واحل محله ما هو اخف واللازم باطل باجماع العلماء العقلاء فكذلك للزوم.

(١) النسخ والنسخ ص ٣٩

(٢) نولخ القرن ص ١٦٨

(٣) هبة بن عبد الرحيم بن ابراهيم المعروف بشرف الدين ابن البارزي نسبة الى باب بارز اصنى غلات بغداد ق ٧٣٨هـ ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه: ص ١٦٥ تحقيق الدكتور حاتم صالح الحامان.

(٤) يقول الشيخ محمد الحطري (اصول الفقه ص ٢٥٤) : ولم يقل أحد ان الرخصة تنسخ العزيمة فاية التيسيم لم تنسخ آية الوجوه.

(٥) مع الجوامع بشرح المعلي مع حاشية البناني ١١٩/١.

(٦) أي المأخوذ من الشرع.

(٧) من حيث تملكه (لان حكم الله قديم لا يتغير) من صعوبته على المكلف.

(٨) كان تفي من الحرمة للفعل او الترك الى الحل له.

(٩) المختلف عنه لغرض.

٣. لم يرد النهي عن تطبيق حكم الآية الأولى المنسوخة على حد زعمهم فيجوز للمقاتل الوقوف مقابل عشرة كما جاء في الآية بينما النسخ والمنسوخ لا يجتمعان في جواز العمل بهما.

وقد اخطأ الدكتور مصطفى زيد^(١) حيث قال: ((بيِّنْ هنا ان شاء الله كيف نسخت آية الانفال التي تبدأ بقوله (وَالَّذِينَ خَلَفَ اللَّهُ مِنْكُمْ) الآية التي قبلها وشيوخ اهل التأويل ومفسر المفسرين متفقون على أن الآيتين للمنسوخة والنسخة تتحدثان عن وجوب الشبات الى آخره.

يبدو ان الاستاذ الفاضل مصطفى زيد كان قريبا في التأثر بالتقليد وضعيفا في قواعد أصول الفقه فهو معذور لانه سبقه فيه في هذا الخطأ الواضح.

وهناك آيات آخر في سورة الانفال زعموا انها منسوخة بآية السيف بينما هي خصصة بها واحملت الرد على دعوى النسخ حيث بينت سابقا في مواضع كثيرة ان كل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف فهي خصصة بها.

^(١) في كتابه النسخ في القرآن الكريم وداسة تفسيرية تاريخية الطبعة الاولى/١٩٦٣ دار الفكر العربي/٢٠٢٢.

النسخ المزعوم في سُورَةُ التَّوْبَةِ

قال ابن سلامة^(١): نزلت بالمدينة وهي آخر ما نزل فتعوي على
احدى عشرة آية منسوخة:

- ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَسِيحُوا فِي
الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَإِنَّ اللَّهَ مُحْضِي
الْكَافِرِينَ﴾ (٢-١)
- ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الثَّغَبَ وَالْفِطَّةَ وَلَا يَنْفِقُوهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ
بِقِتَابٍ أَلِيمٍ﴾ (٣٤)
- ﴿إِنَّا كُنْهَرُوا يُعْلَبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَتَسْتَبْدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَحْشُرُوهُ حِينًا
وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٣٩)
- ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ إِذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَّبِعِنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ
الْكَاذِبِينَ﴾ (٤٣)
- ﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ
فَهُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا يَشْعُرُونَ﴾ (٥)

^(١) المرجع السابق ص ١٢٧

الاولى قوله تعالى ﴿براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين﴾^(١) الى قوله ﴿فسيحوا﴾^(٢) في الارض اربعة اشهر واعلموا انكم غير معجزي الله^(٣) وان الله عذبي الكافرين ثم صار منسوخا بقوله تعالى ﴿فَاتَّقُوا الْمَشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾.^(٤)
ثم قال^(٥): وهذه الآية الناسخة نسخت من القرآن مائة آية واربعاً وعشرين آية ثم صار آخرها ناسخاً لاولها وهي قوله تعالى: ﴿فَلَنْ تَأْبُوا وَاقْتَسَمُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾.

هذا الاجتهاد لابن سلامة عطل كثيراً من آيات الاحكام في القرآن دين ان يبين سبب ذلك ولو في آية واحدة. ومن له ادنى للمام بقواعد النحو وقواعد أصول الفقه لا يجعل الشرط المتيقن حكماً ناسخاً للحكم المشروط المتيقن.

هذا الكلام ترديد لنفس ما قاله ابن حزم الاندلسي^(٦) وقد بالغ كلاهما في النسخ الى درجة خلاف الادب مع الله ومع القرآن بحيث اعتبرا من النسخ المستثنى بالنسبة للمستثنى منه والمخاص بالنسبة للعام والمتيقن بالنسبة الى المطلق وهكذا وكما يبدو من هذه المبالغات انهم لم يقصدوا بالنسخ معنى الاصوليين وهو الغاء حكم سابق بدليل لاحق وانما ارادوا به ما نقل عن ابن عباس من القول بالنسخ بمعناه العام الشامل لكل ما ذكرنا وضحه كما سبق بيان ذلك.

وذهب النسخ باطل لأدلة منها :

١- عدم وجود أي تعارض بين المنسوخة والناسخة والنسخ فرع التعارض اذ يأتي ليرفعه بعد أن لم يمكن الجمع بينهما او ترجيح احدهما في العمل بها على الأخرى وجه ذلك: ان معنى قوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ أي هذه براءة من الله ﴿وَرَسُولِهِ﴾ وانقطاع

(١) سورة التوبة/١

(٢) أي سيحوا آمنين ايها المشركون

(٣) أي عاتق منكم

(٤) سورة التوبة/٥

(٥) المرجع السابق ص ١٢٨

(٦) النسخ والمنسوخ وجدير بالذكر ابن حزم الاندلسي كان سابقاً على ابن سلامة فابن حزم توفي ٣٢٠هـ بينما توفي ابن سلامة ٤١٠هـ وهذا يدل على ان ابن سلامة نقل القواله ومزاحمه في نسخ القرآن من ابن حزم الاندلسي وكان التحس واهو مسلم الاصطهاني معاصرين لابن حزم الاندلسي فالتحس توفي ٣٢٨هـ واهو مسلم توفي ٣٢٢هـ

للمصصة ورفع للامان وخروج عن اليهود ﴿إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ بعد ان ظهرت منهم خيانة ونقض واخلال بالالتزام بماكم بينهم وبين الرسول من المعاهدة^(١١).

والآية النسخة وهي الخامسة من سورة التوبة التي تسمى آية السيف جاءت لرد اعتداء المعتدي سواء كانوا من المشركين لو من اهل الكتاب

قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ أي في حالة نقض معاهدتهم واعتدائهم على الاسلام والمسلمين فاين التعارض بين الآيتين حتى يرفع بالنسخ؟

٢- قوله تعالى: ﴿فَلَنْ كُفِّرُوا وَنُقَاسُوا الصَّلَاةَ وَكَفَرُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ تخصيص للمعصوم المفهوم من صدر الآية فان اردوا بنسخ آخر الآية لأولها هذا المعنى فلا اعتراض على كلامهم وان اردوا بالنسخ للمعنى الأصولي للمتأخرين فانه يكون من باب الخلط بين النسخ والتخصيص.

قال ابن الجوزي^(١٢): ((وقد ذكر بعض من لا فهم له من ناقلي التفسير ان هذه الآية (آية السيف) نسخت من القرآن مائة وأربعاً وعشرين آية ثم صار آخرها ناسخاً لأولها وهو قوله ﴿فَلَنْ كُفِّرُوا وَنُقَاسُوا الصَّلَاةَ وَكَفَرُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ وهذا ناتج من عدم دقة الفهم لان المعنى اتلواهم واسروهم الا ان يتوبوا من شركهم ويقرروا بالصلاة والزكاة فخلوا سبيلهم ولا تقتلواهم)).

٣- ان الآية الأولى من سورة الباء اهتموها ناسخة كما سبق فكيف النسخة تصبح منسوخة؟ اليس هذا من باب خلاف الادب مع الله ومع القرآن؟^(١٣)

(١١) الطهري مجمع البيان ٢/٥٠٣. الرازي التفسير الكبير ١٥/١١٥ وما بعدها.

(١٢) نولخ القرآن ص ١٧٣.

(١٣) من اصرار عدم النسخ: الاوسى ١٠/٤٢. الرازي ١٥/٢١٧.

الآية (٣٤): ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾

زعم^(١١) البعض انها منسوخة بآية الزكاة الواجبة.

وهذا الزعم باطل لآلة منها :

١. عدم وجود أي تعارض بين الآيتين والنسخ فمع تعارض فروع التنازل فالكفر حرم لانه يحول دون استثمار النقود للكنوز في سبيل الله أي في سبيل المصلحة العامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢. هذه الآية قاعدة عامة تطبق على كل عملة ورقية او معدنية متداولة في العالم في التعامل المالي فهي عامة عموما عقليا^(١٢) فكانه قال والذين يكتزون كل عملة ورقية او معدنية متداولة في العالم في كل زمان ومكان ﴿وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي لا يستعملونها في سبيل المصلحة العامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فبشرهم بعذاب اليم وقد سبق ان بينا خطأ القول بنسخ الآيات الأربعة بالانفاق بآية الزكاة المفروضة^(١٣).

الآية (٣٩) ﴿إِنَّمَا تَقْبِضُوا يَدَيْكُمْ عَذَابًا لِّيمَّا تَسْتَبْدِلُونَ قَوْمًا^(١٤) غَيْرَهُمْ وَلَا تَحْشُرُوهُ^(١٥) حِشْنًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

قال ابن جرير الاندلسي^(١٦): نسخته بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾

(١١) ابن جرير ص ٤٠ ابن سلامة ص ١٢٩ ابن الجوزي ص ١٧٥ ابن الهادي نسخ القرآن العزيز ومنسوخة تحقيق د. هاشم صالح الضامن ص ١٩١ .

(١٢) ولنا عموما لان عموم الحكم يفهم من العملة فعملة كمنز الذهب والفضة هي ان الكنز يحول دون استثمار للكنوز في الانفاق والاستثمار والتداول وهذا ما يحول دون التنمية الاجتماعية والاقتصادية فكل ما هو واجب او حرم في الذهب والفضة فهو واجب او حرم في كل عملة حلت محل الذهب والفضة في التعامل والتداول.

(١٣) انصار عدم النسخ: الرزقي ١٦/٤١

(١٤) اصله ان لا أي لا لا فوجوا الى القتال الذي دعاكم اليه الرسول وتلقوا عنه يعذبكم الله عذابا مزلما في الدنيا او في الآخرة.

(١٥) أي يستبدل بكم قوما فوجكم ينفقون اراما.

(١٦) أي لا تحشروا الله بهذا القول والقصور والامتناع عن الجهاد.

(١٧) ص ٤٠

فَلَوْلَا لَفَرَّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَصْطَلُّوا فِي الدِّمِينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ^(١)

وقال النحاس^(٢): قال (٣٨) ﴿إِلَّا كُنْتُمْ يُعَذِّبُكُمْ عَنْكُمْ هَلَكًا أَيْمًا﴾ الآية، حدثنا عليل بن أحمد قال حدثنا عاصم بن سليمان عن جويرج عن الضحاك عن ابن عباس قال نسخها ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً﴾ الآية وكذا قال الحسن وعكرمة وقال غيرهما الآيةان عكستان لأن قوله تعالى: ﴿إِلَّا كُنْتُمْ يُعَذِّبُكُمْ عَنْكُمْ هَلَكًا أَيْمًا﴾ معناه إذا احتيج اليكم.

الراي الصائب :

الصواب عدم النسخ والقول بالنسخ باطل للدلالة الآية :

١. عدم وجود أي تعارض بين الآيتين والنسخ فرع التعارض.
 ٢. القول بالنسخ خلط بينه وبين غيره من الرخصة أو التخصيص أو التفصيل ذلك لأن الآية الأولى بعومها وإطلاقتها وإجمالها وعزيمتها يفهم منها أن على كل مسلم يتمكن من حمل السلاح أن يشترك في الجهاد.
- والآية الثانية بينت أن ذلك غير مراد بل على المسلم البالغين العاقلين أن يشترك بعضهم في الجهاد عند الحاجة وبعضهم ينصرفون إلى تعلم شؤون دينهم حتى يقوموا بواجبات أخرى لأن واجبات الإنسان لا تنحصر في الجهاد ولو عند الحاجة فالآية الأولى عزمة وعامة وبجملة والثانية رخصة وتفصيل وتخصيص فالقول بالنسخ خلط بينه وبين تلك الأمور الثلاثة.

٣. ما نقل عن ابن عباس من قوله بالنسخ أن صح فهو عمول على النسخ بمعناه العام عند السلف الشامل للتخصيص والتقييد والتفصيل وغيرها.
٤. الآية الأولى وعيد وهو لا يوضع للنسخ^(٣).

(١) سورة التوبة ١٢٢

(٢) المرجع السابق ص ١٦٧

(٣) من أصل عدم النسخ: الرزقي ١٦/٦١.

الآية (٤٣) ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ^(١١) حَتَّى يَتَّبِعِنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا^(١٢) وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ^(١٣)﴾

زعم البعض^(١٤) ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذِنَ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^(١٥)﴾.

بل ذهب البعض الى اكثر من ذلك فقال ان الآية المذكورة (٤٣) مع الساليتين لها نسختها الآية (٦٢) من سورة النور وهما قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ^(١٦)﴾. وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ^(١٧)﴾.

قال النحاس: حدثنا علي بن أحمد قال حدثنا محمد بن هشام قال حدثنا عاصم بن سليمان عن جوير عن الضحاك عن ابن عباس ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ الآية ﴿لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية ﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الآية الى قوله (يترددون) أي الى نهاية الآية (٤٥) نسخ هذه الآيات الثلاث ﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذِنَ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ﴾. قال الحسن وعكرمة ﴿لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ نسختها الآية التي في سورة النور ﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ﴾ الآية ثم عظمي قائلا ومن العلماء من يقول هذه الآيات كلها حكمات^(١٨).

^(١١) في التخلّف عنك قال قتادة وعمر بن ميمون اثنان فعلمهما النبي (ﷺ) لم يؤمر بهما اذنه للمنافقين وأخذ الفداء من الاسارى فعاتبه الله.

^(١٢) أي حتى تعرف من له العذر منهم في التخلّف ومن لا عذر له فيكون اذنه لمن اذنت له على علم قال ابن عباس وذلك لان رسول الله (ﷺ) لم يكن يعرف المنافقين يومئذ. ينظر الطبري ٣٣/٥

^(١٣) سورة التوبة/٤٣

^(١٤) منهم ابن حزم ص ٤٠ وحسن وعكرمة والنحاس ص ١٦٨ ابن الجوزي ص ١٧٦

^(١٥) سورة النور/٦٢

^(١٦) سورة التوبة/٤٤

^(١٧) سورة التوبة/٤٥

^(١٨) المزيد من التفصيل راجع النسخ والمنسوخ لابي جعفر النحاس ص ١٦٨ وما بعدها.

الرأي الصائب:

الصواب ان القول بنسخ الآيات (٤٣ و ٤٤ و ٤٥) من سورة التوبة بآية (٦٢) من سورة النور زعم باطل لا يستند الى سند شرعي في الشريعة الاسلامية من القرآن او السنة الثابتة او الاجماع للآل:

١- عدم وجود أي تعارض بين النسخ والمنسوخ المزعومين المذكورين كما هو واضح بالنسبة لمن له ادنى للمام بقواعد اللغة العربية وأصول الفقه فالآية (٤٣) جاءت بما يخص المنافقين الذين استأذنوا النبي (ﷺ) فلان لهم على اساس انهم مصلوبون الا لم يعرف انذاك حقيقتهم ونواياهم الفاسدة^(١)

والآية (٦٢) من سورة النور خاصة بالمؤمنين وبالاستئذان لاهنارهم للمشروعة لا لفعالهم فاين التعارض حتى يرفع بالنسخ

والآية (٤٤) جاءت بخصوص المؤمنين الذين يطلبون الاذن من الرسول (ﷺ) في التمرد عن الجهاد معه لاهنارهم للمشروعة كالمرض والشيخوخة ونحوها وهم يؤمنون بالله واليوم الآخر وهو الباحث الدافع الى المساهمة في كل جهاد لرد عدوان العدو لولا المانع الذي لديهم بمنعهم من ذلك

والاستئذان لعذر في هذه الآية هو نفس الاستئذان في الآية (٦٢) من سورة النور فاين التعارض حتى يرفع بالنسخ.

والآية (٤٥) من سورة التوبة جاءت لبيان ان الاستئذان من غير عذر مشروع ظاهر ثابت دليل على نفاق المستأذن لانه لا يستأذن بدون عذر مشروع الا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر والذين اضطربت وشكت قلوبهم فهم في شكهم ودرجهم يترددون يذهبون ويرجعون^(٢) فاين تعارض هذا الحكم مع حكم آية (٦٢) من سورة النور حتى يرفع بالنسخ

٢- اذا سلمنا جدلا وجود التعارض بين الآية (٦٢) من سورة النور والآيات (٤٣ و ٤٤) من سورة التوبة فانه يرفع بالتخصيص او التقييد او التفصيل كما ذكرنا.

٣- اذا لم يقصد القائلون بالنسخ المذكور معناه العام عند السلف الصالح الشامل لتقييد المطلق وتخصيص العام وتفصيل المجمل والرخصة والعزيمة ونحوها فان قولهم بنسخ

(١) انصار عدم النسخ الاوسي ١٠٩/١٠ الرازي ٧٦/١٦.

(٢) ينظر الطبري ٣٤/٥ والرازي ٧٨/١٦ وما بعدها.

فلا آيات متواليات شرعها الله لتكون جزء من دستور الخالد للأسرة البشرية
يكون خلاف ادب مع الله والقرآن.
وهناك آيات آخر من سورة التوبة زعم أنصار النسخ أنها منسوخة أهملت مناقشة
القائلين ويبان بطلان مزاعمهم وذلك لوضوح بطلان النسخ فيها.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ يُوسُفَ

زعم ابن حزم الاندلسي^(١) ان فيها اربع آيات منسوخات.

﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(١٥)
﴿قُلْ فَاتَّقُوا اللَّهَ إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾^(١٠٧)

اولاهن قوله تعالى ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(١٥)
نسخت بقوله تعالى: ﴿لِيُعَذِّبَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾^(١٦).

هذا الزعم باطل لان هذه الآية (١٥) من سورة يوسف هي نفس الآية (١٥) من سورة الأنعام ولا فرق بينهما الا بان الثانية مصدرة بقوله تعالى (قل). كيف تنزل آية واحدة مرتين وتنسخ مرتين ما هذا التلاعب وما هذا الاسلوب بحق الله وحق القرآن العظيم؟ وقد قلنا برء هذا الزعم في سورة الانعام بما يكفي ولا مسرور لاطاعة الوقت في رد الاجتهادات غير المكنمة.

(١) النسخ والنسوخ ص ٤١ ووجه ابن سلامة ص ١٣١.

(٢) سورة يوسف/ ١٥.

(٣) انصار عدم النسخ: الرازي ١٧/ ٥٥.

(٤) سورة الفتح/ ٢.

الآية (١٠٢) «قُلْ فَاتَّقُوا اللَّهَ إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَّقِينَ»^(١)
 هذا جزء من قوله تعالى «فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ قُلْ فَاتَّقُوا
 اللَّهَ إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَّقِينَ»، وهم البعض^(٢) أن هذه الآية منسوخة بآية السيف.
 ويرد هذا الزعم بعدم وجود التعارض لأن آية السيف خاصة بحالات الدفاع الشرعي ضد
 الاعتداء من الاسلام والمسلمين.
 وإذا سلمنا جدلاً وجود التعارض فإنه من باب تعارض العام مع الخاص فيرفع بتخصيص
 العام والقول بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص.
 وهناك آيات أخرى في سورة يونس وهم البعض^(٣) أنها منسوخة بآية السيف وقد اثبتنا في
 أكثر من مرة أن كل آية زعموا أنها منسوخة بآية السيف فهي عامة تخصصة بها والقول
 بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص إذا لم يقصد بالنسخ معناه العام عند السلف.

(١) من النسخ عدم النسخ: الآلوسي ١١/١٩٠ الرازي ١٧/١٦٥.

(٢) منهم ابن حزم الأندلسي ص ٤١ وابن سلامة ص ١٣١.

(٣) ينظر ابن حزم: ص ٤١، والذهبي: ص ١٧٦، وابن سلامة: ص ١٣١، وابن الجوزي: ص ١٧٩ وما بعدها.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ هُودٍ

﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّا لَهَا لُذُنَّ يُرِيدُ اللَّهُمَّ فِيهَا وَهُمْ
لَهَا لَا يَنْفَعُونَ﴾ (١٥)
﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَصْحَابُوا عَلَى مَكَالَتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ، وَانظُرُوا
إِنَّا مُنظِرُونَ﴾ (١٦)

الآية (١٥) ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّا لَهَا لُذُنَّ يُرِيدُ اللَّهُمَّ فِيهَا وَهُمْ
لَهَا لَا يَنْفَعُونَ﴾^(١٥)
زعم البعض^(١٦) أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَزَيَّنَّا لَهَا لُذُنَّ يُرِيدُ اللَّهُمَّ فِيهَا وَهُمْ
لَهَا لَا يَنْفَعُونَ﴾^(١٦) الآية.
وهذا الزعم باطل لأدلة منها:

١. زعم النسخ خلط بينه وبين تلييد المطلق فالآية الأولى مطلقة والثانية على الحكم
فيها على مشيئة الله ما يشاء وأرادته لمن يريد.
٢. كلتا الآيتين خبر والخبر لا يرفع للنسخ^(١٧).

(١٥) أي زهرتها وحسن بهجتها ولا يريد الآخرة.

(١٦) أي لو لم يهبطوا جزء أعمالهم في الدنيا فقاموا وهم لا ينقصون شيئا منه.

(١٧) سورة هود/١٥.

(١٨) ابن حزم: ص ٤١، والنحاس: ص ١٧٧، وابن سلامة: ص ٣٣، وابن البارقي: ص ١٩٧.

(١٩) سورة الاسراء/١٨.

(٢٠) ابن الجوزي نواسخ القرآن ص ١٨٢ وفيه (وهذا القول ليس بصحيح لان الآيتين خبر).

٣. ان ما جاء في الآية (١٥) من سورة هود هو نفس ما جاء في الآية (١٤٥)^(١١) من سورة آل عمران التي زعموا انها منسوخة بنفس الآية (١٨) من سورة الاسراء. وقد ردينا على هذا الزعم الباطل هناك لكن هنا نسأل أنصار النسخ كيف ينزل حكم واحد مرتين في سورتين ثم ينسخ مرتين لماذا هذه المبالاة في النسخ ولماذا هذا الأسلوب مع الله ومع القرآن الكريم؟^(١٢)

الآية (١٢١):

﴿رَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِبِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ، وَانظُرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾^(١٣)
 زعم البعض^(١٤) ان هاتين الآيتين منسوختان بآية السيف.

وهذا الزعم باطل لأدلة منها :

١. ان الآيتين المنسوختين (على حد زعمهم) وعيد والوعيد لا يلحق للنسخ.
٢. ان الحكم الوارد في الآيتين المنسوختين في سورة هود هو نفس الحكم الوارد في الآية (١٠٢) من سورة يونس وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ فَانظُرُوا إِلَيَّ مَعَكُمْ مِنْ الْمُنْظَرِينَ﴾ ويدعي القائلون بنسخ هذه الآية^(١٥) بآية السيف نسخ تلك الآية^(١٦) بآية السيف ايضاً، واكرر القول بانه كيف يتكرر حكم واحد في سورتين متتاليتين وينزل من شارع قادر على كل شيء ثم ينسخ مرتين بآية السيف؟ واترك تقويم هذه الآراء لأهل العقل السليم.
٣. ولذا سلمنا جدلاً وجود التعارض فانه من باب تعارض العام والخاص فيخصص الاول بالثاني فيمتنع التعارض فلا داعي للنسخ.
٤. في الآيتين التهديد ووعيد والوعيد لا يلحق للنسخ.

(١١) وهو قوله تعالى {ومن يرد ثواب الدنيا فؤده منها ومن يرد ثواب الآخرة لؤله منها وسيجزي الشاكرين} سورة آل عمران/١٤٥.

(١٢) من أنصار عدم النسخ: الرازي: ١٧/١٨٩، الأوسى: ١٢/٢٤.

(١٣) سورة هود/١٢١، ١٢٢.

(١٤) ابن حزم: ص ٤٠، ابن سلاسة: ١٢٣، ابن الجوزي: ١٨٢، ابن الجوزي: ص ١٩٢.

(١٥) أي في سورة هود.

(١٦) في سورة يونس وقد أجمعت الرد على هذه الدعوى في سورة يونس واكتفيت بالقول بأن كل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف فهي خصمة بها والزاعم غلط بين النسخ والتخصيص.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ التَّوْبَةِ

هذه السورة من سور القرآن الكريم أول سورة عُذَّ الان لجت من
لسان دعات النسخ فقالوا لا نسخ ولا منسوخ فيها.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الرَّعْدِ

- (٦) ﴿وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّ مَقْصِرَةَ النَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾
(٤٠) ﴿فَرَأَيْنَا عَلَيْكَ الْبَلَاءَ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾

الآية (٦) ﴿وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّ مَقْصِرَةَ النَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾^(١)
زعم البعض^(٢) أن هذا الجزء من الآية نسخ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾^(٣) وهذا الزعم باطل لانه خلط بين النسخ والتخصيص فلفظ (الناس) على بال الاستغراق يشمل المشرك وغيره فخص بأية الشرك فاخرج من عموم الظالم الذي يكون ظلمه يتشمل في الشرك ثم ان عدم المفردة في الآية الثانية خاصة بمن مات مشركاً.

يقول ابن الجوزي^(٤): توهم بعض المفسرين ان هذه الآية منسوخة لان المراد بالظلم ههنا الشرك وهذا التوهم فاسد لان الظلم عام وتفسره بالشرك يحتاج الى دليل ولا دليل.

(١) سورة الرعد ٦.

(٢) كلبن حزم الاتدلسي: ص ٤٢، وابن سلامة: ص ١٣٥.

(٣) سورة النساء ٤٨.

(٤) تواسخ القرآن: ص ١٨٣.

الآية (٤٠) ﴿قُلْنَا عَلَيْهِ التَّلَاجُ وَهَلَيْنَا إِلَيْهِ﴾^(١)

قال ابن حزم الاندلسي^(٢): منسوخة بآية السيف وكرد نفس العبارة ابن سلامة^(٣) دون بيان وجه النسخ. وقال به قتادة أيضا^(٤) والبارزي^(٥).

وزعم النسخ باطل " بحيث لا يحتاج الى دليل فكل لسان له ادنى فهم بالشرعة الاسلامية وبالشرائع الالهية السابقة يعلم ان وظيفة الانبياء والرسل هو التبليغ واما الحساب فهو على الله فليس لهم سلطة الايصال الى الهدف ولا سلطة المعالجة. واما آية السيف فهي خاصة بحالة الدفاع الشرعي لا تتعارض مع وظيفة الانبياء في التبليغ ومعالجة الله لعباده في الدنيا او في الآخرة فابن التتار والفتن بين الآيتين؟

(١) سورة الرعد/٤٠.

(٢) النسخ والمنسوخ في القرآن: ص ٤٧.

(٣) النسخ والمنسوخ

(٤) ابن الجوزي نواسخ القرآن: ص ١٨٣.

(٥) نسخ القرآن العزيز ومنسوخه لابن البارزي (عبد الله بن عبد الرحيم) المتوفى ٧٣٨ هـ: ص ١٩٢.

النسخ المزعوم في سورة الحجر

زعموا^(١) ان الآيات الخمس^(٢) (٧، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٤) منسوخة
بآية السيف. والزم باطل لعدم وجود التعارض وإذا سلمنا جدلاً
وجود التعارض فإنه يرفع بتخصيص آية السيف لعموم تلك الآيات.

^(١) من انصار هذا الزعم ابن حزم: ص ٤٢، وابن سلامة: ص ١٣٧، ابن الجوزي: ص ١٨٤-١٨٥، وابن
البارني: ص ١٩٣.

^(٢) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٩/٢٠٦، الألويسي: ٧٧/١٤.

النسخ المزعوم في سُورَةُ النُّحْلِ

الآية (٦٧):

«وَمِن قَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تُتَخَلَّدُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَلَدًّا حَتَّىٰ»^(١)
 زعموا^(٢) انها منسوخة بقوله تعالى: «إِنَّا أَنْعَمْنَا وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَالْأَزْلَامَ وَجَمْعٌ مِّنْ هَٰؤُلَاءِ الْفَيْطَانِ»^(٣)

وقد سبق رد هذا الزعم وبيان انه خلط بين النسخ والتدرج^(٤) وجدير بالذكر انه من باب الطباق في علم البلاغة حيث جمع بين الرزق الحسن والرزق القبيح^(٥).

وزعموا^(٦) ايضا ان الآيات (٨٢ و ١٠٦ و ١٢٥ و ١٢٨) من هذه السورة منسوخة بآية السيف.

والزعم باطل لعدم التعارض واذا سلمنا جدلا وجوده فانه يرفع بالتخصيص فالقول بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص.

(١) سورة النحل/٦٧.

(٢) ومن أنصار هذا الزعم ابن حزم: ٤٢، ابن سلامة: ١٢٨، وقال النحاس: ص ١٨٠، والقول في انها منسوخة يردى عن سعيد بن جبير ومجاهد والشعبي وإبراهيم ويرد هذا بانهم أرادوا بالنسخ معناه العام الشامل للتدرج ونحوه.

(٣) سورة المائدة/٩٠.

(٤) أنصار عدم النسخ: الرلزي: ٦٨/٢٠، والأكوسي: ١٤/١٨٠.

(٥) أنصار عدم النسخ: الرلزي: ٦٨/٢٠، والأكوسي: ١٤/٢٥٦.

(٦) للمراجع السابقة.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْإِسْرَاءِ

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالنَّاسِ إِسْطَاقًا إِنَّمَا يَجْعَلُونَ مِثْقَلَهُ
الذَّرَّةِ أَثْقَمًا أَزْ يَبْلَغُكُمْ فَلَا تُكَلِّمُوهُمْ فَلَهُمُ الْآلَاءُ لَا تَنْهَرُهُمْ وَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا
كَرِيمًا وَالطَّيِّفِينَ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّارِ مِنَ الرُّوحَةِ وَقُلْ رَبُّهُمُ الرَّحْمَنُ كَمَا رَتَّبْنَاهُ
صَفْوًا﴾

(٢٤-٢٣)

﴿رَبُّكُمْ أَهْلُمْ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِذْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّ كَذَانَ لِلْكَافِرِينَ
هَفْوًا﴾

(٢٥)

﴿رَبُّكُمْ أَهْلُمْ بِكُمْ إِنْ يَخَافُ يَزْعَمُكُمْ لَوْ إِنْ يَخَافُ يَمْلِكُكُمْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ
وَكِيلًا﴾

(٥٤)

﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرُّحَتَانِ إِلَيْمَا مَا كُنْهُمَا قُلَّةُ الْأَنْسَاءِ الْحُسْنَى
وَلَا تَنْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَالِفُ بِهَا رَبَّنَا فَيَنْزِلَ إِلَيْكَ سَبِيلًا﴾

(١١٠)

الآيتين (٢٣-٢٤) ^(١) «وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ» ^(٢) وَيَأْتُوا الَّذِينَ إِحْسَانًا ^(٣) إِمَّا يَنْفَكُوا مِنْكَ الْكَبِيرَ ^(٤) اعْتَصِمُوا أَوْ كَلَامًا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آلًا ^(٥) وَلَا تَنْهَرُهُمَا ^(٦) وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ^(٧) وَالْخَيْضَ لَهُمَا جَنَاحُ الْمَلَأِ ^(٨) مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبُّ أَرْزُقَهُمَا ^(٩) كَمَا رَزَقَنِي صَفِيحًا ^(١٠)

يقول ابن حزم الاتدلسي نسخ بعض حكم الآيتين وعلى البعض على ظاهره فالحكم في حكم اهل التوحيد محكم وفي اهل الشرك منسوخ بآية «مَا كَانَ لِلنَّاسِ وَاللَّيْلِ أَمْنًا لَّنْ يَسْتَفِيدُوا لِنَفْسِهِمْ».

وقال النحاس ^(١١) في هذه الآية ثلاثة اقوال: منهم من قال «وَقُلْ رَبُّ أَرْزُقَهُمَا كَمَا رَزَقَنِي صَفِيحًا» هو منسوخ لان هذا مجمل ولا يجوز لمن كان ابراه مشركين ان يترحم عليهما. ومنهم من قال يجوز هذا لانا كنا حين قامنا اذا صلاتنا فلا يجوز. ومنهم من قال لا يجوز ان يترحم على كل كافر ولا يستغفر له حيا كان او ميتا والآية محكمة مستثنى منها الكفار. وقال بالنسخ قتادة ^(١٢).

وردده ابن سلامة ^(١٣) ما قاله ابن حزم الاتدلسي.

- (١) من اصدار عدم النسخ: الرازي: ١٨٤/٢٠، والاكوسي: ٥٣/١٥.
 (٢) اي امر ربك امرا بانما ملزما بحيث يشاق فاضل للمؤبد به ويحاطب فاركه.
 (٣) اي تعبدوا ولا تعبدوا غيره.
 (٤) اي وقضى بالوالدين احسانا او لوصى بالوالدين احسانا وللمنى واحد.
 (٥) اي ان حاشا عندك ايها الابن وايضا البنت حتى يكما او حاش احدهما حتى يكجر ويلها في السن مبهلا اصبحا كالطفل المحتاج الى من يمينه في كل شي.
 (٦) وهو ادنى العقوق للمراء لا تؤدعا بتليل ولا كتج وكلة (أف) تدل على الضجر.
 (٧) اي لا تزجرهما بأفلا وصياح.
 (٨) اي خاطبهما بقول رفيق لطيف حسن جميل بعيد عن اللغو الغليظ.
 (٩) اي بالغ في التواضع والخضوع لهما قولا وفعلما برأ بهما وشقة عليهما للمراء بالنذل اللين والتواضع دون الهوان من خطي الظائر جناحه اذا ضم فرغه اليه فكانه قال سبحانه عدم ابريكه الى نفسك كما كانا يلحان ذلك بك وانت صبور.
 (١٠) اي ادع لهما بالمغفرة والرحمة في حياتهما وبعد مماتهما جزاء لتوبتهما ينظر الطهسي: ٤٠٩/٨.

(١١) سورة الاسراء: ٢٣، ٢٤.

(١٢) النسخ والمسنوخ: ص ١٨٠.

(١٣) النسخ والمسنوخ للمود: ٤٩٦.

(١٤) ص ١٤٠.

وقال ابن الجوزي^(١) انه من باب التخصيص دون النسخ.

وقال بالنسخ ابن البارز^(٢).

والقول بالنسخ خطأ اذا لم يقصد به معناه العام لادلة كثرة منها:

١. عدم وجود التعارض بين النسخ والمنسوخ كما يدل على ذلك نهاية الآية الناسخة (١١٣) من سورة التوبة اذا يقول سبحانه (ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم).
٢. ومن الواضح انه لا يمكن ان يتبين للايمان ان فلانا من الناس من اصحاب الجحيم الا بعد موته على الشرك والضلال فانهي عن الاستغفار ليس مطلقا وانما هو مقيد بالقيود الواردة في نهاية الآية فلا تعارض بينهما وبين ما ذهبوا انه منسوخ بها.
٣. الاوامر الواردة في الآيتين (٢٣، ٢٤) بصدده تعامل الاولاد مع والديهم كلها خاصة بحال الحياة فالدعاء لهما في حياتهما بالهداية واجب لا على الاولاد فحسب بل على كل انسان ان يدهو بالقول والفعل والاستغفار لهداية من يراه على الضلال في حياته.
٤. ولو سلمنا جدلا وجود التعارض فانه يرفع بتخصيص العام لان الآية الناسخة خاصة بحال اليأس من فائدة الدعاء كالدعاء لمن مات على ضلال وعامة للوالدين وظهرها والاية (وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا) عام يشمل ما قبل الموت وما بعده وما قبل اليأس وما بعده فخصص بالآية (١١٣).

قال ابن حزم الاندلسي^(٣): الآية الثانية من الآيات المنسوخة في سورة الاسراء قوله تعالى: (وَيُكَلِّمُ أَهْلَهُمْ بِكَلِمَةٍ) الى قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا) الايتان (٢٥، ٥٤) نسختا بآية السيف^(٤).

(١) لولمخ القرآن: ص ١٩١ وفيه قلت وهذا ليس بنسخ عند اللغويين انما هو عام دخله التخصيص والى امر ما قلته ذهب ابن جرير الطبري.

(٢) لمسخ القرآن العزيز ومنسوخه الطبق الدكتور حاتم صالح الضامن: ص ١٩٥.

(٣) ص ٤٤.

(٤) وفي طبعة دار الكتب بيروت (من ٢٥ حتى ٥٤/الاسراء/ ١٧) نسختا بآية السيف وهذا الخطأ الفاحش خطأ من الطبع أو من النازل فالصواب الآية (٥٤، ٢٥) نسختا بآية السيف.

الآية (٢٥):

﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِ غَفُورًا﴾^(١)

والآية (٥٤):

﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَأْ يُرْسِلْكُمْ أَزْوَاجًا لِّمَنْ تَشَاءُ يُعَذِّبُهُمْ وَإِنْ يَشَأْ يُغْنِمْهُمْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾^(٢)ويتلق مع ابن سلامة^(٣) وابن البارز^(٤) في الآية الثانية.وقال ابن الجوزي^(٥): قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ للمفسرين في معنى الوكيل ثلاثة أقوال^(٦):

الأول: كفيلا تؤخذ بهم قاله ابن عباس (رض).

الثاني: حافظا رقيباً قاله الفراء.

والثالث: كفيلا بهدايتهم وقادرا على إصلاح قلوبهم ذكره ابن الأثير.

وعلى هذا الآية حكمة وقد زعم بعضهم أنها منسوخة بآية السيف وليس بصحيح وقد تكلمنا على نظائرها فيما سبق^(٧) ولم يتطرق لنسخ هذه الآية أبو جعفر النحاس^(٨).

والصواب عدم وجود النسخ لعدم وجود التعارض وإذا سلمنا جدلا وجود التعارض فأية السيف مخصصة وليست ناسخة كما سبق مرارا في الآيات التي زعموا أنها منسوخة بآية السيف.

(١) سورة الاسراء/٢٥.

(٢) سورة الاسراء/٥٤.

(٣) ص ١٤١.

(٤) ص ١٩٥.

(٥) ص ١٩١.

(٦) انصار عدم النسخ: الرازي: ١٨٦/٢٠، الألباني: ٥٦/١٥.

(٧) لوائح القرآن: ص ١٩١.

(٨) ص ١٨١.

الآية (١١٠) ﴿قُلْ اذْهَبُوا إِلَى اللَّهِ اِذَا هُوَ الرُّجْعَانُ اِنَّمَا مَا كُذِّبُوا فَكَذَّبُوا وَقُلْ اَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾^(١١)

قال ابن حزم الاندلسي^(١٢): نصحت بالآية التي في سورة الاعراف ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ^(١٣) تَضَرُّعًا^(١٤) وَخِيفَةً^(١٥) وَدُونَ الْجَهْرِ^(١٦) مِنَ الْقَوْلِ بِالْفَتُوِّ وَالْأَصَالِ^(١٧) وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ^(١٨)﴾.
وتبع الاندلسي الآخرون من دعاء النسخ^(١٩).

والصواب عدم النسخ لعدم التعارض سواء أريد بالصلاة معناها الشرعي أو معناها اللغوي (الدعاء).

فكلتا الآيتين (الناسخة والمنسوخة) تامران بالتوسط في رفع الصوت فلا تعارض حتى يرفع بالنسخ لكل واحدة منهما تفسر ما هو المقصود من الأخرى.

(١١) سورة الإسراء/ ١١٠، والنسخ للزمزم وارد على قوله ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَالِفُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ﴾
﴿لِلَّهِ سَبِيلًا﴾ وفي تفسيره القول أربعة كما نقلها الطبري: ٤٤٦/٦، اقر بها واقرأ قراءة وسطا لا تهجر
جهرا يشغل به من يصلي بقرئك ولا تخالف بها بحيث لا تسمع نفسك وابتغ بين الجهر والمخافتة.
(١٢) انصار عدم النسخ: الرازي: ٧١/٢١، الألويسي: ١٩٥/١٥.

(١٣) النسخ والمنسوخ.

(١٤) لي سرا.

(١٥) أي تذللًا.

(١٦) أي خوفًا منه.

(١٧) أي فوق السر ودون الجهر من القول لصدا بهما.

(١٨) أي أوائل النهار وآخره.

(١٩) سورة الاعراف/ ٢٠٥.

(٢٠) ابن سلامة: ١٤١، ابن البارزي: ١٩٥، والتحالف ينظر ابن الجوزي: ص ١٩٢.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْكَهْفِ

الآية (٢٩) ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْفَالِغِينَ تَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾^(١)
 زعم دعاة النسخ^(٢) أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاوُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣).

وزعم النسخ ساقط لأدلة منها :

١. عدم التعارض بين الآيتين لأن الأولى تدل على أن للايمان الاختيار في مباشرة اسباب الضلال واسباب الهداية وخلق النتيجة من الله كما هو مذهب الاشاعرة والآية الثانية تدل على أن مشيئة الانسان اذا تعارضت مع مشيئة الله والثانية تلف ضد تحقق النتيجة لان قدرة الله فوق قدرة العباد في كل شيء، ولأن النتيجة للأسباب من خلق الله والأسباب من العبد ومباشرة السبب لا تستلزم تحقق المسبب إذا لم يرد الله ذلك وهذا ما لا ينكره من له أدنى المستوى العلمي بالامور الدينية.
٢. الآية الأولى تهديد ووعيد ومن شروط النسخ قابلية الحكم للإلغاء، والوعيد لا يقبل ذلك والا للزم تلف ووعيد سبحانه وتعالى واللازم باطل فكذا ذلك للزوم^(٤).

^(١) سورة الكهف/ ٢٩، سرادقها أي ما احاط بها والسرادق حائط من النار يحيط بهم والمراد من الآية انه ظهرت الحجة ووضح الحق من ربكم وزالت الشبهة (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) هذا ووعيد من الله وانذار ولذلك عقبه بقوله (انا اعتدنا للظالمين تاراً).

^(٢) ابن حزم الاندلسي: ٤٤، ابن سلافة: ١٤٦، ابن الجوزي: ١٩٥.

^(٣) سورة التكوين: ٢٩.

^(٤) من انصار علم النسخ: الكيا الهراسي: ٢٧٠/٢.

النسخ المزعوم في

سورة مريم

زعم عشاق النسخ^(١) نسخ الآيات الآتية في سورة مريم:

- (٣٩) ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
 ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ
- (٥٩) يَلْقَوْنَ فِيهَا﴾
 (٧١) ﴿وَأَن مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾
 ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَىٰ
- مَائُودُونَ إِنَّمَا الْعَذَابُ رَآئَهُ السَّاعَةُ فَتَعْلَمُونَ مَن هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا
- (٧٥) وَاضْمَحُجُّوا﴾
 (٨٤) ﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَذَابًا﴾

(١) ابن حزم: ٤٥، ابن سلامة: ١٤٧، ابن البارقي: ١٩٥-١٩٦.

الآية (٣٩): ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ^(١)﴾ واكتفي بما قاله ابن الجوزي^(٢) في الرد على هذا الزعم الباطل حيث يقول: (زعم بعض المغفلين من ناقلي التفسير أن الانتذار منسوخ بآية السيف وإن هذا تلاعب من هؤلاء بالقرآن ومن أين يقع الثاني بين انتذارهم القيامة وبين قتلهم في الدنيا) أي إذا اقتضى الأمر قتلهم.

الآية (٥٩):

﴿فَعَلَتْ مِنْ بَعْضِهِمْ خُلْفًا أَطَاعُوا الصَّلَاةَ وَكَتَبُوا الصُّحُوفَ فَسَوْفَ يَكْتُمُونَ حَيْثُ^(٣)﴾ زعموا^(٤) أن هذه الآية منسوخة بالاستثناء الوارد في الآية (٦٠) بعدها وهي قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ كُذِبَ وَآمَنَ وَحِيلَ صَالِحًا فَلَوْلِكَ يَخْتَلِفُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَهْتَمُونَ حَيْثُ^(٥)﴾ (١) زعم النسخ باطل لما ذكرنا مرارا أن الاستثناء قصيص وليس بنسخ. يقول ابن الجوزي^(٦): (زعم بعض الجهلة أنه منسوخ بالاستثناء بعده وقد بينا أن الاستثناء ليس بنسخ).

الآية (٧١): ﴿وَكُنْ مِنْكُمْ إِلَّا نَادِيكُمْ^(٧)﴾

أي داخل جهنم، وزعم دعاة النسخ^(٨) أنها منسوخة بالآية التي تليها مباشرة وهي قوله تعالى: ﴿قُمْ نُنَجِّهِ الَّذِينَ أَكْفَرُوا وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثْيَا^(٩)﴾. واكتفي بنقل رد ابن الجوزي على هذا الزعم الباطل حيث يقول: (زعم ذلك الجاهل أنها نسخت بقوله ﴿قُمْ نُنَجِّهِ الَّذِينَ أَكْفَرُوا﴾ وهذا من افحش الاندماج على الكلام في كتاب الله سبحانه بالجهل.

(١) سورة مريم: ٣٩.

(٢) نواسخ القرآن: ص ١٩٣.

(٣) سورة مريم: ٥٩.

(٤) المراجع السابقة.

(٥) سورة مريم: ٦٠.

(٦) نواسخ القرآن: ص ١٩٣.

(٧) سورة مريم: ٧١.

(٨) المراجع السابقة.

(٩) سورة مريم: ٧٢.

وهل بين الآيتين تناف فان الاولى تثبت ان الكل يردونها والثانية تثبت انه ينجو منهم من اتقى ثم هما خبران والاخبار لا تنسخ^(١١).

الآية (٧٥):

﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْنَعْهُ^(١٢) لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِذَا
الْعَذَابُ^(١٣) وَإِنَّمَا السَّاعَةُ^(١٤) فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ هَرُّ مَكَلًّا وَأَضَعُ^(١٥) جُنْدًا^(١٦)
زعموا^(١٧) انها منسوخة بآية السيف.

يقول ابن الجوزي: (وزعم ذلك^(١٧) الجاهل انها منسوخة بآية السيف وهذا باطل قال الزجاج
هذه الآية لفظها امر ومعناها الحمد والمعنى ان الله جعل جزاء ضلالتهم ان يتوكلوا بها وعلى
هذا لا وجه للنسخ^(١٨)).

واضيف الى ذلك ان التعارض اذا فرض فاما يرفع بالتخصيص ولا داعي الى زعم
النسخ.

الآية (٨٤) ﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ^(١٩) إِنَّمَا كُنَّ نَجْمًا^(٢٠) سَاقِطَةً^(٢١)﴾

قال دحاة^(٢٢) النسخ نسخ اول هذه الآية بآية السيف.

وزعم النسخ باطل لعدم وجود التعارض المرجح للنسخ.

(١١) نواسخ القرآن لابن الجوزي: ص ١٩٢.

(١٢) الامر بمعنى الحمد اي يمد له الرحمن مدا في الدنيا.

(١٣) العذاب النديري.

(١٤) العذاب الاخروي.

(١٥) سورة مريم/ ٧٥.

(١٦) للمراجع السابقة.

(١٧) الاخارة الى من قال بنسخ الآيات السابقة من هذه السورة.

(١٨) فواتح القرآن لابن الجوزي: ص ١٩٤.

(١٩) بطلب العذاب.

(٢٠) الايام والليالي الى وقت عذابهم.

(٢١) سورة مريم/ ٨٤.

(٢٢) للمراجع السابقة.

يقول ابن الجوزي في رد هذا الزعم: (زعم بعض المفسرين انها منسوخة بأية السيف وهذا ليس بصحيح لانه ان كان المعنى لا تعجل بطلب عذابهم الذي يكون في الاخرة فان للعنى ان اعمارهم سريعة الفناء فلا وجه للنسخ وان كان المعنى لا تعجل بطلب قتالهم فان هذه السورة نزلت بمكة ولم يضر حينئذ بالقتال فنهيه عن الاستعجال بطلب القتال واقع في موطعه ثم امره بقتالهم بعد الهجرة لا ينالني النهي عن طلب القتال بمكة فكيف يتوجه النسخ لمبعض من قدر وجوه أناس يذهبون الى التأويلات البعيدة في القرآن يدممون نسخ ما ليس منسوخ وكل ذلك من عدم دقة الفهم تعود بالله منه)^(١).

^(١) نواصخ القرآن لابن الجوزي: ص ١٩٤.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ

قال ابن حزم الاندلسي^(١): نسخ منها آيتان (٩٨، ٩٩) بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ﴾^(٢) الآية.

وقال ابن سلامة^(٣): تحتوي من المنسوخ على ثلاث آيات متصلات نسخهن ثلاث آيات متصلات ايضاً فالمنسوخات (٩٨، ٩٩، ١٠٠) والناسخات (١٠١، ١٠٢، ١٠٣).

ويختلف ابن البازي^(٤) مع ابن سلامة فيما ذهب اليه^(٥) من زعم نسخ ثلاث آيات متواليات بثلاث آيات متواليات ايضاً.

- (٩٨) ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَكِدُونَ﴾
 (٩٩) ﴿لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلَ اللَّهِ مَا وَدَّعُوا وَكُلَّ فِيهَا خَالِدِينَ﴾
 (١٠٠) ﴿لَهُمْ فِيهَا زَوْجٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْتَمِعُونَ﴾

^(١) النسخ والمنسوخ: ص ٤٥.

^(٢) سورة الانبياء: ١٠١.

^(٣) النسخ والمنسوخ: ص ١٤٥.

^(٤) للرجع السابق: ص ١٩٧ ولم يرد بحث النسخ في سورة الانبياء. في نواسخ القرآن لابن الجوزي: ص ١٩٥-١٩٦. وذكر النحاس آية أخرى غير هذه الآيات كما يأتي بيان ذلك قريباً.

^(٥) من انصار عدم النسخ: الرازي: ٧/ ص ٢٢٠ والآكوسي: ١٧/ ص ٩٠.

الآية (٩٨) ﴿إِنَّكُمْ وَمَنْ فَعِبْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبٌ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَكُفْرُونَ^(١)﴾

الآية (٩٩) ﴿لَوْ كَانَ عَرْلَاءَ^(٢) آلِهَةٍ^(٣) مَا وَدَّعُوا وَكُلَّ^(٤) فِيهَا خَالِدُونَ

الآية (١٠٠) ﴿لَهُمْ فِيهَا زُفُفٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْتَفْهِدُونَ

هذه هي الآيات المنسوخات على حد زعمهم.

وأما الناسخات فالآيات الثلاث الآتية:

الآية (١٠١) ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنْ الْحُسْنَى^(٥) أُولَئِكَ هُنَا مُبْعَدُونَ.

الآية (١٠٢) ﴿لَا يَسْتَفْهِدُونَ حَسِبَتْهَا^(٦) وَهُمْ فِي مَا افْتَكَبَتْ^(٧) أَنْفُسُهُمْ^(٨) خَالِدُونَ.

الآية (١٠٣) ﴿لَا يَخْزِيهِمُ النَّارُ الْآخِرُ^(٩) وَكَتَلَتْهُمْ^(١٠) النَّارُ الْآخِرَةُ^(١١) هَذَا يَوْمُكُمْ أَلَيْسَ كُنْتُمْ تُوعَدُونَ^(١٢)﴾.

ولهذه النسخ في الآيات المذكورة باطل لأسباب كثيرة منها :

١. نسخ ثلاث آيات متواليات متصلات بثلاث آيات متصلات متواليات لا وجود له

إلا في قاموس أنصار النسخ وأهل الغفلة بالقرآن ومكاته ومصدره.

٢. أن مثل هذا الصنيع يرفضه العقل السليم للمشرع الوضحي فكيف ينسب إلى الله

ما هو نقص بالنسبة إلى العبد؟

٣. عدم وجود أي تعارض وتناقض بين الناسخات والمنسوخات لاختلاف الموضوع

والمحمول في المجموعتين ففي المنسوخات للموضوع أهل الشرك والعابدين للأصنام

والمحمول هو العقاب وفي مجموعة الناسخات الموضوع للمؤمنين المتقون العابدين لله

والمحمول هو الثواب.

٤. كل آية من المنسوخات خبر ووعد وهما لا يلزمان للنسخ.

(١) من الأصنام.

(٢) وقود جهنم.

(٣) وأهلون في جهنم.

(٤) الأوتان.

(٥) كما زعموا.

(٦) من العابد والمعبود.

(٧) منزلة.

(٨) صوت النار وجهنم.

(٩) من النعم.

(١٠) تستقبلهم للملازمة.

(١١) في الدنيا.

• وقال ابو جعفر النحاس^(١) وهو من دعاة النسخ والمبالغين فيه: حدثنا يموت باسناده عن ابن عباس ان سورة الكهف ومريم وطه والانبيا عليهم السلام نزلت بمكة ثم لم يجد فيهن ما يدخل في هذا الكتاب^(٢) الا موضعاً واحد قال الله (س): ﴿وَأَكْوَۥ وَصَلَيٰتَانِ اِلٰٓا يَحْكُمَانِ فِي الْعَرْشِ اِذْ لَقِيتُ﴾^(٣) فيه هُتَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِعٰكِبِهِمْ شٰهِدِيۡنَ، فَلَقَيْنَاھَا سَلٰتِيۡنَ وَكَلَّا كَلِيۡتَا حَكْمًا وَّعِلْمًا وَسَمَرُكَا مَعَ ءَاكُوۥ الْعِجَالِ يُسَبِّحُنَ وَالطَّيۡرُ وَكُنَّا فَٰهَلِيۡنَ^(٤)».

جماعة من الكوفيين يذهبون الى ان هذا الحكم منسوخ فان البهائم اذا انسدت زرعها في ليل أو نهار لا يلزم صاحبها شيء. وزعموا انه منسوخ بقول الرسول (ﷺ) العجاء جبار (أو العجاء جرحها جبار)^(٥).

وحكم داود هو انه قضى بالغنم لصاحب الكرم لان غنمها قريب منه وحكم سليمان هو انه قضى بان تدفع الغنم الى صاحب الحراث فيصيب من البائها واصوافها ولولادها، ويدفع الكرم الى صاحب الغنم يقوم به حتى يرجع الى حاله فاذا رجع الى حاله سلم الكرم الى صاحبه والغنم الى صاحبها.

وهو في النسخ باطل لا لاسباب منها:

١. ان هاتين الآيتين لا تدخلان في باب نسخ القرآن بالقرآن فالحكم كان في شريعة سابقة ولذا قلنا انه اصبح جزءاً من شريعتنا فافره القرآن فانه لا ينسخ بمديث الاحاد.
٢. الايتان من الاخبار والاخبار لا قطع للنسخ.
٣. لعل النسخ حصل بين حكم سليمان وحكم داود على اساس ان ما نزل على سليمان نسخ ما نزل على داود عند من يرى ان الانبياء لا يمكنون بالاجتهاد^(٦).
٤. ومن وجهة نظري ان النحاس قد اخطأ في ادخال هاتين الآيتين في كتابه الناسخ والمنسوخ كما هو واضح لان عنوان كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم.

(١) النسخ والمنسوخ في القرآن: ص ١٨٤.

(٢) في كتاب الناسخ والمنسوخ.

(٣) انفس بفتح الهمزة وسكونها ان تنتشر الابل والغنم بالليل فتقوى بلا راع.

(٤) سورة الانبياء: ٧٨، ٧٩.

(٥) رواه احمد في مسنده: ٣١٩/٢، وسنن الترمذي: ٣٦١١/٣ للقر في الشريعة الاسلامية انه لا ضرر ولا ضرار وفي اللغة الاسلامي صاحب الحيران حامن لكل ما يتلقه حيوانه اذا قصر في ضبطه اما اذا بذل العناية في منعه من الحاق الضرر بالغنم ورغم ذلك احدث الضرر فلا يضمن.

(٦) ينظر تفسير هذا الموضع التفسير الكبير للرازي: ١٩٨-١٩٩، وجمع البيان للطبرسي: ٧٥/٧.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْحَجِّ

قال ابن حزم الاندلسي^(١): وهي من اعاجيب القرآن لان فيها مكيا ومدنيا وفيها حضريا وسفريا وفيها حريبا وفيها سلميا وفيها لياليا وفيها نهاريا فاما للمكي فمن راس الثلاثين آية الى اخرها واما للمدني منها فمن راس خمس عشرة الى راس الثلاثين واما لليلي منها فمن اولها الى راس خمس آيات واما النهاري منها فمن راس الخمس الى راس اثنتي عشرة واما المحضري فالى راس العشرين ونسب الى المدينة لقربه منها وفيها ناسخ ومنسوخ فمن ذلك المنسوخ آيتان (٥٢، ٥٦).

وكرر ابن سلامة^(٢) نفس الكلام المذكور لابن حزم ونقله منه حرفيا بل سرقه منه دون ان يشعير اليه كعادته في جميع ما ذهب اليه لكن قال فتتوي على ثلاث آيات منسوخات وهن الآيتان المذكورتان والاية (٦٨).

وقال ابن البارقي^(٣): للنسخات اربع وهي (٣٠، ٤٩، ٦٨، ٧٨).

وقال النحاس^(٤): للنسخات (٢٨، ٣٩، ٥١، ٧٨).

وقال ابن الجوزي^(٥): فيها آيتان منسوختان (٦٨، ٧٨).

(١) النسخ والنسخ: ص ٤٦.

(٢) النسخ والنسخ: ص ١٤٧.

(٣) ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه: ص ١٩٧.

(٤) النسخ والنسخ: ص ١٨٦ وما بعدها.

(٥) نواسخ القرآن: ص ١٩٦.

- (٢٨) ﴿يَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ
مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ﴾
- (٣٠) ﴿وَاللَّهُ وَمَنْ يُقَظِّمُ هُزُمَاتِ اللَّهِ قَهَرٌ حَيْرٌ لَهُ هِنْدٌ رَبٌّ وَأَحَلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامُ
إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾
- (٤٩) ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا آتَاكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾
- (٥٢) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ
فِي أَمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فَيَتَنَسَّخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ
ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾
- (٥٦) ﴿الْمَلِكُ يُرَمِّقُ إِلَيْهِ يَخْكُمُ بَيْنَهُمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي
حَنَاتِ النَّعِيمِ﴾
- (٦٨) ﴿وَإِنْ جَادَلُوا فَقُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾
- (٧٨) ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾

الآية (٢٨) ﴿لِيَتَذَكَّرُوا مَنَاسِكَ^(١) لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ^(٢)﴾ عَلَى مَا ذَرَّاهُمْ مِنْ بَهِيمَةٍ^(٣) الْأَلْعَامِ^(٤) فَكَلَّمُوا مَنَهَا^(٥) وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ^(٦)﴾
 افرد ابو جعفر النحاس بالقول بنسخ هذه الآية دون ان يذكر الآية الناسخة لها^(٧) وهذا من اخطائه في القول بنسخ بعض الآيات فالآية عكسة ما دامت السموات والارض كما يقضي بذلك العقل السليم بداهة^(٨).

الآية (٣٠) ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ ذَنْبِهِ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَلْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾

يعني في سورة المائدة من الميتة والمنخلة وللوقود ولحومها.
 وهذا خطأ واضح لان الاستثناء تخصيص وليس بنسخ.

الآية (٤٩) ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا لَنَا لَكُمْ لِيَهْرٌ مُبِينٌ﴾

زعموا انها منسوخة بآية السيف

وهذا الزعم باطل لعدم وجود التعارض بين كون الرسول لذيلاً وريشياً وبين استخدام القرعة في حالة الدفاع الشرعي فلو سلطنا جدلاً وجود التعارض فانه يرفع بتخصيص عموم الاولى بآية السيف.

(١) وهي التجارة في الدنيا والاخر في الاخرة.

(٢) الايام العشر.

(٣) من الابهام لانها لا تنطق كما ينطق الانسان.

(٤) والاعوام الابل والبق والغنم والمعز.

(٥) الامر للندب والاباحة دين الوجوب.

(٦) الامر للوجوب واليباس الذي ظهر عليه اثر البولس من الجرح والعري لو الذي يتكفف الناس.

(٧) ينظر النسخ والنسخ: ص ١٨٦ وما بعد.

(٨) انصار عدم النسخ: الرزقي: ٢٣/٢٩، الاكرسي: ١٧/١٤٥.

الآية (٥٢) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَفَنَّى أَتَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فَيَتَّبِعُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحَكِّمُ اللَّهُ آيَاتِهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝﴾

قال ابن حزم الاندلسي^(١): الآية (٥٢) نسخت بالآية (٦) من سورة الاعلى ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَكْتُمِي ۝﴾.

وقال ابن سلامة^(٢): (تحتوي سورة الحج على ثلاث آيات منسوخات الآية الاولى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ الآية، وذلك ان النبي (ﷺ) صلى باصحابه بمكة وقرا بهم سورة النجم حتى انتهت قراءته الى قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ، وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ، أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ﴾^(٣) فاراد ان يقول ﴿طُفَّ إِذَا قَمَعَةٌ خِيَرُ﴾^(٤) فقال (ﷺ): (طلك الغرائق العلى وشفاعتهم ترجى) فجاء جبريل (ﷺ) وقال: ما هكذا انزلت عليك فنسخها الله بقوله ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَكْتُمِي ۝﴾.

دهوى النسخ باطل^(٥) والحديث المذكور غثلق لا صحة له اما بطلان دعوى النسخ فلمصم وجود التعارض بين الآيتين لاسباب كثيرة منها:

١. موضوع الآيتين يختلف كما هو واضح لكل ذي عقل سليم.
٢. ان الله لم يامر بالنيان حتى ينسخ رفعه بعدم النسيان.
٣. النسيان وعدمه من الغرائز البشرية وليس من الاحكام الشرعية حتى ينسخ احدهما الاخر.
٤. هنا خلط بين الآية (١١٤) من سورة طه ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَكُلَّ رَبٍّ يَرْوِي هَلْهًا﴾ فزعم نسخ هذه الآية ايضا بقوله تعالى: ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَكْتُمِي ۝﴾ ايضا باطل لان الله لم يامر اولا بالمجمل والنسيان حتى ينسخه بعدم النسيان لان كل من الناسخ والمنسوخ من الغرائز البشرية وليس من الاحكام كما ذكرنا.

(١) من انصار علم النسخ: الألويسي: ١٧/١٧١، والرازي: ٢٣/٤٧.

(٢) ص ٤٦.

(٣) ص ١٤٧.

(٤) الايات (١٩ و ٢٠ و ٢١).

(٥) سورة النجم/٢٢.

أما ما نقله ابن سلامة من أن الرسول قال (تلك الغرائق العلى وشفاعتهم ترجى) فهو كلام مختلق ومندوس رغم أن بعض المفسرين ردوه على سبيل النقل دون السند منهم الطبري^(١) وغيرهم لكنهم لم يردوا بشدة على هذا الكلام المخلوق وإنما ذهبوا إلى تلويلات بعيدة لرواية مندوسة مختلقة فاعطوا بذلك الضوء الأخضر لاهواء الاسلام منهم سلمان رشدي حيث استدل بهذا الكلام للدسوس المخلوق في كتابه (آيات شيطانية) فكثير من المفسرين ينقلون كل ما قيل من الصحيح والباطل ومن اللامعقول والمحال ومن الخلاق مع الامور المختلفة دون تعليق عليها ولكن تنبه بعض المفسرين إلى خطورة هذه الرواية فردوا عليها بادلة علمية ومنهم: الكية الهراسي^(٢) حيث قال: (ذكروا أن رسول الله سبق لفظه (أن تلك الغرائق العلى) وبيننا فساد ذلك وبيننا وجه الرواية الصحيحة في الأصول) ولكن لم أطلع على هذا الكتاب لأنقل للغاري الكريم تفصيلات رده.

وقال القرطبي^(٣): الأحاديث المروية في النزول ليس منها شيء صحيح وقال حدثني أبي لي بالمشرق من شيوخ العلماء والمتكلمين من قال هذا لا يجوز على النبي وهو معصوم في التبليغ، وقاله القاضي عياض في كتاب الشفا^(٤) بعد أن ذكر الدليل على صدق النبي (ﷺ) أن الأمة أجمعت في طريقة البلاغ أنه معصوم فيه من الأخبار عن شيء. بخلاف ما هو عليه لا قصداً ولا عمداً ولا سهواً لو خطأ (خطأ).

ثم يقول القرطبي: لنا في الكلام على مشكل هذا الحديث مأخذان:

أولهما: توهم أصله فيكفيك أن هذا حديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة ولا رواه بسند صحيح سليم متصل ثقة وإنما أولع به ومثله المفسرون والمؤرخون للمؤمنين بكل قريب وقال أبو بكر الرازي^(٥): وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي (ﷺ) بإسناد متصل يجوز ذكره.

ومن كتب في النسخ والنسوخ في القرن الثالث الهجري أبو جعفر النحاس وهو رغم كونه من المبطلين في النسخ فإنه رد على الحديث المزعوم المذكور بقوة وشدة فقال^(٦): روى الزهري

(١) ١٨٦/١٧ الطبري: ٩١/٧، والرازي: ٥٠/٢٢.

(٢) أحكام القرآن: ٧٨٢/٤.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٨١/١٢.

(٤) القرطبي للرجع السابق.

(٥) للرجع السابق: ٨١/١٧.

(٦) التيسان والنسوخ في القرآن الكريم: ص ١٩٠ وما بعدها.

عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال قرأ رسول الله (ﷺ) والنجم فلما بلغ ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾ قال: (وان شفاعتهم لقربي) منها فلكيه المشركون فسلموا عليه وفرحوا فانزل الله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَلَّوْا الْقُرْآنَ خِطْبَانٌ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ الآية.

وهذا حديث مطلق^(١) وفيه هذا الامر العظيم وكذا حديث قتادة وفيه (وانهم لمن الغرائق العلى) ولو صح هذا لكان له تأويل وافطع من هذا ما ذكره الواقدي من كثرة بن زيد من المطلب بن عبدالله قال فسجد المشركون كلهم الا الوليد بن المغيرة فإنه اخذ تراباً من الارض لرفعه الى وجهه ويقال انه ابو اصيحة سعيد العاصي، حتى نزل جهيل فقرأ عليه النبي (ﷺ) هذا فقال له ما جئتك به وانزل الله ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ كَرَكُنٌ مِنْهُمْ هَبَاتًا كَبِيرًا﴾^(٢) الآية.

وهذا حديث منكر منقطع ولا سيما وهو من حديث الواقدي والدين والعقل بمنعان من هذا^(٣).

الآية (٥٦) ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ في قوله تعالى:
﴿الْمَلِكُ يُزَمِّنُ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمُ الْفَاضِلِينَ آمَنُوا وَصَلُّوا الصَّالِحَاتِ فِي حَبَاتِ النُّعِيمِ﴾
ادعى ابن حزم الاندلسي ومن تبعه^(٤) نسخها بآية السيل.
وهذه الدعوى باطلة لما يأتي :

١. لعدم وجود أي تعارض بين الآيتين بداهة.
٢. الآية وعيد والوعيد لا يخصص للنسخ بداهة.
٣. الآية خبر والغبر لا يسري عليه النسخ بداهة.

^(١) قطع الامر: لفتحت شفاعته وجازز للقدار في ذلك.

^(٢) سورة الإسراء: ٧٤.

^(٣) لمزيد من التفصيل راجع النسخ والنسخ لابي جعفر النحاس: ص ١٩٠-١٩١ ومن انصار عدم النسخ: الألباني: ١٧٢/١٧، الرازي: ٤٨/٢٣.

^(٤) ص ٤٦.

الآية (٦٨) ﴿وَإِنْ جَادَلْتُمْ فَقُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾

قال ابن سلامة^(١): نسخها آية السيف.

ويرد هذا الزعم الباطل بما ردينا به زعم نسخ الآية (٥٦).

الآية (٧٨) ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾^(٢)

قال ابن سلامة^(٣) وابن البارزي: نسخ هذا الجزء من الآية (٧٨) من سورة الحج بآية

(١٦) من سورة التغابن ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾.

ويرد هذا الزعم باطل بأدلة منها:

١. بما ردينا به على زعم نسخ ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾.

٢. القول بالنسخ خلط بين النسخ والتخصيص أو بينه وبين التلييد فالآية الأولى

عامة خصصت بالثانية وامثالها مثل ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، أو

مطلقة قيدت بهذه الآية.

فكل امر من الله ملقيد يكون المأمور به خاضعاً لقدرة المأمور لأن من شروط الامر كون المأمور مكلفاً أي بالفاً عاجلاً علماً بما يكلف به مختاراً قادراً على القيام بما يكلف به.

قال النحاس: قال الله (هـ): ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ من جعلها منسوخة قال هي

مثل قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ فنسخها عند ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ وهذا لا

نسخ فيه وقد بيناه في سورة آل عمران.

(١) ص ١٤٨.

(٢) انصار عدم النسخ الرازي: ٢٣/٧٢، والاكوسي: ١٧/٢٠٩.

(٣) ص ١٤٨.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْمُزْمَلِ

زعم ابن حزم الاندلسي^(١): ان فيها آيتين منسوختين بآية السيل
وهما (٥٤ و ٩٦).

وكرد نفس الكلام ابن سلامة^(٢) كعادته دون تعليق وتبعهما ابن
البارني^(٣) فأعاد ما قالاه دون تعليق أو تعليق.

ونقل نسخ الآيتين ابن الجوزي^(٤) مع التعليق وعدم الترجيح في الآية
الأولى وترجىح عدم النسخ في الآية الثانية.

- (٥٤) ﴿لَقَدْ رَمَىٰ بِهَا صَعْدُكُمُوهَا حَتَّىٰ جَاءَ﴾
(٩٦) ﴿أَذْفَعُ بِالْأَيْمَانِ أَمْسَنُ السَّيْلُ لَعَنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾

(١) ص ٤٦.

(٢) ص ١٤٩.

(٣) ص ١٩٧.

(٤) ص ١٩٧.

ففي الآية (٥٤) ﴿فَقَرَعَهُمْ فِي غَرَائِبِهِمْ حَتَّى جَعَلُوا﴾
 قال: اختلجوا حل هذه الآية منسوخة لولا على قولين:
 الاول: منسوخة بآية السيف لانها انتحلت ترك الكفار على ما هم عليه.
 الثاني: ان معناها الرعيد والتهديد فهي محكمة.

وفي الآية (٩٦) ﴿ادْفَعْ بِأَيْدِيهِمْ أَجْنَ أَسَنَ الْمَيْتَةِ نَحْنُ أَهْلُمْ بِمَا يَصِفُونَ﴾
 قال ابن الجوزي: للمفسرين في معناها اربعة القوال:
 الاول: ادفع اساءة للسيء بالصالح. قاله الحسن.
 الثاني: ادفع الفحش بالاسلام. قاله عطاء والضحاك.
 الثالث: ادفع الشر بالترديد. قاله ابن السائب.
 الرابع: ادفع للمكر بالموعظة. حكاه للزوري.

وقد ذكر بعض المفسرين: ان هذه الآية منسوخة. وقال بعض المحققين من العلماء لا حاجة بنا الى القول بالنسخ لان للدائرة عموداً ما لم تضرب بالدين ولم تود الى ابطال حق واثبات باطل.

والصواب هو عدم النسخ لان مقابلة السيئة بالحسنة من القيم العالية والاخلاق الفاضلة التي امر بها القرآن الكريم في آيات كثيرة قال تعالى: ﴿وَإِلَّا لَأَعْلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ﴾
 قالت عائشة (رضي الله عنها) ((كان خلقه القرآن)) ولكن مقابلة الاساءة بالحسنة لها حدود، كما قال ابن الجوزي واحياناً يكون جزاء السيئة سيئة قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ والآية المذكورة محصنة بآية السيف فإذا وصلت الاساءة الى حد الاهتمام على مصلحة من المصالح الضرورية فيجب الدفاع عنها وفق آية السيف.

ولم يذكر النحاس أي نسخ للقرآن في هذه السورة، غير انه تطرق فيها لنسخ السنة الفعلية بالقرآن حيث قال^(١): حدثنا يموت بأسناده عن ابن عباس قال سورة المؤمنون نزلت بمكة فهي مكية في رواية المعتز عن خالد عن محمد بن سعيد قال كان النبي (ﷺ) ينظر الى السماء في الصلاة فانزل الله هذه الآية ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾^(٢) فجعل رسول الله (ﷺ)

(١) ص ١٩٢.

(٢) سورة المؤمنون/٢.

وجهه حيث يسجد. وفي رواية كان المسلمون يلتفتون في الصلاة فينظرون لأنزل الله تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ فالتجوا على صلاتهم ونظروا امامهم وكانوا يستحبون الا يهاوز احدكم بصره موضع سجوده.

ومضي النحاس قائلاً: واكثر العلماء على ان الحشوع في الصلاة ان ينظر الى موضع سجوده ان كان قائماً. ومنهم من قال الا همكة فإنه يستحب ان ينظر الى البيت.

النسخ المزعوم في سُورَةُ النَّازِعَاتِ

زعم ابن حزم^(١) وابن سلامة^(٢) ان فيها من المنسوخ سبع آيات واستعرضها ابن الجوزي^(٣) ورد على زعم النسخ في اكثرهن. وزعم ابن البارني^(٤) ان المنسوخ فيها ثلثي آيات. ويرى النحاس^(٥) ان المنسوخ فيها اربع آيات. وفيما يأتي نقل تلك المزاعم الباطلة والرد عليها:

- ﴿الزَّالِي لَا يَنْكُحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣)
- ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ قُلْ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَلَا يَلْبِسُوهُنَّ عَتَمَاتٍ عَفِيفَةٍ وَلَا يَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٤)
- ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (٥)

(١) ص ٤٧.

(٢) ص ١٤٩-١٥٠.

(٣) ص ١٩٨-٢٠١.

(٤) ص ١٩٨.

(٥) ص ١٩٢-١٩٩.

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوا
وَتَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا
فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا
فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (٢٧-٢٨)
- ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَحْضُرْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَخْفَيْنَ فَرُوجَهُنَّ وَلَا
يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا
يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ﴾ (٣١)
- ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ
وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ
الْمُبِينُ﴾ (٥٤)
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ
يَنَلُّوا الْعِلْمَ مِنْكُمْ لثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ
فُتُوحَكُمْ مِنَ الطَّهَارَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ
عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ
كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (٥٨)

الآية (٣) «الزَّكَاةَ لَا يُنَكِّحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُكْرَمَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُكْرَمَةٌ
وَعَرِمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ»^(١)

اختلف المفسرون^(٢) في تفسير هذه الآية ونقلوا أكثر من ستة احوال مختلفة متضاربة حول
تفسيرها ويصده كونها منسوخة أو محكمة وهذه الخلافات الاجتهادية الظنية تكفي وحدها
دليلاً قاطعاً على عدم وجود النسخ لان كل آية قرآنية ثبتت تلاوة وحكماً بالتواتر واصبحت
من اليقينيّات واليقين لا يزول الا باليقين.

(١) سورة النور/٣.

(٢) للاطلاع على هذه التفاسير والاختلاف ينظر التفسير الكبير للرازي: ٢٣/١٥٠-١٥٢، مجمع البيان
للطبرسي: ١٧/١٢٤، جامع البيان للطبرسي: ١٢/١٦٧ وما بعدها، الكشاف للزقشصري: ٣/٤٨،
احكام القرآن للشيخ الهراسي: ٤/٢٩٥، حاشية الصاري على تفسير المجالين: ٢/١٢٨ وما بعدها.

واختلف دعاة نسخ هذه الآية في ناسخها فمنهم ^(١) من قال بنسخها الآية (٢٢) من نفس السورة وهي قوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْهُنَّ وَأَصْلَحُوا ۚ وَمِنَ الْيَوْمِ إِذَا ظَاهَرَ الْأَيَامَىٰ مِنَ الْفَرَسِ فَنَازِلُهُمْ كُنُوا حُرٌّ طَرِيقًا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

وهذا الزعم ساقط لأسباب كثيرة منها:

١. عدم وجود التعارض بين الآيتين فالآية (٢) اعتبرت الشرك وممارسة عملية جريمة الزنا من موانع صحة الزواج بالنسبة للمؤمنين ما لم يتب الزاني أو الزانية وما لم يؤمن المشرك أو المشركة بدليل سبب نزولها ^(٢) والنسخة جاءت لبيان إباحة الزواج بكل من لا يوجد فيه مانع دائم كالنسب والرضاع والمصاهرة أو مانع مؤقت كتمتع حق الفهر بالزوجة بزواج أو عدة والشرك أو أي مانع آخر والأيامى جمع أيم وهي من ليس لها زوج بكرأ كانت أو ثيباً ومن ليس له زوج.

فالآية (٢٩) تعد مقيدة لاطلاق الآية (٢٤) أو تحصة لعمومها.

ومنهم ^(٣) من زعم أن النسخة هي الآية (٢) من سورة النساء وهي قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ﴾ الآية.

وهذه هذا الزعم بالآتي:

١. المراد بقوله (ما طاب) ما لا يوجد فيها مانع من موانع الزواج ومن الموانع الشرك والتعرد على ممارسة جريمة الزنا.

٢. الآية خمد وبيان للواقع الغالب الأهم فالرجل المعتاد الزنا لا يقع اختياره في الزواج الا على متهتكة زانية مثله أو مشركة والمعتادة الزنا لا تصطفي زوجاً لها الا رجلاً زانياً أو مشركاً ^(٤) وحرّم ذلك على المؤمنين قريعاً مؤقتاً فالزواج بين الزاني والزانية صحيح بعد التوبة وكذلك بالنسبة للشرك والمشركة بعد الإيمان ^(٥).

^(١) ابن حزم ٤٧، ابن سلامة ١٩١، ابن البارقي ١٩٨.

^(٢) قبل الاسلام كانت بعض النساء يمارسن هذه الجريمة الشنيعة كهيئة للعيش وتستمرت هذه الظاهرة فترة زمنية قليلة بعد الاسلام وفي تلك الفترة استأذن بعض رجال ضلال الايمان من المهاجرين من الرسول ﷺ للسباح بالزواج بهن بسبب عامل الفقر فنزلت الآية وحرمت هذا الزواج وبطلت كقاعدة دستورية خالدة للعمل بمتنوعاتها في كل زمان ومكان.

^(٣) للراجع السابقة من التفسير.

^(٤) كما اشار الى ذلك قوله تعالى {الْمُحْشَرَاتُ لِلْمُحْشَرِينَ وَالْمُحْشَرُونَ لِلْمُحْشَرَاتِ} النور ٢٦.

^(٥) من انصار عدم النسخ: الرازي: ١٥١/٢٣، والاكوسي: ٨٤/١٨، والقرطبي: ١٦٨/١٢.

الآية (٤) ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ لَمَنْبِتٍ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

زعموا ان هذه الآية منسوخة بالاستثناء الوارد في الآية التي تليها وهي ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١).

وهذا الزعم ساقط لان الاستثناء ليس نسخاً وانما هو تخصيص وقد تضمنت الآية (٤) ثلاث عقوبات:

أولها: بدنية (ثمانون جلدة).

والثانية: (عدم قبول الشهادة).

والثالثة: (الفسق). والثانية والثالثة نفسيتان والاستثناء لا يرجع الى الاولى لانها من الحقوق المشتركة بين الله وبين العبد للنفوذ لا تسقط بالتوبة والاصلاح بلال الثانية والثالثة عند جمهور الفقهاء..

وقال الحنفية الاستثناء يكون للضرورة والضرورات تقدر بقدرها ولذا يرجع الى العقوبة الاخيرة فقط ولا تقبل شهادة للنفوذ بالتوبة واصلاح النفس ودللي الجمهور هو الراجح.

الآية (٦) ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الزَّانِجَاتِ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾^(٢)

قال ابن حزم^(٣): نسخها بالآيتين اللتين بعدها وهذا قوله تعالى: ﴿وَالْعَامِصَةُ لُزُومَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾^(٤) وكذلك ﴿وَالْعَامِصَةُ لُزُومَةُ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾^(٥).

(١) سورة النور/٥.

(٢) سورة النور/٦.

(٣) ص ٤٨.

(٤) سورة النور/٧.

(٥) سورة النور/٩. الآية الثامنة قوله تعالى ﴿وَيَذَرُهَا الْغَتَابُ لُزُومَةُ اللَّهِ عَلَيْهَا شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَافِرِينَ﴾.

(ليدراً عنها الحد وعنه الحلف مع الملاعة فإن نكل أحدهما وحلف الآخر سقط الحد عن الحالف وأقيم الحد على الناكل) هذا ما قاله ابن حزم الأندلسي في كتابه النسخ والنسخ في القرآن الكريم.

ومن الواضح أن مثل هذا القول باطل لا يحتاج إلى دليل لبداهته لأن هذه الآية خاصة بحكم قذف الزوج لزوجته وهي غصصة للآية الرابعة العامة الشاملة للقذف الأزواج وغير الأزواج وإن ما جاء في الآيات (٧ و ٨ و ٩) هو متمم لحكم قذف الزوج لزوجته فكيف يكون متمم الشيء ناسخاً له؟

ويقول ابن سلامة^(١١): (الآية الثالثة من الآيات المنسوخة في سورة النور قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ لَزَوْجِهِمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ نزلت في عاصم بن علي^(١٢) الأنصاري قال للنبي ﷺ يا رسول الله الرجل يدخل بيته فيجد مع امرأته رجلاً فإن عجل عليه فقتله قتل به وإن شهد عليه أقيم عليه الحد فما يصنع يا رسول الله؟

فما كان إلا أيام يسيرة حتى أبلى رجل من أهل عاصم بهذه البلية فجاء عاصم إلى رسول الله صلياً فقال يا رسول الله لقد ابتلي بهذه البلية رجل من أهل بيتي لقد وجد مع امرأته رجلاً فنزل قوله تعالى: ﴿فَقَهَاهُ أَحْبَبَهُمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِلَهُ كَيْسِ الصَّاهِقِينَ﴾ فنزلت الملاعة وهي خاصة بقذف الأزواج لزوجاتهم وصورتها: أن يحضر الرجل فيشهد على امرأته بالزنا بعد العصر في غفل من الناس أو بعد صلاة من الصلوات فيحلف بالله أربعة أيمان أنه صادق فيما رماها به ويقول في الخامسة لعنة الله عليه أن كان من الكلابين ثم ينزل من موضع ارتقى عليه وتصدق امرأته فتحلف أربعة أيمان بالله أن زوجها كاذب فيما قذفها به ورمأها به وتقول في الخامسة غضب الله عليها أن كان زوجها صادقاً فيما رماها به وإن جاءت بحمل لم يلحق بالزوج منه شيء وتكون هي أباً وأماً فإن حلف أحدهما ونكل الآخر أقيم الحد على الناكل وإن نكلا جميعاً أقيم الحد عليهما جميعاً. والحد في مذهب أهل الحجاز الرجم وفي مذهب أهل العراق الجلد^(١٣).

ولا لحد في كلام ابن سلامة تحديد الآية النسخة وإنما كره ما قاله ابن حزم مع شيء من التلصيل لأحكام اللعان.

(١١) ص ١٥١.

(١٢) بن الحد البلوي العجلاني حليف الأنصار كان سيد بني العجلان استغله النبي ﷺ على العالية من المدينة الأعلام: ١٣/٤.

(١٣) النسخ والمنسوخة - لابن سلامة حبة الله البغدادي: ص ١٥٢.

وفهم من كلام ابن البارزي^(١) الذي تبع ابن حزم وابن سلامة في المغالاة في النسخ ان آية اللذف منسوخة بآية اللعان. وهذا القول معقول ومقبول اذا اراد بالنسخ معناه العام عند السلف الصالح الشامل للتخصيص وفهمه لان آية اللعان خصصت عموم آية اللذف واخرجت من حكمها وعقوباتها الثلاث المذكورة سابقاً فذف الازواج لزوجاتهم فعقاب هذا اللذف هو التفريق بين الزوجين بعد الاجراءات الشكلية للذكورة لان الشكوك تسربت الى الحياة الزوجية فتبلى هشة فيه صالحة لتكوين الاسرة السعيدة الصالحة.

اما اذا اريد بالنسخ معناه الخاص عند الاصوليين فإنه خطأ لا يغتفر لان النسخ الغاء لما كان مراداً والتخصيص بيان لما لم يكن مراداً فلم يكن حكم حذف الزوج لزوجه كحكم حذف غير الزوج لزوجه منذ نزول آية اللذف.

ومن الغريب ان آية اللذف نسخت مرتين على حد زعمهم مرة بالاستثناء الوارد فيها ومرة اخرى بآية اللعان وهذه المهزلة لا يمكن تلويطها الا بحمل النسخ الوارد في كلامهم على معناه العام عند السلف الصالح الشامل للتخصيص وفهمه.

الآية (٢٧) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا^(١) وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ^(٢)﴾
 ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ازْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ^(٣)﴾
 زعموا^(٤) ان الآية (٢٧) نسخت بآية (٢٩) ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُوتٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْنُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ^(٥)﴾^(٦).

وهذا^(٧) الزعم باطل لانه خلط بين تخصيص العام ونسخه فالآية (٢٩) فيها شرطان لجواز الدخول في البيوت بدون الاستئذان والسلام:

(١) نسخ القرآن العزيز ومنسوخه لابن البارزي (عبد الله بن عبد الرحيم): ص ١٩٨.

(٢) تستأذنوا، ففي الآية تقديم وتأخير لان السلام يكون قبل الاستئذان.

(٣) سورة النور/ ٢٧.

(٤) سورة النور/ ٢٨.

(٥) ابن حزم الاندلسي: ص ٤٨، ابن سلامة: ١٥٣، ابن البارزي: ١٥٨ وفهم.

(٦) سورة النور/ ٢٩.

(٧) من انصار عدم النسخ: الاوسى: ١٨/ ١٣٦، والرازي: ٢٣/ ١٩٨، والقرطبي: ١٢/ ٢١٩.

أحدهما: كون تلك البيوت غير مسكونة من الفج.

والثاني: وجود متاع فيها للداخل كالدخول في الفنادق والمخيمات من المسافرين الذين يجزون غرباً منها ويضعون فيها أمتعتهم فيخرجون وحين الرجوع لا يحتاج للمسافر إلى الاستئذان من صاحب الفندق أو الخان أو نحو ذلك ما دام حاملاً معه مفتاح الغرفة لو كان للمفتاح مطلقاً في مكان خاص من غرفة الاستعلامات ثم إن موضوع الآيتين يختلف فهو في الأولى بيت لم يتوفر فيه الشرطان المذكوران بخلاف الثاني.

ولا مجرد لزعم النسخ الساقط ما لم يقصد به معناه العام عند السلف وما نقل عن ابن عباس من القول بالنسخ إنما أريد به معناه العام والا فابن عباس أرفع شأناً من أن يقع في هذه الأخطاء.

قال أبو جعفر النحاس^(١): للعلماء في آية (٢٧) من سورة النور قولان فمنهم من قال: هي منسوخة بالاستثناء الوارد في الآية (٢٩) ومنهم من قال: الآيتان حكمتان إذ المراد بالبيوت في الآية الأولى البيوت التي لها أرباب وسكان وفي الآية (٢٩) المراد البيوت التي ليس لها أرباب يعرفون ولا سكان والقول الأول يروى عن ابن عباس^(٢) وحكمة والقول الثاني إنهما حكمتان قول أكثر أهل التأويل^(٣).

وقال ابن الجوزي^(٤): (الآية ٢٧) فيها قولان:

أحدهما: نسخت وأثنى منها «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ» الآية وهذا مروى عن الحسن وعكرمة والطحاك وليس هذا بنسخ وإنما هو تخصيص.

والثاني: إن الآيتين حكمتان فالاستئذان شرط في الأولى إذا كان للدار أهل والثانية وردت في بيوت لا ساكن لها والأذن لا يتصور من غير إذن فإذا بطل الاستئذان لم تكن البيوت الحالية داخلة في الأولى وهذا أصح.

والقول: إن الخلاف للفظي لأن من قال أنها منسوخة أراد بالنسخ التخصيص فالآية (٢٧) عامة شاملة للمسكونة فخصص عموم الأولى وما نقل عن ابن عباس والطحاك وعكرمة وغيرهم من القول بالنسخ إنما أرادوا به معناه العام الشامل للتخصيص بل أرادوا به التخصيص فقط.

^(١) النسخ والنسخ في القرآن الكريم/ص ١٩٥ وما بعدها.

^(٢) وهو لم يرد بالنسخ المعنى الخاص عند علماء الأصول لأنه كان في مقدمة السلف الصالح.

^(٣) للرجع السابق.

^(٤) نواصح القرآن: ص ١٩٩.

الآية (٣١) ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْضَحْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا^(١) وَلَا يَضْرِبْنَ بِمَخْرُجِهِنَّ عَلَى خِصْيَاهِنَّ^(٢) وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ^(٣) إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ^(٤)﴾.

قال دعاة النسخ^(٥) ان هذه الآية منسوخة بالآية (٦٠) من نفس السورة وهي قوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ^(٦) مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ يَدَهُنَّ حَيْثُ مَشَرَجَاتِ بَرْنَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ حَيْثُ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ^(٧)﴾.

والقول بهذا النسخ باطل^(٨) لاختلاف الموضوع في الايتين لان الاولى قصص اللاتي يثنى الافتتان بهن والثانية قصص العجائز اللاتي لا يناف الافتتان بهن فلا تصارض بين الايتين وعلى فرض وجوده فإنه يرفع بتخصيص الثانية لعموم الاولى.

قال ابن الجوزي^(٩): (عن عكرمة عن ابن عباس (هـ)) ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْضَحْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ الى قوله ﴿لِيُطَمَّ مَا يَخْفَيْنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ نسخ ذلك واستثنى منه ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ وكذلك قال الصالح وهذا ليس بصحيح لان الآية الاولى فيمن يناف الافتتان بها وهذه الآية في العجائز فلا نسخ).

الآية (٥٤) ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ شَيْءٍ فَاِتِيسُوا بِهِ فَإِنَّا عَلَى الْبَلَاغِ الْمُبِينِ^(١٠)﴾^(١١) زعم دعاة النسخ^(١٢) ان هذه الآية منسوخة بآية السيف.

(١) وهو الوجه والكفان فيجوز نظره الى لاجني ان لم ينف لفته.

(٢) ان يصدق الروس والاعنان والصدور بالفتاح.

(٣) أي الخفية وهي ما عدا الوجه والكفين.

(٤) سورة النور/٣١.

(٥) ابن حزم: ٤٨، ابن سلامة: ١٥٣، ابن البارقي: ١٩٨ وغيرهم.

(٦) قلن من الميض والولادة لكجهن.

(٧) سورة النور/٣١.

(٨) نواسخ القرآن: ص ٢٠٠.

(٩) سورة النور/٥٤.

(١٠) منهم ابن حزم الاكلمي: ص ٤٨، وابن سلامة: ص ٥٣.

وهذا الزعم باطل لعدم وجود التعارض بين الايتين وإذا سلمنا جدلاً وجود التعارض فإن الاولى عامةخصص عمومها بآية السيف كما ذكرنا سابقاً في نظاؤها من الايات للزعم نسخهن بآية السيف.

قال ابن الجوزي^(١): (زعم بعضهم انها منسوخة بآية السيف وليس هذا صحيحاً لان الامر بقتالهم لا يثاني ان يكون عليه ما حمل وعليهم ما حملوا ومتى لم يقع التناسل بين الناس وللنسخ لم يكن نسخ).

الآية (٥٨) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ^(١) وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْعُلُمَ مِنْكُمْ^(٢) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^(٣) مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ^(٤) وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ^(٥) مِنَ الظُّهْرِ^(٦) وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ^(٧) ثَلَاثُ عُرَاتٍ لَكُمْ^(٨) فَسَبِّحُوا لَهُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْضُهُمْ طَوَافُونَ عَلَيْهِمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ٤.

بعد ان بين الله سبحانه وتعالى آداب وأحكام الزيارات والاستئذان من غير أهل البيوت بين هنا أحكام الزيارة والاستئذان من أهل البيوت فالخدم من العبيد والمجولري والاطفال المميزون الذين لم يدخلوا من البلوغ والرشد لهم ان يدخلوا بدون استئذان مسبق الا في ثلاث اوقات هي اوقات كشف العورة عادة ففي هذه الاوقات على هؤلاء الخدم ان يستئذوا وهي وقت ما قبل صلاة الفجر حيث يكون الناس في ثياب النوم عادة ووقت القيلولة لانهم

(١) نواسخ القرآن: ص ٢٠.

(٢) من العبيد والاماء ومن الواضح ان الحكم بالنسبة لهؤلاء انتهى لان الاسلام وضع طرقاً كثيرة لانها استبعاد الانسان للائذان وقد انتهى من غير الرجعة فالمحكم انتهى بالنسبة لهؤلاء لانها غلب.

(٣) من الاحرار وعرّفوا امر النساء وميّزوا بين العورة وغيرها.

(٤) اي في ثلاثة اوقات.

(٥) لانه وقت القيام من النوم وليس ثياب اليقظة.

(٦) التي تجلس في اليقظة تطعمونها للكيلولة.

(٧) اي من اجل الظهيرة وهي وقت شدة الحر.

(٨) لانه وقت التجرد من الثياب والنوم في الفراش.

(٩) اي هي اوقات ثلاث عورات، يقول الصلوي على تفسير الجلالين وسبب نزول هذه الآية، ان رسول الله ﷺ بعث غلاماً من الانصار يقال له مدحج بن عمرو الى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ليأمره بفتح فوجده نائماً وقد اُتفق عليه الباب لنقل الغلام عليه الباب فناداه ودخل فاستيقظ عمر فالتفت منه شيء فقال عمر ودهت ان الله نهى أبنائنا ونساءنا وخدمنا ان يدخلوا علينا في هذه الساعة الا بآذان فم أطلق الى رسول الله ﷺ فوجد هذه الآية نزلت فخر ساجداً شكراً لله.

يملعون ملابسهم ويرتدون ثياب النوم لأجل الراحة والنوم وعند صلاة العشاء حيث يملعون ملابس اليقظة ويرتدون ثياب النوم.

وقد سمي سبحانه وتعالى تلك الاوقات الثلاث عورات قهراً لانكشاف العورات فيها وهذا من أدب القرآن العظيم الذي يفعله أو يهمله كثير من الناس في حياتهم الاسرية.

وقد زعم دهاء النسخ^(١) ان هذه الآية للتضمنة لهذه الآداب العظيمة منسوخة بالآية التي عليها وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾^(٢) كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ^(٣) كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ^(٤).

وهذا الزعم باطل لعدم وجود التنافي بين الايتين فالآية الاولى تضمنت احكام الاستئذان بالنسبة للخدم من العبيد والمجوري والاطفال المميزين الذين لم يبلغوا بعد سن الحلم فعليهم بالتقيد بالاستئذان في ثلاث اوقات فقط دون غيرها والآية الثانية بينت حكم الاستئذان بالنسبة للكبار الاحرار فعليهم الاستئذان في جميع الاوقات فالاستئذان يقتلغان في الموضوع والحكم والوقت فأين التعارض يا عشاق النسخ حتى يرفع بالنسخ؟

قال النحاس^(٥): في هذه الآية ستة اقوال والقول السادس انها محكمة واجبة ثابتة على الرجال والنساء. قول اكثر اهل العلم.

وقال ابن الجوزي^(٦): اختلفوا في هذه الآية فذهب الاكثرون الى انها محكمة^(٧).

(١) ابن حزم الاندلسي: ٤٨، ابن سلامة: ١٥٣، ابن البازي: ١٩٨، وابن المسيب فوالسح القرآن لابن الجوزي: ص ٢٠١.

(٢) اي في جميع الاوقات.

(٣) من الاحرار الكبار.

(٤) سورة النور/ ٥٩.

(٥) التلخيص والمنسوخ: ص ١٩٨.

(٦) فوالسح القرآن: ص ٢٠٠.

(٧) من انصار عدم النسخ: الاثوسي: ١٨/ ٢١٤، والرازي: ٣٢/ ٢٤، والقرطبي: ٣٠٢/ ١٢.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْفُرْقَانِ

قال ابن حزم الاندلسي^(١): فيها من للنسخ ايتان وقال ابن سلامة^(٢): وفيها من للنسخ ايتان متلاصتان وتبعهما ابن الجارذلي^(٣) وطرق النحاس^(٤) الآية واحدة فقط^(٥) ونقل ابن الجوزي^(٦) زعم نسخ ثلاث آيات من دعاء النسخ تحت عنوان باب ذكر الآيات التي ادهى عليهن النسخ في سورة الفرقان.

- (٤٣) ﴿لَرَأَيْتَ مِنَ الْمُطْعَمِ إِلَهَهُ خَرُّكَ أَفْكَتَ فَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾
 ﴿وَهَبْنَاهُ الرُّخْصَةَ لِلَّذِينَ يَنْقُصُونَ عَلَى الْأَرْحَامِ خَرُّكَ رَكَاةً حَامِلُهُمْ
 (٦٣) الْجَاهِلُونَ قَاتِلُوا سَلَامًا﴾
 ﴿وَالَّذِينَ لَا يَنْهَوْنَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا لَمْ يَرَوْا يَتَّبِعُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ
 (٦٨) اللَّهُ إِلَّا بِالْحَرَمِ وَلَا يَذْكُرُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَجْعَلْ اللَّهُ لَكُمْ

(١) النسخ والنسخ: ص ٤٨.

(٢) النسخ والنسخ: ص ١٥٤.

(٣) المرجع السابق: ص ١٩٩.

(٤) النسخ والنسخ: ص ٢٠٢.

(٥) وهي الآية ٦٣.

(٦) ص ٢٠٢.

الآية (٤٣) ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَلَا تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾^(١)

زعموا ان هذه الآية منسوخة بآية السيف.

وهنا زعم باطل " لعدم وجود أي تعارض بين الايتين واكتفي بنقل ما قاله ابن الجوزي^(٢) من انه (زعم الكلبي انها منسوخة بآية السيف وليس بصحيح لان المعنى افانئت تكون حفيظاً عليه تحفظه من اتباع هواه فليس للنسخ وجه).

الآية (٦٣) ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُ قَالُوا﴾^(٣)

زعموا^(٤) انها منسوخة بآية السيف.

وفي الرد على القول بنسخها بآية السيف اكتفي بما قاله ابن الجوزي^(٥) من ان القول بالنسخ بآية السيف باطل " لان اسم الجاهل يعم المشرك وهو لفظا خاطبهم مشرك قالوا: السداد والصواب في الرد عليه وحسن المحاررة في الخطاب لا ينافي اللتان فلا وجه للنسخ.^(٦)

الآية (٦٨) ﴿وَالَّذِينَ لَا يَذْكُرُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ الْكَلَامَ﴾^(٧)

قال ابن حزم^(٨) وابن سلامة^(٩) ومن تبعهما في هذا الزعم انها منسوخة بالاستثناء.

(١) سورة الفرقان/٤٣.

(٢) ص ٢٠٢.

(٣) في سبينة وتواضع.

(٤) ما يكرهونه.

(٥) سورة الفرقان/٦٣، قالوا سلاماً لي قولاً يسلمون فيه من الاثم، وهم يقولون انك مع القدرة على الانتقام لان من شية للمسلم في حرم القرآن العظيم ان يقابل السيئة بالسيئة ما لم تصل السيئة الى حد الاعتداء على المصالح الضرورية.

(٦) ابن حزم: ٤٩، ابن البارقي: ١٩٩.

(٧) ص ٢٠٢.

(٨) من نصار علم النسخ الاوسمي: ٤٤/١٩، والرازي: ١٨٠/٢٤، والقرطبي: ٧٠/١٢.

(٩) سورة الفرقان/٦٨.

(١٠) ص ٤٨.

(١١) ص ١٥٤.

الوارد في الآية (٧٠) ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ الآية.

وهذا الزعم باطل^(١) لانه خلط بين التخصيص بالاستثناء وبين النسخ.

وقال ابن الجوزي^(٢): ﴿قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ الى

قوله ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ للعلماء فيها قولان:

الاول: انها منسوخة ولهؤلاء في نسخها ثلاثة احوال:

الناسخ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْتُلْ مُؤْمِنًا مَعْصِمًا فَجْرًا وَهُوَ جَاهِلٌ بِالْإِيمَةِ

قاله ابن علبس (هـ) والاكثرون على خلافه من أن القتل لا يوجب الخلود.

الناسخ هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ لَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾^(٣) الآية.

وهذا لا يصح لان للمشرك لا يغفر له اذا مات مشركاً.

الناسخ الاستثناء في الآية (٧٠) وهذا باطل لان الاستثناء ليس بنسخ.

والقول الثاني: انها محكمة والخلود انما كان لانضمام الشرك الى القتل والزنا^(٤).

(١) ص ٢٠٦.

(٢) سورة النساء ٤٨.

(٣) نواسخ القرآن جلد ابن الجوزي: ٢٠٦.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الشُّعَرَاءِ

زعم دعاة النسخ^(١) ان في هذه السورة آية واحدة منسوخة وهي:
قوله تعالى: ﴿وَالْفَعْرَاءُ يَحْتَمُهُمُ الْغُلْدَنُ﴾^(٢) أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ
وَعْدٍ يَكِيدُونَ^(٣) وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ^(٤)

فقالوا نسخت الآية (٢٢٤) بالاستثناء الوارد في الآية (٢٢٧) ﴿إِلَّا
الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا كُفْرًا لَّهِ كَثِيرًا﴾ الآية
وهذا الزعم باطل اذا لم يقصد بالنسخ التخصيص لان الاستثناء
للتخصيص ثم ان الآية خبر وهو لا يحطع للنسخ^(٥).

(١) ابن حزم ٤٩ ابن سلامة ١٥٥ ابن الجوزي ١٩٩ ورواه النعمان بن ابن عباس النخعي ص ٢٠٣ ونسب

القول الى عكرمة ابن الجوزي ص ٢٠٥

(٢) سورة الشعراء ٢٢٤ والغلدين جمع الغاري بمعنى الحبال والفتاد للموى.

(٣) من لودية الكلام وفنونه.

(٤) اي يحضرون ويهلزون الخ مدحاً ورجاءاً.

(٥) سورة الشعراء ٢٢٥.

(٦) وهم الشعراء المسلمون منهم حسان (ابن الوليد) بن ثابت الخزرجي الانصاري شاعر الرسول (ﷺ).

وكعب بن مالك احد شعراء رسول الله (ﷺ) الذين كانوا يرددون الاذنى عنه (ت-٤٥٣هـ) خزائن الادب:

١/٢٠٠، وصحبه الله بن رواحة الخزرجي الانصاري.

(٧) من انصار عدم النسخ الا لومسي: ١٩/١٤٥، والبرازي: ٢٤/١٧٥.

النسخ المزعوم في سُورَةُ التَّوْبَةِ

زعم دهاة النسخ ان في هذه السورة آية واحدة (٩٢) منسوخة وهي:

قوله تعالى: ﴿وَلَنْ أَكْفُرَ الْقُرْآنَ^(١) لَمَنْ آمَنَ بِي وَلَمَّا يَخْلُبِي لِنَفْسِي
وَمَنْ حَلَّ قَوْلِي لَمَّا آتَا مِنَ الْمَطْلُوبِينَ^(٢)﴾

وقالوا^(٣) هذه الآية منسوخة بآية السيف.

وهذا الزعم باطل لانه خلط بين تخصيص العام ونسخه من جهة
ولان في الآية وعيداً وهو لا ينفع للنسخ^(٤).

وطيفة الرسول (ﷺ) الانذار ﴿كَبَارِكُ الَّذِي كَرَّمَ الْقُرْآنَ عَلَى هَيْبِهِ
لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ لَذِيلاً^(٥)﴾. وطيفة آية السيف الدفاع عن المصالح
الطورية كلما تعرضت للاعتناء فالاسلام ليس دين سفك الدماء
وهو لا يفرض على احد بالسيف كما ذكرنا مراراً.

(١) اي انما امرت ان اتلو القرآن.

(٢) سورة النحل/٩٢.

(٣) منهم ابن حزم ٤٩، ابن سلامة ١٩٦، ابن الجوزي ١٩٩، وقشادة، تراجم القرآن لابن الجوزي ٢٠٥.

(٤) قال ابن الجوزي المرجع السابق: وقد تكلمنا على جنس هذا ويصان ان الصحيح انه ليس منسوخ.

(٥) سورة الفرقان/١.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْقَصَصِ

زعم دهاء^(١) النسخ ان في هذه السورة الآية (٥٥) منسوخة بآية
السيف وهي:

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّفْظَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا
وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا بُدَّ مِنِّي الْبَاقِلِينَ﴾

ما جاء في هذه الآية^(٢) من اداب التعامل مع الغير مسلماً كان أو
غير مسلم هو من اروع اداب القرآن العظيم الذي عَلم الانسان
كيف يجب ان يتعامل مع الناس حين الاحتكاك بهم.

ولهم النسخ باطل لا يستحق الرد واثبات بطلانه لبداية ذلك لذا
اكتفي بنقل ما قاله النحلي^(٣) حيث قال: للعلماء فيه اربعة اقوال
والقول الرابع ان هذا قول جميل ومطابقة حسنة وليس من جهة
الاسلام ولا نسخ فيه.

واضيف الى هذا الكلام القول باننا اذا اخذنا برأي دهاء النسخ
يكون الواجب على المسلمين هو القتال طيلة الحياة دون اعطاء أية
اهمية للجوانب الاخرى للحياة.

(١) ابن حزم ٤٥، ابن صلاح ١٥٦، ابن البارني ٢٠٠.

(٢) من انصار عدم النسخ الرازي: ٢٤/٢٦٢، والالوسي: ٢٠/٩٥، القرطبي: ١٣/٢٩٨.

(٣) الناسخ والمنسوخ: ص ٢٠٣.

النسخ المزعوم في سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ

زعم البعض ^(١) أن في هذه السورة آية واحدة (٤٦) منسوخة
بالآية (٢٩) من سورة التوبة وأحال إليها البعض ^(٢) الآية (٥٠)
وزعم أنها منسوخة بآية السيف.

(٤٦)	﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَالَّذِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَكُنْ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾
(٥٠)	﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ حِثُّ اللَّهِ وَرِئَاكُمْ لَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ﴾

الآية (٤٦) ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ
وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَالَّذِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَكُنْ لَهُ
مُسْلِمُونَ﴾ ^(٣)
أي ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالطريقة التي هي أحسن ^(٤) كمقابلة خشونتهم باللين
وشغبهم بالنصح إلا الذين ظلموا منهم بالالطاف في الاعتداء وقولوا لهم لا فرق بيننا
وبينكم سوى ما تفرضه عليكم أهواؤكم وتوجيه أهواؤكم.

(١) ابن حزم: ٥٠، ابن سلامة: ١٥٧.

(٢) منهم ابن المارزي: ص ٢٠٠.

(٣) سورة العنكبوت ٤٦.

(٤) كما قال تعالى ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

والآية الناسخة على حد زعمهم هي قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ... وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾^(١).

وزعم النسخ باطل لعدم وجود التعارض بين الايتين بسبب الاستثناء الوارد في الآية (٤٦) وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(٢) أي ظلموا أنفسهم بالشرك وظلموكم بالاعتداء على مصالحكم الضرورية من الدين والحياة والعرض والمال فعندئذ عليكم برد ظلمهم عن طريق استخدام القوة بعد فشل المجادلة والتي هي احسن وهذا نفس الحكم الولد في الآية (٢٩)، فإذا لم يوجد التعارض فكيف يصح النسخ؟

الآية (٥٠):

﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾^(٣) زعموا انها منسوخة بآية السيف.

وهذا الزعم باطل لعدم وجود التعارض لان قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ لا يعني عدم جواز استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي لو وظيفة الرسول الانذار ووظيفة كل انسان رسولا كان أو غيره هو رد العدوان كلما تعرض له بقدر ما يدفع به هذا العدوان لقوله تعالى (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ولا تعتدوا).

قال ابن الجوزي^(٤): (قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ زعم بعضهم انه منسوخ بآية السيف وهذا لو كان في قوله ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ احتمال اما هنا فلا لان هذه الآية اثبتت انه نذير ويؤيد إحكامها انها خبر).

(١) سورة التوبة/٢٩.

(٢) سورة العنكبوت/٥٠.

(٣) ينظر ابن الجوزي المرجع السابق: ص ٢٠٠.

(٤) ص ٢٠٧.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْاَنْزُورِ

زعم دعاة النسخ^(١) ان في هذه السورة الآية (٦٠) منسوخة بآية
السيف.

قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَصْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَلَا يَمْسَعُكَ السَّيْفُ لَا
يُؤْذِنُونَ﴾^(٢)

ولهم نسخ هذه الآية باطل لأن الامر بالصبر لا يستلزم النهي عن
القتال عند الاقتضاء فلا تعارض وبالتالي فلا نسخ.

قال ابن الجوزي^(٣): (زعم السدي أنها نسخت بآية السيف وهذا انما
يصح له ان لو كان الامر بالصبر عن قتالهم فاما اذا احتمل ان
يكون صبراً على ما امر به أو عما نهى عنه لم يتصور نسخ).

(١) ابن حزم: ص ٥٠، ابن سلامة: ص ١٥٨، ابن الجوزي: ص ٢٠٠ وغيرهم.

(٢) سورة البقرة/٦٠.

(٣) نواصح القرآن: ص ٢٠٧.

النسخ المزعوم في سُورَةُ لُقْمَانَ

زعم دعاة النسخ ان في هذه السورة آية واحدة منسوخة وهي:
قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ كُفْرًا كُفْرًا إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ
فَنُنَبِّئُهُمْ بِمَا هُمْ عَمِلُوا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَااتِ الصُّوَرِ﴾^(١)
وهي منسوخة على حد زعمهم بآية السيف^(٢).

وهذا الزعم باطل للأسباب الآتية:

- ١- عدم وجود التعارض بين الآيتين كما هو واضح لكل ذي عقل سليم وإذا وجد فإنه يرفع بالتخصيص فلا مجد للنسخ.
 - ٢- في الآية وعيد وهو لا يخضع للنسخ.
 - ٣- الآية خبر والمجد لا تسري عليه أحكام النسخ.
- قال ابن الجوزي^(٣): (قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ كُفْرًا كُفْرًا إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ ذهب بعض المفسرين الى ان هذه منسوخة بآية السيف وقال بعضهم نسخ معناها لا لفظها بآية السيف وهذا ليس بشيء لانها انما تضمنت التعلية له من الحزن وذلك لا ينافي القتال).

(١) سورة لقمان/٢٣.

(٢) ابن حزم: ٥٠، ابن سلاحة: ١٥٨، ابن الهارثي: ٢٠٠.

(٣) نواسخ القرآن: ص ٢٠٨.

النسخ المزعوم في سُورَةُ التَّحْوِيْدَةِ

زعم دعاة النسخ^(١) ان الآية (٣٠) من هذه السورة وهي
الاخيرة فيها:
(فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَانظُرْ إِلَهُمْ مُنْتَظِرُونَ) منسوخة بآية السيف.
وهذا الزعم باطل لأسباب كثيرة منها:

- ١- عدم وجود أي تعارض بين هذه الآية وآية السيف لان معنى الآية انتظر موعدي لك بالنصر على أعدائك انهم منتظرون بك حوادث الزمان من موت أو قتل فيسترحون منك. هل هذا للمعنى يستلزم تحريم القتال في المستقبل كلما دعت الحاجة اليه حتى يلغى وينسخ هذا التحريم بوجوبه عند الحاجة فأين التعارض حتى يرفع بالنسخ وهو الفناء وحسب سابق بوحى لاحق.
- ٢- للانتظار ظروفه الخاصة وللقتال ظروفه الخاصة ومن شروط التعارض والتناقض وحدة الطرف والزمان.
- ٣- إنه وعد من الله تعالى والوعد والوعيد لا يسري عليهما النسخ.

(١) ابن حزم الاندلسي: ص ٥٠، ابن سلامة: ١٥٨، ابن الجوزي: ص ٢٠١، رواه الصحاح النسخ عن ابن عباس النخاس: ص ٢٠٧، وابن الجوزي: ٢٠٨ وقال الصاري: ٢٦٧/٣: فأعرض عنهم أي اتركهم ولا تعرض لهم وهذا قبل الأمر بقتالهم فهو منسوخ بآية الجهاد ويحمل أن الآية محكمة ومطى فأعرض عنهم أي اقبل عذر من أسلم منهم راترك ما هو عليه ولد وقع منه ذلك.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ السَّيْفِ

زعم دهاة^(١) النسخ ان في هذه السورة الآية (٢٥) منسوخة بآية السيف.

الآية (٢٥) ﴿قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَنْ آجَرَتِنَا وَلَا تُسْأَلُ عَنْهَا قَتْلُكُمْ﴾
القول بنسخ هذه الآية زعم باطل بحيث لا يحتاج الجواب بطلانه الى الدليل لبدايته والاستدلال على البديهيات من باب العبث، ورغم ذلك القول لهؤلاء ان هذه الآية قاعدة دستورية أزلية أدخلت بهما جميع دساتير وقوانين دول العالم وان هذه القاعدة من مظاهر عظيمة الاسلام الذي اقرت عدم مسؤولية اي انسان عن الاعمال الجرمية للغير ما دام هذا الغير حاكماً وأما إذا كان قاصراً تحت وصاية أو ولاية فإنه قد يسأل عما يحدثه هذا التابع القاصر من الخلق الطرود بالغير إذا كان الولي أو الوصي لم يمنعه من ذلك ولهذا الآية آيات اخرى مرادفة لها منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَمَلُهَا وَلَا تُكْرَهُ مَكَرُهُ وَيْلٌ لِلْخَائِبِينَ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ هَئُلَ فَنَلَسَا يَحْبِلْ عَلَيْهِمَا وَلَا تَكْرَهُ مَكَرُهُ وَيْلٌ لِلْخَائِبِينَ﴾^(٣).

يقول ابن الجوزي^(٤): ولا ارى لنسخها وجهاً لان مواخذة كل واحد بفعله لا يمنع من قتال الكفار.

(١) ابن حزم الاندلسي: ٥١، ابن سلامة: ١٥٩.

(٢) سورة الانعام/١٦٤.

(٣) سورة فاطر/١٨.

(٤) نواسخ القرآن: ٢١١.

النسخ المزعوم في

شيرة قطران

زعم أنصار النسخ^(١) أن في هذه السورة:

الآية (٢٣) ﴿إِنْ لَمْ يَلْعَبْ﴾ منسوخة بآية السيف.

ويدل على بطلان هذا الزعم الآية (٢٤) التي فيها مباشرة وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَسْفَعُ بِالْبَأْسِ أَخْيَا بَلِغَ الْوَحْشِ وَكِدًّا﴾ وإن كان من أمم إلا خلاصتها للبر. فوظيفة الانبياء والرسل تبليغ الحق والرسالة الإلهية ويبان أن من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره وهذا لا يتعارض مع آية السيف واستخدام القوة ضد المعتدي كلما دعت الحاجة إليه.

قال ابن الجوزي^(١): قال بعض المفسرين نسخ معناها بآية السيف
وقد تكلمنا على جنبها وبنينا أنه لا نسخ.

(١) ولي مملكتهم ابن حمز: ٥١، ابن سلامة: ١٦٠، ابن البارقي: ٢٠١.

(٢) نواسخ القرآن: ص ٢١٢.

النسخ المزعوم في سورة الصافات

زعم عشاق النسخ^(١) ان فيها اربع آيات منسوخات بآية السيف ومن الآيات (١٧٤) و (١٧٥) و (١٧٨) و (١٧٩):

الآية (١٧٤) ﴿فَكُلًّا^(٢) هَنَئِمٌ حَتَّىٰ جِئَ﴾

الآية (١٧٥) ﴿وَالْهَمِيرُ هَمِيرٌ لِّسَوَاقٍ يُنْصِرِدُ﴾

الآية (١٧٨) ﴿وَكُلًّا هَنَئِمٌ حَتَّىٰ جِئَ﴾

الآية (١٧٩) ﴿وَالْهَمِيرُ لِّسَوَاقٍ يُنْصِرِدُ﴾

فزعموا ان هذه الآيات الاربع للتواليات نسخت كل واحدة منها بآية السيف. وتكررت الآية (١٧٤) في الآية (١٧٨) والآية (١٧٥) في الآية (١٧٩) تأكيداً لتهديدهم بان الله سوف يحاسبهم في الدنيا أو الآخرة ولتسليّة الرسول ﷺ).

وذهب نسخ هذه الآيات الاربع بآية السيف باطل لانه كذا منها:

عدم وجود اي تعارض بين ما جاء في هذه الآيات من الامر بصبر الرسول ﷺ واصحابه لعل اعدائهم يهتدون وبين آية السيف التي يجب تطبيقها كلها تعرضت للمصالح العامة الدينية والدنيوية لخطر العدو فإذا كان التعارض غير قائم فما هو الداعي الى اسامة الادب مع القرآن الى هذه الدرجة والقول بنسخ اربع آيات متواليات يؤكد بعضهن البعض في المعنى والحكم.

(١) ومنهم ابن حزم: ٥٧، ابن سلامة: ١٦٠، ابن الهارثي: ٢٠٢، مقاتل بن حيان نواسخ القرآن: ٢١٢. وذهب من عشاق النسخ.

(٢) اي اهرض من كفار مكة.

(٣) اي الى حين قيامهم بما يوجب استخدام القوة ضدهم أو الى موتهم ومحاسبتهم من الله ﷻ).

- ١- كيف يتصور ان تتكرر آية واحدة مرتين لاهمية الموضوع ثم تنسخ في كل مرة فما هذا التناقض الذي لا وجود له الا في قاموس دعاة النسخ.
- ٢- الآيات الاربع للتهديد والوعيد فانسخ يستلزم تحلف وعيد الله واللازم باطل بداهة فكذا للزوم.

النسخ المزعوم في سُورَةُ ص

زعم دها^(١) النسخ ان في هذه السورة آيتين منسوختين بآية السيف
وهما:

الآية (٧٠) ﴿إِنْ يَرَوْهُ يُدْعِ إِلَيَّ إِلَّا أَنَا لِلظَّالِمِينَ﴾

الآية (٨٨) ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾

والقول بالنسخ لهذه الآيات كزاعمهم السابقة قول باطل لأسباب
كثيرة منها:

١- عدم وجود أي تعارض بين ما جاء في هذه الآيات وبين آية
السيف والنسخ فرع التعارض.

٢- في الآيتين وعيد والوعيد لا نسخ فيه.

يقول ابن الجوزي^(٢): (زعم بعض من لا لهم له أنها^(٣) منسوخة بآية
السيف وليس بصحيح لانه وعيد بعقاب اما ان يراد بوقعة الموت
أو القتل أو القيامة وليس فيه ما يمنع قتال الكفار) أي كلما دعت
الحاجة إلى هذا القتال.

(١) ومنهم ابن حزم: ٥٧، ابن سلامة: ١١٦، وزاد ابن الهادي آية فائقة منسوخة بآية السيف وهي الآية

(١٧) {اصد على ما يقولون} الآية.

(٢) نواسخ القرآن: ص ١٤٧.

(٣) أي الآية (٨٨).

النسخ المزعوم في سورة الزمر

زعم ابن حزم^(١) والصاره من المبالغين في النسخ ومن المبتدئين الى جلالة ذات الله وعظمة القرآن لجعل لو الرطاط وتطريط في الكسارهم اللامسلولة ان سورة الزمر مكية وجميعها محكم غير سبع آيات نسخن بآية السيف^(٢). ومن:

- (٣) ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾
(١٣) ﴿قُلْ إِلَىٰ آلِهَاتِكُمْ إِحْصِيَتْ رُءُوسُ ثَعَالٍ يُدْعَىٰ إِلَهُهُمْ﴾
(١٥) ﴿فَاصْبِرْ مَا هِيَ مِنْ دُونِهِ﴾
(٣٦) ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ فَقَدْ هَبَا﴾
(٣٩) ﴿قُلْ يَأْمُرُ أَهْلُهَا عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ إِلَىٰ عَامِلٍ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾
(٤١) ﴿فَمَنْ أَهْلُهَا فَلْيَتَنَزَّلْ عَلَيْهِمْ وَمَنْ جَاءَ مِنْهُمْ فَاصْبِرْ﴾
(٤٦) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾

الآية (٣) ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾.
الآية (١٣) ﴿قُلْ إِلَىٰ آلِهَاتِكُمْ إِحْصِيَتْ رُءُوسُ ثَعَالٍ يُدْعَىٰ إِلَهُهُمْ﴾
نسخت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَ لَهُ مَا تَفْعَلُونَ مِنْ آلِهَةٍ وَمَا تَعْلَمُونَ﴾.

(١) ص ٥٢ ابن سلامة ١١٦ وقال ابن الجوزي للنسخ فيها أربع آيات. ولم يرد ذكر سورة الزمر في كتاب النحاس وقشادة وهيها من كانوا أكثر دة منهم.
(٢) أي باستثناء الآية (١٣).

وقد سبق رد هذا الزعم في سورة الانعام الآية (١٥) ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرِي﴾ حيث زعموا انها منسوخة بالآية الثالثة من سورة الفتح، وبينما في رد هذا الزعم الفاسد بما فيه الكفاية ولا مرجع للتكرار ولكن احيف الى ما سبق ملاحظة اخرى وهي: كيف تتكرر آية واحدة مرتين لاهميتها وتنسخ في كلتا المراتين؟ اترك الجواب لكل ذي عقل سليم.

الآية (١٥) ﴿فَاتَّبِعُوا مَا هِئَلَكُمْ مِنْ دُونِهِ﴾.

الآية (٣٦) ﴿وَمَنْ يُضِلَّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ حَافٍ﴾.

الآية (٣٩) ﴿قُلْ يَأْقُومُ اسْتَنْصِرْ عَلَى مَكَاتِبِكُمْ إِلَى حَامِلٍ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾.

الآية (٤١) ﴿فَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ ضَلَّ فَلِئْسَ يَجْعِلُ عَلَىهَا وَمَا أَلَتْ عَلَيْهِمْ يَوْمَئِذٍ الْكَلْبُ﴾.

واحد ابن سلامة^(١):

الآية (٤٦) وهي:

هَالِكُ الْغَيْبِ وَالْفُتُوحِ أَلَمْ تَحْكَمْ بَيْنَ هَبْلِكِ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ

وزعموا ان هذه الآيات باستثناء الآية (١٣) كل واحدة منها منسوخة بآية السيف.

بطلان هذه المزاعم الفاسدة واضح وبدهي والبات بالبداهات بالادلة من العبث وضياح الوقت والعصر فإين التعارض بين هذه الآيات وبين آية السيف حتى يرفع بالنسخ فوصلت للمبالغة الى درجة ان سلطة الله في الحكم بين عباده منسوخة بآية السيف ايضاً وان كل وهيد ورد في القرآن كذبت آية السيف، هذا الله عنهم يوم القيامة لانهم معذرون.

قال ابن الجوزي^(٢) في رد زعم نسخ الآية (١٥): (ليس هذا بأمر والمأ هو تهديد وهو محكم فهو كقولهم ﴿اسْتَنْصِرْ عَلَى مَكَاتِبِكُمْ﴾ وقد زعم بعض من لا فهم له انه منسوخ بآية السيف وانما قال هذا لانه ظن انه امر وهذا ظن فاسد وخيال ردي).

وكذلك رد على بقية المزاعم لمن يهمه التفصيل فليراجع كتاب نواسخ القرآن (ص ٢١٥-٢١٦).

(١) الوكيل هو الحساب على الحال الناس من غير وشر.

(٢) النسخ والمنسوخ: ص ١٦٣.

(٣) نواسخ القرآن: ص ٢١٥.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ النِّسَاءِ

زعم^(١) دعاة النسخ ان في هذه السورة آيتين منسوختين بآية السيف وهما:

الآية (٥٥) ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾.

الآية (٧٧) ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ لَّيْسَ لَكَ فِتْنَةٌ بِمَنْ لَدَيْكَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ لَكَ فِتْنَةٌ وَلَئِنْ لَمْ يَرْجَعُوا﴾.

وللنسخ المزعوم في الآيتين هو قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾.

والزعم باطل لادلة واحدة منها:

١- هذا الخطاب ليس موجهاً الى الرسول (ﷺ) وعنده وانما الخطاب خاص وراى الله به كل فرد من المراد الاسرة البشرية بانه عندما يواجه مشكلة دينية أو دنيوية عليه لولا ان يتعلى بالصبر وهو من اعظم الصفات من الاخلاق الحميدة على كل انسان يتعلى به.

فكم من المشاكل المستعصية نالت حلها بدون اي اذى وبدون اراقة دماء واتلاف اموال أو غير ذلك.

٢- الامر بالصبر تكرر في سورة واحدة في آيتين لاهميته.

٣- كيف يأمر الله سبحانه وتعالى بشيء ويوجه خاص في سورة واحدة مرتين ثم ينسخه في كلتا المرتين اليس هذا من الغريب حتى ولو صدر من الانسان العادي؟

- ٤ - الآيتان وردتا في مقام التهديد وقد اجمع العقلاء من المسلمين على ان آيات التهديد والوعيد والوعد والاخبار لا تقبل النسخ.
- قال ابن الجوزي^(١): قوله تعالى: ﴿لَا تُصَلِّ عَلَىٰ هَٰذَا الرَّجُلِ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ هذه الآية في هذه السورة في موضعين وقد ذكروا انها منسوخة بآية السيف وعلى ما قردنا في نظائرها لا نسخ).
- ٥ - لا يوجد اي تعارض بين النص حالاً واستخدام القراء مآلاً لاختلاف الزمان والحال.

النسخ المزعوم في سُورَةُ فَصَّلَاتٍ

قال ابن حزم^(١): في هذه السورة آية واحدة منسوخة بآية السيف وهي:

الآية (٣٤) ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّتِي يُنْفَكُ وَبَيْنَهُ
هَكَوًّا كَلْهًا وَلِيٍّ حَمِيمٍ ۝﴾.

مع ان المعاني السامية في هذه الآيات تلمى النسخ والالغاء لان الله تعالى يقول للانسان في كل زمان ومكان إذا اعتزعتك سيئة فادفعها بحسنة لذلك الفعل في دفعها اي اكثر تأملاً على ازالة السيئة حيث تجعل الذي بينك وبينه عدوة كأنه صديق حميم وهذه الحكمة لا يوفق اليها الا الصابرون ولا يعطاها الا كل ذي حظ عظيم هذا إذا أمكن دفع السيئة بالحسنة اما إذا لم يمكن ذلك فعلى الانسان ان يقابل السيئة بالسيئة كاستخدام القوة لحل المشكلة وازالة الخطر القائم.

فهل هذه المعاني العالية في الاسلام تلغى وهل هناك تعارض بينها وبين اللجوء الى القوة عند الحاجة؟ كلا ثم كلا.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الشُّورَى

من دهاة النسخ^(١) من زعم ان في هذه السورة ثلثي آيات منسوخات ومنهم^(٢) من قال للمنسوخ سبع آيات ومنهم^(٣) من زعم انها ست.
وذكر النحاس خمساً وهن الآيات (٥ و ١٥ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٩) واستعرض ابن الجوزي^(٤) تسعاً وفند مزاعم القائلين بنسخ تلك الآيات.

- ﴿كَذَٰلِكَ السَّمَارَاتُ يَنظُرُونَ مِنْ قُرُونٍ مَّا تَكُنُ تُرْسَبُونَ بِحُجَّتِ رِثْوَةٍ
(٥) وَيَسْأَلُونَكَ لِمَ لَا يَكُن فِي الْأَرْضِ إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ دُونِهِ لَا يَبْتَغُونَ جَزَاءً مِنْ اللَّهِ يَشَاءُونَ لِيُخْرِجَهُمْ مِنَ الْظُلُمِ
(٦) بِرَحْمَةٍ﴾
﴿قُلِ اللَّهُ فَادْعُ رَسُومَكُمْ كَمَا أَمَرْتُ وَلَا تَكُنْ أَهْوَائِهِمْ وَقُلْ أَمَرْتُ بِمَا أَمَرَ
اللَّهُ مِنْ قَبْلِهِ وَأَمَرْتُ لَا أُعْبِدُ إِلَّا اللَّهَ رَبَّنَا وَرَبُّكُمْ اللَّهُ رَبَّنَا آمَنَّا وَلَكُمْ
أَهْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ اللَّهُ يَجْتَعِبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ النُّصُوحَ
(١٥) مَنْ كَانَ يُؤْمِدْ حَزَنَ الْآخِرَةِ لَوْ لَه فِي حَرْبِهِ وَمَنْ كَانَ يُؤْمِدْ حَزَنَ السَّلَاطَةِ
لَوْ لَه مِنْهَا وَمَا لَه فِي الْآخِرَةِ مِنْ كَيْسٍ﴾
(٢٠) ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾
(٢٣) ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنكسِرُونَ﴾
(٣٩) ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾
(٤٠) ﴿وَلَمَنْ أَتَىٰ حَتَّىٰ فَلْيُكْفِرْ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾
(٤١)

(١) منهم ابن حزم: ٥٢-٥٤.

(٢) كابن سلامة: ١٦٤-١٦٥.

(٣) كابن الجوزي: ٢٠٣-٢٠٤.

(٤) نواسخ القرآن: ٢١٨-٢٢٢.

وفي الآتي عرض وتفنيد لمزاعم القائلين بالنسخ في سورة الشورى:

الآية (٥) ﴿كَذَٰلِكَ السَّاعَاتُ يَكْظُمُونَ مِن قَوْلِنَا وَالتَّلَٰكِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ ۚ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾

زعموا ان هذه الآية منسوخة بالآية (٧) في سورة هافر وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الْفَرَقَ وَمَن حَمَلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية. واكتفي في رد هذا الزعم بنقل ما قاله ابن الجوزي في رده حيث قال^(١): (قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ﴾ زعم قوم منهم منبه، والسلي، ومقاتل بن سليمان انها منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ وهذا قبيح لان الآيتين خبر واحد لا ينسخ^(٢) ثم ليس بين الآيتين تضاد لان استغفارهم للمؤمنين استغفار خاص لا مدخل فيه الا من اتبع الطريق المستقيم لئلا تترك طلب الطهارة والإعانة من النار ولداخل الجنان).

ويستخلص من كلام ابن الجوزي هذا ان القول بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص هنا إذا لم يقصد بالنسخ معناه العام والا فلا اعتراض على قولهم بالنسخ بمعنى التخصيص فلفظ (من) في الآية الأولى اسم موصول يفيد العموم لذاته ويشمل المؤمنين وغيرهم فخص العموم في الآية الثانية بالمؤمنين.

الآية (٦): ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن دُونِهِ ۚ اللَّهُ حَٰمِيهِمْ وَمَا لَتَّ عَلَيْهِمْ يَرْكَبُ﴾
زعموا ان هذه الآية منسوخة بآية السيف.

والصواب عدم وجود النسخ لعدم وجود التعارض بين النسخ والمنسوخ لان الله اخبر من امهاله الكفار بعد الانذار فقال ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن دُونِهِ ۚ اللَّهُ حَٰمِيهِمْ وَمَا لَتَّ عَلَيْهِمْ يَرْكَبُ﴾ اي حافظ عليهم اصنامهم لا يغرب شي. منها عنه ﴿وَمَا لَتَّ عَلَيْهِمْ يَرْكَبُ﴾ اي ما انت مسلط عليهم لتدخلهم في الايمان قهراً وانما بعثت نذيراً لهم وداعياً الى سبيل الرشدا وما الوصول الى الهدف فهو خاضع للسلطة الالهية لفظ. فإين التعارض بين الآيتين حتى يرفع بالنسخ ؟

(١) نواسخ القرآن: ص ٢١٨.

(٢) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٤٦/٢٧، والالوسي: ١١/٢٥، والقرطبي: ٥٠٤/١٦.

قال ابن الجوزي^(١): (لقد زعم كثير من المفسرين انها منسوخة بآية السيف وقد بينا منحنها في نظارها وان المراد ان لم نؤكلك بهم فتؤخذ بأعمالهم فلا يتوجه نسخ).
ثم ان الآية خبر دوعيد وكلامها لا يقبل النسخ.

الآية (١٥) ﴿لَقَدْ لَعَنَّكَ فَدَعْ رَأْسَكَ كَمَا أَمَرْتُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَكُلَّ أَمْنَتٍ بِهَا لَعَنَّكَ اللَّهُ مِنْ كَلِمَةٍ وَأَمَرْتُ أَهْلِي بَيْنَكُمْ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾.

هذه الآية مرتبطة بالآيات السابقة اللاتي فيهن بيان وحدة الاديان من قوله ﴿هَرَجَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوْحًا وَاللّٰهُ لَوَفِّيكَ وَوَعَيْتُنَا بِهِ اِبْرٰهِيْمَ وَمُوسٰى وَيُحْيٰى اَنْ اٰمِنُوْا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوْا فِيْهِ كَبُرَ عَلٰى الْمُفْرِكِيْنَ مَا كَفَرُوْهُمْ اِلَيْهِ اَللّٰهُ يَجْتَبِيْ اِلَيْهِ مَنْ يَّشَآءُ وَيَهْدِيْ اِلَيْهِ مَنْ يَّوْصِيْ﴾ الى اخره ثم قال سبحانه مخاطباً نبيه محمد (ﷺ) فلذلك نادع الى الاتفاق على هذا الاصل المشترك بين جميع الاديان واستقم على الدعوة كما امرك الله ولا تتبع أهواءهم وأهواءهم وكل آمنتم بكل كتاب انزله الله اجمالاً وامرني ربي ان اعدل بينكم فلا احابي طائفة ولا جنساً الله ربنا وربكم لنا جزاء اعمالنا ولكم جزاء اعمالكم ولا محل للخصومة بيننا بعد ظهور الحق سوى ما يزينه العناد والشقاق الله يجمع بيننا واليه المصير^{(٢)(٣)}.

زعموا ان هذه الآية منسوخة بالآية (٢٩) في سورة التوبة ﴿قَاتِلُوا الَّذِيْنَ لَا يُؤْمِنُوْنَ بِاللّٰهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الآية.

أين التعارض بين الآيتين حتى يرفع بنسخ الاولى بالثانية، هل الاولى دلت من قريب أو بعيد على تحريم قتال المعتدين كلما دعت الحاجة الى هذا القتال حتى يلغى ذلك التحريم بهذا الابهاب؟ الجواب: كلا ثم كلا.

(١) نواسخ القرآن: ص ٢١٩.

(٢) المصنف للمفسر للاستاذ محمد فريد وجدي.

(٣) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٥٨/٢٧، والالوسي: ٢٥/٢٥ ص ٦٤٠، والقرطبي: ١٢/١٦.

الآية (٢٠) ﴿مَنْ كَانَ يُؤِذْ عَزَتْ الْأَجْرَ لَوْ لَه فِي عَزْتِهِ وَمَنْ كَانَ يُؤِذْ عَزَتْ السُّكَا
تُؤِذِهِ مِنْهَا وَمَا لَه فِي الْأَجْرَ مِنْ لَصِيصٍ ۚ﴾.

زعموا ان هذه الآية منسوخة بالآية (١٨) في سورة الاسراء.

وهذا الزعم باطل^(١) للأسباب التي بينا في الرد على الزعم القائل بنسخ الآية (١٤٥) من سورة آل عمران بالآية (١٨) من سورة الاسراء فلا داعي للتكرار.
ثم كيف يتكرر حكم في سورتين ويتكرر نسخه في كل سورة ما هذه العجائب والغرائب^(٢).

الآية (٢٣) ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾.

زعموا انها منسوخة بالآية (٤٧) من سورة سبا ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجَرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ
أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَهِيْدٌ﴾.

وهذا الزعم باطل^(٣) لان المراد بالاجر في الآية الثانية صلة القرى فالآية الاولى محصنة بالاستثناء. والثانية تأكيد لهذا الاستثناء. فاین التعارض بين المؤكد وللكد حتى يرفع بالنسخ ؟ اي قل لا أسألكم على ما أتعاطاه من التبليغ والارشاد والنصح لكم الا ان تودوني لقرباتي منكم أو تودوا قرباتي.

قال ابن الجوزي^(٤): (عن ابن عباس (ع)) قال لم يكن بطن في قرش الا لرسول الله (ﷺ) فيهم قرابة فنزلت ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ اي الا ان تصلوا قرابة ما بيني وبينكم^(٥) وهذا هو الصحيح ولا يتوجه على هذا نسخ اصلاً.

الآية (٣٩) ﴿وَالَّذِينَ إِلَّا أَصَابَهُمُ النَّفْيُ هُمْ يَنْكُصُونَ﴾

زعم دهاء النسخ^(٦) انها منسوخة بآية السيل.

وهذا الزعم باطل^(٧) لانه مبني على انها وردت بشأن المشركين وهو خطأ لانها منوطة بالآيات السابقت عليها ومن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغِيوْنَ كِبَارَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِلَّا مَا

(١) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٦٢/٢٧، والاكوسي: ٢٧/٢٥، والقرطبي: ١٩/١٦.

(٢) نواسخ القرآن: ص ٢٢٠.

(٣) فتح الباري: ١٨٥/١٠.

(٤) منهم ابن حزم: ص ٥٤، وابن سلامة: ص ١٦٥، وابن البازي: ص ٢٠٤.

هَضَبُوا هُمْ يَفْقَرُونَ»^(١) «وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ»^(٢)، ثم قال سبحانه «وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَكْتُمُونَ»^(٣).

وخلاصة معاني هذه الآيات الثلاث هي ان الذين يبتعدون عن ارتكاب الكبائر من الذنوب والامور المنكرة وإذا غضبوا يفكرون ولا يبطشون والذين اجابوا ربهم لما دعاهم ورسوله وهم الانصار واقاموا الصلاة وينتخبون قراراتهم على مبدأ الشورى والتشاور فلا يبتون بأمر حتى يأخذ بعضهم رأي الاخرين فيه وما رزقناهم يتصدقون على الفقراء والذين إذا نالهم ظلم أو حيف لا يبقون مكفوفي الايدي بل يدفعونه عنهم بإقدامهم وشجاعتهم فينتصرون.

فأين التعارض بين هذا وبين آية السيف يا انصار النسخ حتى يرفع بالنسخ^(٤).

الآية (٤٠) «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»

وزعم دعاة^(٥) النسخ انها منسوخة بقوله تعالى: «فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» وهي تنمة الآية (٤٠) فزعموا ان الشطر الثاني من الآية نسخ الشطر الاول منها وهذا منتهى الخطأ.

يقول ابن الجوزي^(٦): «زعم بعض من لا فهم له ان هذا الكلام منسوخ بقوله تعالى: «فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ»^(٧) وليس هذا بقول من يفهم النسخ والمنسوخ لأن معنى الآية من جازى مسيئاً فليجازه بمثل اسأته ومن عفا فهو أفضل).

وسمى سبحانه وتعالى عقاب المسيئة سيئة رعاية للجانب البلاغي (مشاكلة) والا فالجزاء العقابي للجاني ليس سيئة اي جزاء الفعل السيئة عقوبة تتلاءم مع حجمها فمن عفا وأصلح ما بينه وبين عدوه فأجره على الله انه لا يجب الظالمين.

(١) سورة الشورى/٣٧.

(٢) سورة الشورى/٣٨.

(٣) سورة الشورى/٣٩.

(٤) وقد رجح اكثر المحققين الذين ادركوا معنى الآية بصورة صحيحة عدم وجود النسخ ومنهم ابن الجوزي نواصخ القرآن: ص ٢٢١ ومن انصار عدم النسخ القرطبي: ٤٢/١٦، والرازي: ١٩٧/٢٧، والامسي: ٤٧/٢٥.

(٥) وفي مقدمتهم ابن سلامة النسخ والمنسوخ: ص ١٦٦.

(٦) نواصخ القرآن: ص ٢٢١.

(٧) سورة الشورى: ٤١.

الآية (٤١) ﴿وَلَمَّا أَتَتْكُمْ مُطْرٌ غَلِيْلٌ فَمِنْكُمْ قَوْمٌ مِّنْ سَبِيلٍ﴾

ان من اتصر لنفسه بعدما ظلم فأولئك لا سبيل لمعابيتهم ومحاسبتهم ومسابقتهم وانما العتاب أو العقاب على الذين يظلمون الناس ويفسدون في الارض بغية حق أولئك لهم عذاب اليم.

زعم دعاة^(١) النسخ ان هذه الآية منسوخة بالآية (٤٢) من نفس السورة ﴿وَلَمَّا صَوَّرَ وَهَرَّ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ حَزْمِ الْأُمُورِ﴾، أي ومن صر على الأولى وغفر لذنوب من أساء اليه ولم ينتصر لنفسه فإن ذلك لمن الأمور للمعرفة المحبذة لأن المثل العربي يقول (المحبة بعد العداوة أحلى من الخلاوة).

هذه المضائل التي تعلمها من القرآن العظيم هي قمة الاخلاق ومنتهى الانسانية لتعامل الانسان مع أخيه الانسان ولكن كثيراً من الناس أساءوا سمعة الاسلام والقرآن لمهملهم أو تقليدكم للفقه أو تعصبهم الاعى.

يقول ابن الجوزي^(٢) (رحمه الله): (قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَتَتْكُمْ مُطْرٌ غَلِيْلٌ فَمِنْكُمْ قَوْمٌ مِّنْ سَبِيلٍ﴾ زعم بعض من لا يفهم انها نسخت بقوله ﴿وَلَمَّا صَوَّرَ وَهَرَّ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ حَزْمِ الْأُمُورِ﴾ وليس هذا بكلام من يفهم النسخ والنسخ لأن الآية الأولى ثبتت جواز الانتصار وهذه ثبتت ان الصبر أفضل).

(١) ومنهم ابن حزم الأندلسي: ٥٥، وابن البارقي: ص ٢٠٤.

(٢) نواسخ القرآن: ص ٢٢١-٢٢٢.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الزَّخْرَفِ

قال ابن حزم الاتدلسي السورة مكية جميعها غير آيتين (٨٣ و ٨٩) نسختا بآية السيف وتبعه ابن سلامة^(١) وردد ما قاله ابن حزم دون تفييع أو تعليل واقتصر أبو جعفر النحاس^(٢) على الآية (٨٩) وزاد ابن البارزي الآية (٤١) وادعى أن الآيات الثلاث نسخت بآية السيف^(٣). واستعرض ابن الجوزي^(٤) الآيتين الأوليين ورد على زعم الآية الأولى (٨٣) وسكت عن الترجيح في الثانية. ولم يذكر النحاس^(٥) النسخ في الآية (٨٣) ونقل النسخ في الآية (٨٩) دون ترجيح.

- (٨٣) ﴿لَهُمْ فِيهَا مَأْوَاهُمْ وَيُغْفَرُ لَهُمْ﴾
(٨٩) ﴿فَاصْلَحْ مِنْهُمْ وَلَقَدْ سَلِمَتْ لَكُمْ أَعْيُنُهُمْ﴾

(١) ص ١٦٧.

(٢) ص ٢١٨.

(٣) ص ٢٠٥ ﴿فَإِنَّا لِلْعَجَبِ إِنَّهُمْ يَكَفِّرُونَ لَأَسَافَتِهِمْ﴾ سورة الزخرف ٤١ وزعم النسخ في هذه الآية ساقط لعدم وجود أي تعارض بينها وبين آية السيف لذا اعملت الرد على دعوى نسخها.

(٤) نواصخ القرن ص ٢٢٢.

(٥) ص ٢١٨.

الآية (٨٣) ﴿فلرهم يفرحوا ويلعبوا حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون﴾^(١) أي دعمهم يفرحوا في باطلهم ويلعبوا في دنياهم حتى يلاقوا يومهم يوم القيامة الذي وعدوا به، قال الزعزعي^(٢): هذا دليل على أن ما يقولونه من باب الجهل والحرض واللعب واعلام الرسول (ﷺ) أنهم من المطبوع على قلوبهم الذين لا يرسمون البتة.

أدلة بطلان زعم نسخ الآية (٨٣) بآية السيف :

- ١- عدم وجود أي تعارض بين الآيتين فالآية (٨٣) بيان لدور الرسول (ﷺ) بعد التبليغ ومحاولة هدايتهم وإرشادهم إلى طريق الصواب فهذا الدور ينتهي بتركهم للسلطة الإلهية وعاصيتهم في الآخرة إذا لم ينتج ما قام به الرسول (ﷺ).
- ٢- فالآية لم تحرم القتال إذا اعتدى هؤلاء على المسلمين حتى يكون الأمر بالقتال في آية السيف نسخاً لهذا التحريم.
- ٣- لا يوجد القول بنسخ هذه الآية في تفاسير المحققين^(٣).
- ٤- ولو فرض جدلاً وجود التعارض مع آية السيف فإن عمومها ينحصر بهذه الآية فآية السيف خاصة بحالة الاعتداء ورد الاعتداء.
- ٥- القول بالنسخ يستلزم القول بأن هذه الآية جاءت بحكم خاص بعهد الرسالة واللازم باطل بإجماع العقلاء فكذلك الملزوم.
- ٦- الآية إذا كانت منسوخة هي وأمثالها بآية السيف فإن ذلك يدل على أن الأصل في الإسلام هو الحرب وسفك الدماء والسلم استثناء وهذا مخالف لسروح الشريعة الإسلامية وعقوبات القرآن الكريم ولا يقول هذا القول إلا الجاهل في دينه وفي دنياه.
- ٧- الآية تهديد ووعيد وقد أجمع العقلاء والعلماء على أن الوعيد لا يسري عليه

(١) سورة الزخرف/٨٣.

(٢) الكشف/٣: ٤٩٧.

(٣) ينظر التلخيص الكبير للرازي: ٢٧/ ٢٣٤ وما بعده، القرطبي: ١٦/ ١٢١، الكهس: ٩/ ٥٩، وما بعدهما الكشف/٣: ٤٩٧، البيضاوي ولا رقم، الصاوي: ٤/ ٥٨، ابن العربي: ٣/ ١٩٧٧، وفيها من التلخيص الاخرى المعتمدة.

النسخ.

٨- وانكر ابن الجوزي^(١) بشدة زعم نسخ هذه الآية.

الآية (٨٩) ﴿فَاصْلَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾^(٢)

أي فاعرض عن دعوتهم يائساً عن إيمانهم وودّهم وتاركهم وقل لهم نسلم منكم ومتاركة فسوف يعلمون. وهذا وعيد من الله لهم وتسليّة لرسوله (ﷺ)^(٣).

قال الرازي^(٤): قال سيبويه إنما معناه المتاركة ونظيره قول إبراهيم ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْكُنُ مِنْكَ رَجُلًا﴾^(٥) وكثره تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا يُبْعَثُ الْجَاهِلِينَ﴾^(٦).

أدلة بطلان زعم نسخ الآية (٨٩) بآية السيف :

يستدل على بطلان هذا الزعم بالأدلة التي اثبتنا بها بطلان زعم نسخ الآية (٨٣) واهيف إليها الأدلة الآتية:

١- ما نقل عن ابن عباس من القول بنسخ هذه الآية بآية السيف خلط بين النسخ والتخصيص كما ذكرنا مرارا في الايات التي زعم المتأخرون انها منسوخات بآية السيف بالمعنى الخاص للنسخ فالنسخ عند ابن عباس غير النسخ عند الاصوليين وهو الغاء حكم سابق بدليل شرعي لاحق، وقد سبق بيان ذلك في نظائرها.

٢- انكر الرازي^(٧) القول بنسخ هذه الآية فقال وعندني ان التزام النسخ في هذه الآية مشكل لان الأمر لا يفيد الفعل الا مرة واحدة فإذا اتى به مرة واحدة فقد سلطت دلالة اللفظ فاي حاجة فيه الى التزام النسخ؟

٣- لم يتطرق المحققون من المفسرين للقول بنسخ هذه الآية^(٨).

(١) نواصح القرآن ص: ٢٢٢.

(٢) سورة الزخرف: ٨٩.

(٣) الكشاف للزجاجي: ٤٩٩/٣.

(٤) التفسير الكبير: ٢٧/٢٣٥.

(٥) سورة مريم: ٤٧.

(٦) سورة القصص: ٥٥.

(٧) التفسير الكبير: ٢٧/٢٣٦.

النسخ المزعوم في سورة الدخان

قال ابن حزم الاتدلسي^(١) وجميعها حكم على آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَيْبِ اتَّهَم صَرْفِيُون﴾^(٢) نسخت بآية السيف وكرر ابن سلامة كعادته هذا الكلام^(٣) دون تعليق أو تعليق وكذلك ابن البارزي^(٤).

ولم يتطرق له النحاس^(٥) وقال الطبري^(٦): انتظروا يا محمد الفتح من ربك والنصر على هؤلاء للمشركين انهم ينتظرون عند أنفسهم لتهلك وغلبتك ويصدمهم عما آتيتهم به من الحق من اراد بقوله واتباعك عليه وقال بما يقرب من هذا المعنى البيضاوي والقرطبي^(٨) والطبري^(٩) والزحري^(١٠) ولم يتطرق له ابن العربي^(١١).

أدلة بطلان زعم نسخ الآية (٥٩) من سورة الدخان بآية السيف:

١- عدم وجود أي تعارض بين الآيتين كما قلنا تفسيرها من التلافيح المعتمدة والنسخ فرع التعارض.

(١) راجع للمراجع المذكورة من التلافيح في الآية (٨٣).

(٢) ص ٥٥.

(٣) سورة الدخان: ٥٩.

(٤) النسخ والنسخ ص ١٦٨.

(٥) ص ٢٠٥.

(٦) النسخ والنسخ ص ٢١٨-٢١٩.

(٧) جامع البيان في تفسير القرآن: ٨٣/٢٤.

(٨) الجامع لاحكام القرآن: ١٦/١٥٥.

(٩) مجمع البيان: ٧٠/٩.

(١٠) الكشاف: ٥٠٨/٣.

(١١) احكام القرآن: ١٦٧٨/٤.

١. لم يجرم سبحانه وتعالى في هذه الآية القتال على المسلمين اذا تعرضوا للاعتداء، حتى ينسخ التحريم بايجاب القتال في آية السيف.
٢. اذا وجد التعارض وسلمناه جدلاً فانه يرجع بالتخصيص لان كل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف اذا صح زعم التعارض فانها عصمة بها لان آية السيف خاصة بحالة الاعتداء وفق قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَهْتَكَمْ عَلَيْكُمْ فَاهْتَكُمُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اهْتَكَمْتُمْ عَلَيْكُمْ﴾.
٣. الآية غير وقد اجمع العقلاء على ان احياء الله تعالى تنسخ والا للزم الكذب بالنسبة الى الله عز وجل وهو منزه عن ذلك باجماع العقلاء.
٤. الاصل في الاسلام السلم باجماع العقلاء واما الحرب فهي استثناء وآية السيف خاصة بهذه الحالة الاستثنائية.
٥. لم يتطرق المحققون من المفسرين للقول بنسخ هذه الآية سوى الصاوي^(١) الذي هو من المغالين في القول بالنسخ لان القرآن لا ينسخ بالاكتفاء فما ثبت باليقين لا يزول الا باليقين.
٦. انكر ابن الجوزي القول بنسخ هذه الآية حيث قال: (ذهب جماعة من المفسرين الى انها منسوخة بآية السيف ولا ترى ذلك صحيحاً لانه لا تنافي بين الآيتين وارتكاب عنابهم اما عند القتل او عند الموت او في الآخرة وليس في هذا منسوخ).

(١) حيث قال تعليقا على طبع الجلايين ٦٧/٤ قوله وهذا يمثل الأمر بالجهاد فهو منسوخ لان معنى ارتكاب امهاتهم من غير قتال حتى يهكم الله بينك وبينهم وهذا زعم ساقط لا يستند دليل شرعي من النص ولا عقلي من للفكرين من اصحاب القول السليمة.

النسخ المزعوم في سورة الجاثية

قال دعاة النسخ الآية (١٤) من هذه السورة قوله تعالى:
﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا
يَكْسِبُونَ﴾^(١)

معنى الآية (قل) الخطاب خاص واريد العموم فيشمل الرسول (ﷺ) وغيره يتمتعون
بالإيمان وهم يلاقون الأذى من الغير اغفروا ليغفروا عن ذنب للذنوب إذا لم يصل الى حد
يستوجب استغلام القود ضده لان الله يهزي الغافر بالثواب والمذنب بالعقاب وكل
منهما له ثمره عمله ان غفراً فخير وان شراً فشر وهذا المعنى اكدته الآية التي تليها
وهي قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ مَآلِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ
تُرْجَعُونَ﴾^(٢).

وزعم دعاة النسخ انها منسوخة واختلفوا في نسخها وسبب نزولها وكونها مكية او
مدنية فقليل منسوخة بآية السيف (الآية الخامسة من سورة التوبة) وقيل منسوخة
بالآية (٢٩) من سورة التوبة وقيل بالآية (٣٦) منها وقيل بالآية (٥٧) من سورة
الانفال وقيل بالآية (٣٩) من سورة الحج.

وقيل مكية فهي منسوخة وقيل مدنية فهي محكمة وقيل سبب نزولها الحلال بين
عبد الله بن ابي وعمر فشم الأول الثاني وهم الثاني بقتله وقيل نزل في ابناء المشركين
لرسول (ﷺ) وقيل في ابناءهم للمسلمين وقيل نزلت في غزوة بني المصطلق فليست

(١) سورة المجادلة: ١١.

(٢) سورة المجادلة: ١٥.

منسوخة^(١) فهذه الاجتهادات الفردية والمخالفات ضد المستندة الى نص في القرآن او السنة النبوية او الاجماع كيف يشهد بها نسخ قرآن ثابت بالتواتر ثبوتنا يقينا ؟
وهو النسخ باطله للأسباب الآتية :

١- لا يوجد نص في القرآن الكريم ولا في سنة ثابتة ولا اجماع الفقهاء الصحابة او التابعين يدل على نسخ الآية (١٤) من سورة المجاثفة فالحول بالنسخ مجرد اجتهاد مبني على التناقض الضمني بين الآية النسخة والمنسوخة بحيث لا يمكن الجمع بينهما وهذا التناقض غير قائم لوجهين:

احدهما: اختلاف الموضوع فالآية (١٤) تتعلق بقضايا شخصية للأفراد الذين يتعرضون لايذاء الغير وآية السيف موضوعها الاعتداء على المصالح الضرورية للمسلمين لموضوع الآيتين مختلف.

والثاني: اختلاف الزمان والظروف فالظروف المحيطة بالآية (١٤) غير ظروف اعلان الحرب واستخدام القوة ضد العدو.

٢- كما جاء في الآية (١٤) من صلوات الغبطة للمسلمين التي امر بها القرآن في آيات كثيرة منها قوله تعالى في وصف المؤمنين «الَّذِينَ يُقْلِقُونَ فِي الْمَرْءِ وَالْمَرْءِ وَالْكَاهِلِينَ الْقِيظَ وَالْعَالِينَ عَنْ النَّاسِ»^(٢).

٣- اذا سلمنا جدلا وجود التعارض بين الآية (١٤) والآية النسخة لها فانه يرفع بتخصيص الثانية لعموم الأولى لان الآية (١٤) عامة تشمل الايذاء الذي لا يصل الى حد استخدام القوة والايذاء الذي يستوجب ذلك^(٣) فآية السيف او آية أخرى زعموا انها نسخة لها محصنة لذلك العموم فالحول بالنسخ خلط بينه

(١) للزيد من التصيل يراجع في هذه المخالفات الا منطقية المراجع الآتية: ابن حزم الاندلسي: ص ٥٦٠، النحاس: ص ٢١٨، ابن سلامة: ص ١٦٨، كتاب النسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى للقادة بن دهامة السدوسي: ص ٤٤، ابن الجوزي: ص ٢٢٤-٢٢٥، ابن البازي: ص ٢٠٥، القرطبي: ١٦١/١٦، الزخري: الكشف: ٥١٠-٥١١/٣، البيضاوي: بلا رقم، الصاري: ١٩/٤، الطبري: ٨٦/٢٤، الطبري: ٧٤/٩، ابن العربي: ١٦٨١/٤، الرازي: ٢٦٤/٢٣، الكيالهراسي احكام القرآن: ٣٧١/٤.

(٢) سورة آل عمران: ١٣٤.

(٣) يقول الرازي التفسير الكبير: ٢٧/٢٦٤، والاقراب ان يقال انه محمول على ترك المنازعة في المحقرات وعلى التجاوز مما يصور عنهم من الكلمات المزدية الى آخره.

وبين التخصيص.

- ٤- ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنه والسدي وقشادة والضحاك من القول بنسخ آية (١٤) خبر آحاد ولا ينسخ به القرآن أي لا يجوز الاستدلال به على نسخ آية ثابتة بالتواتر التي ثبوتها يقين والاجماع قائم على ان اليقين لا يزول الا باليقين. وإذا سلمنا جدلا ان هذه الأخبار الأحادية مسند شرعي فأنهم أرادوا بالنسخ معناه العام عند السلف لا معنى الأصوليين المتأخرين الخاص.
- ٥- القول بالنسخ يستلزم القول بأن الآية (١٤) خاصة بالوعدة التي نزلت لأجلها وهذا مخالف لاجماع العلماء العقلاء على ان العبرة بعموم النص لا بخصوص الصبغ.

النسخ المزعوم في سورة الأحقاف

زعم ابن حزم الاندلسي^(١) انها مكية وجميعها حكم غير آيتين
(٩ و ٣٥) الأولى نسخت بالآية (٢) من سورة الفتح والثانية
نسخ معناها بآية السيف. ونقل قبله عن قتادة^(٢) وقال به ابن
سلامة^(٣) وابن الجارزي^(٤) وقال به غيرهم.

- ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِمَنْحَا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوْحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا كَلِيدٌ مُبَشِّرٌ﴾
﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولَوكَا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ
يَوْمَ يَخِفُّونَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاءٌ لَّهُمْ بِذَلِكَ إِلَّا
الَّذِينَ الْفَاسِقُونَ﴾
- (٩) (٣٥)

(١) ص ٥٦.

(٢) نصوص مغلقة في علوم القرآن الكريم تطبيق الدكتور حامد صالح الحامض ص ٤٢.

(٣) ص ١٩٩.

(٤) ص ٢٠٥.

الآية (٩) ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِنِعْمَةٍ مِنَ الرَّسُولِ وَمَا أَدْرِي مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوْحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا لَكُمْ نُبَيٌّ﴾^(١)

زعم دعاة النسخ ان هذه الآية لما نزلت فرح المشركون والمنافلون وقالوا: كيف نتبع نبياً لا يدري ما يفعل به ولا بنا في الآخرة وانه لا فعل له علينا ولولا انه ابتدع الذي يقوله من تلقاء نفسه لآخره الذي بعثه بما يفعله فنسخت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَ لِلَّهِ مَا كُنْتُمْ مِنْ دُونِهِ وَمَا فَالَهُمْ وَأَلْهَمَهُمْ فَعَمَلَهُمْ هَدَىٰكَ وَهَدَىٰكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾^(٢) وارغم الله قول الكفار بنزول هذه الآية فلالت الصعابة هيناً لك يا رسول الله لقد بين الله لك ما يفعل بك فليت شعرا ما يفعا الله بنا (او ما هو فاعل بنا) فنزلت الآية الخامسة من هذه السورة هي قوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ حَقِّاتٍ كُفْرِي مِنْ كُفْحَتِهَا الْأَلْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرُ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَكَانَ ذَلِكَ جِزَاءَ اللَّهِ قَوْلًا حَكِيمًا﴾^(٣).

وهو نسخ الآية (٩) من سورة الاحقاف باطله دلالة الآية :

١. الآية خبر من الله وخبره لا ينسخ والا لا تقلب الى الكذب والله منزله عنه يقول النحاس^(٤): "وعمال ان يكون فيها نسخ ولا منسوخ من جهتين : احدهما: انه خبر.

والثانية: ان من أول السورة الى هذا الموضع خطاباً للمشركين واحتجاجاً عليهم وتوبيخاً لهم فوجب ان يكون هذا ايضا للمشركين كما كان قبله وبعده وعمال ان يقول ﷺ للمشركين ما ادري ما يفعل بي ولا بكم في الآخرة ولم يزل ﷺ في أول مبعضه الى وفاته يخبر ان من مات على الكفر يظل في النار ومن مات على الايمان واتبعه واطاعه فهو في الجنة فقد درى ﷺ ما يفعل به وبهم (الى

(١) سورة الاحقاف:٩.

(٢) سورة الفتح:٢ الآية الأولى منها قوله تعالى (انا فتحنا لك فتحاً مبيناً).

(٣) سورة الفتح:٥. ينظر تفسير الصاوي:٤/٢٥٠، وابن سلامة ص١٦٩-١٧٠، نصوص معلقة للرجع السابق ص٤٢.

(٤) النسخ والمنسوخ ص٢١٩.

يوم القيامة) وليس يجوز أن يقول ما أدري ما يفعل به ولا بكم في الآخرة فيقولون كيف تتبعك وانت لا تدري اتضح الى فحصى ودعة او الى هذاب وعقاب^(١).

ونقل القرطبي هذا الكلام من النحاس بعد أن نقل قول دهاة النسخ بنسخه وأنكر وجود النسخ في الآية فقال: (والآية ليست منسوخة لأنها خبر قال النحاس: محال أن يكون في هذا ناسخ ولا منسوخ من جهتين الى آخره^(٢)).

٢. وما نقل عن انس بن مالك، وابن عباس وقتادة والحسن والضحاك، وعكرمة من القول بالنسخ فالمراد به البيان فما قالوا من أن الآية (٢) من سورة الفتح نسخت الآية (٩) من سورة الجاثية أرادوا بالنسخ معناه العام عند السلف وقصد به البيان، يقول القرطبي: (قال الحسن في تفسير الآية لا أدري ما يفعل بي ولا بكم في الدنيا أما في الآخرة فمعاذ الله فقد علم أنه في الجنة حين أخذ ميثاقه في الرسل ولكن قال ما أدري ما يفعل بي في الدنيا فأخرج كما أخرجت الأنبياء قبلني أو أقتل كما قتلت الأنبياء قبلني ولا أدري ما يفعل بكم الى آخره ثم يقول قلت وهذا معنى القول الأول إلا أنه أطلق فيه النسخ بمعنى البيان^(٣) وقال بعدم صحة القول بنسخ آية (٩) من سورة الأحقاف ابن الجوزي^(٤)).

الآية (٣٥) ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعِزِّ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَدْعُ مَا يُوْعَدُونَ لَمْ يُكَلِّمُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَارٍ بَلَاغٌ لَعَلَّكَ تَبْهَتُ إِلَّا أَنْتَ مِنَ الْفَاسِقُونَ﴾^(٥) وهم دهاة النسخ لأن الأمر بالصبر في هذه الآية نسخ بأية السيف.

وزعم النسخ باطل لعدم وجود التعارض بين الآيتين قال سبحانه وتعالى مخاطباً رسوله ﷺ فاصبر على أذى قومك كما صبر أولوا العزم ذوو الثبات والصبر على

(١) النسخ والنسخ في القرآن الكريم: لامي جعفر النحاس، ص ٢١٩.

(٢) ينظر الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي، ١٦/١٨٦.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٦/١٨٧.

(٤) نواصق القرن، ص ٢٢٧، وفيه (قلت القول بنسخها لا يصح لأنه إذا أخفى عليه علم شيء، ثم أعلم به لم يدخل في نسخ ولا منسوخ).

(٥) سورة الأحقاف: ٣٥.

الشكائد من الرسل من قبلك ولا تستعجل لهم نزول العذاب بهم فانه نازل بهم لا محالة. وهذا وعد بالعذاب الدنيوي وهو القتال اضافة الى العذاب الاخرى وفيه اشارة الى انه يأتي ذلك اليوم يؤمر بجهادهم فلا تعارض بين الآية (٣٥) من سورة الفتح وبين آية السيف من سورة التوبة حتى تنسخ الثانية الأولى لرفع هذا التعارض واذا سلمنا جدلا بوجود التعارض فانه يرفع بالتخصيص ولا داعي الى النسخ اضافة الى عدم وجود دليل في القرآن او في السنة النبوية او اجماع الصحابة او التابعين يدل على هذا النسخ وانما هو مجرد اجتهاد خاطئ ولو فرض انه صائب فانه يكون دليلاً ظاهرياً والثابت باليقين لا يزول بالظن.

النسخ المزعوم في سُورَةُ مُحَمَّدٍ

- (٤) ﴿لَمَّا مَّا بَعْدَ رَمَأَ فِلَاءَ﴾
﴿لَمَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا لَعِبَ وَلَهُوَ دَرَنٌ تُوْمِنُوا وَتَكْفُرُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا
(٣٦) يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾

قال ابن حزم الأندلسي^(١) اختلف فيها هل هي مكية او مدنية وجميعها عكس خبر آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿لَمَّا مَّا بَعْدَ رَمَأَ فِلَاءَ﴾^(٢) نسخ المَن والفداء بآية السيف.

وقيل: بنسخ آية ثانية وهي الآية (٣٦) نسخت بالآية (٣٧) وهذا القول هو رأي ابن سلامة حيث قال بنسخ الآيتين^(٣) وقال النحاس^(٤) قال قتادة نسختها ﴿فَقَرَّةٌ بِهِمْ مَن خَلَفَهُمْ﴾^(٥) وقال مجاهد نسختها ﴿قَاتِلُوا الْمُفْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٦) وقال عطاء: فلا يقتل المشرك ولكن بمن عليه ويفادي اذا اسر كما قال عز وجل ﴿لَمَّا مَّا بَعْدَ رَمَأَ فِلَاءَ﴾.

(١) ص ٥٦.

(٢) سورة عمّ: ٤.

(٣) ص ١٧٣.

(٤) ص ٢٢.

(٥) سورة الانفال: ٥٧ قام الاية (لَمَّا تَكَلَّفْتُمُ فِي الْحَرْبِ لَشْرَهُ بِهِمْ مَن خَلَفَهُمْ لَعَلَّاهُمْ يَذْكُرُونَ).

(٦) سورة التوبة: ٥.

قال ابن الجوزي^(١) فيه قولان:

الاول: انها حكمة وان حكم المنّ واللداء باق لم ينسخ وهذا مذهب ابن عمر والحسن وابن سيرين ومجاهد واحمد والشافعي.

والثاني: ان المنّ واللداء نسخ بقوله ﴿فَلَا تَقْتُلُوا الْمُضْرَكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ وهذا مذهب ابن جريج والسدي وابي حنيفة.

وقال ابن البارقي بنسخ الآيتين (٥ و ٣٦) دون بيان تعليل.

أراء للفسرين :

• قال ابن العربي^(٢): اختلف الناس في هذه الآية هل هي منسوخة او حكمة فليل هي منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْتُلُوا الْمُضْرَكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ قاله السدي.

الثاني: انها منسوخة فأهل الاثنان فانهم لا يعاهدون وقيل انها حكمة على الاطلاق قاله السدي.

الثالث: انها حكمة بعد الاثخان قاله سعيد بن جبير لقوله ﴿مَا كَانَ لِتَيْبٍ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُبَيِّنَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٣).

ثم قال ابن العربي: والتعليل الصحيح انها حكمة في الأمر بالقتال.

• قال الطبري^(٤): اختلف فيه أهل العلم: فقال بعضهم هو منسوخ نسخه قوله ﴿فَلَا تَقْتُلُوا الْمُضْرَكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ وقوله ﴿فَلَمَّا تَخَلَّفْتُمُ فِي الْحَرْبِ فَرَقَرَهُ يَوْمَ مَنْ خَلَّفَهُمْ﴾.

ثم يقول الطبري^(٥): والصواب من القول عندنا في ذلك ان هذه الآية حكمة غير منسوخة وذلك ان صفة الناسخ والمنسوخ ما قد بينا في غير موضع في كتابنا انه ما لم يجز اجتماع حكميهما في حال واحدة او ما قامت الحاجة بان احدهما ينسخ الآخر.

(١) ص ٢٢٨.

(٢) احكام القرآن: ٤/١٦٨٩.

(٣) فتن في الأمر: بالغ وفتن في العدو بالغ وخلف في قتلهم.

(٤) جامع البيان في تفسير القرآن: ٢٦/٣٦.

(٥) ٣٧/٢٦ (٥).

• قال الرازي: ﴿فَلَمَّا مَتَّأَ بِعَدُوِّهِ﴾ (أما) وإنما للحصر وحالهم بعد الاسر غير منحصر في الأمرين بل يجوز القتل والاسترقاق والمن والفداء فكان هذا سؤال يطرحه الرازي ثم يجيب عنه فيقول: نقول هذا ارشاد فذكر الامر العام المجازي في سائر الاجناس والاسترقاق غير جائز في اسر العرب فان النبي (ﷺ) كان معهم فلم يذكر الاسترقاق واما القتل فلان الظاهر في المثخن الإزمان ولان القتل ذكره بقوله فضرب الرقاب فلم ينف الا الامران^(١) أي اطلاق سراح الاسر اما منأ أي تفضلاً أي بدون مقابل او فداء مقابل الاسرى او للمال او أي اتفاق آخر بين المتحاربين.

• وقال الطبرسي^(٢): (وقيل ان حكم الآية منسوخ بقوله ﴿فَلَا تَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ وَجَّهْتَهُمْ﴾) ويقول ﴿فَلَمَّا كَثَفَتْهُمْ فِيَ الْغَرَبِ﴾ هذا ما روي عن قتادة والسدي وابن جريج وقال ابن عباس والضحاك الفداء منسوخ وعن ابن عمر والحسن وعطاء ان حكم الآية ثابت غير منسوخ ثم يقسم الطبرسي الاسر الى قسمين فاذا اسر اثناء القتال فالامام غير بين قتلهم وقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ويتركهم حتى ينزفوا ولا يجوز المن والفداء والنوع الثاني يؤخذون بعد ان وضعت الحرب اوزارها وانقضى القتال فالامام غير بين المن والفداء والاسترقاق وضرب الرقاب).

وفي اعتقادي هذا الاجتهاد من الطبرسي اكبر خطأ ارتكبه في حياته وهو قول مرفوض شرعاً وعقلاً وهذا غريب كيف يصدر عن مثل هذا العالم؟

واكتفي بهذا القدر من نقل واستعراض الآراء حول موضوع معاملة اسرى الحرب. وأقول: ان كل من قال بنسخ هذه الآية فقد اخطأ في اجتهاده خطأ فاحشاً وان من اضاف الى هذين الأمرين (المن والفداء) امرين آخرين (القتل والاسترقاق) فقد ارتكب خطأ عالياً للحصر الوارد في الآية الكريمة لاسباب كثيرة منها :

٦- الاسلام جاء بنظام قرير الانسان من الاستعباد وحصر العبودية لله وحده فاسم الانسان ان يكرر ذلك في صلاته مرات عديدة يومياً حتى يشعر بكرامته وشخصيته وذلك في صلواته الخمس ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

(١) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: ٢٨/٤٤.

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن: ٩٧/٩.

٧- لم يكن الله سبحانه وتعالى جاهلاً او ناسياً او خاطئاً لعود بالله من ترك الامرين المضامين من قبل من تولى ذلك باجتهاده الخاطئ ولم يولهم الله بهذه الاضافة بدليل ثابت مشروح.

٨- لم يقتل الرسول العظيم اسماً واحداً لكونه من اسرى الحرب ومن قتلهم من الاسرى كان لسبب آخر يجعله مستحقاً لهذا القتل كما هو واضح لكل من درس حياة الرسول (ﷺ) بعق وانصاف بعيد عن التعصب الاعى لكلام الغير.

٩- اجمع العقلاء على كركب الارض في جميع القوانين الوضعية على تحريم قتل الاسير وتعذيبه واهانه وعلى تحريم الاسترقاق، فهل هؤلاء اكثر شفقة بانسانية الانسان من الله سبحانه وتعالى الذي قال في اكثر من آية منها قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ رَبٍّ مُطِيعٌ وَكَرَّمَ وَكَرَّمَتْ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾^(١) ووصف نفسه بصفتين عظيمتين في قوله تعالى: ﴿يَسْمُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ ولا يزال كثرة ممن لم يفهم الدين بصورة صحيحة ولم يدرس القرآن بعق ولم يتحرر من التعصب الاعى لاقوال الغير ولسانه امهر من عقله وقوله اعرض من عمله يزعم جواز استرقاق الانسان لاختيه الانسان وجواز قتل الاسير.

الاسلام بريء من تلك العقول المتخلفة الجامدة للتعصب كيف يتصور ان يسبح سبحانه وتعالى ما يعتبه الانسان وصمة عار وهو استعباد الانسان لاختيه الانسان؟

الآية (٣٦) ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَمَلْعَةٌ وَلَهُوَ دَرَجَاتٌ عَدِيدَةٌ ۖ لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلَكُن مَقَرًّا لِّكُمْ أَنتُمْ وَلَآءَ تَعْلَمُونَ﴾^(٢)

زعم دعاة النسخ ان هذه الآية منسوخة بالآية التي تليها وهي قوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْأَلُكُمْ عَنْهَا فَيَقُولُكُمْ﴾^(٣) فَيَقُولُوا وَيُذْخِرُ أَصْلَافَكُمْ^(٤).

(١) سورة المؤمنون: ١١٨.

(٢) أي الانتقال إليها حيث ينصرف عن عالم للمعريات والآخر.

(٣) أي الا بقدر الاستطاعة للاختلاف على المحتاجين.

(٤) أي يبالي في طلبها.

(٥) أي يخرج البطل اطفالكم لان الانسان جبل على عبة الاموال.

(٦) سورة محمد: ٣٧.

واكتفي في رد هذا الزعم السابق بما قاله ابن الجوزي^(١) من انه:
 (زعم بعضهم انها منسوخة بآية الزكاة وهذا باطل لان المعنى لا يسألكم جميع
 اموالكم قال النبي ان يسألكم جميع ما في ايديكم تبخلوا. وزعم بعض المغفلين من
 نقلة التفسير انها منسوخة بقوله ﴿إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ كَبْخُلًا﴾ وهذا ليس معه
 حديث).

وسلمت سورة الفتح والحجرات من السنتهم وزعمهم بوجود النسخ فيهما.

النسخ المزعوم في سورة قس

زعم دعاة النسخ^(١) ان في هذه السورة آيتين منسوختين من حيث الحكم وبأيتين من حيث التلاوة وهما (٣٩ و ٤٥) نسختا بآية السيف.

﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ
الْقُرُوبِ﴾ (٣٩)
﴿لَعَنَ أَعْيُنُهَا يُتْلَىٰ وَمَا أَلَمْتَ عَلَيْهِمْ جَنَازِيرَ فَذُكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن
يَخْلُكُ وَيُحْيِي﴾ (٤٥)

الآية (٣٩):

﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْقُرُوبِ﴾^(٢)

(١) ابن حزم اللدلي: ٥٧، ابن سلامة: ١٧٤، ابن الجوزي: ٢٠٦، ولورد النحاس الآية (٣٩) في كتابه النسخ والنسخ من ٢٢٣، لكن قال: ويحوز ان يكون حكماً ولم يرد ذكرها في كتاب النسخ والنسخ في كتاب الله لكتابه: ٤٤، ونقل نسخها ولم ينتصر لنسخها واستعرض ابن الجوزي في كتابه نواسخ القرآن نسخ الآية (٤٥) من ٢٣٠.
(٢) سورة ق: ٣٩.

دهوى النسخ باطله للأدلة الآتية:

٤- لم يقل بها كبار المفسرين منهم: الطبري^(١) والطبرسي^(٢) والرازي^(٣) والقرطبي^(٤) والبيضاوي والكيالهراسي^(٥) وابن العربي^(٦) والصارفي^(٧) وقال الزحاشي^(٨) وقيل هي منسوخة بآية السيف ولكن لم يزيد هو النسخ.

٥- لا يوجد أي تعارض بين هذه الآية وآية السيف فالصبر في ظرف لا يتعارض مع استخدام القوة في ظرف آخر يستوجب ذلك.

٦- تمة الآية ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ والآية التي تليها (٤٠) ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾ ارشاد توجيهي روحي ونفسي للانسان انه كلما اصيب بما يحزنه من مشاكل الحياة يلجأ الى الصلاة لانها سكونية ويذكر الله تطمن القلب، قال النحاس^(٩) في تفسير الآية: (فتأول هذا بعض العلماء على انه اذا احزن انسانا امر فينبغي ان يفرغ الى الصلاة قال حذيفة كان النبي ﷺ اذا احزنه أمر فرج الى الصلاة).

الآية (٤٥):

﴿كُنْ أَعْلَمُ بِمَا يَكُونُونَ وَمَا آتَتْ عَلَيْهِمْ يَجْأَبُرُ فَذَكْرًا بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَيَهْدِي﴾^(١٠)

وذكر نسخ هذه الآية باطل لعدم وجود أي تعارض بينهما وبين آية السيف، ولانها آية وعيد والوعيد لا يخضع للنسخ، ولاسباب اخرى سبق ذكرها أكثر من مرة.

(١) جامع البيان في تفسير القرآن: ١١٢/٧٤.

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن: ١٥٠/٩.

(٣) التفسير الكبير: ١٨٤/٢٨.

(٤) الجامع لاحكام القرآن: ٢٤/١٧.

(٥) ٣٨٧/٤.

(٦) ١٧١٥/٤.

(٧) ١٢٢/٤.

(٨) الكشاف: ١٢/٤.

(٩) الفسخ والنسخ: ص ٢٢٤.

(١٠) سورة ق: ٤٥.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الزَّكَاةِ

زعم دعا^(١) النسخ ان في هذه السورة آيتين منسوختين الآية (١٩) منسوخة بآية الزكاة والآية (٥٤) منسوخة بالآية (٥٥) من نفس السورة.

(١٩) ﴿وَلِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلزَّكَاةِ وَالصَّغِيرِ﴾
(٥٤) ﴿قَتَلْنَا مِنْهُمْ لَقَاءَ الَّذِي يَكْفُرُ﴾

الآية (١٩) ﴿وَلِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلزَّكَاةِ وَالصَّغِيرِ﴾^(٢)
وزعم النسخ باطل للدالة الآتية :

١- عدم وجود أي تعارض بين هذه الآية وآية الزكاة لان المراد بالحق الرائد فيها اذا كان زكاة فهي من الآيات الأمرة بالزكاة فلا يعقل ان تكون هناك آيتان تأمران بحكم واحد تنسخ احدهما الأخرى.
وان كان المراد صدقة التطوع وتقديم العون المالي للمحتاجين كل بقدر طاقته ومكنته المالية فان هذا الحكم باق ما دامت الحياة بالية والتضامن والتكافل الاقتصادي من أهم واجبات الانسان فكيف يتصور نسخ مثل هذا الحكم؟

(١) ابن حزم الاندلسي: ٥٧، ابن سلامة: ١٧٤-١٧٥، وابن البازي: ٢٠٦-٢٠٧، وغيرهم من عشاق النسخ.
(٢) سورة الفطريات: ١٩.

٢- هذا الزعم الساقط كزعم نسخ الآيات الأمرة بالاتفاق بآية الزكاة قد ردينا عليها سابقاً بما يكفي فلا داعي للتكرار.
يقول ابن الجوزي^(١) : (الحق ههنا النصيب وفيه قولان:
الأول: أنه ما يصلون به رحماً أو يقررون به ضيقاً أو يحملون به كلاً أو يفنون به
حرموا وليس بالزكاة قاله ابن عباس.
والثاني: أنه الزكاة قاله قتادة وابن سيرين.
وقد زعم قوم أن هذه الآية اقتضت وجوب إعطاء السائل والمحروم فذلك منسوخ
بالزكاة والظاهر أنها حث على التطوع ولا يتوجه نسخ^(٢)).

الآية (٥٤) ﴿قَتُلُوا هُنَا أَلَّا تَعْلَمُوا﴾^(٣)
زعموا أن هذه الآية منسوخة بالآية التي تليها وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْرِهْ لِنَافِلِهِ﴾^(٤)
هذا الزعم الساقط لا يتصوره إلا عشاق النسخ ولا يوجد إلا في قاموسهم. وهو باطل
لأدلة منها:

- ١- كيف يتصور أن يشرع سبحانه وتعالى حكماً ثم يتراجع عنه بين عشية وضحاها
فيُلغى هذا الحكم ويأتي بآية مباشرة تتعارض مع الآية الأولى؟
- ٢- لا يوجد أي تعارض بين الآيتين بل هما متلازمان من حيث الحكم فيه أن حكم الآية
(٥٤) ينفذ بعد تنفيذ حكم الآية (٥٥) فوفيلة الأنبياء والرسول ومن يحمل علمهم
عبارة عن التوجيه والإرشاد وإزالة طريق الصواب والتبليغ بأوامر الله ونواهيه فإذا
أصر الطرف المقابل على فيه وضلاله ولم ينفعه الإرشاد فيجب الوقوف عند هذا الحد
استعداداً للمضاعفات ذات النتائج السلبية على الفرد والمجتمع بقوله سبحانه
وتعالى ﴿وَلَا تَكْرِهْ لِنَافِلِهِ﴾ من حيث الإقدام على الإيمان قبله ومن
حيث الاستمرار عليه بعد.

(١) نواسخ القرآن: ص ٢٣٠.

(٢) للرجع السابق ص ٢٣١.

(٣) سورة الفاريت: ٥٤.

(٤) سورة الفاريت: ٥٥.

واذا لم ينفع الذكرى من يوجه الى الايمان وطريق الصواب فيلحقه دور حكم الآية الثانية وهو قوله تعالى: ﴿فَتَكُونُ عَنْهُمْ قَدًا لَّكَ بِكُلِّ مَكْرَمٍ﴾ بعد ادا. واجبك من التبليغ والتوجيه وإرادة الطريق.

يقول ابن الجوزي^(١): زعم قوم انها منسوخة ثم اختلفوا في ناسخها فقال بعضهم آية السيف وقال بعضهم ان ناسخها ﴿وَلَا تَكُونُوا لِلَّذِينَ كَفَرُوا قُتُلُوعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وهذا قد ينيل ان معنى قوله ﴿فَتَكُونُ عَنْهُمْ﴾ اعرض عن كلامهم فلا تكلمهم ولي هذا بُعد.

٢- قوله تعالى: ﴿فَتَكُونُ عَنْهُمْ﴾ ليس معناه اعرض عن قتالهم اذا كان هناك ما يستوجب هذا القتال حتى يلغى الأمر بالاعراض عن القتال بالأمر به.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الطُّورِ

قال ابن حزم الاندلسي^(١): جميعها عكم غر آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾^(٢) نسخ الصبر منها بآية السيف.

وقال ابن سلامة^(٣): (وليها من المنسوخ آيتان: الآية الأولى قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا قُلُوبِي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرْتِبِينَ﴾^(٤) نسخ ذلك بآية السيف.

الآية الثانية ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ نسخ الأمر بالصبر بآية السيف.

ويتفق ابن البارزني^(٥) مع ابن سلامة فيما قاله من الزعم المذكور، وقال النحاس^(٦) ان ما نسخ من قوله تعالى في الآية (٤٨) هو ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ خلافا للآخرين القائلين بان المنسوخ هو اول الآية وهو ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ دون ان يذكر ناسخه.

وذكر ابن الجوزي^(٧) ان دعاة النسخ زعموا ان في سورة الطور ثلاث آيات منسوخة وهي (٣١ و ٤٥ و ٤٨).

(١) الناسخ والمنسوخ: ص ٥٨.

(٢) سورة الطور: ٤٨.

(٣) ص ١٧٥.

(٤) سورة الطور: ٣١.

(٥) ص ٢٠٧.

(٦) الناسخ والمنسوخ: ص ٢٢٦.

(٧) نواسخ القرآن: ص ٢٣٢.

الآية (٣١) ﴿قُلْ تَرَبُّواْ لِيَّ مَعَكُمْ مِنَ التَّائِبِينَ﴾^(١)

قالوا: انها منسوخة بآية السيف.

وهذه الدعوى باطلة للأدلة الآتية :

١- الآية تهديد وهو لا يفتح للنسخ^(٢).

٢- لا يوجد أي تعارض بين هذه الآية وبين آية السيف لان في الآية تهديد اشارة

بتطبيق آية السيف عليهم في المستقبل وليس نهيا عن الاعراض عن القتال

اذا ما دعت اليه الحاجة.

قال ابن الجوزي^(٣): زعم بعضهم أنها منسوخة بآية السيف وليس بصحيح اذا لا

تضاد بين الآيتين.

الآية (٤٥) ﴿فَلَرَّهَمْ حَتَّىٰ يُلَاقُواْ يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾^(٤)

يصعقون أي يموتون. زعموا ان هذه الآية منسوخة بآية السيف.

والزعم باطل للاسباب الآتية :

١- الآية وعيد والوعيد لا ينسخ بالاجماع، قال ابن الجوزي^(٥): وقد زعم بعضهم ان

هذه الآية منسوخة بآية السيف ولذا كان معنى ذرهم وعيد لم يقع نسخ.

٢- عدم وجود التعارض بين هذه الآية وآية السيف لان الأمر بتركهم مبني على

عدم تأنيهم بالارشاد وازالة الطريق والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي

أحسن.

(١) سورة الطور: ٣١.

(٢) قال الصاوي: ٤٠/١٢٣: ((قل ترهبوا)) امر تهديد على حد (اصلوا ما شئتم) اوقال الرازي: ٢٨٠/٢٥٥ : ذلك ليس بأمر وانما كقول السيد الفطيان لعبد المخل ما شئت فاني لست هناك بفعل.

(٣) ص ٤٣٢.

(٤) سورة الطور: ٤٥.

(٥) نواسخ القرآن: ص ٢٣٢.

قال الرازي^(١): أي اذا تبين انهم لا يرجعون فلهم حتى يلاقوا. ثم يقول: القول بنسخ هذه الآية وامثالها ضعيف لعدم وجود التعارض. وقال: وفيه الاشارة الى انه لم يبق في نصهم نفع.

الآية (٤٨) ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾^(٢)
وقال ابن الجوزي^(٣): (زعم بعض المفسرين ان معنى الصبر منسوخ بآية السيف وليس بصحيح لانه يجوز ان يصبر لحكم ربه ويقاثلهم ولا تضاد بين الآيتين).

(١) التفسير الكبير ٢٨/٢٦٩.

(٢) سورة الطور: ٤٨.

(٣) نواسخ القرآن ص: ٢٣٢.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْجُثَّةِ

قال ابن حزم اللدلي^(١) انها مكية وجميعها محكم غير آيتين
وهما (٢٩ و ٣٩) الاولى منسوخة بآية السيف والثانية بآية
(٧١) من سورة الطور وتبعه ابن سلامة^(٢) وابن الباردي^(٣) في
الزعم المذكور ونقل النحاس^(٤) زعم نسخ الآية (٣٩) دون
(٢٩) في كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن.

﴿فَأَخْرِجْ مَنْ مَنَ كُوفَى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُبْدِ إِلَّا أَلْعِيَاءَ الْكَلْبَاءِ﴾ (٢٩)
﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (٣٩)

(١) ص ٥٨.

(٢) ص ١٣٦.

(٣) ص ٢٠٧.

(٤) ص ٢٢٧.

الآية (٢٩) ﴿فَأَخْرَجَ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُبْدِ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾^(١)

زعموا انها منسوخة بآية السيف.

قال الطبي في تفسير هذه الآية^(٢): فأعرض يا محمد^(٣) عن من لم يقر بتوحيدنا فعال الى الدنيا ومنافعها أي لا تقابلهم على المعاليم واحتملهم ولا تدع مع هذا وعظهم ودعاهم الى الحق.

واضيف الى كلام الطبي: ان الاعرض لا يعني تحريم استخدام القوة ضد المعتدي كلما اعتدى على مصلحة من المصالح الضرورية بموجب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَهْتَكَمْ عَلَيْكُمْ فَاهْتَكُمُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اهْتَكَمَ عَلَيْكُمْ﴾.

فاين التعارض بين هذه الآية وآية السيف يا عشاق النسخ ؟

الآية (٣٩) ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٤)

هذه الآية تعتبر من اهم القواعد العامة في القرآن الكريم ليس على هذا كل انسان عاقل.

قالوا منسوخة بالآية (٢١) من سورة الطور ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٥) كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ^(٦). قال الرازي^(٧): قيل بان قوله ﴿لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ كان في شرع من تقدم ثم ان الله تعالى نسخه في شرع محمد (ﷺ) وجعل للإنسان ما سعى وما لم يسع، وهو

(١) سورة النجم: ٢٩.

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن: ١٧٢/٩.

(٣) الخطاب ليس خاصا بالرسول (ﷺ) وانما هو موجه الى كل من يؤمن بالله ويؤمن بكل ما يتفرع من الايمان بالله.

(٤) سورة النجم: ٣٩.

(٥) أي ما نقصنا الاثنا. من ثواب اعمالهم للصر اعمارهم وما نقصنا الآباء. من ثواب اعمالهم شيئا بالحق ذرياتهم بهم.

(٦) سورة الطور: ٢١.

(٧) التفسير الكبير: ١٦/٢٩.

باطل اذ لا حاجة الى هذا التكلف بعدما بان الحق وليس المراد من الآية ان له عين ما سعى بل المراد ليس له الا ثواب ما سعى او الا اجر ما سعى او يقال ان المراد ان ما سعى محفوظ له مصون عن الاحباط.

وزعم النسخ باطل للادلة التالية :

١. الآية خبر والاخبار لا توضع للنسخ، يقول ابن الجوزي^(١) : قول من قال ان هذا نسخ غلط لان الآيتين خبر والاخبار لا يدخلها النسخ ثم ان الحاق الابناء بالآباء وادخالهم في حكم الآباء بسبب ايمان الآباء لهم كالبعض تبع المجطة ذاك ليس لهم انما فعله الله سبحانه بفضله وهذه الآية تثبت ما للانسان الا ما يتفضل به عليه.
٢. عدم وجود التعارض بين الآيتين كما هو واضح لمن له ادنى ادراك بحقيقتهما واذا سلمنا جدلا وجود التعارض فانه يرفع بتخصيص عموم الآية (٣٩) فلا مجر للقول بالنسخ.

النسخ المزعوم في سورة القدر

زعم ابن سلامة^(١) وابن البارزي^(٢) ومن تبعهما في هذا الزعم ان الآية (٦):

﴿قَوْلَهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاهِي إِلَىٰ هِيَ وَتُكْرَىٰ مَنَسُوخَةٌ بِآيَةِ السَّيْفِ﴾

لم يذهب الى هذا الزعم الساقط كل من ابن حزم الاندلسي^(٣) والنحاس^(٤) مع انهما من عشاق النسخ وانكر النسخ ابن الجوزي^(٥) فقال: (وقد زعم قوم ان هذا القول منسوخ بآية السيف وقد تكلمنا على نظاره وبيننا انه ليس بمنسوخ).

والصواب ان زعم النسخ باطل لعدم وجود التعارض بين الآيتين لموضوع كل منهما يختلف وظروف كل منهما تختلف ولأن الأمر بالتولي عنهم بعد عدم انتفاعهم بالتبليغ والتوجيه وإراءة الطريق لا يتعارض مع استخدام القوة عند الحاجة ولا يدل على تحريم القتال ضد كل من يتعدى على المصالح الضرورية للمسلمين.

(١) ص ١٧٦.

(٢) ص ٢٠٨.

(٣) ص ٥٨.

(٤) ص ٢٢٧ وما بعدها.

(٥) ص ٢٣٤.

النسخ المزعوم في سُورَةِ الْوَاقِعَةِ

وقد لجت سورة الرحمن والواقعة من الستهم يزعمهم بوجود النسخ فيها فاعترف عشاق النسخ كلهم بطلو هاتين السورتين من النسخ لكن قال ابن سلامة^(١) وقد اجمع للمفسرون كلهم على ان لا نسخ في سورة الواقعة ولا منسوخ الا ما قاله مقاتل بن سليمان فانه قال وفيها منسوخ وهو قوله تعالى: ﴿قُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ وَكُلَّةٌ مِّنَ الْآخِرِينَ﴾^(٢) نسخها قوله تعالى: ﴿قُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ وَقُلَّةٌ مِّنَ الْآخِرِينَ﴾^(٣) والثلة الجماعة العظيمة قال الفخر الرازي^(٤) (رحمة الله على روحه الطاهرة):

(المشهور ان الاولين من كان قبل نبينا من الرسل والانبياء من كان من كبار اصحابهم اذا جمعوا يكونون اكثر بكثير من السابقين من امة محمد وعلى هذا قيل ان اصحاب الرسول ﷺ صعب عليهم قتلهم فنزل بعده ﴿قُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ، وَقُلَّةٌ مِّنَ الْآخِرِينَ﴾.

وهذا في شاية الضعف لوجه :

احدها: ان عدد امة محمد ﷺ ان كان في ذلك الزمان بل الى آخر الزمان بالنسبة الى من مضى في شاية القلة فاذا كان عليهم من انعام الله على خلق كثير من الاولين وما هذا الا خلط غير جائز.

وثانيها: ان هذا كالنسخ في الاخبار وانه في غاية البعد.

(١) ص ١٧٧.

(٢) سورة الواقعة الايتان: ١٣ و ١٤ وقبلهما الايات (١٠ و ١١ و ١٢) (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ، أُولَئِكَ

الْمُقَرَّبُونَ، فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ).

(٣) سورة الواقعة الايتان: ٣٩ و ٤٠.

(٤) التفسير الكبير: ١٤٩/٢٩.

النسخ المزعوم في سورة الجاثية

قال دهاة النسخ ليس فيها منسوخ وفيها نسخ وهو قوله تعالى: ﴿عَا آتَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾^(١) نسخ الله بها آية الانفال ﴿يَسْأَلُونَكَ هَنِ الْأَنْفَالِ﴾^(٢) الآية وقد سبق الرد على هذا الزعم في سورة الانفال.

(١) سورة المفسر: ٧.

(٢) سورة الانفال: ١٠.

النسخ المزعم في

سُورَةُ الْمُمْتَحِنَةِ

(او الامتحان)

قال ابن حزم الاندلسي^(١) فيها من المنسوخ ثلاث آيات (٨ و ١٠ و ١٢) وقال ابن سلامة^(٢) المنسوخ فيها (٨ و ١٠ و ١١) وقال ابن الجوزي^(٣) النسخ في الآيات (٨ و ٩ و ١٠ و ١١) وذكر النحاس^(٤) نسخ الآيات (٨ و ١٠ و ١١ و ١٢).

﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ، إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٨-٩)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لِهِنَّ وَلَا لَكُمْ يَجِلُّنَّ لَهُنَّ وَآتُوهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تَسِيْرُوا بِمَعْصِيَ الْكُفَّارِ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكَمُ حُكْمُ اللَّهِ يُعْطِيكُمُ تَيْنَكُمُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (١٠)

﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْأَمْوَالِ فَاسْأَلُوا الْكُفَّارَ فَمَا أُوتُوا مِنَ الدِّينِ ذَهَبَتْ أَمْوَالُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا وَاسْأَلُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ (١١)

(١) ص ٥٩-٦٠.

(٢) ص ١٨٠-١٨١.

(٣) نواسخ القرآن ص ٢٣٩-٢٤٢.

(٤) النسخ والمنسوخ ص ٢٣٥-٢٥٠.

الآيتان (٨ و ٩) ﴿لَا يَنْفَاكُمُ اللَّهُ عَنْ الدِّينِ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ - ﴿إِنَّا يَنْفَاكُمُ اللَّهُ عَنْ الدِّينِ قَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ ظُهُوبِكُمْ أَنَّ قَوْلَكُمْ وَمَن يُشْرِكْهُم قَاتِلُوهٖ هُمَ الظَّالِمُونَ﴾^(١)

زعم بعض دعاة النسخ^(٢) أن هاتين الآيتين منسوختان بآية السيف وبعضهم زعم^(٣) أن الآية (٨) نسخت بالآية (٩) واختلفوا في المعنى المراد من اللفظ ﴿الدِّين﴾ في الآية (٨) منهم من قال أهل العهد الذين عاهدوا الرسول (ﷺ) على ترك القتال وهم خزاعة. ومنهم من قال الذين آمنوا بحكمة^(٤) ومنهم من قال هم اقرباء المسلمين من المشركين، ومنهم من قال هم المشركون مطلقاً^(٥) وذلك قبل أن يأمروا بقتال المشركين ثم نسخت بآية السيف ومنهم من قال النساء والصبيان. ومنهم من قال أنها نزلت في أسماء بنت أبي بكر حين قدمت أمها فتيلة عليها وهي مشركة بهدايا فلم تعجلها ولم تأذن لها بالدخول فأمرها الرسول (ﷺ) أن تدخلها وتعجل منها وتكرمها^(٦) كما اختلفوا في أنها عمكة أو منسوخة.

الرأي الصائب :

الصواب أن الآية غير منسوخة للدالة الآتية :

١. عدم وجود التعارض بين هذه الآية وآية السيف أو بينها وبين الآية (٩) التي عليها.
- قال الطبري^(٧) : (ولولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال عنى بذلك ﴿لَا يَنْفَاكُمُ اللَّهُ عَنْ الدِّينِ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾^(٨) من جميع أصناف الملل والأديان أن تبرؤهم وتصلوهم^(٩) وتقسطوا إليهم وأن تعدلوا في التعامل معهم^(١٠)).

(١) سورة الممتحنة: ٨.

(٢) قال ابن سلامة: ١٨٠، وابن البارز: ٢٠٩، نسخ معنى الآيتين بآية السيف.

(٣) هذا ما قاله ابن حزم الأندلسي: ٦٠.

(٤) الرازي: ٢٩/٣٠٤-٣٠٥، الطبري: ٢٧٢/٩.

(٥) الطبري: ٢٧٢/٩، ابن العربي: ١٧٧٢/٤، القرطبي: ١٨٠/٤٩-٦٠.

(٦) الرازي: ٢٩/٣٠٥.

(٧) ١٢/٧٨.

(٨) أي لاجل الدين فحرف (في) للتعليل مثل دخلت امرأة النار في هرة.

(٩) أي: بالمبالغة في الاحسان.

(١٠) صلة الرحم بين الأقارب ولو كانوا من المشركين.

ان الله عز وجل هم بقوله «الَّذِينَ لَمْ يَقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ» جميع من كان ذلك صفته فلم يخصص به بعضا دون بعض ولا معنى لقول من قال ذلك منسوخ^(١).

٢. آية السيف خاصة بطرود الاهتداء فيجب استخدام القوة ضد المعتدي في حالة الاهتداء اذا لم يمكن دفعه الا بالقوة سواء كان للمعتدي مشركا او مسلما معاهدا او لا.

٣. القول بالنسخ يستلزم القول بان الآية (٨) خاصة بعهد الرسالة في حين انها قاعدة دستورية عامة تنطبق على كل فرد ويجمع من الاسرة البشرية في كل زمان ومكان.

٤. وعلى تقدير وجود التعارض بين الآية (٨) وآية السيف فانه يرفع بالتخصيص فلا داعي للنسخ.

٥. لا يوجد أي تعارض بين الآية (٨) والآية (٩) حتى يرفع بنسخ الثانية للأولى لان كل واحدة منهما تعالج حكما وموضوعا مختلفان عن حكم وموضوع الثانية فعلم وموضوع الآية (٨) اباحة التعاون بالبر والعذل والتعامل بالتي هي احسن للمسلمين مع الذين لم يقاتلهم لاجل الدين ولم يهاجموا في اخراجهم من ديارهم في حين ان الآية الثانية تعالج حكما وموضوعا مختلفان من حيث الطبيعة والشروط مع حكمه وموضوع الآية (٨) كما يأتي في الفقرة (٦) الآتية.

٦. لا يوجد أي تعارض بين الآيتين (٨) و (٩) وبين آية السيف حتى تنسخا بها لرفع التعارض كما زعم البعض^(٢).

اما عدم تعارض الآية الأولى مع آية السيف فلما ذكرنا في الفقرة (٥) السابقة وعدم تعارض الثانية (٩) مع آية السيف واضح ايضا لنفس السبب فعلم وموضوع الآية (٩) هو النهي عن تعاون المسلمين مع المشركين الذين قاتلهم لاجل الدين وهاجموا في اخراجهم من ديارهم، وقرعهم جعلهم اولياء ونصراء لهم ومن يتعامل معهم مثل ذلك يعد من الظالمين

(١) والعذل في الاسلام واجب مع الصديق والمعد في حالتي السلم والحرب قال تعالى (وَلَا يَجْرِمُكُمْ ذُنُوبُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَنْ تَفْضِلُوا أَحْضَارًا هُمْ أَغْرَبٌ لِلنَّفْسِ).

(٢) لمزيد من التفصيل راجع جامع البيان في تفسير القرآن- للطبري: ٤٢/٢٨ وما بعدها.

(٣) كابن سلامة حيث قال في كتابه- النسخ والمنسوخ ص: ١٨٠ (نسخ معنى الآيتين بآية السيف) ووافقه ابن البارزي في نسخ الآية (٨) بآية السيف ينظر المرجع السابق ص: ٢٠٩.

يتجنى على الاسلام وعلى المسلمين، فهل هذا المعنى يتعارض مع وجوب القتال ضد المعتدي من المشركين كلما اعتدوا على المصالح الضرورية للمسلمين؟

الآية (١٠) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ^(١) فَامْتَحِنُوهُنَّ^(٢) اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ^(٣) فَإِنْ مَتَّحْتُمُوهُنَّ^(٤) مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تُرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ^(٥) لَا مِنْ حِلٍّ لِهِنَّ وَلَا لَهُمْ بِمَا فَعَلْنَ^(٦) وَلَا تَحْرُمْنَ مَا آتَيْنَا^(٧) وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَكْفُرُوهُنَّ^(٨) إِذَا أَكْثَرْتُمُوهُنَّ^(٩) أَمْهَرُوهُنَّ^(١٠) وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُفَّارِ^(١١) وَمَا آتَيْنَا^(١٢) وَلَيْسَ أَلَاكُمْ مَا آتَيْنَا^(١٣) إِلَيْكُمْ حَكَمَ اللَّهُ بِكُمْ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ^(١٤)﴾

(١) اللاتي كن سابقا من الكفار واعتنقن الاسلام والتحقن بالمسلمين بعد صلح الحديبية وهاجرن من مكة مقر للمشركين الى المدينة مركز للمسلمين.

(٢) بما يشبه إيمانهم ورغبتهم في الاسلام واعتناقه ولم يهاجرن لغرض آخر.

(٣) أي بإيمانهم في الواقع لأنه وحده يتولى المراءاة.

(٤) العلم هنا بمعنى الظن الغالب فلا يشترط اليقين لصعوبة إثباته.

(٥) رغم طلب أزواجهن والمزهرين لأنه بعد الرد في الصلح الثابت بلفظ النبي (ﷺ) قد نسخ بهذه الآية أو خصص عمومها بها فلا يشمل الرد النساء.

(٦) وهذا يدل على انقطاع علاقة الزوجية بإسلام أحد الزوجين إذا انتهت العدة دون دخول الزوج الاخر في الاسلام اما اذا اعتنق الاسلام هو ايضا أثناء العدة يعد الزواج مستمرا.

(٧) زوج المرتدة للملحقة بدار الكفر يطلب مهرها من بيت المال ومهر من أسلمت على من يتزوجها فان لم تتزوج فعلى بيت المال يدفع للزوج الكافر السابق.

(٨) أي إذا أسلمن وانقضت صلتهم لتحريم زواج المشركات ومعتدة الفقه وتباعد العدة من الاسلام.

(٩) أي مهورهن فعلى من يتزوج بتلك المؤمنات المهاجرات دفع مهرها السابق لزواجهن الكافرات السابق اضافة الى مهر الجديد ولذا لم تتزوج يكون مهر الزوج السابق من بيت المال.

(١٠) جمع عصمة وهي ما يعتصم به من كل سبب وللمرأة هنا عقد الزواج.

(١١) الكوافر: جمع كافرا كحلولرب جمع حارية أي لا تقسكوا بزواج زوجاتكم اللاتي يعتنقن الاسلام بعد اسلامكم بيلين على الشرارة او اللاحقات للمشركين للردفات لقطع ارتدادهن تكاسكم.

(١٢) أي اطلبوا مهرور زوجاتكم اللاتي ارتدن والتحقن بدار الكفر فان لم يدفعه العدو فعلى بيت المال كما يحق للكافر الذي أسلمت زوجته والتحق بدار الاسلام ان يطلب من المسلمين او من يتزوج بها مهرها السابق.

(١٣) فما هو خاص بذلك الطرف انتهى بانتهاه فليس نسخا وما لا يلخص به باق فلم لم يشبه نسخه.

(١٤) سورة الممتحنة: ١٠٠.

قال ابن حزم الأندلسي^(١) نسخت جزء منها وهو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَزِرُ وَهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ وقيل نسخت بالآية الأولى من سورة التوبة^(٢) وبهذا القول الثاني قال ابن سلامة^(٣). وقال ابن الجوزي^(٤): قال مقاتل بن سليمان هؤلاء الآيات أي (٨ و ٩ و ١٠ و ١١) نسختها آية السيف.

والقول بنسخ الآية (١٠) باطل للدلالة الآتية :

١٠- لم يزلها من عروة قال كان ما اشترط سهيل بن عمرو على النبي (ﷺ) يوم الحديبية الا ياتيكم احد منا وان كان على دينك الا رده الينا حتى أنزل الله في المؤمنين ما أنزل^(٥).

وقال ابن عباس^(٦): جرى الصلح مع مشركي قريش عام الحديبية على ان من أتاه من أهل مكة رده اليهم وجاءت سعيدة^(٧) بنت الحارث الاسلمية^(٨) وزوجها كان من المشركين وهو صيفي بن الراهب وقيل مسافر للخزوصي فقال يا عمم ارده علي امراتي فانك شرطت ذلك وهذه طبقة الكتاب (كتاب الصلح المعاهدة-) لم تجد بعد، فنزل الله هذه الآية فنسخت فعل الرسول (ﷺ) لان المعاهدة لم تكن متكاملة حيث اشترطوا فيها ان على النبي (ﷺ) رد من يلتحق بهم من للمشركين والمشركات سواء مع اعتناق الاسلام او بدونه ولكن كل من يلتحق من للمسلمين والمسلمات بالمشركين لا يلتزمون بالرد سواء كان الالتحاق بعد الارتداد او مع الاحتفاظ بعقيدة الاسلام^(٩).

وامتنع الرسول (ﷺ) حتى قبل نزول الآية عن الرد على اساس ان البند الوارد في الصلح بشأن الرد كان خاصا بالرجال وعلى هذا الاساس كانت الآية مطابقة لما تم

(١) ص ٦٠.

(٢) وهي قوله تعالى (بَرَاءَةً مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ هَانَتْ عَلَيْهِمُ الْآيَاتُ).

(٣) التلخيص والنسخ ص ١٢٨، وفيه (نسختها الله بقوله (بَرَاءَةً مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) الآية).

(٤) نواصح القرآن ص ٢٤٢.

(٥) القرطبي ١٨/٦٦.

(٦) للرجع السابق.

(٧) في كتبه من التلخيص (سيدة) بدلا من سعيدة وما في القرطبي هو الاقرب للصواب لانه مطابق لما

ورد في اسد الغلبة: ٥/٢٤٥.

(٨) وقيل لول امرأة اسلمت والتحقت بالمسلمين ونزلت الآية هي ام كلثوم بنت عتبة.

(٩) ينظر الكشف للزحاشي: ٤/٩٧، والطهري: ٤٨/٤٨.

الاطلاق عليه فجاءت بيانا لا ناسخا ومن ذهب الى ان الرد كان بالنسبة للرجال والنساء قال الآية نسخت السنة النبوية في ما يتعلق بصلح الحديبية بالنسبة لرد النساء لكن في هذه الحالة الآية خصت عموم فعل الرسول فامحلت منه النساء^(١).

١١- الاحكام الواردة في الآية (١٠) منها خاصة ببنود صلح الحديبية وبالظروف التي كانت تحيط بالمسلمين في تعاملهم مع المشركين فانتهت بانتهاء تلك الظروف مثل الزام بيت المال بدفع مهر زوجة اسلمت والتحت بدار الاسلام لنزوحها السابق الذي بقي على شركه وكفره اذا لم تتزوج فلذا تزوجت بمسلم فعلى هذا للمسلم دفع مهرها السابق لنزوحها السابق احالة الى دفع مهر خاص لها وكذا ألزمت الآية بيت المال وامام المسلمين بدفع المهر لمن زوجته ارتدت والتحت بدار الكفر.

ومن الواضح انتهاء الاحكام الخاصة بظرف معين تنتهي بانتهاء هذا الظرف وهذا الانتهاء لا يصدق عليه تعريف النسخ باجماع العلماء والعقلاء.

اما الاحكام العامة الشاملة لكل زمان ومكان من الآية (١٠) فهي باقية ما دامت الحياة باقية مثل الفرقة الزوجية باسلام احد الزوجين فاذا اسلمت الزوجة ولم يسلم الزوج الى ان انتهت عدتها من تاريخ اسلامها فان الفرقة تعتبر قائمة بالاثر الرجعي من تاريخ اسلامها اما اذا اسلم الزوج اثنا العدة يعتبر الزواج قائما تشجيما لاهتمام الزوج الاسلام اما اذا اسلم الزوج وكانت الزوجة كتيبة فيبقى زواجها بدون اسلام الزوجة واذا كانت مشركة يطبق نفس الحكم المذكور في اسلام الزوجة.

فزوجة غير المسلم اذا اسلمت لها ان تتزوج من تشاء بعد انتهاء عدتها وان لم يطلقها زوجها. فمثل هذه الاحكام باقية باجماع فقهاء الاسلام.

١٢- القول^(٢) بان الآية منسوخة بجزء منها وهو «فَلَا تَزَوَّجُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ» لا يستحق الرد لانه قول تافه مرفوض شرعا وعقلا.

١٣- قول مقاتل بن سليمان^(٣) ومن يتلق معه في نسخ الآية (١٠) بأية السيف بطلانه بدهي لعدم وجود أي تعارض بين الاحكام الواردة في هذه الآية وبين احكام آية السيف فكل آية تعالج موضوعات غير ما تعالجه الأخرى.

(١) وفقا لما قاله ابن العربي - في احكام القرآن ٤/ ١٧٧٤، وفيه (خروج النسخ من عهد الرسول في صلح الحديبية كان قسما للعموم لا ناسخا للمعد كما ترجمه بعض المفسرين).

(٢) من القائلين به ابن حزم الأندلسي ص ٦٠.

(٣) نواصع القرن - لابن الجوزي ص ٢٤٢.

١٤- القول بان قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْكِرُوا بِعِصَا لَكُمْ﴾^(١) زعم البعض^(٢) أنه منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ وهذا الزعم باطل خلط بين النسخ والتخصيص.

إضافة الى ما ذكرنا من الأدلة على عدم نسخ الآية (١٠) فإنها تعد مصدراً لالتزام الدولة بتعرض حرد المتضررين بسبب الحرب القائمة بينها وبين دولة أخرى سواء كانت مسلحة أو غير مسلحة.

وفيما يتعلق بأحكام الآية (١٠) ينظر المراجع من التفاسير للمعتمدة^(٣) ولا يوجد من يعتد بكلامه من العلماء والعقلاء من يقول بنسخ الآيات (٨) و (٩) و (١٠) و (١١) من سورة المتحنة.

الآية (١١) ﴿وَأَن فَاعَكُمْ هِيَ مِّنْ أَلَدِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾^(٤) فَعَاظَتْهُمُ لَكُنَّ مِنَ الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَلَدُهُمْ مِثْلَ مَا أَتَقَلُّوا وَلَكُنَّ مِنَ الَّذِينَ أَلَمُوا بِهِ مِثْلَ مِثْلِهِمْ.

هذه الآية تحية لأحكام الآية (١٠) بل مؤكدة لبعض أحكامها وهذه الأحكام الخاصة ببنوه صلح الهديبية وبالظروف التي كان يعيش فيها المسلمون وتعاملهم مع للشركيين من

(١) سورة المتحنة: ١٠.

(٢) قال ابن المبرق: ٢٤١، وقد زعم بعضهم أنه منسوخ بقوله ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ وليس هذا شيء. لأن لراد بالكفار الوثنيين ثم لو قلنا أنها كانت أباحة الكتابيات الوثنيات لكانت تقيدا لا نسخا.

(٣) جامع البيان لأحكام القرآن- للطبري: ٤٤/٢٨، وما بعدها جمع البيان للطبري: ٢٧٢/٩، التلخيص الكبير للرازي: ٣٠٥/٢٩، وما بعدها أحكام القرآن لابن العربي: ١٧٧٤/٤، وما بعدها الكشاف للزقشري: ٩٢/٤، القرطبي: ٩٦/١٨، وما بعدها الصاري: ١٩٤/٤ وما بعدها.

(٤) أي خرم شيئا من اللال بسبب التحاق زواجكم اللاتي تركن دار الاسلام أثناء صلح الهديبية والتحقن مرتفات بدار الكفر فتعرض هذه الحسارة من غنائم الحرب ان وجدت والا فمن بيت المال أو من مهر الزوجات المهاجرات التي كان المفروض ان تعطى لازواجهن الكفار لأن الكفار الذين كانوا الطرف الثاني للصحابة أبرأ ان يقرصوا بالمقابلة بلثلل فيدفعون بدل هذه الحسارة كما كان للمسلمون يقومون بذلك فيدفعون لازواج المؤمنين للمهاجرات من دار الكفر الى دار الاسلام مهروهن.

(٥) قال الزقشري -الكشاف: ٩٤/٤: (شبه ما حكم به على المسلمين والكافرين من اداء هؤلاء مهرو نساء أولئك تارة ولولئك مهرو نساء هؤلاء أخرى بأمر يتعاقبون فيه كما يتعاقب في الركوب وهيه ومعناه فجاءت عورتكم من اداء للمهر فترا من فاته أسرته الى الكفار مثل مهرها من مهر المهاجرة ولا تزوجه الكفار). أي يعطى لزوج مسلم ارتدت زوجته والتحت بالكفار مهر زوجة أصلت والتحت بالمسلمين بدلا من ان يعطى لزوجها الكافر لانهم أبرأ المقابلة بلثلل.

أهل الصلح قد انتهت بانتها تلك الظروف وانتهاء الحكم بانتهااء طرفه الخاص او انتهاء
الغرض الذي شرع الحكم لاجله لا يسمى نسخا في الاصطلاح الذي هو الغاء حكم شرعي
سابق بدليل شرعي لاحق.

ورغم ذلك زعم ابن حزم الأندلسي^(١) ومقاتل بن سليمان^(٢) وابن سلامة^(٣) ومن تبعهم في
هذا الزعم ان الآية (١١) نسخت بأية السيل.

وهذا خطأ فاحش وغلط بين انتهاء الحكم بانتهااء طرفه وغرضه وبين النسخ بالمعنى
الاصطلاحي.

وقد سلمت سورة الصف وسورة الجمعة وسورة المائدة وسورة التوبة وسورة الطلاق
وسورة التحريم وسورة المائدة من لسان عثمان النسخ فقالوا لا يوجد في هذه السور للنسخ
ولكن يوجد في بعضها النسخ كسورة المائدة^(٤) وسورة التوبة^(٥).

سورة الفجر، وسورة البلد، وسورة الشمس، وسورة الليل، وسورة الضحى، وسورة
(لم نشرح) آياتها حكيمات سلمت من زعم النسخ.

(١) النسخ والنسخ بحسب ٦٠.

(٢) نواسخ القرآن - لابن الجوزي بحسب ٢٤٢.

(٣) النسخ والنسخ.

(٤) والنسخ قوله تعالى (سواء عليهم استغفرت لهم لو لم تستغفر لهم)

(٥) النسخ (فاتقوا الله ما استطعتم).

النسخ المزعوم في سُورَةُ التِّينِ

زعم البعض ^(١) ان الآية (٨) ﴿الَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾
منسوخة بآية السيف.

وهذا الزعم غريب وخارج عن حدود للمقتول وجناية على الله فهذه
الآية من امهات الايات التي لا تقبل النسخ أياً كان تلفظها ولا
يوجد اي تعارض بينها وبين آية السيف ^(٢).

سورة القلم وسورة القدر وسورة (لم يكن) وسورة الزلزلة وسورة
العاديات وسورة القارعة وسورة التكاثر آيات هذه السور حكمت
مائلات من زعم النسخ.

(١) منهم ابن حزم الاندلسي ص ٦٦ وابن سلامة ص ١٩٥.

(٢) قال السيوطي (الافتان في علوم القرآن: ٧٢/٧) (اقيل انها ما نسخ بآية السيف وليس كذلك لانه تعالى احكم الحاكمين اهدأ لا يقبل هذا الكلام النسخ وان كان معناه الامر بالتفويض وتركه المقلابة)). وقال ابن الجوزي (نواصخ القرآن ص ٢٥٢) ((زعم بعضهم انه نسخ معناه بآية السيف لانه ظن ان معناه دعهم وخذل عنهم وليس الامر كما ظن فلا وجه للنسخ)). والقول حتى بهذا التفسير بحسب الظن الفاسد الآية لا تقبل النسخ.

النسخ المزعوم في سُورَةِ الْغُضَةِ

زعم^(١) البعض^(٢) ان الآية (٢) ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي غُضَةٍ﴾ منسوخة بالاستثناء الوارد في الآية (٣) التي تليها مباشرة. وهذا الزعم باطل وغلط بين النسخ والتخصيص وحتى زاعم هذا القول ابن حزم الاندلسي يقول في بداية كتابه^(٣): ((والنسخ انما يقع في الامر والنهي ولا يجوز ان يقع في الاخبار المحضة والاستثناء. ليس بنسخ وسمى بعضهم الاستثناء والتخصيص نسخاً والفقهاء على خلاف ذلك)).

وسورة الهمزة وسورة الفيل وسورة قريش وسورة الدين
(الماهون) وسورة الكوثر آياتها عكسات سالمات من زعم
النسخ.

(١) منهم ابن حزم ص ٦٧ وابن سلامة ص ١٩٧.

(٢) النسخ والنسخ في القرآن الكريم.

(٣) النسخ والنسخ في القرآن الكريم ص ٨.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْكَافِرُونَ

زعم البعض^(١) ان في هذه السورة الآية (٦) ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ نسخت بآية السيف.

هذا الزعم باطل مبني على اقرارهم على دينهم من حيث صحته وعدم نسخه بالقرآن وهذا المعنى بعيد لان الاقرار في هذه الآية انما هو لاعطائهم حرية ممارسة شعائر دينهم وحرية اهل الكتاب لممارسة شعائر دينهم اقرها القرآن الكريم في آيات كثيرة وسمح بها الرسول (ﷺ) في حياته ولكن هذه الحرية لا تعني القول بعدم نسخ الشرائع السابقة في الاحكام التي تتعارض مع الشريعة الاسلامية. فلا تعارض بين نسخ تلك الشرائع وبين السماح لاهل الكتاب لممارسة شعائر دينهم في البلاد الاسلامية ثم ان العلاقات بين الشعوب غير الاسلامية والشعوب الاسلامية استقرت على الاعتراف بحرية ممارسة الاديان رغم وجوب دعوتهم الى اعتناق الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة ومناقشتهم بالتالي هي احسن لا برفض العقيدة عن طريق القوة والتهديد.

سورة النصر وسورة تبت وسورة الاخلاص وسورة الفلق وسورة الناس آيات هذه السور تحكمات سلطات من زعم النسخ.

(١) منهم ابن حزم ص ٦٨ وابن سلامة ص ١٩٩.

الاستنتاج

بإمكان كل ذي عقل سليم ملك ادنى المعرفة بالقرآن ان يستنتج من هذا البحث وامثاله بالنسبة لوجود النسخ في القرآن الكريم النتائج الآتية:

أولاً. النسخ وقوله

١. النسخ الغاء وحى سابق بروحي لاحق متلو لو غير متلو.
٢. لا خلاف بل يجب ان لا يكون هناك خلاف في نسخ الشرائع الالهية السابقة بالنسبة لاحكامها التي تتعارض مع القرآن الكريم لان القرآن دستور الهى اخير معدل لجميع الشرائع السابقة.
٣. لا خلاف في نسخ السنة النبوية بالقرآن كنسخ التوجه الى بيت المقدس الثابت بالسنة النبوية بأية الامر بالتوجه الى بيت الله الحرام.
٤. لا خلاف في نسخ السنة بالسنة كنسخ النهي عن زيارة القبور بالامر بها.
٥. لا خلاف في جواز وقوع النسخ عقلاً في القرآن لانه امر ممكن والله تعالى على كل شيء ممكن قدير.
٦. انما الخلاف في نسخ احكام بعض الايات الموجودة في مصحف عثمان بن عفان (هـ) مع بقاء الفاظها والامر بتلاوتها^(١).

ثانياً. أنواع النسخ: صريح وضمني

أ. النسخ الصريح

لا يوجد النسخ الصريح في القرآن بإجماع علماء المسلمين قديماً وحديثاً وجميع ادلة اثبات النسخ في القرآن تدل على وقوله عقلاً وضمناً.

١. لا توجد في القرآن الكريم آية تدل صراحة على ان الآية الغلاية نسخت بالآية الغلاية.

(١) كما يوجد الخلاف في التلاوة مع بقاء الحكم وفي التلاوة والحكم معاً.

٢. لا توجد في الحديث الشريف سنة متواترة تدل صراحة على أن الآية الفلاكية نسخت بالآية الفلاكية.
 ٣. لا يوجد إجماع للمقهاء الصحابة أو فقهاء التابعين يدل صراحة على أن الآية الفلاكية ناسخة لآية كذا.
 ٤. لا توجد رواية صحيحة ثابتة بالتواتر من كُتّاب^(١) الوحي تنص على أن الآية كذا نسخت آية كذا.
 ٥. لا توجد رواية صحيحة متواترة عن أعضاء لجنة جمع القرآن تدل صراحة على أن الآية كذا نسخت بالآية كذا في عهد الرسالة^(٢) وعهد أبي بكر وعمر وعثمان بن عفان.
- ولم أجد من بين دعاة النسخ واحدا ممن ساهم في كتابة الوحي وجمع القرآن وعلى سبيل المثل زيد بن ثابت كان كاتب الوحي وساهم في جمع القرآن في عهد الرسالة وعهد الخلفاء الراشدين ولم يرو أحد من دعاة النسخ عن هذا الصحابي الجليل أنه قال الآية كذا نسخت بآية كذا والمثل العربي يقول (صاحب الدار أدري بما فيها).

(١) وهم ثلاثة وأربعون كاتباً مشهورهم: الخلفاء الأربعة وعبد الله بن مسعود وأبو سفيان وابناء: معاوية وزيد، وسعيد بن العاص وابناء: أبان وخالد، وزيد بن ثابت، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبي وقاص، وعلمر بن فهيرة، وعبد الله بن الأرقم، وعبد الله بن رواحة، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح، وأبي بن كعب، وثابت بن قيس، وحظيفة بن الربيع، وشرعيل بن حسنة والصلاء بن الحضرمي، وخالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وللفيرة بن شعبة، ومعاوية بن أبي فاطمة الدوسي، وحذيفة بن اليمان، وحويطب بن عبد العزیز العامري. ينظر تاريخ القرآن للعلامة أبي عبد الله الزهjáني تحقيق أحمد أمين، طبعة بيروت ص ٤٧.

(٢) جمع في عهد النبي (ﷺ) بعض من الصحابة القرآن كله وبعض منهم جمع القرآن ثم كله بعد النبي (ﷺ) وأبناؤه على عهد النبي (ﷺ) هم علي بن أبي طالب (ﷺ) وسعد بن عبيد بن النعمان بن عمرو بن زيد، وأبو الدرداء، عزيز بن زيد، ومعاوية بن جبل بن إوس وأبو زيد ثابت بن زيد بن النعمان وأبي بن كعب بن قيس، وعبيد بن معاذ، وزيد بن ثابت بعد أن استشهد كثر من حفظة القرآن بعد وفاة الرسول (ﷺ) طلب عمر بن الخطاب من أبي بكر (رضي الله عنهما) جمع القرآن خشية اختلاف بعدهم فوافاه حفظته فقال أبو بكر الصديق لزيد بن ثابت أنك رجل شاب عاقل لا تهملك وقد كنت تكتب الوحي فتفتح القرآن والجمع كان بأخذ من الحفظة وما كتب في عهد الرسالة وفي عهد عثمان بن عفان (ﷺ) قدم حذيفة بن اليمان على عثمان فقال له يا أبا عبد الله المؤمنين أدركك هذه الأمة قبل أن ينتقلوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى فأرسل عثمان إلى حفظة أن أرسلوا إلينا بالمصحف ثم نرده إليك فارتسنت حفظة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في أربعة مصاحف رده نسخة حفظة وأبلى عنده واحدا منها وأرسل الثلاثة للبصرة والكوفة والشام المرجع السابق ص ٤٦-٤٧.

به النسخ الضمني:

هو ان يتعارض نصان بحيث لا يمكن الجمع بينهما ولا ترجيح احدهما على الآخر وبالتالي لا يمكن رفع هذا التعارض الا باعتبار المتأخر منهما تشريعاً ناسخاً للمقدم.

وهذا التعارض يساري التناقض فكل تناقض تعارض دون العكس الكلي لا مكان الجمع والترجيح في التعارض دون التناقض، وقد ذكرنا الشروط التي يجب توافرها حتى يقوم التناقض.

فالثأ. شروط النسخ في القرآن:

شروط النسخ في القرآن بالعلل والاستراء الثام اربعة وهي:

١. ثبوت قرآنية كل من الناسخ والمنسوخ بالتواتر فكل ما ليس بمتواتر ليس بقرآن للاجماع على ان كل كلمة من كلمات القرآن ثبوتها متواتر.
٢. ثبوت تأخر الناسخ في التشريع والنزول عن المنسوخ بالتواتر فلا يكفي مجرد الاجتهاد بروايات الاحاد لان ما ثبت بالتواتر لا يشب زواله الا بالتواتر.
٣. قابلية الحكم للالغاء فأمهات الاحكام كوجوب الصلاة والصيام والزكاة وتحريم القتل والسرقة والزنا غير قابلة للالغاء للحسن الذاتي للمبادات والبيع الذاتي للجرائم.
- وكذلك الاخبار والوعد والوعيد (التهديد) غير قابلة للالغاء لان ذلك الالغاء يؤدي الى نسبة الكذب الى الله وخلف وعده ووعيده وهو مستحيل لانه منزّه عن كل عيب ونقص بذاته.
٤. قيام التناقض بين الآيتين ومن للمستحيل عقلاً وعسلاً وجود آيتين في القرآن الكريم يقوم بينهما التناقض بحيث يستحيل جمعهما ورفعهما معاً.
- وهذه الحقيقة ثابتة في الواقع لكن معرفتها تتطلب عقلاً سليماً بعيداً عن تقليد الاقوال واطلاعاً دقيقاً على آيات القرآن الكريم والمأماً واسعاً بعلم المنطق واصول الفقه والفلسفة وعلم البلاغة تلك العلوم الالية الاربعة التي هي ضرورية لكل من يتعامل مع النصوص.

وابها. منها خطأ القول بالنسخ في القرآن :

يرجع خطأ القائلين بالنسخ في القرآن بمفهومه الحديث عند المتأخرين من الاصوليين وهو الغاء حكم شرعي سابق بدليل شرعي لاحق الى الاسباب الآتية:

١. الخلط بين النسخ بمعناه العام عند السلف الصالح والنسخ بمعناه الخاص عند الاصوليين المتأخرين فكل من قال بالنسخ بالمعنى الحديث استند الى احوال من قال به بمعناه القديم العام كابن عباس وقاعدة وهكرمة والضحاك وعطاء وغيرهم ممن قالوا بالنسخ في القرآن بمعناه العام الشامل لتخصيص العام وتقييد المطلق وتفصيل المجمل والتدرج والرخصة وهو ذلك لانهم ارادوا بالنسخ كل ما يطرأ من تفه على ظاهر النص بأي وجه كان.

وبناء على ذلك فإن الخلط بين النسخ بالمعنى العام والنسخ بالمعنى الخاص هو العامل الرئيس للحكم الباطل على عدد كثير من آيات القرآن بالغاء العمل بها رغم وجودها في المصحف الشريف الذي بين ايدي المسلمين اليوم في العالم الاسلامي.

٢. الخلط بين النسخ والتخصيص كما في القول بنسخ آية الوصية الواجبة بايات المباحث فهي خاصصة بهذه الايات وليست منسوخة.

٣. الخلط بين النسخ وتقييد المطلق كما في الآية (٢٠) من سورة الشورى مع الآية (١٨) من سورة الاسراء حيث زعموا ان الاولى منسوخة بالثانية.

٤. الخلط بين النسخ وتفصيل المجمل كما في تفصيل آية فرض الصيام بالايات التي تليها مباشرة وهي تبين اركان وشروط واحكام الصيام الوارد مجملًا في قوله تعالى (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) الآية.

٥. الخلط بين التدرج والنسخ كما في آيات احكام تعاطي كافة انواع المسكرات مما فيها الحمر بالمعنى الخاص العربي فتم تريم الحمر بمعناه العام بأربع مراحل ولم يقر القرآن حله في آية مرحلة منها حتى يلغى بالمرحلة الثانية كما زعموا.

٦. الخلط بين الرخصة والنسخ كما في الآيتين (٦٥ و٦٦) من سورة الانفال فالحكم في الاولى عزيمة وهو قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ حِزْبٌ حَقْرٌ فَلْيَرَوْا كَيْفَ يُفْعَلُ بِهِمَا﴾ الآية والحكم في الآية الثانية رخصة وهو قوله تعالى: ﴿الآن خَلَّفَ اللَّهُ مِنْكُمْ وَهْلَكُمْ أَنْ فِيكُمْ ضَعْفًا لَأَنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَالِحَةٌ يُفْعَلُ بِهِمَا﴾ الآية فالحكمان باقيان ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض ويحوز الجمع بينهما بملاف الجمع بين النسخ والمنسوخ فهو غير ممكن بالمفهوم الخاص للنسخ.

٧. الخلط بين نسخ السنة بالقرآن ونسخ القرآن بالقرآن كنسخ التوجه الى بيت المقدس في الصلاة الثابت بالسنة النبوية بالقرآن الأمر بالتوجه الى البيت الحرام.

٨. اخلط بين الحديث الشريف والقرآن كزعم نسخ عشر وضعات بمس وضعات.
٩. اخلط بين العرف الجاهلي والقرآن كما في (الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة) هذا كان عرفاً موجوداً قبل الاسلام بإجماع المؤرخين فزعموا ان الآية بقى حكمها والغيت تلاوتها دون بيان حكمة هذا العمل اللامعقول وهو الغاء نص اخطر عقوبة في اخطر جريمة من حيث الالفاظ الدالة على الحكم وابقاء الحكم بدون وجود نص يدل عليه.
١٠. اخلط بين الغاء شريعة سابقة بالقرآن وبين نسخ القرآن بالقرآن كالغاء عدد الطلقات اللامحدود وحصره في ثلاث مرات والغاء اعتبار الظهار طلاقاً وهو ذلك.
١١. اخلط بين انتهاء الحكم بانتهاء طرده وغرضه وبين النسخ كما في بعض الاحكام الخاصة بصلح الحديبية وقد سبق بيان ذلك.
١٢. اخلط بين التعارض الوهمي والتعارض الحقيقي وقد بينا سابقاً ان هناك ايات حكم بنسخهن بناء على التعارض الموهوم غير الموجود في الحقيقة والواقع.
١٣. اخلط بين التعارض والتناقض فزعموا ان كل تعارض يرفع بالنسخ كما في التناقض مع ان للتعارضين قد يمكن الجمع بينهما كما في آية عدة الوفاة وآية ﴿وَلَوْلَا تَأْتِ الْأَخْيَالُ أَهْلُهُمْ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فالجمع بينهما هو ان عدة الحامل المتوفى عنها زوجها اربع ااجلين من اربعة اشهر وعشرة ايام ومن وضع الحمل فأيهما اطول تنتهي عدتها به كما يمكن رفع التعارض بين التعارضين بترجيح العمل بأحدهما كالتعارض بين العام والخاص فرفع بترجيح العمل بالخاص على العمل بالعام.
١٤. اخلط بين شروط نسخ القرآن بالقرآن وشروط نسخ السنة بالسنة أو بالقرآن فلم اجد مرجعاً يميز بين هذين النوعين من الشروط وبين ان شروط النسخ في القرآن اربعة بخلاف شروط نسخ غير القرآن.
١٥. اخلط بين اليقين والظن وبالتالي اهدار قاعدة (ما ثبت باليقين لا يزول الا باليقين) أو (ما ثبت وجوده بالتواتر لا يثبت زواله الا بالتواتر) وكان هذا اخلط العاقل الرئيس للحكم على كثير من الايات القرآنية الثابتة بالتواتر واليقين بالاجتهادات الفردية الظنية كما سبق بيان ذلك في علمه.

فلم يثبت نسخ آية معينة بالقرآن أو السنة للتواتر أو اجماع فقهاء الصحابة أو اجماع فقهاء التابعين وكل شيء يؤخذ من مصدره ومنبعه الاصلي لا من اجتهادات تحمل الصواب والخطأ وهي لا تفيد الا الظن.

١٦. الاخذ بالمعيار الشخصي دون الموضوعي في القول بالنسخ بالاعتماد على شخصية القائل دون النظر في القيمة العلمية لقولته وبذلك اهدروا قاعدة (انظر الى ما قيل ولا تنظر الى من قال)^(١).

١٧. حصر الاجتهاد في أهل ماضي الاسلام وتحرجه على أهل الحاضر والمستقبل وهذه اللصية تأتي في مقدمة اسباب تأخر هذه الامة عن ركب الحضارة البشرية رغم ان عليها كان يرفوف على ريع المعمورة في وقت كانت شعوب اكثر العالم يحكمها قانون الغاب.

١٨. القول بالسائد الشائع الخاطئ للمقلد المتعصب الاعمى (أنا مع الجمهور) بدون ان يعرف هوية هذا الجمهور هل هم فقهاء الصحابة أو فقهاء التابعين أو المقلدون الذين يرددون كلام الغد ويعطونه قوة النصوص.

١٩. تقديس كل قديم ولو كان خاطئاً وتفنيد كل جديد ولو كان صائباً.

٢٠. الانانية وعدم اعتراف الانسان برأي من يعاصره وانتقاده في غيابه وعدم مواجهته بالمناقشة العلمية لاثبات الحق.

خاصةً خطورة القول بالنسخ في القرآن :

القول بوجود آيات في القرآن الغي العمل بها لكن بقيت تلاوتها في المصاحف تترتب عليه نتائج خطيرة على الاسلام، واستتبعات عقلية على الله كما في الايضاح الاتي:

١. اعطاء الضمير الاخير لاعداء الاسلام للطعن في القرآن بأنه ليس وحياً.
٢. ولما يهمه الاطلاع على هذه الحقيقة فلهاجع مجلة للنار المصرية الاعداء الصادرة من ١٩٠٥ وما بعدها التي هي زاخرة بمقالات شيوخ وعلماء الازهر في الرد على المستشرقين الذين طعنوا في القرآن بايات النسخ وقالوا في مؤلفاتهم لو كان القرآن وحياً من الله لما حدث فيه النسخ والالغاء لان الله على كل شيء.

(١) في كل قول يجب النظر الى نفس القول لتحرجه الا قول الله وقول رسوله (ﷺ) فينظر فيهما الى القائل لتصوير عقل الانسان عن الاحاطة بأبعادهما.

قدير وليس عاجزاً من ان يأتي بحكم صالح لكل زمان ومكان والتعديل والافاء في الاحكام من سمات القوانين الوضعية التي يشرعها الانسان.

٢. القول بوجود ايات^(١) في القرآن ملغاة من حيث العمل بها وباقيات من حيث التلاوة يستلزم ان ينسب الى الله اما الجهل، او العيب، او العجز، او الخضوع للتطورات، او عدم خلوه الشريعة الاسلامية واللازم باطل بل مستحيل عقلاً بإجماع جميع العقلاء قديماً وحديثاً والمستلزم للباطل باطل بدهاة.

وجه الملازمة هو التفصيل الآتي:

- ا. لو لم يعلم الله حين تشريع حكم بأنه لا يصلح للظرف الذي يأتي في المستقبل أو كان يعلم ذلك ولكن اراد به اختبار عبده للزمت نسبة الجهل الى الله في الحالتين لان الاختبار انما يكون لمن يجهل الواقع والحقيقة واللازم باطل بل مستحيل عقلاً بإجماع العقلاء والعلماء. فكذا ذلك الملزوم بدهاة.
- ب. اذا كان الله عالماً بأن الحكم الاول لا يصلح للمستقبل وكان بإمكانه ان يأتي بحكم صالح لكل زمان ومكان ورغم ذلك شرع الحكم لم الفاء بين عشية وضعها وأحل محله حكماً آخر ملائماً للزم قيامه بالعيب والله منزّه من ان يعمل العيب بإجماع العلماء والعقلاء. فكاللزم باطل فكذا ذلك الملزوم بدهاة.
- ج. اذا كان الله عالماً بأن الحكم الاول لا يصلح للمستقبل لكن لم يستطع ان يأتي بحكم اخر صالح للناظر والمستقبل للزم القول بعجزه شأنه شأن من يشرع القانون الوضعي الذي ليس بإمكانه ان يأتي بقانون صالح لكل زمان ومكان. واللازم باطل بل مستحيل بإجماع العقلاء والعلماء. فكذا ذلك الملزوم بدهاة.
- د. القول بإلغاء بعض ايات القرآن بعد تشريعها تمشياً مع التطورات التي لا تتلاءم مع تلك الايات يستلزم القول بأن هذه التطورات حدثت رغم ارادته والا لما أتت مخاللة لمستوره. واللازم باطل بإجماع العقلاء والعلماء بالبدهاة فكذا ذلك الملزوم.

(١) عندها هند ابن حزم الاندلسي (٢١٤) من مجموع (٥٠٠) من ايات الاحكام و(١٣٤) عند النحاس و(٢١٣) عند ابن سلامة و(٦٦) عند عبد القادر البغدادي و(٢٠١) عند السيوطي و(٥) عند مصطفى زيد وهكذا الامداد تختلف باختلاف الاجتهادات.

د. لو صح ان الغاء بعض آيات القرآن جاء وعاية لتغير المصالح البشرية خلال (٢٣) سنة من عمر الوحي في بيئة بدائية كسائر بيئات العالم آنذاك لزم القول بالغاء البقية الباقية من آيات القرآن في الوقت الحاضر بعد ان تغيرت المصالح البشرية مائة اضعاف. واللازم باطل بإجماع العلماء والعقلاء وبالبداية فكذلك للزوم.

إضافة الى ان الله سبحانه نص في القرآن الكريم على خلود هذه الشريعة وصلاحيها لكل زمان ومكان وعلى ان سيدنا محمداً (ﷺ) خاتم الانبياء وان القرآن هو الدستور الاخير للمعدل للسائر الالهية السابقة فقال سبحانه ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ دُونِكُمْ أَلَّا بِرِضَاكَ وَلَكِنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ وَاللَّهُ يُخَوِّدُ مَنِ ارْتَضَىٰ﴾ وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَبَشَّرْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَذَهَبْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ وَيَتَىٰ﴾^(١).

سادساً. لا يوجد في القرآن النسخ بمعناه الخاص:

من نتائج هذا البحث انني لم اطلع بعد مراجعة مئات المراجع المعتمدة دليلاً قطعياً في القرآن او السنة النبوية او اجماع فقهاء الصحابة او اجماع فقهاء التابعين او من كتاب الوحي او من اعضاء لجنة جمع القرآن يدل على الغاء العمل بآية معينة في القرآن الذي بين ايدي المسلمين اليوم مع بقاء تلاوتها.

ولكن هناك بعض آيات قليلة جداً توقف العمل بأحكامها على اساس ان الحكم يدور مع علته وجوداً وهدماً كصرف الزكاة للمؤلفة قلوبهم^(٢) او على اساس ان الحكم كان خاصاً بشخص الرسول (ﷺ) او بطرف خاص كبعض الاحكام الشرعية جاءت بخصوص بعض بنود صلح الحديبية بتعامل الرسول مع مشركي مكة كما ذكرنا سابقاً.

وكذلك يوجد في القرآن الكريم آيات قليلة جاءت احكامها خاصة بالتعامل مع العبيد والمجاري وقد اثبتنا سابقاً ان الاسلام لم يأت بنظام الاسترقاق ولم يقره ابداً ولم يستبعد الرسول (ﷺ) احداً في حياته ولكن لم يكن بالامكان الغاء نظام الرق دفعة واحدة لاسباب

(١) سورة الاحزاب: ٤٠.

(٢) سورة المائدة: ٣.

(٣) في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الضَّفَرَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالنَّسَاكِينِ وَالْمُعَلِّمِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرُّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ سورة التوبة: ٦٠، حيث اجمع فقهاء الصحابة في عصر خلافة ابي بكر (رضي الله عنه) على إيقاف صرف الزكاة للمؤلفة قلوبهم لاستئناس الاسلام عن استمالة قلوبهم.

ذكرناها سابقاً لذا وضع الاسلام طرقاً متعددة للقضاء عليه وانهاؤه وقد انتهى من عدم رجعة ومن الواضح ان انتهاء الحكم لانتهاه سببه أو غرضه لا يسمى نسخاً بالمعنى الخاص عند الاصوليين فالاحكام التي نظمت التعامل مع العبيد والجواري كانت للفترة الانتقالية وانتهت بانتهاء تلك الفترة التي مدتها لم تتجاوز القرن الأول الهجري.

وفي الختام لساني عاجز وقلمي قاصر عن اداء الشكر لله عز وجل حيث أعانني بطفه على تقديم هذه الخدمة المتواضعة للقرآن العظيم الذي يعجز عقل الانسان عن الاحاطة بأبعاده كما يعجز عن الاحاطة بالكون.

فإن كنت مصيباً فمن الله وإن كنت خاطئاً فمنني ومن الشيطان وفي جميع الاحتالات سأكون مثاباً ومأجوراً إن شاء الله لأنني لم أقم بهذا العمل إلا لوجه الله الخالص والله على ما أقول شهيد.

المراجع

تفسير القرآن الكريم

١. أحكام القرآن للشيخ الإمام أبي جعفر أحمد بن علي المصروف به (المصاحف) الرازي الحنفي (ت: ٣٧٠هـ) تحقيق الصادق قمحاري.
 ٢. أحكام القرآن للشيخ الإمام أبي الحسن محمد المعروف به (الكيا الهراسي) الشافعي البغدادي (ت: ٥٠٤هـ) طبعة دار الكتب العربية.
 ٣. أحكام القرآن للفاخر أبي بكر بن عبد الله المعروف بابن العربي الحافظ المالكي (ت: ٤٧٤هـ) تحقيق محمد علي الجبلي.
 ٤. آلاء الرحمن في تفسير القرآن للعلامة الشيخ محمد جواد البلاغي. مطبعة الرافدين.
 ٥. البيضاوي للفاخر ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشافعي البجلي (ت: ٧٩١هـ).
 ٦. البيان في تفسير القرآن للإمام أبي القاسم الموسوي المغربي منشورات دار الترجمة.
 ٧. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب للإمام محمد الرازي فخر الدين بن حياء الدين الشهرستاني (ت: ٥٤٤-٦٠٤هـ) نشر دار الفكر للطباعة.
 ٨. تفسير النسفي للإمام العلامة أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمد النمطي طبعة عيسى البابي.
 ٩. تفسير المنار للعلامة الشيخ محمد رشيد رضا.
 ١٠. حاشية العلامة الصاري للشيخ أحمد الصاري المالكي على تفسير الجلالين.
 ١١. روح المعاني للأفندي (محمد بن عبد الله).
 ١٢. الكشف عن حقائق التنزيل وحيون الآثار في وجوه التأويل للإمام أبي القاسم جبار الله عمارة بن عمر الزرقاني الحواري (٤٦٧-٥٣٨هـ) طبعة تهران.
 ١٣. مجمع البيان في تفسير القرآن للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطوسي من أكابر علماء الإمامية في القرن السادس الهجري طبعة بيروت.
 ١٤. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للعلامة أبي محمد عبد الحق بن عطية الاندلسي طبعة الدوحة (ت: ٥٤١هـ).
 ١٥. مرآة الرحمن في تفسير القرآن لآستاذي رشيد الدين الشيخ عبد الكريم محمد المدرس أطال الله عرسه ١٩٨٩م.
- الحديث الشريف وشروحه
١٦. صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١هـ) دار الفكر العربي.

١٧. فتح الباري شرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر المصلائي (٧٧٢-٨٥٢هـ) تحقيق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

للوفيات في نسخ القرآن

١٨. الاقطان في علوم القرآن للعلامة جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ).
١٩. الرأي الصواب في نسخ الكتاب للشيخ جواد موسى محمد عفانة.
٢٠. فتح المنان في نسخ القرآن للشيخ علي حسن العريض.
٢١. النسخ والنسخ في القرآن الكريم لأبي عبد الله بن حزم الاندلسي (ت: ٣٢٠هـ).
٢٢. النسخ والنسخ في القرآن الكريم لأبي جعفر أحمد بن محمد النحس (ت: ٣٣٨هـ).
٢٣. النسخ والنسخ في القرآن الكريم للإمام حبة الله بن سلامة الطبري (ت: ٤١٠هـ).
٢٤. نسخ القرآن العزيز ونسخه لابن البارزي (ت: ٧٢٨هـ).
٢٥. النسخ في القرآن الكريم للدكتور مصطفى زيد نشر دار الفكر العربي.
٢٦. النسخ في القرآن للشيخ عبد المتعال عمود الجبلي.
٢٧. فوسخ القرآن لأبي فرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) طبعة بيروت.

للمراجع الأصولية

٢٨. الأحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن حزم الاندلسي الطاهري مطبعة العاصمة القاهرة.
٢٩. الأحكام في أصول الأحكام للعلامة الأمدني (علي بن محمد).
٣٠. أصول الفقه للشيخ محمد المحمدي المكتبة التجارية الكبرى.
٣١. أصول الفقه في مسجده الجديد للمؤلف.
٣٢. التقرير والتعريب لابن أمية الحاج شرح التحرير للإمام الكمال بن همام للطبعة الاميرية.
٣٣. التوضيح والتنقيح لصدر الشريعة (عبد الله بن مسعود) المطبعة الميمنية.
٣٤. جمع المراجع للإمام تاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي وشرحه للجلال النحلي.
٣٥. مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب بشرح قاضي عصف.

علم المنطق

٣٦. البهان للكنهجي (الشيخ إسماعيل بن مصطفى) (ت: ١٢٠٥هـ).
٣٧. تهذيب الكلام للتفتازاني بشرح المحيبي للشيخ عبد الله بن فضل.

علم البلاغة

٣٨. المطول للتفتازاني. (سعد الدين).